

النظام المالي العثماني في العراق

١٢٥٥-١٣٣٣هـ
١٨٣٩ - ١٩١٤م

رسالة تقدم بها

غانم محمد علي

الى

مجلس كلية الآداب في جامعة الموصل

وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في آداب التاريخ الحديث

باشراف

الدكتور خليل علي مراد

رجب ١٤٠٩هـ

شباط ١٩٨٩م

أشهد بان اعداد هذه الاطروحة جرى تحت اشرافي في جامعة الموصل وهي جزء من متطلبات درجة الماجستير في التاريخ الحديث .

المشرف : خليل علي مراد

التوقيع :

التاريخ :

نشهد باننا اعضاء لجنة التقويم والمناقشة اطلعنا على هذه الاطروحة وقد ناقشنا الطالب في محتوياتها وفيما له علاقة بها بانها جديرة بالقبول لنيل درجة الماجستير في اداب التاريخ الحديث .

الدكتور	الدكتور	الدكتور
خليل علي مراد	عماد احمد الجواهري	ابراهيم خليل احمد
عضو	عضو	رئيس اللجنة

الدكتور
صلاح الدين امين طه
عميد كلية الاداب
١٩٨٩/٣/٢٩

شكر وتقدير

اتقدم بشكرى الجزيل الى استاذى الفاضل الدكتور خليل علي مراد لما تحمله من صبر وأناة ومتابعة مترجمة للنصوص التركية . اضافة الى توجيهاته القيّمة في تقويم الرسالة واخراجها الى حيّز النور .
كما اتقدم بشكرى الى اساتذتي الافاضل ، وبشكرى الخاص الى الدكتور ابراهيم خليل احمد ، الذى فتح لي ابواب مكتبته الخاصة لانتقي منها ما اشاء من المصادر ، وكذلك الدكتور غانم محمد الحفو لتفضله بترجمة بعض النصوص الفرنسية ، وكذلك الدكتور عماد احمد الجواهرى لدعمه لي ببعض الوثائق ، وكذلك الدكتور عادل خضر حسين لمساعدته القيمة في اعانتي على الترجمة ، وكذلك الدكتور مهدى جواد حبيب على اعارته لي مخطوطة بحثه ، وكذلك السيد عبد الجبار علوان لقيامه بقراءة الرسالة وتقويمها لغويا وكذلك السيد على الراوى لتفضله بخط العنوان ، كما اتقدم بشكرى الى كل من ابدى لي العون في اخراج هذه الرسالة ، وخاصة الاخوة العاملين في مكتبة المتحف الحضاري بالموصل .
وكذلك العاملين في المركز الوطني للوثائق ، والعاملين بالمكتبة المركزية في جامعة الموصل ، والعاملين بالمكتبة المركزية في الموصل
واخيرا اتقدم بشكرى الى الاساتذة الافاضل اعضاء لجنة المناقشة لتحملهم عناء قراءة هذه الرسالة وتقويمها

المقدمة

يعد الجانب المالي في أي نشاط كان ، سواء على صعيد الفرد او الدولة عاملا موثرا في توجيه ذلك النشاط وتحديد اهدافه . وهنا تكمن أهمية هذا العامل في صنع الحدث التاريخي ونتائجه . وينطبق هذا بطبيعة الحال على ماشهده العراق من احداث كثيرة خلال عهد السيطرة العثمانية .

لقد تعرض الباحثون لدراسة جوانب عديدة من تاريخ العراق في العهد المذكور ، الا ان النظام المالي العثماني في العراق ، ولا سيما في الفترة المتأخرة منه لم ينل ما يستحقه من اهتمام من لدن المورخين والباحثين ، وربما يرجع سبب ذلك بالدرجة الاولى الى ان المادة التاريخية لمثل هذا الموضوع متناثرة هنا وهناك وبلغات عدة وخاصة التركية منها . ان هذا النقص في دراسة النظام المالي العثماني في العراق كان دافعا اساسيا لاختيار هذا الجانب ليكون موضوعا لهذه الرسالة . أما الباعث الاخر فهو ان دراسة النظام المالي ووصف هيكل جهازه ، والتشكيل الحكومي الحديث في تاريخ العراق ، وما تضمنه من اسس وأساليب واجراءات مستخدمة في ادارة الاموال العامة للدولة التي امتدت تأثيراتها الى عهد قريب من عصرنا الراهن ، وقد اثرت تأثيرا سلبيا في الكثير من النظم والقوانين والاجراءات المالية المتباطئة في اجهزة الدولة ، فأورثتها الكثير من النظم والمفاهيم الخاطئة .

تضمن البحث تمهيدا وثلاثة فصول ، تناولت في التمهيد الاطار العام للوجود العثماني في العراق وتشكيلاته الادارية والمالية ، مع عرض عام لمسيرة الانحلال المالي العثماني ، وما اتخذته حركة الاصلاح من قرارات مهمة في سبيل الاصلاح ، وما آلت اليه اوضاعها المالية من نتائج ، والاثار التي خلفتها تلك التحولات في العراق .

وأما في الفصل الاول فقد درست مفهوم الادارة المالية للدولة وتناميها في العراق خلال فترة البحث ، مع اعطاء شيء من التفصيل لتشكيلات الهيكل الاداري والدوائر المالية فيه ، بغية اظهار الصورة الحقيقية لهذه الاجهزة وممارساتها .

وفي الفصل الثاني تناولت تطور ايرادات الدولة وتنوعها ، واساليب جبايتها وطرقها وكذلك المصروفات ، مع اصول تنظيم هذه الاموال ، واساليب اعداد الميزانيات السنوية للولاية ، تم تحليل لها وتتبعت كذلك متغيرات نسب الضرائب وما اجرى عليها من تعديلات ، وما كان عليه الواقع في استحصال وصرف هذه الاموال .

اما الفصل الثالث فقد خصصته لدراسة مسألة النقود والصيرفة في العراق خلال الفترة ، مع ما واكبها من تطورات وازمات نقدية متلاحقة والاثار التي احدثتها تلك الازمات في اقتصاديات العراق . اضافة الى موضوع نشأة المصارف في العراق في اواخر عهد السيطرة العثمانية .

اعتمدت على مصادر عديدة ومتنوعة تأتي في مقدمتها الوثائق غير المنشورة في المركز الوطني للوثائق في بغداد ، وخاصة ما يتعلق منها بتنظيم الضرائب التي كانت مفروضة على الارض والزراعة ، ومسك السجلات العثمانية المتعلقة بها وهي سجلات وصلت حديثا الى المركز ، ولما تصنف بعد اضافة الى مجموعة التقارير التي كتبها هنري دوبس مسؤول الايرادات عن الاوضاع المالية في ولاية البصرة خلال فترة الاحتلال البريطاني وكذلك التقارير التي كتبها احمد فهمي عن الشامية ، وهو خبير مالي معروف شغل منصب (دفتردار) ولاية بغداد في اواخر الحكم العثماني . كما عثرت على بعض المعلومات القليلة في سجلات المحكمة الشرعية في الموصل ، وتعد من الوثائق المهمة في دراسة التاريخ الاجتماعي .

أما الوثائق المنشورة فتأتي في مقدمتها النسخة المترجمة الى العربية عن مجموعة القوانين والنظم العثمانية التي نشرت تحت اسم (الدستور) بمجلدين وكانت استفادتي منها كبيرة في الاطلاع على معظم التشريعات المالية الصادرة في تلك الفترة • اضافة الى القوانين الاخرى الصادرة بالتركية تحت عنوان (دستور ذيل) أي ذيل الدستور • مع مجموعات اخرى من القوانين الصادرة بشكل منفرد كقانون التمغا • وقانون القرعة الهمايوني • وغيرها مع مصادر تركية اخرى تأتي في مقدمتها السالنامات المحلية للولايات الثلاث وسالنامات الدولة العثمانية التي تعد مصادر وثائقية خاصة وانها تمثل الكتاب السنوي الرسمي للولاية • ولقد افدت منها كثيرا وخصوصا بأستقاء المعلومات عن الهيكل الاداري المالي للدولة وميزانيات الولايات • وتشكل هذه المصادر مع جريدة الزوراء وبعض ما جاء في الصحف الاخرى حصيلة وجهة النظر الرسمية للدولة في التشريع والقرارات المالية ومعالجات التطبيق والاجراءات المتخذة •

أما الجانب الاخر من المصادر فيتمثل في المصادر الاجنبية المترجمة وهي ذات اهمية بالغة في التحليل والمقارنة ونقد الواقع • على الرغم من ان بعضا منها لا يخلو من مبالغة • وفي مقدمة تلك المصادر المترجمة كتابات (هرشلاغ) بعنوان (مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط) وهو كتاب لا يستغني عنه باحث في اقتصاديات المنطقة • وكذلك الفصل الاول من كتاب (بيري اندرسون) تحت عنوان (دولة الشرق الاستبدادية) ويحتوي على تحليل قيم لاسباب انهيار الدولة العثمانية • وشكلت كتب ومقالات الرحالة الاوربيين مصادر مهمة للباحث • اضافة الى كتابي (لونكريك) : (اربعة قرون في تاريخ العراق الحديث) و (العراق الحديث ١٩٠٠–١٩٥٠) وكتاب (لوريمر): (دليل الخليج) في الجزء الرابع من القسم التاريخي والجزء الثالث من القسم الجغرافي •

ـ ث ـ

اضافة الى كتاب(آدموف) : (ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها) وكتاب (كوتلوف) بعنوان (ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق) . وهي تحمل بين طياتها وجهات نظر مختلفة . الا انها ذات فائدة كبيرة في تصوير الواقع .

اما المصادر الاجنبية الاخرى فيأتي في مقدمتها كتاب(ستانفور شو) في جزءالثاني بعنوان (History of the Ottoman Empire and Modern Turky .

وكذلك كتاب (اوبيسيني) المعنون Etatp present de L'Empire Ottoman

وتكمن اهمية هذا المؤلف في كونه مواكبا لحركة الاصلاح واصلاح الخزينة العثمانية وكذلك الجزء الخامس من كتاب (جورج يونغ) المعنون Corps de Droit Ottoman. تناول فيه موضوع الضرائب العثمانية بالتفصيل . كذلك كتاب (جوستين كارثي) بعنوان The Arab warld Turky and Balkan (1878- 1914). فيما يختص بالايرادات والمصروفات للولايات العراقية الثلاثة . والعملة العثمانية وانواعها التي ضربت خلال فترة البحث .

اضافة الى ذلك استقيت معلومات من كتب محلية عديدة كان مؤلفوها قد عاصروا الاحداث او كانوا قريبين منها . اضافة الى عدد من الرسائل الجامعية المنشورة منها وغير المنشورة اذكر منها رسالتي (عبد العزيز نوار) : (داود باشا) و (تاريخ العراق الحديث) . ورسالة (عماد احمد الجواهري) المعنونة (تاريخ مشكلة الاراضي في العراق) وكذلك (عبدالعزيز محمد عوض) بعنوان (الادارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ ــ ١٩١٤) . و(محمد سلمان حسن) المعنونة (التطور الاقتصادي في العراق) . و (خليل علي مراد) المعنونة (تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني) . اضافة الى العديد من الرسائل والمصادر الاخرى والمقالات التي يمكن الرجوع اليها بالتفصيل في قائمة المصادر الملحقة بالرسالة .

المحتويــــــات

الموضوع	الصفحة

الموضوع	الصفحة

تمهيـــــــد

احتـل الاتراك العثمانيون العراق قبيل نهايـة النصف الاول من القرن السادس عشـر • وقد تمت عملية الاحتلال عبـر مراحل ثـلاث • ففي عام ٩٢١هـ / ١٥١٥م • احتل العثمانيون الموصـل • وفي عام ٩٤١هـ/ ١٥٣٤م دخل السلطـان سليمـان القانوني (١٥٢٠ ـ ١٥٦٦م) بغداد على رأس قوات الاحتلال التي مدت سيطرتها على الحلة والنجف وكربلاء والمناطق المجاورة لبغداد • وبعد ذلك بوقت قصيـر اعلنت البصرة (التي كـان يحكمها شيخ عربي) ولاءها للسلطان العثماني • الا ان العثمانيين لم يقنعوا بهذا الولاء في وقت كان الصراع البحرى مع البرتغاليين قـد بدأ في مياه البحر الاحمـر والمحيط الهندى • ولذلك ارسلوا حملة عسكرية احتلت المدينة في عام (٩٥٣هـ/١٥٤٦م) [١] • ومنذ ذلك التاريخ (ما عدا سنوات معينة)[٢] استمرت السيطرة العثمانيـة على العراق حتى الحرب العالمية الاولى •

شرع العثمانيون بتطبيق نظمهـم الادارية والمالية في العراق • بعـد سنـوات قليلة من احتلالـه • فقسّمـوه على اربع ولايات (أو ايالات حسب المصطلح الادارى العثماني آنذاك) وهي بغداد والموصل وشهرزولر والبصرة • وكانت كل منهـا

---

(١) محمد فريد بك، تاريخ الدولة العلية العثمانية ، ط١ (القاهرة ، ١٨٩٦م) ص٧٥ • وللتفاصيل انظر: حسين محمد القهواتي ، العراق بين الاحتلالين العثمانيين الاول والثاني ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى كليـة الاداب / جامعة بغداد عام ١٩٧٥ ، ص٧٣ وما بعدها • وكذلك : ابراهيم خليل احمد ، تاريـخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦ـ١٩١٦م • الموصل ، ١٩٨٣ • ص ٤٢ ـ ٤٤ •

(٢) احتل الفرس اجزاء من العراق لسنوات معينـة هي الاحتلال الصفوى الثاني لبغـداد (١٦٢٣ ـ ١٦٣٨م) والاحتلال الفارسي للبصرة في عهد كريم خان الزنـد (١٧٧٦ ـ ١٧٧٩م) • للتفاصيل عن الاحتلال الصفوى الثاني انظر: علي شاكر علي ، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨ ـ ١٧٥٠م ، بغداد ١٩٨٥ ، ص ص٣٣ـ٣٧ • وعن الاحتلال الفارسي للبصرة انظر : علاء موسى كاظم نورس ، العراق في العهد العثماني ١٧٠٠ـ١٨٠٠م ، بغداد ، ١٩٧٩ ، ص ٢٤٩ـ٢٨٦ •

مقسمة على الوية (سناجق) وأقضية ، ونواح ، وقرى ، كما قسمت المدن الى محلات ، ولم تكن حدود هذه الولايات ولا تقسيماتها الادارية ثابتة او مستقرة بل هي عرضة للتغيير من حين لآخر (١) . ومع ذلك فقد عدت هذه النظم اكثر تفوقا من الناحية الايجابية على النواحي الاخرى في الدولة ، على الرغم من ان فكرة عدم الثقة هي التي تحكمت في الكثير من اجراءاتها . لذلك كانت اساليبها تجنح نحو المركزية والموازنة بين القوى المختلفة (٢) .

أما شكل الحكومة في الولاية (وهي اكبر وحدة ادارية تحكم نفسها بنفسها الى حد كبير) فان الوالي هو الحاكم الاعلى لها ، وكانت صلاحيات والي بغداد اوسع من صلاحيات ولاة الولايات العراقية الاخرى ، وله مظاهر ابهة خاصة به ... من نوع خاص ، كما له الصلاحية في تعيين بعض الموظفين دون الرجوع ... لك الى العاصمة (٣) . وعلى الرغم من المهام الكبيرة والخطيرة المناطة بشخص الوالي الذي يجمع بيده السلطتين المدنية والعسكرية ، ومسؤولية الامن ، وجباية الضرائب مع ارسال المقرر منها الى العاصمة ، فان بقاءه في وظيفته يعد

---

(١) ساطع الحصري ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، ط ٢ ، بيروت ، ١٩٦٠ ص ٢٩-٣٤ . كذلك انظر : علي شاكر علي ((التنظيمات المالية في البصرة خلال النصف الثاني من القرن السادس عشر)) ، مجلة المؤرخ العربي / عدد (٣٧) / بغداد / ١٩٨٦م ، ص ٨٢ . وللتفاصيل انظر : خليل علي مراد ، تاريخ العراق الاداري والاقتصادي في العهد العثماني الثاني ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى مجلس كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ك ١ ١٩٧٥ ، ص ٤٥-٦٥ . كذلك القهواتي ، المصدر السابق ، ص ١٢٦- ١٣٠ .

(٢) هاملتون جب - هارولد بوون ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ترجمة : احمد عبد الرحيم مصطفى ، ج ٢ ، القاهرة ، ١٩٧١ ، ص ٦ .

(٣) علي ، تاريخ العراق ، ص ٢٤-٢٥ .

أمرا غير مضمون ، وما ان دخل القرن الثامن عشر حتى اصبحت مدة ولايته محـــدودة بسنة واحـــدة قابلة للتجديد (١).

وكان يعاون الوالي يساعده عدد من الموظفين في كل ولاية ويأتي في مقدمتهـــم (الدفتردار) وهو المسؤول المالي عن حسابات الولاية ، ويتولى وظيفته بمقتضـــى (فرمان) خاص صادر من العاصمة ، كما يوجـــد في كل ولاية بعض الوحـــــدات العسكرية ، اهمهـــا القوة الانكشارية التي يترأسها اغا الانكشارية ، وتتولى مسؤوليـــة الدفاع عن الولاية والحفاظ على الامن وقت السلم (٢) . أما القاضي فيتمتع بمكانـــة عالية وسلطات قضائية واسعة وهو بمثابـــة نائب السلطان في الولايـــة ، فيما يخـــص تطبيق شؤون العدل بين الرعية ، والاهتمام بالامور الشرعية والاوقاف مع صلاحيـــة الاشراف على جمع الضرائب ومراقبة الاسواق ، وقد تصل قدراته الى حـــد رفع شكاوى الاهالي (بموازرة رجال الدين) الى السلطان مباشرة ضـــد الوالي ، وغالبا ما تكون مستجابـــة (٣) . ويوجـــد في الولاية عدد اخر من الموظفين الا ان اهميتهم تأتـــي بالمرتبة الادنى (٤) . ومع ذلك فان سلطات الوالي تعد شبـــه مطلقة تقريبـــا من الناحيـــة العملية ،فهي قد تصل احيانا الى درجـــة الحكم بالاعدام على الاشخاص او مصادرة الاموال دون الرجوع في ذلك الى العاصمـــة (٥) .

---

(١) جب وبوون ، المصدر السابق ، ج ٢ ، ص ٧ .

(٢) للتفاصيل عن التشكيلات الانكشارية انظر : المصدر نفسه ، ج ١ ، ص ٨٢ - ١٠٠ .

(٣) الحصري ، المصدر السابق ، ص ٣٢ .

(٤) للتفاصيل انظـــر : القهواتي المصدر السابق ، ص ١٣١ - ١٣٦ . كذلك : مراد ، المصدر السابق ، ص ١٠٦ - ١٢٢ .

(٥) الحصري ، المصدر السابق ، ص ٣٣ .

ولم يكن الجهاز الاداري في الوحدات الادارية الصغرى ، الا صورة مصغرة لهيكـل الولايـة ،مع اختزال بعض الوظائف التي لا تحتاجها تلك الوحـدة .

اما هيكل الادارة المالية في الولاية فهي مستقلة رسميا عن سلطة الوالـي ، ومرتبطـة بالعاصمـة مباشرة ، ولها دائرة خاصة بها تعرف بـ (الدفترخانة)(*) ، غالبا ما كان يوجـد في كل ولايـة عـدد من الدفتردارية الذين تختلف مكانتهـم حسب اختلاف درجات وظائفهم وعناوينهـا ، وهم (دفتردار) المالية)وهـو المسؤول عن الحسابات النقدية للولاية ، ويأتي بالمرتبة الاولى من حيث الاهميـة ، ويمثل السلطان في الشؤون المالية للولاية . اما دفتردارية الاقطاعات العسكريـة (دفتردار الزعامت) ودفتردار التيمار) فقد جرى الاستغناء عنهما بعد ذلـك، ويلحق بالدفتردار غالبا موظف مسؤول عن مسك الدفتر الخاص بالايرادات والمصروفـات يعرف بـ (الروزنامجي) أي صاحب السجل اليومي ، اضافة الى عدد اخـر مـن الكتبـة او الموظفين الذين ارتبطت وظائفهم بالاسباب الموجبة لذلك . (١)

عدت الحالة التي اصبح عليها العراق في بداية السيطرة العثمانية افضل مـن الفترة السابقة ، الا ان ذلك لم يدم سوى فترة وجيزة ، وسرعان ما بدأ خط الانحـدار

(*) تعد (الدفترخانة) من المؤسسات العثمانية الرئيسية التي كانت تعنـى بالشؤون المالية . ومن الجدير بالذكر انهـا انتقلت الى الولايات بكـل تشكيلاتها ونظمهـا . انظر : احمـد المرسي ((الارشيف العثمانيـي وكيفية الاستفادة منه في اعادة كتابة تأريخ العرب الحديث)) ، المجلـة المغربية للتوثيق / العدد الاول / تونس / اكتوبر ١٩٨٣ / ص ٣٠٨ .

(١) للتفاصيل انظـر : مـراد المصدر السـابق ، ص ١١٤ ـ ١٢٠ . كذلك: القهواتي ، المصدر السابـق ، ص ١٣٦ ـ ١٣٨ .

التدريجي في نظام الحكم العثماني في العراق ، يسير بصورة متوازية مع خط استانبول بل وأكثر انحدارا منه في احيان كثيرة ، وقد عزا المؤرخون السبب في ذلك الى عوامل عديدة منها : مايتعلق بالطبيعة الجغرافية للعراق ، ومنها مايتعلق بالتشكيلة الاجتماعية التي يتكون منها المجتمع العراقي ، ومنها مايتعلق بالجانب السياسي من هذا النظام ولما كانت مثل هذه العوامل قد بحثت باسهاب (*) فاننا سنقتصر هنا على تسليط الضوء على الجانب المالي من هذا النظام .

فمما لاشك فيه أن وراء الأسباب التي دفعت بالعثمانيين للسيطرة على العراق تكمن رغبة في الامتلاك والهيمنة ، تعزيزا لمجد السلطان وملء الخزينة (١) ، فلم يكن في ذهن السلطان سليمان ولافي ذهن ولاته الطامعين ان الحكم يجب أن يكون في مصلحة المحكومين أو الرعية (٢) . ومن هنا جاء تقسيم العراق الى ولايات لالشيء الا لكي

(*) فعلى سبيل المثال لا الحصر انظر : عبد العزيز سليمان نوار ، تاريخ العراق الحديث ، القاهرة ، ١٩٦٨م . كذلك انظر : علي الوردي ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، سبعة أجزاء ، (بغداد ، ١٩٦٩ ـ ١٩٧٦) . كذلك انظر : محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادي في العراق ، (صيدا ، ١٩٦٥) .

(١) " من المعروف ان السلطان سليم الاول قد التجأ الى عقد القروض قبل الشروع في حملته نحو الشرق ، كما تظهر ميزانية عام ١٥٤٦م عجزا يقدر بـ (٣٦٤٧٠٣٣٥) أقجة . وكذلك قدر عجز العام التالي ١٥٤٧م بـ (١٧٤٥٤٦٩٤) أقجة . غير أن هذا العجز كانت تغطيه المداخيل الاضافية المستمدة من الولايات التي فتحت مؤخرا وهي مصر وسوريا وديار بكر وبغداد " انظر : خليل الساحلي " سنو الازدلاف أو أزمات الامبراطورية العثمانية المالية " ، المجلة التاريخية المغربية / عدد (١٢) / تونس / يوليو ١٩٧٨ / ص ١٩٨ ـ ٢٠٩ .

(٢) ستيفن همسلي لونكريك ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث ، (ترجمة : جعفر الخياط ، ط ٦ ، بغداد ، ١٩٨٥) ص ٤٣ .

تسهل السيطرة عليه ، فقد قدر السلطان خطورة توحيد العراق كله تحت يد وال واحد يمكن أن تكون ثورته عظيمة اذا مافكر في مناهضة السلطان .(٢)

وعندما بدأ الانحلال يدب في الجهاز الاداري للدولة ، تولى باشوية بغداد حكاما تعد توليتهم على حكم هذه المدينة العريقة ضربا من السخرية ، فلقد أمست بغداد والولايات العراقية الاخرى مشروعا تجاريا يعطى لمن يدفع السعر الاعلى من الملتزمين . وبحكم وقوعها ضمن دائرة الولايات النائية بالدولة ، فان فرص الاثراء الذاتي فيها كانت عديدة (٢) . كما أصبحت سلطة جباية الضرائب الشرعية منها وغير الشرعية بأسلوب قسري وتعسفي (٣) هي الصورة الحقيقية لحكومة ولاية بغداد ... والولايات الاخرى . " لذلك كانت الهدايا الثمينة والضرورية للاحتفاظ بالكراسي الوثيرة ، لاتدفع الا من عرق جباه الناس الذين لايكابدون سوء الادارة فحسب بل يدفعون المال لشراء الحكم السيء ايضا " (٤) . ولما كانت صورة السلطان لاتظهر في نظر الناس الا على أيدي هولاء الولاة الفرهاء والقساة ، فلم يعد متوقعا من شعب يعيش مثل هذه الظروف أن يقدم الولاء . هذا فضلا عن عامل جوهري أخر ، هو عظم الاختلافات العقلية بينهم وبين رعيتهم ، فالعرب بماضيهم

---

(١) عبد العزيز سليمان نوار ، داود باشا والي بغداد ، (القاهرة ، ١٩٦٨) ص ١٦ .
(٢) صديق الدملوجي ، امارة بهدينان ، (الموصل ، ١٩٥٢) ، ص ٧٩ .
(٣) احمد نوري الانصاري ، النصرة في أخبار البصرة ، تحقيق : يوسف عز الدين ، (بغداد ، ١٩٦٩ م) ، ص ٢٦ — ٢٧ .
(٤) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٤٣ .

المرتزق وحياة البداوة والحرية وعدم صبرهم على الضيم وثباتهم شكلوا أقوى العناصر الخاضعة شكيمة . ولقد كانت شخصية الوالي العثماني أبعد ماتكون عن الادراك والمرونة ، فلقد اتسمت هذه الشخصية بالعنجهية والاستعلاء والغطرسة ، فكانت أبعد ماتكون عن تقدير أشواءهم أو استيعاب مطالبهم المشروعة . كما كان مجرد مظهر الاغوات الاتراك وأخلاقهم ، ولغتهم الاجنبية تبدو غريبة في عيون العراقيين المرتبطين بأرضهم [1] .

لقد تميز الحكم العثماني في العراق بسطحيته [2] ، وفداحة ضرائبه ، ومحدودية سيطرته ، وعجزه عن القيام بالاصلاحات المهمة وخاصة مايتعلق منها باعمار مشاريع الري [3] ، فضلا عن سياسته الخاطئة تجاه القوى المحلية ، وترك الاوضاع العشائرية على حالها ، وذلك بابقائها خارج التنظيمات الادارية [4] ، مع استخدام اسلوب العنف والقسوة لاخضاعها وقمع انتفاضاتها [5] ، والعمل على الاستعانة بقوى عشائرية أخرى لتحقيق ذلك [6]

(١) لونكريك ، المصدر السابق ، ص٤٣ . وبأمكاننا الاشارة الى بعض الاستثناءات القليلة من هولاء الولاة مثل : حسن باشا وابنه احمد باشا ١٧٠٤ — ١٧٤٧ في بغداد واسرة افراسياب ١٥٩٦ — ١٦٦٨ في البصرة والاسرة الجليلية في الموصل ١٧٢٦ — ١٨٣٤ .

(٢) جب وبوون ، المصدر السابق ، جـ ١ ، ص٢٢٦ .

(٣) احمد سوسة ، تطور الري في العراق (بغداد ، ١٩٤٦) ص ٧٨ .

(٤) الحصري ، المصدر السابق ، ص ٣٤ .

(٥) رسول الكركولي ، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء (ترجمة : موسى كاظم نورس ، بيروت ، لا . ت) ان صفحات الكتاب لاتكاد تخلو من حملة لقمع الانتفاضات العشائرية ضد النظام .

(٦) عباس العزاوي ،عشائر العراق ،جـ١ (بغداد ، ١٩٣٩) ص٢٨ . كذلك : احمد الصوفي ، ارض السواد (موصل ، ١٩٥٥) ص١٠٣ .

واتخاذهم من ذلك ركيزة اساسية في سياستهم ، حتى اصبحت سمة من سمات نظام حكمهم في العراق كله (١).

لقد نتج عن هذه السياسة سلبيات عدة ، تمثلت في اضطراب الأمن الداخلي ، وتفاقم الخطر الخارجي ولاسيما مع أيران التي اسهمت في اذكاء نار بعض الفتن كذلك. كما أدت الى صراع داخل السلطة لاسباب عديدة (٢) ، فأدى كل ذلك الى نمو عناصر الطرد المضادة للاستقرار ليس في القرى الزراعية وانما في المدن أيضا (٣).

أما مايتعلق بهذه السياسة تجاه العشائر ، فلقد جاءت بنتائج معكوسة تماما لما كانت تتوخاه ، فلم تخضع هذه العشائر للسلطة ولا ضعفت بل قويت شوكتها (٤). وبحكم كثرتها وانتشارها في طول البلاد وعرضها ، وقدرتها على التحرك السريع في بيئتها ، وتراجعها أمام اعدائها دون خسائر كبيرة ، فقد وصل الامر بها في بعض الاحيان الى أن تسيطر على مايقرب من تسعة أعشار البلاد (٥). ولقد

---

(١) نوار ، المصدر السابق ، ص ١٩.

(٢) علي عجيل منهل " انتفاضة عام ١٨٣٢م في العراق ضد العثمانيين " مجلة المورد / مجلد (٧) عدد (٢) / بغداد ، ١٩٧٨، ص ١٢٦.

(٣) علي الوردي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي (بغداد ، ١٩٦٥) ص ١١٩. كذلك : الصوفي ، المصدر السابق ، ص ٦٨.

(٤) محمد احمد محمود ، أحوال العشائر العربية وعلاقتها بالحكومة ١٨٧٢ ـ ١٩١٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى كلية الآداب/جامعة بغداد ، آذار ١٩٨٠ ، ص ١١. كذلك : وميض جمال عمر نظمي ، ثورة ١٩٢٠ ، ط٢ (بغداد ، ١٩٨٥) ص ٤٠.

(٥) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٤٤.

دفعت هذه الاضطرابات ، بباشوات بغداد خاصة ، الى العمل على امتلاك قوات محلية كافية لمواجهة مثل هذه الاخطار التي انعكست اثارها السلبية بالنتيجة على خزينة الولاية ، مما دفع بباشوات بغداد الى العمل على جمع المال لتغذيتها ، فاندفعوا في جمع المال عن طريق رفع نسبة الضريبة ، والتلاعب في قيمة النقد ، واستحداث ضرائب ونظم مالية جديدة ، والتوسع في تطبيق الالتزام [١] .

كانت الدولة العثمانية قد بدأت بالضعف منذ اواخر القرن السادس عشر ، نتيجة عوامل داخلية تكمن في النظام العثماني نفسه ، لكن المتغيرات الخارجية في الوضع الدولي كانت تفعل فعلها في تعجيل عملية الانهيار في الاقتصاد العثماني ايضا ، ولقد بدأت أولى هذه المتغيرات بتدفق الذهب الى أوربا من العالم الجديد ، وخصوصا بعد عام (٩٨٨ هـ / ١٥٨٠ م) على يد التجار الاوربيين [٢] الذين سرعان ما اكتشفوا أن التبادل التجاري مع الدولة العثمانية يحقق لهم أرباحا عالية ، فالتضخم النقدي الذي عانت منه الدول الاوربية نتيجة لتدفق الذهب ، قد خفض من القيمة الحقيقية للذهب العثماني ، وكان على التجار المحليين ان يبيعوا بضاعتهم الى التجار الاوربيين بسعر الذهب العثماني ، ويشترون البضائع الاوربية بسعر الذهب الاوربي الذي قلت قيمته في اوربا نتيجة لارتفاع الاسعار [٣] ، فادى ذلك الى ارتفاع اسعار السلع

---

(١) نوار ، المصدر السابق ، ص ١٨ .

(٢) بيرى أندرسون ، دولة الشرق الاستبدادية (ترجمة : بديع عمر نظمي ، بيروت ، ١٩٨٣) ص ٣٠ .

(٣) روبرت دبليو أولسن ، حصار الموصل والعلاقات العثمانية الفارسية (١٧١٨ - ١٧٤٣) (ترجمة : عبد الرحمن امين الجليلي ، الرياض ، ١٩٨٣) ص ٧٩ .

على نحو متتابع مما أربك الاقتصاد التقليدي العثماني ، وجعله عاجزا عن الارتقاء الى المستوى العالمي للسوق ، خصوصا وأن اعتماداته كانت مقتصرة على المواد الاولية ، وعدد محدود من المنتجات ذات الطابع الحرفي [١] . فأصبحت الميزانية السنوية بعجز دائم وكبير ساهم في تعميقه واستمراره ارتفاع تكاليف حروب الدولة في صراعها الطويل مع الفرس والنمساويين ثم الروس ، فكانت النتيجة الحتمية لهذلك هي المزيد من الضغوط المالية على عموم السكان في داخل الدولة العثمانية [٢] . وتحمل الفلاحون الجزء الاكبر منه ، مما هدد مصادر الدخل الاساسية للدولة بالنضوب [٣] .

ومن الجدير بالذكر أيضا أن النسبة بين قيمة الذهب والفضة داخل الدولة العثمانية كانت أدنى مما هي عليه في دول غرب أوربا ، وبذلك أصبحت عملية تصدير العملة الفضية اليها من الامور المربحة جدا بالنسبة للتجار الاوربيين ، الذين كانوا يستبدلونها بالذهب العثماني فأدى تراكم الفضة فيها الى انخفاض قيمة العملة

---

(١) ز.ي . هرشلاغ ، مدخل الى التاريخ الاقتصادي الحديث للشرق الاوسط (ترجمة : مصطفى الحسيني ، بيروت ١٩٧٣) ص١٤ .

(٢) تضاعفت ضريبة الجزية ست مرات بين ١٥٧٤ و ١٦٣٠ م وتضاعفت رواتب الانكشارية اربع مرات مابين ١٣٥٠ و ١٦٠٠م ، في حين انخفضت قيمة الجديد (الاقجة) وهي عملة عثمانية فضية قديمة ، عدة مرات ، وارتفع المستوى العام للاسعار الى عشرة أضعافه . انظر : اندرسون ، المصدر السابق ، ص ٣٠ - ٣١ . كذلك : الساحلي ، المصدر السابق، ص ١٦ .

(٣) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ١٥ .

الفضية العثمانية وانعكس ذلك في ارتفاع اسعار السلع الى حد كبير وعلى الرغم من الاجراءات التي اتخذتها الدولة في تعديل قيمة العملة الفضية الا ان واردات الخزينة هبطت الى النصف مابين عام ١٥٧٤ و ١٥٩١م [١]. وعلى المدى الطويل أدت عملية التحول في طرق التجارة الشرقية نحو خارج المنطقة الخاضعة للسيطرة العثمانية الى اضعاف اقتصاديات ولايات مهمة كانت تمر عبرها تلك التجارة [٢] . كما أدى الوجود الاوربي في المحيط الهندي الى تطويق الدولة العثمانية من الخلف [٣] ، فدفع بالاقتصاد العثماني نحو التوجه الى اقتناء البضائع الاوربية ، مما أدى مع مرور الزمن الى انهيار الصناعات المحلية مع زيادة تصدير الذهب لشراء هذه المنتجات ، لكن الاثار السلبية لهذا التحول لم تظهر واضحة للعيان الا في عصر الانقلاب الصناعي ، أي بعد مرور قرنيين في الاقل على بدء الانحلال العثماني [٤].

وما أن انقضى القرن الثامن عشر ، وبزغ فجر القرن التاسع عشر ، حتى كانت الدولة العثمانية قد هبطت الى الدرك الاسفل من الضعف والانحطاط . فقد اقتطعت كل من النمسا وروسيا أجزاءا مهمة من ممتلكاتها ، كما برزت النزعة الاستقلالية لدى رعاياها عامة ،ولاسيما في أوربا ، وأصبح جيشها في غاية التفسخ

(١) اندرسون ، المصدر السابق ، ص٣٠.
(٢) جب وبوون ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص٢٤٤.
(٣) اندرسون ، المصدر السابق ، ص٣٣.
(٤) جب وبوون ، المصدر السابق ، ج ١ ، ص٢٤٥.

والفساد (١) . على أن ذلك لايعني عدم تحسس بعض المسؤولين في الدولة العثمانية لمثل هذا الاختلال في وقت مبكر. فمنذ مطلع القرن السابع عشر أخذ الاهتمام الجدي بما يجرى في أوربا يحتل مكانة لدى المسؤولين في البلاط العثماني، وتصاعد هذا الاهتمام بعد هزائم عام ١٦٩٩م أمام النمسا فوصل الى درجة الاقتناع بضرورة الاستفادة من التقدم الاوربي (٢) وترسخ هذا الاعتقاد لدى عدد من سلاطين القرن الثامن عشر ، وبخاصة فيما يتعلق بمجالي الشؤون العسكرية والعلوم . لكن هذه المحاولات لم تأخذ طابعها الجدي الافي عهد السلطان سليم الثالث (١٧٨٩ - ١٨٠٧م) باتخاذه الخطوات العملية في تحديث الجيش ، وتأسيس المدارس الحديثة، والعمل على تحديث المؤسسات العثمانية كافة ، والانفتاح على الثقافة الغربية وفتح السفارات في العواصم الاوربية ، وجلب الخبراء الفرنسيين للتدريس والتدريب ، فأكد حقيقة أساسية هي أن الانفتاح على أوربا وثقافتها أمر لامفر منه (٣).

ولقد تميز عصر السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ - ١٨٣٩م) بنجاحه في القضاء على الانكشارية عام (١٨٢٦م) وهي مؤسسة ذات طبيعة سياسية وعسكرية أساسا (٤) ، فأزال بذلك عقبة واحدة ولكنها رئيسية ، اعترضت طريق تطور البلاد ، وتأكيد سيطرة الدولة مدة دامت زهاء قرنين من

---

(١) كارل بروكلمان ، تاريخ الشعوب الاسلامية (ترجمة : نبيه أمين فارس ومنير البعلبكي ، ج٤ ، ط٣ ، بيروت ، ١٩٦١) ، ص ٣٠.

(٢) خالد زيادة ، اكتشاف التقدم الاوربي (بيروت ، ١٩٨١) ص١٨ - ٣٠.

(٣) المصدر نفسه ، ص١٠٩.

(٤) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص٤٢.

الزمن (١) . لكن المقومة الاولى التي كان على السلطان مواجهتها هي البنيان الاجتماعي والاقتصادي المتخلف الى حد بعيد (٢) . فعلى الرغم من أن تشكيلات الجيش الجديد قد نظّمت على غرار النموذج الاوربي ، وخاصة النابليوني ، الا أن بعض سمات العبودية كانت لاتزال عالقة به ، فقد جعلت مدة التجنيد فيه اثنتي عشرة سنة ، ولم توخذ الاعتبارات المحلية فيه بنظر الاعتبار . فالاقتصاد العثماني زراعي قائم على انتاج القرية ، وعاجز عن احداث تراكم في رأس المال ، ولايمكنه أن يبني صناعة متطورة ، أو ان يحتفظ بجيش قوي (٣) . لكن اصرار محمود الثاني على انتهاج السياسة التي اتبعها محمد علي باشا في مصر (١٨٠٥ - ١٨٤٨م) قد دفعت به الى سلسلة من الاجراءات المظهرية في اصلاح الجهاز الاداري والاقتصادي للدولة ، فألغى نظام التيمار والزعامت (الاقطاعات) واعاد الارض للدولة ، وقام بأول مبادرة احصاء ومسح للاراضي بهدف تنظيم التجنيد وتقدير الضرائب والسيطرة على اسلوب جبايتها ، كما ربط املاك الاوقاف رسميا بخزانة الدولة ، والغى معظم الوظائف (الشرفية) وقلص نفقات القصر ، والغى ايضا نظام المصادرة والاعدام دون محاكمة (٤) . كما ظهرت الى الوجود أول وزارة مالية في عهده عام (١٨٣٥م) (٥) .

---

(١) زيادة ، المصدر السابق ، ص ١١٠ .
(٢) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٤٢ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٤١ .
(٤) احمد عبد الرحيم مصطفى ، في اصول التاريخ العثماني (بيروت ١٩٨٢م) ص ١٩١ .
(٥) عبد العزيز محمد عوض ، الادارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ - ١٩١٤ م (القاهرة ، ١٩٦٩م) ص ١٨ .

وجـرت تطورات أخـرى فـي الجهـاز الاداري للدولـة ، فكـان المؤمـل أن يكون مجلسا للوزراء على النمـط الاوربـي • كما حـرص السلطان على حضـور جلسات الديوان ، وأنشـأ مجلس الاحكام العدليـة لمناقشـة اللوائح واعدادهـا ، واتخـذ سلسلـة من الاجراءات لمواجهـة الرشوة والفسـاد فـي الجهاز الاداري ونفـذ خطوات اصلاحيـة اخرى فـي مجالات : التعليـم والصحافـة والمواصـلات[١] .

أمـا الخطوات التي اتخذها في مجال تصميمـه على استعـادة مكانـة الدولـة ، وبسـط سيطرتهـا على الولايات ، فقد خاض فـي سبيلهـا صراعـا طويـلا وشاقا ، واستطاع ان يخرج منـه بنتائـج ايجابيـة أعادت للدولـة بعض هيبتهـا وهيمنتهـا المباشـرة على ولاياتهـا[٢] • وكان هـذا ماحققه فعلا ضمن الولايات العراقيـة • فخلال الحقبـة الطويلـة من الفتـرة السابقـة وصلت الى حكم العراق قـوى محليـة متعددة ، فقد سيطرت أسـرة افراسيـاب على ولاية البصرة مـدة دامـت اثنتين وسبعيـن عاما (من ١٥٩٦الـى ١٦٦٨م) ، ثم استولـى عليهـا المنتفكيون بعد ذلك ، وبذل باشوات بغداد جهودا كبيرة في سبيـل استعادتها[٣] • أمـا ولايـة بغداد فقد حكمها المماليك مابين (١٧٤٩ـ ١٨٣١م)[٤] ، كمـا حكـم الجليليون ولاية الموصل من (١٧٢٦وحتى ١٨٣٤م)[٥] • أمـا ولايـة شهرزور فان الصراع بين امرائها لـم يهدأ ، مستغلين فـي

---

(١) مصطفى ، المصدر السابق ، ص١٩٥ •
(٢) المصدر نفسـه ، ص١٨٨ •
(٣) للتفاصيل انظر : علي ، المصدر السابق ، ص١٢٣ ـ ١٥٣ • كذلـك انظر : تافرنييه ، العراق في القرن السابع عشر (ترجمـة : بشيـر فرنسيس وكوركيس عواد ، بغداد ، ١٩٤٤) ص ص٩٦ ، ١٥٦ •
(٤) للتفاصيل انظر : نوار ، المصدر السابق ، ص ص ٢٣ ـ ٥٣ ، ٣٢٥ •
(٥) للتفاصيل انظر : عماد عبد السلام رؤوف ، الموصل في العهـد العثماني ، (النجـف ، ١٩٧٥) ص ٥٧ ومابعدها •

ذلك الموقع الجغرافي وطبيعة المنطقة الى ابعد مدى للتخلص من أي شكل من أشكال السيطرة المركزية [١]، كما أن الوضع العشائري في البلاد لم يطرأ عليه أي تغيير .

هذه هي بعض معالم الصورة التي كان عليها نظام الحكم في العراق عندما قرر السلطان محمود الثاني استعادة سيطرة الدولة على ولاياتها وتخليصها من حكم القوى المحلية فيها . وبعد نجاحه في القضاء على الانكشارية تلك العقبة التي اعترضت سبيل الاصلاح ، ولم يعد أمامه مايحول دون تحقيق سياسته هذه سوى انتظار الفرصة المناسبة لتنفيذها .

كان مماليك بغداد شبه مستقلين عن السلطان منذ عهد الوالي سليمان الكبير (١٧٨٠ ـ ١٨٠٢م) فكانوا لايرسلون سوى مقادير بسيطة من الايرادات الى خزينة الدولة المركزية . من ذلك مثلا داود باشا (١٨١٧ ـ ١٨٣١م) الذي لم يكن يرسل من الاموال سنويا الا مبالغ محدودة تقدر بحوالي (٤٤٠٠٠٠) قرش من النقود ، مع هدايا تقدر قيمتها بمثل ذلك ايضا [٢] . وبصورة متقطعة احيانا ، مما أثار سخط السلطان عليه وخصوصا بعد معرفته بمقدار الاموال الفائضة عن المصروفات في خزانته التي تقدر بـ (٢٤ الف كيس [*]) في وقت كان فيه السلطان بأمس الحاجة الى مثل هذه الاموال لمواجهة الاعلان الروسي للحرب ضد دولته (١٨٢٧ ـ ١٨٢٩م) . وحين طلب من داود باشا المساهمة بمقدار ستة الاف كيس لدعم جهود الدولة في الحرب تلكأ في ذلك ، وفسر موقفه هذا على انه عصيان لسيده [٣] . وما أن انتهت الحرب

---

(١) نوار ، المصدر السابق ، ص ١٩ ـ ١٢٠ .
(٢) سليمان فائق ، تاريخ بغداد (ترجمة : موسى كاظم نورس بغداد ، ١٩٦٢ ، ص ١٧٣ .
(*) الكيس يساوي (٥٠٠) قرش . أي مايعادل (١٢) مليون قرش .
(٣) نوار ، المصدر السابق ، ص ٢٤٤ .

حتى بوشـــر بالقضاء على داود باشا • وانتدب لهذه المهمة والي حلب علـي رضـــا لتنفيذ ذلك فدخل بغداد في ٩ ربيع الثاني ١٢٤٧هـ / ١٨٣١ م
وسط اجواء مأساوية من الفيضان والوباء [١] • وبذلك دخل العراق في مرحلـة جديدة من تاريخـه تميزت بالقضاء على القوى المحلية الحاكمة • وحكم البلاد حكما مباشـرا • كمـا تميزت ايضا بمحاولات تطبيق الاصلاحات التـــي بدأها السلطان محمود وسارت على نهجهـا اصلاحات الدولة العثمانية حتـــى نهايـة عهدها •

الاأن الجهود المبذولة في هذا المجال لم تكن سهلة • فاذا استثنينا الاخطار الخارجية التي كانت محدقـــة بالعراق • والمتمثلـة بالاطماع الايرانيـة مع تعاظم النفوذ الاجنبي وخاصة البريطاني منه هذا فضلا عن محاولات محمد علـي لادخاله ضمن مشروعه الوحـدوى • فان المسوءوليات الداخلية المفروضة على الوالـــي الجديد كانت صعبة • ذلك ان تلك الصعوبات لم تكـن تكمن في اسقـــاط حكم داود فحسـب • بل تحتّم عليه كذلك مواجهـة مشاكل عديدة • تمثلت في القضاء على نفوذ المماليك • فدبـر لهم مكيـدة شبيهـة بتلك التـــي قام بها سيده السلطان محمود [٢] • وطارد بقيـة فلولهم التي التجـأت الى عزيز اغا متسلّـم البصـرة السابق ومملوك داود • الذى أعلن العصيـان في الجنوب ضـد سيـده الجديد وجمع الاعوان الا ان الوالي الجديد علـــي رضا باشا تمكنمنـــه فـي النهايـة واعدمـــه [٣] • ثم نشط بعد ذلـــك في تصفيـة نفوذ المماليك الادارى والمالي • وتسببت قسوة اجراءاته في هـــذا المجال الى انتفاضـــة أهالي بغداد بزعامـــة عبد الغني جميل (١٨٣٢م) [٤]

---

(١) جيمس ريموند ولستيد • رحلتي الى بغداد في عهد الوالي داود باشا (ترجمة : سليم طه التكريتي • بغداد • ١٩٨٤) ص ١٠٤ •
(٢) جعفر الخياط صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة (بيروت • ١٩٧١) ص٢٩٥ •
(٣) نـــوار • تاريخ العراق الحديث • ص ٦٣ •
(٤) منهل • المصدر السابق • ص ١٢٦ •

وأدت اجراءاته الاخرى الى انتفاضة عشيرة العقيل داخل بغداد والتي أخمدت بقسوة . وأما فيما يتعلق بأحكام سيطرته على القسم الجنوبي من العراق فقد خاض في سبيل ذلك صراعا عسكريا وسياسيا لاحكام السيطرة عليه ، فحقق بذلك نجاحا [١].

الا أن المهمات الاكثر صعوبة التي تحتم عليه وعلى خلفائه من بعده مواجهتها هي مسألة اعادة السيطرة المركزية على الاقسام الشمالية من العراق ، فقد استغرقت وقتا أطول وحملات عسكرية أعنف [٢] ، ذلك أن القوى المحلية متمركزة فيها منذ عهد طويل . لكن الظروف اخذت تسير في صالح الوالي الجديد وباتجاه مركزية الدولة وخصوصا بعد عقد صلح كوتاهية (١٨٣٣م) بين السلطان محمود ومحمد علي باشا ، مما أتاح الفرصة للدولة العثمانية في العمل على تصفية هذه القوى ، والعمل على احكام قبضتها على المناطق الشرقية للدولة ، ومنها الاقسام الشمالية من العراق . فانتدب السردار الاكرم محمد رشيد باشا والي سيواس لاداء هذه المهمة بالتعاون مع والي بغداد علي رضا باشا ،وقد تم فعلا القضاء على هذه القوى والامارات الحاكمة تباعا . فانتهى حكم اسرة آل عبد الجليل في الموصل عام ١٨٣٤م بسهولة [٣] ، وسقطت الامارة السورانية في راوندوز عام ١٨٣٦م ، والامارة البهدنانية في العمادية عام ١٨٤٢م واخيرا الامارة البابانية في السليمانية عام ١٨٥٠م [٤] .

(١) نوار ، المصدر السابق ، ص٦٥ – ٧٩ .
(٢) بغية التعرف على بعض جوانب الصراع العسكري ، انظر : عبد الفتاح علي يحيى ، "الهجوم العثماني على كردستان وسقوط امارة سوران" مجلة كروان / العدد (٥٢) / بغداد /كانون الثاني ، ١٩٨٧ ، ص١٣٥ – ١٤٦ .
(٣) رؤوف ، المصدر السابق ، ص٢٠٧ .
(٤) نوار ، المصدر السابق ، ص١٠١ – ١١٢ . كذلك انظر : محمد امين زكي ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان (ترجمة : محمد علي عوني ،ج١،ط٢ ،بغداد ، ١٩٦١) ص ص ٢٢٧ – ٢٣٨ ، ٢٤٧ – ٢٤٨ .

كان السلطان محمود الثاني متفهما للصعوبات التي كانت تعترض سياسته الجديدة ، لكنه عجز عن ادراك آثارها السلبية على الاقتصاد العثماني في المدى الطويل ، فقد نجحت الاجراءات التي اتخذها في ملء خزينته بالاموال ولكنها اثقلت بالمزيد من الضرائب على كاهل الناس ودفعت بهم الى القيام بالانتفاضات الشعبية (١) التي أفرزت المزيد من الاراضي البور نتيجة اضطراب الامن ، كما ألحقت الخراب بالطاقة الانتاجية لجزء كبير من الاقتصاد العثماني (٢) وادت خسائره المتلاحقة في حربه مع الروس ومواجهة ثورة اليونان والصدام مع تابعه القوى محمدعلي باشا الى انفصال اجزاء مهمة عن جسم الدولة (٣) .

لكن الدولة بعد موته اصبحت أقوى مما كانت عليه في بداية عهده (٤) . ولذلك عد بعض المؤرخين السلطان محمود الثاني واحدا من أفضل سلاطين آل عثمان ، ومثبتا للأسس الاولى في قيام حكومة حديثة داخل الدولة العثمانية (٥) . على الرغم من أن دولته لم تبذل أى جهد يذكر لرفع مستوى رعاياها الى حياة فضلى في العمل والتفكير ، أو تمهد الطريق لتحولات اجتماعية واقتصادية أكثر عمقا ، واقتصرت أغلب اصلاحاتها على المراسيم ، كما اتخذت التنظيمات الرسمية فيها صيغة فوقية لم يكتب لها الحياة (٦) . كما تبين ان ولاته وموظفيه كانوا أكثر فسادا وظلما من الوجهاء المحليين الذين سبقوهم (٧)

---

(١) مصطفى ، المصدر السابق ، ص١٩٩ .
(٢) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٤١ .
(٣) بروكلمان ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٣٠ .
(٤) عوض ، المصدر السابق ، ص١٨ .
(٥) بروكلمان ، المصدر السابق ، ج ٤ ، ص٣١ .
(٦) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص٤٣ .
(٧) اندرسون ، المصدر السابق ، ص ٣٩ .

عدّت الفترة التي مرت بها الدولة العثمانية بعد وفاة السلطان محمود الثاني مرحلة جديدة في تاريخها ، نتيجة للتغيرات العديدة التي طرأت عليها بفعل دخولها في مرحلة التحديث . التي بدأت مرحلتها الاولى بما عرف فيما بعد بـ (عهد التنظيمات الخيرية) والمنحصرة مابين صدور مرسوم خط شريف كلخانة (بيان قصرالورد) عام ١٨٣٩م واعلان القانون الاساسي (الدستور) عام ١٨٧٦م . ولقد قسمت هذه الفترة على مرحلتين يفصل بينهما عام ١٨٥٦م ، وهو العام الذى صدر فيه الخط الثاني للتنظيمات والمعروف بـ (خطي همايون) . على الرغم من ان عام ١٨٧٤م قد تميز بصدور خط ثالث للاصلاح الا ان القصر الزمني للتطبيق قد ضعف تأثيره (١).

صدر قرار الاصلاح الاول (خط شريف كلخانه) في عهد السلطان السلطان عبد المجيد (١٨٣٩ - ١٨٦١م) بعد مرور أربعة اشهر على وفاة السلطان محمود (٢) ، ولقد أعدت مراسيم صدوره بشكل جيد ، وأتقنت صياغته المتميزة بالتوفيقية الماهرة في المزج مابين المفاهيم الدستورية الغربية الحديثة ، والنظم العثمانية التقليدية (٣) ، وكانت معالجاته تدور حول النقاط الجوهرية الاتية :

١- صيانة أرواح الناس وممتلكاتهم وأعراضهم ، ويشمل ذلك كل رعايا الدولة العثمانية على اختلاف عقائدهم الدينية ومستوياتهم ، وعدم ايقاع العقوبة على أي [illegible] حكم بذلك على غرار قوانين الدولة.

٢- استحداث [illegible] القوة العسكرية [illegible] على غرار صيغة متناسبة مع

---

(١) عوض ، [illegible] ، ص١٩.

(٢) فلاديمير بوريسوفيتش لوتسكي ، تاريخ الاقطار العربية الحديثة (ترجمة : عفيفة البستاني ، موسكو ، ١٩٧١) ، ص١٤٨.

(٣) مصطفى ، المصدر السابق ، ص ١٩٩ ، كذلك : بروكلمان ، المصدر السابق ، جـ ٤ ، ص ٣٤.

اعداد السكان وتحديد مدة الخدمة الالزامية بأربع الى خمس سنوات عن طريق المناوبة

٣- تنظيم الضرائب وفق الشرع والغاء الالتزام باعتباره أداة هدم في الدولة ، اضافة الى القضاء على الرشوة عن طريق رفع الرواتب والاجور واستمرار صرفها بانتظام . كذلك تضمن المرسوم وعودا بالمزيد من الاصلاح في مجالات الادارة والاقتصاد والعدل والضرائب والخدمة العسكرية (١) .

عمّم الخط على جميع الولايات العثمانية للعمل بمقتضاه وأبلغ سفراء الدول الأجنبية رسميا به. ولاشك في أن الدوافع الكامنة وراء صدوره تتمثل في الضغوط الانكليزية والفرنسية التي حثت على اصدار مثل هذا القرار خدمة لمصالحها في داخل الدولة العثمانية ، ولكننا يجب أن لانغفل اثر الجيل الجديد في ادارة الدولة من الذين تأثروا بثقافة الغرب بشكل او بآخر (٢).

ولقد أظهرت المبادرة الاولى (خط شريف كلخانة) ثقل العوامل الداخلية الكامنة وراء الاصلاح ، وبدت معادلة مقبولة في سد الثغرات بوجه التدخل الخارجي في شؤون الدولة الداخلية (٣). ولقد أظهرت مسيرة الأحداث خلال هذه الفترة حدوث بعض التغيرات الفعلية ، في طريق الاصلاح ، فلقد قامت الدولة بمحاولات متعددة لمكافحة الفساد والرشوة ، وتطهير

---

(١) انظر : مجموعة القوانين والتنظيمات العثمانية المنشورة باللغة العربية باسم "الدستور" ، (ترجمة : نوفل نعمة الله نوفل ، مجلد ١ ، بيروت ، ١٣٠١ هـ ، ص ٢ -٤) . وسنشير اليه بأسم الدستور في الهوامش التالية .

(٢) مصطفى ، المصدر السابق ، ص٢٠٢.

(٣) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص١٤٩.

جهازها الاداري ، وتعيين من لهم خبرة وكفاءة (١) . وطرأ تحسن محدود وموقت في الشوءون المالية للدولة ، وبدت شكاوى الرعايا وتظلمهم تأخذ طريقها الى آذان السلطة فتلقى التجاوب (٢) وبدت محاولات تطبيق العدالة في فرض الضرائب وجبايتها تأخذ طريقها الى التنفيذ على جميع الرعايا دون تمييز ، وانتعشت خزانة الدولة في بعض السنين ،وحدد الصرف، ووجه الى المجالات النافعة ، وضبطت الايرادات والمصروفات في سجلات رسمية ، خاضعة للرقابة والتفتيش ، كما قيدت عمليات الصرف (بالفرمانات الهمايونية) (٣) . وجرت اقامة أول ميزانية منتظمة وأكثر حداثة في نهاية عام ١٨٥٥م (٤) .

ولقد ساهم الهدوء النسبي الذى شمل الدولة العثمانية بعد زوال خطر محمد علي باشا (١٨٤١م) ،حتى نشوب حرب القرم (١٨٥٣– ١٨٥٦م) ، في هذا التحسن ، فبدأت معالمه تظهر بالافق ، فازداد الأمن وتحسنت اجراءات العدالة فقل الاعتداء ، واصبحت ظاهرة مصادرة الأموال من ذكريات الماضي ، فظهرت بوادر الانتعاش على الدولة بشكل عام ، ولاسيما في المجال التجاري (٥) الا أن حجم الضغط السياسي والاقتصادى الخارجي على الدولة العثمانية بدأ يزداد بعد هذه الفترة ، فدفع بالاقتصاد العثماني الى الاتجاه المضاد لمحاولة الانعاش

---

(١) Moshe Maoz . ottoman Reform i Syria and palestine (1840- 1861), (oxford,1968) p.p.25- 26.

(٢) عوض ، المصدر السابق ، ص٢٢.

(٣) المصدر نفسه ، ص٢٢.

(4) Ubicini, M.M, A,et pavet de Courteill , Etat present de L' Empire ottoman, (paris , 1876) p, 123.

(٥) مصطفى ، المصدر السابق ، ص٢٠٥.

المالي ، ولقد جاء العامل المباشر في هذا الاتجاه عندما تحولت حرب القرم (١٨٥٣ - ١٨٥٦م) ، التي خرجت منها الدولة منتصرة ، الى كارثة اقتصادية. فقد دفعت الحاجة الملحة الى مواجهة نفقات الحرب في الدولة العثمانية الى عقد أول قرض اجنبي مشكلة بذلك بداية الطريق نحو الاستعباد المالي للدولة ، كما فرضت الدول الكبرى نوع من الحماية الجماعية على الدولة العثمانية وأملت عليها برامج الاصلاح خدمة لمصالحها ، وتمثل ذلك في موسوم الاصلاح ١٨٥٦م.(١)

صدر موسوم الاصلاح الثاني (خطي همايون) أو خط التنظيمات الخيرية في الاول من جمادى الاخرة ١٢٧٢هـ / ١٨ شباط ١٨٥٦م ، وعدّ صدوره بداية للمرحلة الثانية من خطوات الاصلاح ، ولقد أقر الخط بمجمل قرارات خط كلخانه وتميز بدقته في تحديد جوانب الاصلاح التي يمكن اتخاذها ، كما ابتعد نصه في اسلوبه عن ازدواجية التعبير ، وكان أكثر معاصرة وأوسع اقتباسا من قوانين الغرب ، وقد أكد فيه على النقاط الاتية (٢).

١- الاقرار بامتيازات الطوائف من غير المسلمين وحقها في ممارسة شعائرها الدينية بكل حرية وتسامح.

٢- التأكيد على مبدأ المساواة في التعامل بين كافة رعايا السلطان وافساح المجال للرعايا من غير المسلمين في العمل الوظيفي والخدمي للدولة.

٣- انشاء محاكم مختلطة للنظر في القضايا المدنية والجنائية ، وتبقى الاحوال الشخصية مرتبطة بالمحاكم الشرعية بالنسبة للمسلمين ، والمحاكم الطائفية بالنسبة لغير المسلمين ، وقد وعد السلطان باصدار قانون الجزاء ايضا حيث صدر بعد عام.

٤- الغاء الجزية على غير المسلمين مع تطبيق مبدأ المساواة في الضرائب والتجنيد العام على كافة رعايا الدولة.

---

(١) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص١٥٩.
(٢) انظر النص الكامل في (الدستور) ، مجلد ١ ، ص ص ٥ - ١٠.

٥ـ السماح للاجانب بالتملك في داخل الدولة ، مع اعطاء نفس الحقوق التصرفية التي يتمتع بها رعايا الدولة ، واحيانا حقوقا خاصة .

٦ـ منح موظفي الدولة ، أو أعضاء المجالس من التزام الضرائب ، أو الاشتراك في ذلك بأية صيغة من الصيغ .

٧ـ الاهتمام بتنظيم ميزانية الدولة عن طريق التقيد بتدوين الايرادات والمصروفات بدقة وعناية في سجلات خاصة ، مع الاهتمام بتوزيع الرواتب .

كما وعد السلطان عبد المجيد باجراءات واسعة في مجالات المالية والمواصلات والمعارف والزراعة والتجارة . وقد شهدت السنوات الخمس الاتية من حكمه (١٨٥٦ ـ ١٨٦١م) خطوات حثيثة في مجال الاصلاح ، فصدر قانون الجزاء وقانون الاراضي وقوانين التجارة والبحرية والتنظيمات الاخرى المتعلقة بالادارة الجديدة (١) .

ولقد جاءت فقرات هذا الخط لتؤكد قدرات الضغوط الخارجية ونجاحها في اجبار الدولة العثمانية على اصدار هذا القرار وفق مسار يتماشى ومصالحها المتنامية مع تقديم الضمانات الكافية بذلك(*) . وبذلك لم يضف شيئا جوهريا على الخط السابق سوى تسهيل فتح الباب على مصراعيه أمام رؤوس الأموال الاجنبية وتسهيل مصالحها وخلق المزيد من التدخل الخارجي في شؤون الدولة (٢) .

أما على الصعيد الداخلي ، فقد كان تطبيق هذه القرارات محدودا جدا ، فالمعارضة المحلية للاصلاح مازالت قوية ، اضافة الى افتقار جهاز الدولة الادارى الى العناصر الكفأة والنزيهة ، وكذلك الصعوبات المالية التي واجهت الدولة

---

(١) Maoz ,op , cit , p. 27.

(*) عدّ الخط الهمايوني لعام ١٨٥٦م تنفيذا لما ورد في المادة التاسعة من معاهدة صلح باريس المنعقدة في ٣ آذار ١٨٥٦م ، من حيث كونه التزاما دوليا وعلى الدولة العثمانية الالتزام بتنفيذه .

(٢) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ١٥٩ .

ضمن هذه المرحلة (١)، فقد سجلت ميزانية السنوات اللاحقة (١٨٥٧، ١٨٥٨، ١٨٥٩م) عجزا اجماليا مقداره (١٨,٥) مليون فرنك فرنسي، كما تجاوزت استثماراتها المكشوفة الـ (٨٠) مليون فرنك في عام ١٨٦١م (٢). وقد أدى مبدأ المساواة الذى طرحه القرار الى استنكار العناصر الاسلامية المحافظة له، كما دفعها الى القيام ببعض أعمال العنف ضد القنصليات الاجنبية في بعض المناطق من الدولة، وأصبح رجال الاصلاح وحتى السلطان نفسه هدفا لها (٣). كما لقي قانون الخدمة العسكرية معارضة لدى غير المسلمين، فأستمرت الدولة في مجاراتهم بأخذ البدل النقدى بدل الخدمة العسكرية، كما لم يفسح المجال لغير المسلمين بدخول الخدمة في الوظائف الادارية والقضائية (٤). وبقي ادعاء الدول الكبرى بحمايتها للطوائف المختلفة في داخل الدولة سارى المفعول. وحتى وفاة السلطان عبد المجيد عام ١٨٦١م لم يطرأ أى تعديل يذكر في مجال تحسين الجهاز الادارى وتحسين أحوال المواطنين، بل كانت هناك زيادة في عدم الاستقرار وفي مقاومة التغيرات المالية، مما أدى الى المساهمة في افلاس الخزينة (٥). ومن ناحية اخرى، فان تأكيد الخط على المشاريع الاقتصادية المتنوعة قد أدى الى ازدياد التدخل الأجنبي، بتوسيع الحقوق والامتيازات لرعاياها ووكلائها وكان معظمهم من المسيحيين مماكرّس نظام الملل (٦).

أما الوضع الضريبي خلال هذه الفترة فقد بقي الكثير من الضرائب القديمة التي أخذت نسبها تزداد باطراد، وواكبتها زيادة في مختلف أنواع الابتزازات.

---

(1) Mao'z , op, cit , p. 28.
(2) Ubicini ,op, cit , p. 123.
(3) Mao'z . op, cit , p, 26.
(٤) الحصرى، المصدر السابق، ص٩٢.
(٥) Mao'z .op , cit , p, 28.
(٦) الحصرى، المصدر السابق، ص ص ٩٠، ٩٤ ـ ٩٥.

المالية بهدف تغطية العجز المالي المتزايد للدولة [١] كما عجز الاسلوب الجديد في جمع الضرائب عن طريق المحصلين الذى طبق خلال فترات متباينة من السنوات في تحقيق نسب أعلى من الايرادات ، نتيجة لعدم قدرة الدولة على توفير العدد الكافي والنزيه منهم وبخاصة للعمل في مناطق القرى وبرواتب محدودة . اضافة الى جهلهم بالمساحات الواسعة والواقعة ضمن مسؤولياتهم [٢]. مما سبب نقصا ظاهرا في الايرادات للاعشار ، اضافة الى عدم تقبل الفلاحين لمثل هذا النظام واتخاذهم موقفا عدائيا منه . وتحريض من طبقة الملتزمين السابقين في معظم الاحيان ، وعدم رغبتهم في تغيير ما اعتادوا عليه [٣].

وعلى الرغم من أن قانون الاراضي الصادر في ٢١ نيسان ١٨٥٨م قد صفى ماتبقى من عهود (التيمار والزعامت) بصورة نهائية ، الا أن أوضاع الفلاحين بقيت على ماهي عليه [٤] . ولكن تشجيع القانون للملكية الخاصة للاراضي جعلها أكثر طوعا للتطورات المقبلة [٥] ، على الرغم من ابقائه بعض القيود المفروضة على طريقة الاستثمار [٦] .

وكان السلطان عبد العزيز (١٨٦١- ١٨٧٦م) قد أصدر عدة قرارات بشأن الاصلاح الا أن الخط الصادر في ١٥ ذى القعدة عام ١٢٩٢ هـ/١٣ كانون ا

(١) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ١٦١.

(2) Stanford .J. shaw , and Exel Kmral shaw , History and of The ottoman Empire and Modern Turkey , Vol.2, 1808 - 1975. (London , 1977) p. 96.

(3) Ubicini, op, cit , p. 141.

(٤) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ١٦١.

(٥) هيرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٥٤.

(٦) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص ١٦١.

الاول ١٨٧٤م [1] كان أشملها . ولقد تضمنت مقدمته تأكيدا على ماجاء في الخطين السابقين مع التأكيد على الرغبة في تطبيق العدالة ، وتنظيم الادارة الحكومية ولقد تضمنت النقاط الاتية :ـ

١ـ الاخذ بمبدأ فصل السلطتين التنفيذية والقضائية مع التأكيد على ضرورة تطبيق الاحكام القانونية حفاظا على الحقوق والتأكيد على ضرورة اختيار العناصر النزيهة لمناصب الحكام والعاملين في مجال القضاء . ولذلك اشترط في تعيينهم ان يكون عن طريق الانتخاب النزيه . وأكد الخط أيضا على مبدأ التخصص في تشكيل المحاكم .

٢ـ البحث في الاسباب المؤدية الى زيادة ايرادات الدولة والتعرف على منابع الثروة فيها لرفع مستوى المدنية والعمران .

٣ـ معالجة المشاكل الناجمة عن سوء توزيع التكاليف فورا مع تشريع الانظمة الكفيلة بتحسين اساليب الجباية والاعتدال في فرض الضرائب ، مع رفع رسم العشر المفروض سابقا ، ومنع تجاوزات الملتزمين ومحاسبتهم لكي لايلحقوا الاضرار بالفلاح أو بالخزينة ، لذلك أوجب الاعتماد على العناصر النزيهة والموثوقة والمنتخبة من الاهالي لكي تستفيد الخزانة استفادة مشروعة .

٤ـ التأكيد على تنسيط عمل نظارة الدفتر الخاقاني في اصدار السندات الخاصة بالاملاك غير المنقولة ، وذلك بغية التخفيف من الخلافات المربكة للمحاكم والرعايا معا والتقليل من الاضرار التي قد تلحق بقيمة الاملاك ايضا .

٥ـ سن القوانين المتعلقة بـ (الضابطة) لما لها من أهمية في المحافظة على الانفس والاموال والاعراض والقوانين ومعدا ذلك من أهم مقاصده .

---

(١) انظر نص الخط الاصلاحي في : كنز الرغائب في منتخبات الجوائب ، (جمع سليم فارس الشدياق ، جـ٥ ، ط١ ، الاستانة العلية ، ١٢٩٥ هـ) ص ٢٦٠ـ ٢٦٣ .

٦- التأكيد على الغاء السخرة والمضايقات والازعاجات واستغلال نفوذ السلطة في الاعتداء ، وأن لاتكون الاعمال الخاصة بتنظيم الطرق والمعابر وسيلة اضرار في مصالح الرعايا والتأكيد على ضرورة تنشيط الزراعة والتجارة .

٧- التأكيد على مبدأ المساواة بين جميع رعايا الدولة مع استمرار الامتيازات الممنوحة للطوائف وحقهم في العمل بأجهزة الدولة ، مع اعادة تنظيم استيفاء البدل العسكرى منها مع استثناء من كان دون سن العشرين أو من تجاوز الاربعين من العمر ، مع ضمان نفس القدر من الموارد الموضوعة حسب قاعدة عدد النفوس والعمل على ضمان تأمين ايراداتها الى الخزينة .

ولقد اعتبر السلطان موظفي الدولة الواسطة الاجرائية في تنفيذ هذه الاصلاحات فوعد الملتزمين بها بالمكافأة والمخالفين بالعقوبة مع الأخذ بمبدأ تحديث الاختصاصات في العمل ووفق مقتضيات العمل الادارى .

وفي الحقيقة فان ماجاء فيي هذا الخط لم يكن سوى تأكيد لما جاء في خط كلخانة وخط همايون وليس أكثر من محاولة للتطبيق على ارض الواقع

وبصورة عامة يمكننا القول بان اصلاحات المرحلة الثانية من التنظيمات قد اضعفت الباب المالي ويسرت الطريق لتغلغل رأس المال الاجنبي عن طريق الامتيازات التي اصبح لها مدلول أخر في هذه الفترة ، وهو مغاير تماما لما كانت عليه الحال أيام مجد الدولة . فالامتيازات اصلا كانت تمنح للاجانب من قبل السلطان القوى دلالة على كرمه ، ومقتصرة في واقعها على مدة حكمه فقط . ولكنها تحولت نتيجة لضعف الدولة في القرن التاسع عشر الى اتفاقيات تفرض على السلطان ، وعلى من يتولى الحكم بعده أن يعترف بها ويجددها فور ارتقائه

العرش (١). فهبط مستوى الدولة العثمانية الى شبه مستعمرة أمام تغلغل مصالح الدول الغربية على الصعيدين الاقتصادى والسياسي. وبدأت معها مرحلة جديدة من التدمير للطاقة الانتاجية المحلية ونهب الثروات وفرض الهيمنة على الدولة من قبل الرأسمال الأجنبي (٢).

شكلت كارثة القروض الاجنبية بداية النهاية للدولة العثمانية. فلقد تسبب العجز المزمن في الميزانية الى الإستدانة الخارجية التي بدأت الدفعة الاولى منها عام ١٨٥٤م. وذلك بسبب الحاجة الى الانفاق العسكرى الكبير في حرب القرم فدخلت الدولة بعدها في سلسلة من القروض المجحفة بلغت قيمتها الاسمية عام ١٨٧٤م (٥٣٠٠) مليون فرنك فرنسي لم تستلم الدولة العثمانية منه نقدا سوى (٣٠١٢) مليون فرنك أو مايعادل ٥٦٫٨% من قيمتها الاسمية. حيث حسمت البنوك مايربو على ملياري فرنك أو مايعادل ٤٣٫٢% فوائد وعمولة وغير ذلك (٣). وجاءت ميزانية السنة التالية (١٨٧٥-١٨٧٦م) لتحمل عجزا خطيرا بلغ مقداره (١١٦٫٠٦١٫٥٦٥) فرنك (٤). وأعلنت الدولة افلاسها بين عامي ١٨٧٥ و١٨٧٩م. وتوقفت منذ نيسان عام ١٨٧٦م عن دفع الحصص والفوائد لايفاء الدين (٥).

ولقد تميز عام ١٨٧٤م بسلسلة من المصاعب الاقتصادية تمثلت بقلة المحاصيل الزراعية والفيضانات وانتشار الاوبئة في انحاء مختلفة من الدولة العثمانية. وأسهمت صعوبات الجباية ايضا في افراغ الخزينة تماما (٦). وتوتر

(١) هرشلاغ. المصدر السابق. ص ٦١-٦٢.
(٢) لوتسكي. المصدر السابق. ص ١٦١.
(٣) المصدر نفسه. ص ٣٧٥.
(4) Ubicini . op, cit , p. 125.
(٥) بدر الدين السباعي. اضواء على الرأسمال الأجنبي في سوريا ١٨٥٠-١٩٥٨. (دمشق. ١٩٦٧) ص ٢٩.
(٦) هرشلاغ. المصدر السابق. ص ٨٥.

الوضع السياسي نتيجة لمظالم الدولة وعمالتها للمرابين الأجانب ، فأثارت موجة من الاستياء قبل اعلان الافلاس ، فواجهت الدولة في صيف عام ١٨٧٥ م ثورات البوسنة والهرسك ، وفي السنة التالية أعلنت صربيا والجبل الاسود الحرب على العثمانيين ، وعمت العاصمة موجة استياء شديدة ضد السلطان واسرافه ، واتهمته بالعمالة ، مما أدى الى وصول فريق من السياسيين النشطين عرفوا باسم (يكي عثمانللر)[1] أي العثمانيين الجدد الى السلطة ، وكان لهم الدور الفاعل في تغيير السلطانيين والاتيان بعبد الحميد الثاني في ٣١ آب ١٨٧٦م واعلان الدستور[2] الذي شكل المرحلة الثالثة من محاولات الاصلاح ، الا أنه علّق بعد مدة وجيزة من بداية حكم عبد الحميد الثاني (١٨٧٦ - ١٩٠٩م) الاستبدادي ولغاية انقلاب ١٩٠٨م ، عندما أعيد العمل به من قبل الاتحاديين .

وفي هذا الوقت بالذات قامت الحرب الروسية - التركية (١٨٧٧ - ١٨٧٨م) التي انتهت بهزيمة الدولة العثمانية وفرض غرامة حربية عليها تقدر بـ (٣٠٠) مليون روبل[3] ، مما أدى الى تفجّر الأزمة المالية لتصل الى حد الكارثة[4] .

وكان مرسوم عام ١٨٧٥م القاضي بدفع نصف القسائم المستحصلة نقدا والباقي يدفع على شكل سندات بفائدة (٥%) تستحق بعد خمس سنوات ، ابتداء من كانون الثاني عام ١٨٧٦م قد أدى الى ردود فعل سريعة من ممثلي المقرضين فتوصلوا الى عرض قضيتهم على المؤتمر الدولي المنعقد في برلين

---

(١) للتفاصيل عن نشاط هذه الفئة السياسية انظر : مصطفى ، المصدر السابق ، ص ٤٢ ومابعدها .
(٢) انظر : نص الدستور في الحصري ، المصدر السابق ، ص ٢٥٧ .
(٣) آلكسندر آدموف ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها (ترجمة : هاشم صالح التكريتي ، جـ١ ، البصرة ، ١٩٨٢) ص ١٠١ .
(٤) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .

عام ١٨٧٨م ونجحوا في الحصول على قرار تأليف لجنة دولية تتخذ من استانبول مقرا لها لتمويل الدين (١) رغم معارضة ممثل الدولة العثمانية في المؤتمر الذى عدّ تأليف مثل هذه اللجنة أمرا مهينا لكرامة الدولة العثمانية، ووعد ببذل المساعي الجادة لتسوية الأمر مع الدائنين (٢).

بدأ الخوف من السيطرة الدولية يلاحق العثمانيين الذين حاولوا بشتى السبل ايجاد وسيلة ينقذون بها دولتهم من المهانة دون جدوى(٣)، وذلك لأن هذه القروض كانت قد منحت لقاء وضع اليد على موارد مالية مهمة كضمان لتسديد الفوائد والحصص السنوية من القروض ، وكان هذا يعني من الناحية العملية وضع معظم الاقتصاد العثماني تحت اشراف الرأسمال الاجنبي (٤).

وفي عام ١٨٧٩م كانت الدولة العثمانية مفلسة تماما ، فطالبت بتسوية جديدة بعد أن وجدت نفسها عاجزة عن دفع نصف مدفوعات الفوائد للدائنين . كما أظهرت ميزانية العام التالي ١٨٨٠ ـ ١٨٨١م عجزا قدره (٦) ملايين ليرة عثمانية* اضافة إلى الدين الجارى والبالغ (٢٠) مليونا من الليرات العثمانية. ونتيجة لذلك فقد حصل الدائنون وبتأييد من حكوماتهم على تدخل أوسع . وأجبرت هذه الحكومات السلطان على اصدار (مرسوم محرم) في ٢٠ كانون الاول ١٨٨١م ، وبموجبه تأسست ادارة الدين العام العثماني، التي اتخذت من استانبول مقرا لها وضمت ممثلين عن فرنسا والمانيا والنمسا وأيطاليا وممثل واحد عن كل من انكلترا وهولندا ، اضافة الى ممثل عن

---

(١) هرشلاغ ، المصدر نفسه ، ص ٨٥.
(٢) آدموف ، المصدر السابق ، ص ١٠١.
(٣) السباعي ، المصدر السابق ، ص ٢٩.
(٤)
(*) حول قيمة الليرة العثمانية وغيرها من العملات الواردة فيصفحات الرسالة راجع الفصل الخاص بالنقود والصيرفة.

الديـن الداخلي العثماني • والمصرف الامبراطوري العثماني المموّل برأسمال أجنبي وقد تم تعيينهم بتنسيق دقيق مع حكوماتهم (١).

تألف مجلس ادارة الدين من مندوبي هذه الدول • وكان له الاستقلالية التامية في جميع النواحي المتعلقة بعمله عن أي تدخل من جانب الحكومة في صلاحيات النقل والفصل والتعيين للموظفين العثمانيين الذين وضعوا تحت أمرته بما في ذلك المدير وقد وصل عددهم الى خمسة آلاف شخص موزعين على فروع ادارة الدين البالغ عددها مئتين وسبعين فرعا في مختلف انحاء الدولة (٢). وقد تم تخفيض الدين من (١٩١) مليون جنيه استرليني الى (١٠٦) ملايين في بداية عمل المجلس مما يظهر حجم الشروط المجحفة لهذا الدين •

كانت الايرادات (*) التي أصبحت في قبضة الادارة لاسترداد الدين تشمل : احتكار الملح والتبغ ورسوم الطوابع والمشروبات الروحية ومصائد الاسماك (جزئيا) والحرير اضافة الى ايرادات بعض الولايات (٣).

تحولت ادارة الدين العثماني العام الى شبه وزارة مالية ثانية في داخل الدولة العثمانية (٤) • وتوالت عمليات القروض من جديد • فعقدت الحكومة العثمانية مابين عامي ١٨٩٠-١٩٠٨م اثني عشر قرضا جاءت معظمها من المانيا بالدرجة الاولى اضافة الى فرنسا وانكلترا فبلغ مجموعها الاجمالي

---

(١) هرشلاغ • المصدر السابق • ص٨٦•
(٢) آدموف • المصدر السابق ص١٠٥•
(*) بغية تكوين فكرة عن مبالغ ايرادات ادارة الدين العثماني العام انظر : الجدول في : السباعي• المصدر السابق • ص ٣١•
(٣) هرشلاغ • المصدر السابق • ص ٨٧•
(٤) لوتسكي • المصدر السابق • ص٣٨٤•

(٤٥،٢٤٨،٠٠٠) ليرة عثمانية[١] ووصل مجموع الدين العام في عام ١٩١٤ م حوالي (١٥٠) مليون ليرة عثمانية[٢] . شكلت نسب الدين الخارجي منسبها للفرنسيين ٦٠٪ والالمان ٢١٪ وللبريطانيين ١٤٪[٣] .

شكلت الحروب المستمرة وصرفيات القصر الضخمة مع الخلل في تركيبة النظام المالي والنقدي والضريبي اضافة الى تدني الانتاج . عوامل جوهرية في تقويض الاقتصاد العثماني . اضافة الى عدم الموازنة بين طموح المشاريع الانمائية والقدرات الحقيقية لميزانية الدولة . واذا كانت الدولة العثمانية قد اقتبست شيئا من النظرية المالية الاوربية فهو في كيفية طبع العملة والحصول على القروض . ولكن بشروط مجحفة جدا متمثلة بأسعار خصم باهضة جدا مع اعطاء الضمانات وفق آجال قصيرة مما أدى الى تدهور النقد المعدني واصدار كميات كبيرة من العملة الورقية والسندات والاعتماد المتزايد على القروض الاجنبية لمواجهة العجز[٤] .

وفي الوقت الذي كانت تجري فيه هذه التطورات في داخل الحكومة المركزية عموما كان العراق يمر بتحولات اقتصادية واجتماعية مهمة قامت دوائر تمركز رأس المال الأجنبي والسياسة المركزية الجديدة للسلطة بالدور الأساسي فيها . ولقد خلقت جملة المتغيرات الدولية وانعكاساتها في حركة الاصلاحات العثمانية التي واجهت صعوبات كبيرة في امكانية التطبيق ضمن الولايات

---

(١) بغية التعرف على مبلغ القروض الاجمالية للدولة العثمانية انظر جداول هذه القروض في : السباعي ، المصدر السابق ، ص ٢٨-٢٩ .

(2) Kemal H-Karpat, (ed) Tha otteman state and its place in in world history , (leiden - brill - 1974) p.117.

(٣) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص٨٧ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ص ٧٣ ، ٧٤ - ٧٥ .

العراقية [١] ، اضافة الى جملة التغيرات الداخلية التي وقعت فيه ضمن الفترة التي أعقبت سقوط داود باشا (١٨٣١) حتى قيام الحرب العالمية الاولى (١٩١٤) حالة من الاختلال في توزيع الثروة ودوائر استقطابها نقلت العراق من حالته القديمة الى حالة أخرى مغايرة ، وعملت هذه التغيرات بشكل متداخل ومتفاعل ومتزامن احيانا في احداث هذا التغيير ، فتحول نمط الانتاج الاقتصادي الزراعي فيه من اقتصاد قائم على الاكتفاء الذاتي وسد الحاجة الى اقتصاد تجاري قائم على أساس الربح في السوق [٢] . ودفعت تغيرت أوربا الاقتصادية والنتائج التي أفرزتها الثورة الصناعية فيها الى الكشف عن الثروات الكامنة في العراق وخاصة النفط ، أضافة الى الأهمية استراتيجية الكبيرة لموقعه [٣] فلقد شهد عمليات مسح واسعة النطاق لهذه الثروات من قبل الرحالة والسياسيين وخبراء المساحة والاثاريين ونشط البريطانيون منهم في القرن التاسع عشر [٤] لأهداف ستراتيجية واقتصادية معا [٥] . كما قامت السياسة البريطانية البريطانية التي كفلت تحتل موقع الصدارة في النفوذ لدى الباب العالي بدورها في تذليل المعوقات التي اعترضت سير مصالحها فيه [٦] . حتى غدا في وسع المقيم البريطاني على حد تعبير لونكريك " ان يحطم كل شخص بما في ذلك الوالي بكلمة واحدة تصدر منه الى استانبول ، فهو المتكلم نيابة عن شركات البواخر وهيئات انشاء التلغراف والاثاريين ، ومؤسسات الهيئات الخيرية اضافة الى استنجاد بعض القبائل بحمايته وماينتج عن ذلك من احراج لسلطة الباشا ، وساد اعتقاد عام بان مستقبل المصالح

---

(١) عبد العزيز الدوري ، التكوين التاريخي للامة العربية دراسة في الهوية والوعي (بيروت ، ١٩٨٤) ص ١٢٩ .
(٢) عبد الله الفياض ، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ (بغداد ١٩٦٣) ص ٢٩ .
(٣) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٩٠ .
(٤) عبد العزيز سليمان نوار ، المصالح البريطانية في أنهار العراق ١٦٠٠-١٩١٤ الخ (القاهرة ، ١٩٦٨) ص ١٠٥ - ١٢٩ . كذلك " بريطانيا وانهار العراق في القرن التاسع عشر " مجلة الهلال / العدد الاول / القاهرة / ١٩٦٦ م .
(٥) زكي صالح ، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ م (بغداد ، ١٩٦٨) ص ٨٠ ، ١٦٠ .
(٦) زكي صالح ، مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني (القاهرة ، ١٩٦٦) ص ٤١ ، ٥١ .

البريطانية في العراق سائر نحو التعاظم " (١) . وفعلا فقد قدر لهذه المصالح اضافة الى مصالح أوربية أخرى أن تنمو بشكل سريع جدا خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر .

أدت عملية افتتاح قناة السويس عام ١٨٦٩م ، وتطوير وسائل النقل البحرى والنهرى السهلة والرخيصة الى ازدياد الطلب الاوربي على المواد الغذائية والخام مع امكانية توفيرها في العراق من حيث القدرة الانتاجية للأرض ، وتوفير الأيدى العاملة للأنتاج ، الى تنشيط التجارة فيه ، مواضع ربطها بأوربا مباشرة (٢) . فبدأ العراق يتحول وبشكل متسارع الى الدخول في دائرة الاحتواء للسوق العالمي الرأسمالي والوقوع في براثن المطامع الاجنبية والاستعمارية ، وأتجه نشاط الرأسمال الاجنبي فيه نحو خدمة التجارة الخارجية منذ البداية وأخذ يتنامى الى أن وصل الى أوجه مع قيام الحرب العالمية الاولى عام ١٩١٤ (٣) .

جاءت البدايات الاولى لهذا التغلغل مع تأسيس (شركة ستيفن لنــج المحدودة) عام ١٨٤١م في بغداد ، ومالبثت أن اتسعت أعمالها ، حيث تناولت التجارة في مختلف أنواع البضائع ، ثم سادت مصالح بيت لنج في شركة الملاحة التجارية لدجلة والفرات التي تأسست في لندن بتاريخ ٢٥ نيسان ١٨٦١م برأسمال متواضع مقداره (١٥) آلف باون استرليني (٤) مستخدمة لذلك باخرتين للشحن في نهر دجلة بأسم (أخوان لنج) رغم معارضة

---

(١) المصدر السابق ، ص ٣٣٥ .

(٢) محمد سلمان حسن ، التطور الاقتصادى في العراق ،جـ١ صيدا،١٩٦٥) ص ٨٨ .

(٣) ل . ن . كوتلوف ، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق (ترجمة : عبد الواحد كرم ، بغداد ، ١٩٨٥) ص ٨٦ .

(٤) صالح ، بريطانيا والعراق ، ص ٤٨٦ .

بعض ولاة بغداد لوجودها ومنافسة "الادارة العمانية العثمانية للملاحة"(*) التي كانت دون مستوى الاولى كفاءة ، لذلك استطاعت الشركة البريطانية أن تهيمن على النقل التجاري بين بغداد والبصرة[1] فاستحوذت على الارباح الضخمة والتي تراوحت مابين ٢٠ - ٢٤ ٪ من الرأسمال الموظف[2] . فارتفع رأسمالها قبيل الحرب العالمية الأولى الى (١٠٠) ألف باون استرليني[3] واذا استثنينا دور الشركة الالمانية للنقل وهي (شركة فونكهاوس) التجارية ، فان عددا من الشركات الاجنبية قد أنشئت المطاحن الميكانيكية ومعامل تقشير الرز وغسل الاصواف وكبسها وعرق السوس وكبس التمور وغيرها في بغداد والبصرة والعمارة ومدن أخرى.[4]

لقد صحب ذلك نمو سريع في تجارة الصادرات العراقية باتجاه السوق العالمي ، وارتفعت قيمة تجارة التصدير من (١٤٧) ألف دينار(**) عراقي سنويا خلال الاعوام ١٨٦٤- ١٨٧١م الى (٢٫٩٦٠٫٠٠٠) دينار في عام ١٩١٢ - ١٩١٣م ، أو بزيادة تقدر بعشرين ضعفا على ماكانت عليه رغم أن ذلك يعود في أساسه الى النمو في كمية الصادرات أكثر مما يعود الى ارتفاع مهم بالاسعار. ففي منتصف السبعينيات بلغت قيمة صادرات ولاية بغداد وحدها (٢٢٢) ألف دينار، ثم قفزت الى أكثر من (٧٥٢٫٣٩٠) دينار الى أوربا اضافة الى (٧٠٫٨٤٥) دينار من تجارة الخيول التي تصدّر معظمها الى الهند والصين[5] . كما

---

(١) حسن ، المصدر السابق ، ص ٣٥ .

(*) بدأت فكرة تأسيسها في عهد الوالي رشيد الكزر لكلي الاانها لم تباشر عملها بشكل منتظم الا في عهد الوالي نامق باشا . للتفاصيل انظر: حسين محمد القهواتي ، دور البصرة التجاري في الخليج العربي ١٨٦٩ - ١٩١٤ (بغداد ، ١٩٨٠) ص ٢٤٨- ٢٨٠.

(٢) كوتلوف ، المصدر السابق، ص ٨٦ .

(٣) صالح ، المصدر السابق ، ص ١٨٦ .

(٤) كوتلوف ، المصدر السابق ، ص ٨٧ .

(**) تقاس القيمة التقديرية على أساس الصرف الجاري والبالغ (١١٠) قروش عثمانية للجنيه الاسترليني أو الدينار العراقي .

(٥) حسن ، المصدر السابق ، ص ٤٧٤ .

أزدهرت تجارة الصادرات في كل من ولايتي البصرة [١] والموصل [٢] أيضـــا ، واتسمت صلات العراق التجارية مع بلجيكا والولايات المتحـــدة وروسيا التـــي أنشأت لها قنصليـــة وشركة تجارية في البصرة وكذلك مع المانيا التي بدأ نفوذها ينمو في العراق منذ أواخر القرن الماضي حتى قيام الحرب العالمية الاولـــى [٣].

الاأن هذا التطور في النقل والتجارة ما كان ليحدث لولا مجمل التغيرات الداخليـــة التي مـرّ بها العراق في الادارة وفي نظام الارض في هذه الفتـــرة فلم يكن العراق ، وهو أحـــد الولايات الاشـد تأخرا [٤] ، ليشكل من وجهـــة نظـر الحكومة العثمانيـــة مركز ثقـل مـا ، بل كان الساســة العثمانيـــون ينظرون اليـــه كمنطقـــة عازلـــة على حدود الدولة ، ومركزا لتعيين الولاة والموظفين غير المحظوظيـــن المبعدين أحيانا عن بلاط السلطان ، لذلك كانت جبايـــة الاموال في هذا القطـــر النائي هي المطـــلوبة منهم ثم ارسال حصة الخزينـــة المركزية منهـــا . كما كانت مدة التعيين القصيرة للوالي هي السمة الغالبـــة على سياسة الباب العالي تجاه هذا القطـــر بغية الابقاء على ضمان ولاء هـــؤلاء الولاة [٥] ، واذا استثينا فترة ولاية مدحت باشا (١٨٦٩ ــ ١٨٧٢م) ، فان معظم الولاة الذين قدموا الى العراق كانوا منفذين مخلصين لهذه السياســـة ، يبعثون بالاموال الطائلـــة الى استنانبول رغم أنوفهم [٦].

لذلك نستطيع القول ان أهم ما أسفرت عنه السياسة الجديدة للسلطـــة المباشرة هو تقليص امكانيـــة الثروة الماليـــة للقوى المحلية التقليدية ، مـــع

---

(١) بغية الاطلاع على أرقام صادرات البصرة ضمن الفترة انظر : القهواتـــي ، المصدر السابق ، ص٣٣٠ ــ ٣٣١ .
(٢) حول أرقام صادرات ولاية الموصل انظر : حسن ، المصدر السابق ص١٣١ .
(٣) حول أرقام الصادرات والواردات مع المانيا وروسيا انظر : عبد الله الفياض " الزراعة والتجارة في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر " مجلة الاستاذ / كلية التربية / بغداد ، المجلد (١١) ، ١٩٦٢ ــ ١٩٦٣ ص٤٠١ ــ ٤٠٧ .
(٤) لوتسكي ، المصدر السابق ، ص١٦٩ .
(٥) نظمي ، المصدر السابق ، ص٣٤ .
(٦) لونكريك ، المصدر السابق ، ص٣٣ .

تحطيم مؤسساتها السياسية عسكريا ، والعمل على ربطها واحتوائها ضمن الدائرة المركزية للسلطة في بغداد ، دون أن يرافق ذلك تمركز مماثل للثروة بغية توزيعها بشكل عادل كما يفترض بل أن المركزية الجديدة للسلطة أصبحت أكثر استلابـــا والى حد بعيد ، فلقد تحولت الى أداة ضريبية قاسية لجمع الثروة وارسالهـــا الى مركز الهدر الرئيسي في استانبول .

وشهدت الفترة الأولى من التطبيق لهذه السياسة أسوء النتائج، فالاثار التي تركها الطاعون (١٨٣١) كانت قــد أصابت البلاد بالخراب التـــــام والتدهور الاقتصادى الخطير ، مع نقص كبيــر في أعداد السكان (١)، فبغداد التي كانت أعداد سكانها تقدر بـ (١٥٠) الف نسمة أضحت بحدود (٢٠) الف نسمة والبصرة (٢) التي كان عدد نفوس سكانها يقدر بحدود (٨٠) ألف انخفض عدد نفوسها بدرجة كبيرة جدا (*) . ولم تكن الموصل بأوفر حظا من الولايتيــــن السابقتين كما انقرضت قرى ومناطق سكنيه كثيرة عن بكرة أبيها ، وأصاب الزراعة والنشاطات الاقتصادية الاخرى الشلل التام ، وامتدّ أثر هذه الكارثــة الـــى مايقرب من العشرين عاما (٣) . فكانت فرصة سانحــة أمام الولاة لفرض هيمنتهم بالقوة ، وعلى الرغم من بعض النجاح، بدعم عسكرى مركزى ، الا أن مقاومة القبائــل العربية في الوسط والجنوب وكذلك القبائل الكردية في الشمال كانت عنيفـــة (٤)

ان الخراب والتدمير الشاملين قد أحدث تخلخلا في الحد الأدنـــى من التوازن في الثروة داخل المجتمع ، فوســع الثغرة المتمثلة بالعجــز

---

(١) ولستد ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .
(٢) انظر اسباب تدهور اوضاع البصرة في : الانصارى ، المصدر السابق ، ص ٢٦ ــ ٢٩ .
(*) وتشير هذه المصادر الى أرقام اخرى من التقديرات المبالغ فيها لكنها مع ذلك تعطي انطباعا عن مدى حجم كارثــة الطاعون عام ١٨٣١م .
(٣) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ١٦٩ .
(٤) للتفاصيل انظر: نوار ، تاريخ العراق الحديث، ص ٥٩ ــ ١٨٣ .

المالي ومهد الطريق أمام الاستثمارات الاجنبية التي استغلت عناصر التخلخل هذه لصالحها ، وكان في طبيعة الملهين لهذا الطلب شيوخ القبائل الذين أصيبت مؤسساتهم التقليدية (المشيخة) بالعجز المالي نتيجة عوامل الصراع العسكري سواء كان ذلك مع السلطة أو مع بعضهم في داخل المؤسسة أو خارجها ، اضافة الى تضخم نسبة العاطلين عن العمل في داخل هذه المؤسسة كحرس خاص للشيخ (١) بفعل اختلال الأمن وكثافة الصراع ، مما أدى الى افتقار القبيلة وعجزها المالي وعدم قدرتها على الصمود ، فبدأ الانحلال يدب فيها وعرى الروابط تضعف بالتدريج بين أفرادها ، وبدأ الانسلاخ عن هذا التنظيم يظهر للوجود بشكل واضح وسريع منذ أيام مدحت باشا ومعالجاته لمشكلة الارض رغم نتائجها المنحرفة التي اسفرت عن ظهور طبقة الملاكين الجدد المتكونيين من رؤساء القبائل ووجهاء المدن وتجارها واغنيائها وكبار موظفي الدولة (٢) والذين استحوذا على معظم الاراضي الزراعية (٣) ، وشكلوا عاملا محليا متوافقا مع السبب الثاني للانحلال المتمثل باستثمارات أجنبية سريعة النمو باتجاه تلبية حاجات السوق العالمية من المنتوجات الزراعية والحيوانية بشكل فاق نسبة نمو الانتاج الزراعي المقدر بحدود ٢ر١ ٪ سنويا والنمو السكاني المقدر ب (٩ر١ ٪) سنويا اذ بلغت نسبتها ٧ر٢ ٪ سنويا (٤) . فأدى ذلك الى ترك الوسائل القديمة للعيش المتمثلة بالاقتصاد الرعوي والانتقال الى الطرق الجديدة المتمثلة بالرعي التجاري للاغنام وتربية الخيول والزراعة المستقرة فكثر الاستيطان القبلي في الريف وازدادت اعداد المتوجهين الى الاستقرار في المدن والبحث عن الفرص الجديدة للعمل التي ازدهرت بفعل نشاط الحركة التجارية فيها وتحولها الى مراكز استقطاب بشري لنمو الثروة وظهور المنشآت الاجنبية

---

(١) كوتلوف ، المصدر السابق ، ص ٤٤ .
(٢) الدوري ، المصدر السابق ، ص ١٣٤ ـ ١٣٥ .
(٣) عماد أحمد الجواهري ، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤ ـ ١٩٣٢ (بغداد ، ١٩٧٨) ص ٣٧ .
(٤) حسن ، المصدر السابق ، ص ٤٦٧ .

الفصـــل الأول

الادارة الماليـة العثمانيـة في العـــــراق

١٨٣١ ـ ١٩١٤م

اقترنت الادارة المالية في الولايات العثمانية قبل عهد التنظيمات بمنصب (الدفتردار) الذى عدّ في الواقع بمثابـة المحافظ المسؤول عن الثروة العامة[1] ويتمتع بنوع من الاستقلاليـة في العمل عن سلطة الوالي ، ويتم تعيينه مركزيـا من الدولـة ، ويكون مسؤولا أمامها مباشرة ولـه دائرة خاصة به تعـرف بـ (الدفترخانـة)[2].

لكن سياسة الادارة العامة في الدولة العثمانية عموما ، لم تكن قائمـة واقعيـا على تطبيق مبدأ الاختصاص الدقيق في العمل وتحديد الصلاحيات في هذه الفترة ، فغالبا ماكانت مثل هذه الصلاحيات يتداخل بعضها ببعض ، فقد اثبتت الشواهد التاريخية ان صلاحيات الدفتردار أو غيره من العاملين في الشؤون الماليـة تتقلص احيانا حتى تكـاد تضمحل لاستحواذ الوالي على معظم الأعمال المتعلقـة بالأمور الماليـة في الـولاية[3] . ومثل هذه الظاهرة نجدها واضحة في الولايات العربيـة النائيـة ومنها الولايات العراقية التي امتزجت فيها تطبيقات النظام الاقطاعي العسكرى بنظام الساليانـة* في الادارة الماليـة[4]

(1) Ubicini , pp, cit , p. 123.

(٢) مراد ، المصدر السابق ، ص ١١٤ .

(٣) تعد هذه الحالة ظاهرة اساسية في ولاية الموصل رغم تطبيق النظـام الاقطاعي العسكرى فيها منذ البداية ، انظر : رؤوف المصدر السابـق ، ص ٢٣٢ .

(*) أى الولايات التي لم يطبق فيها الاقطاع العسكرى العثماني .

(٤) للتفاصيل انظر : الحصرى ، المصدر السابق ، ص ٢٣٠ـ ٢٣٩ كذلـك انظر : الجواهرى ، المصدر السابق ، ص ١٨ـ ٢٣ . كذلك انظـر : هلـــــي " التنظيمات المالية في البصرة " ، ص ٨٢ ـ ٨٧ .

أوقد يتسع تأثيرهم احيانا اخرى الى خارج نطاق اختصاصهم المالي ، ومنهم من قام باعمال خطيرة (١) ، الا ان اهم خدمة يقدمها الدفتر دار باعتباره اكبر شخصية في الولاية هي الحد من تلاعب الولاة بمصالح الدولة ، فقد كان يحجز أموال الوالي المعزول تحت الحراسة حتى يفي بجميع التزاماته المالية (٢)

وعلى أية حال فان اعمال الادارة المالية داخل الولاية كانت منحصرة عموما في متابعة الجباية ، وأعمال القبض والصرف ، وخزن الاموال ، وحفظ السندات المالية والقوائم المتعلقة بمقادير الضرائب المختلفة والمطلوب جمعها من كل قرية أو منطقة في الولاية ، مع مقادير ما استحصل منها ومالم يستحصل بعد ، سواء كان ذلك عينا اونقدا (٣) ، والى جانب منصب الدفتر دار الذى تمدد في البداية (٤) ، نجد احيانا مناصب مالية اخرى في الولاية وكلما دعت الحاجة الى ذلك مثل امين الجزية ، واغا الخراج ، والخزنة دار الذى

(١) فعلى سبيل المثال : حدث في عام ١١٩٠هـ/١٧٧٦م ان قام معتمد الولاية في بغداد (الخزنة دار) محمد بيك الفارسي الاصل والطامع للوصول الى كرسي الوزارة في الولاية بأي ثمن ، بدور خطير في افساد مخططات الدولة العثمانية الرامية الى استعادة مدينة البصرة من يد الايرانيين ودفع خطر جيوشهم الطامعة في ارض العراق بقيادة كريم خان ، وذلك باستغلال قدراته المادية في الهيمنة على شخصية الوالي عبد الله باشا وعلى مبعوث الاستانة المرسل للتحقيق في أمر تلكوء الوالي المذكور ، وقد ادت طموحاته الى فتنة كبيرة في داخل بغداد وخارجها ، وتسببت في عزل الوالي المذكور ، وتعيين حسن باشا مكانه فاستمان بقوة محمود بابان وسليمان بك الشاوى لاخمادها ، ولكنه عاد ليظهر ثانية فسرب بعقوبة وكاد يهدد بغداد لولا قدرة الوالي الجديد سليمان باشا الذى استطاع القضاء على فتنته عام ١١٩٤هـ قبل دخوله الى بغداد لتولي منصبه ، اما محمد بيك فقد فر الى أسياده في ايران .
للتفاصيل انظر: الكركوكلي ، المصدر السابق ، ص ص ١٥٩ـ١٦٦، ١٦٩ ـ ١٧٢.

(٢) نوار ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٣) رؤوف ، المصدر السابق ، ص ٢٣٤ .

(٤) مراد ، المصدر السابق ، ص ١١٤ـ١٢٠ .

يصعب التفريق مابين مهمتــه المالية الحكومية ، وبين مهمتــه بصفته أحد اتبـاع الوالي والمسؤول عن خزينته الخاصة [١] كما يوجد عدد من الكتبة والموظفين الصغار من بينهم الروزنامجـي الذى سبقت الاشارة اليه والى جانب هولاء الموظفيـــــن الدائميين كان يوجد ايضا ، نوع من العمل الوظيفي المالي الموقت ، يشغلـــه اشخاص يعرفون بالامُنـاء ، ويعملون كمحصلين لمختلف انواع الضرائب والرســوم للايرادات التي لايتقدم اليها الملتزمون لقساء اجور مقطوعة ، وينتهي عملهــم بانتهاء التحصيل او اذا احيلت تلك الضريبـة او الرسم الى أحد الملتزميـــن ، ويعودون اذا كانت خالية من الالتزام [٢] .

وعلى الرغم من أن الادارات المالية المحلية ضمن الولايات العراقيــــة كانت مرتبطة منذ البداية بهيكل التنظيم المالي العثماني للدولــة ، الا ان تطبيقاتها العمليـة اعتمدت اعتمادا كليا على الادارة المحلية الذاتية ، في مجالـــي الايرادات والنفقات [٣] ، ولم يكن يربطها بالادارة المركزية سوى ارتباطــات شكليـة ، تتلخص في ارسال الكمية المناسبة من الاموال سنويا الى الخزينة المركزية في العاصمة [٤] ، كما لم تستند عمليات تحصيل الايرادات فيها الى اسس ثابتــة ومستقرة ، فلقد اشتبكت طرق التحصيل فيها مابين الاسلوب الاقطاعي واسلـوب الضمان وطريقة الالتزام في المناطق الزراعية والمرافق الاقتصادية الاخرى كالتجارة والصناعة [٥] ، ولعل من اهم الاسباب التي دعت الى هذا التنوع هو ضعـــف سيطرة الادارة على هذا الاقليـم .

---

(١) رؤوف ، المصدر السابق ، ص ٢٣٣ .
(٢) مراد ، المصدر السابق ، ص ١٢١ .
(٣) علي ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .
(٤) فائق ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ .
(٥) علي ، المصدر السابق ، ص ٨٤ . كذلك انظر الجواهرى ، المصدر السابق ، ص ٢٣ – ٢٧ .

الاصلاحات العثمانية والادارة المالية في العـــــــــــــراق:

شهدت الفترة التي اعقبت صدور خط كلخانـة (١٨٣٩م) جهـــودا متواصلة في تشريع النظم والقوانين عامـة ، ومنها النظم المالية الجديدة التي استهدفت القضاء على الفساد ، وتحقيق نظام مالي متقن ومنظم وعادل ، متطلعة في محاولتها هذه الى الاقتباس من نهج دول الغرب[١] . وليس السعي الى اكتشاف مواطن الخلل في ارضية الواقع ، ومحاولة علاجها باسلوب يتفق وذلـك الواقع ، وبذلك انتهجت طريقا متعارضة في اسسها مع النظم والتقاليد الاداريـة التي درجت عليها الدولة منذ نشأتها وقيامها[٢] . ولقد شهدت الفترة التي اعقبت منتصف القرن الماضي جهودا ملحوظة في اصدار مثل هذه النظم والقوانيـن التي تتعلق بتنظيم شؤون المال والضـرائب وكيفية ادارتها .

وفي العراق لم تشهد الفترة التي امتدت من ١٨٣٩ حتى عام ١٨٦٩م الا تطبيقا جزئيا لمجمل الاصلاحات عموما ، ومنها الاصلاح المالي بوجه خـــاص ، وذلك بفعل الصراع الداخلي المحتدم مع السلطة الذى وسم تلك الفترة بطابع من عدم الاستقرار ، لكن هيكل الادارة المالية الجديد بدأ يكتمل بالتدريـــج على الرغم عجزه عن ممارسه صلاحياته بشكل كامل[٣] . فلقد اقترنت عمليـــات تطبيق النظم المالية الجديدة خلال هذه الفترة بالفوائد المادية المتوخـــاة منها ، سواء ما كان يذهب منهـا الى جيوب الولاة ، أو الى خزينة الدولة[٤] . في حين جرى التحايل أو التجاهل احيانا على النظم المالية والضريبية التـــي

(١) الحصرى ، المصدر السابق ، ص ص ٧٢ ، ٩٠ ، ٩١ . كذلك : الدورى ، المصدر السابق ، ص ١٣٢ـ ١٣٣ .

(٢) رجب حراز ، الدولة العثمانية وشبه جزيرة العرب ١٨٤٠ـ ١٩٠٩م ، (القاهرة ، ١٩٧٠) ص ٢١ .

(٣) لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٣٦ .

(٤) بيير دى فوصيل ، الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤ـ ١٩١٤ (ترجمة : اكرم فاضل ، بغداد ، ١٩٦٨) ص ٧٨ .

تعود بنفعها على الرعية أوللصالح العام (١) . ولم تأخذ الخطوات الاصلاحية طريقها الى التطبيق العملي بشكل جاد الافي زمن مدحت باشا (١٨٦٩ـ١٨٧٢) الذى شهدت فترة حكمه القصيرة تحولا اساسيا في الكثير من النظم والمفاهيم والممارسات على طريق الاصلاح ، وهي التي شكلت على رأى البعض ركائز الانعطاف بالعراق نحو العصر الحديث (٢) . وبعد انتهاء ولاية مدحت اصبحت هذه الخطوات بطيئة متخذة في سيرها عملية مزج غريب مابين الاساليب القديمة والطرق الجديدة ومعتمدة في خطواتها هذه على شخصية الوالي ومدى تقبله لمفاهيم الاصلاح والحرص على تطبيقها (٣) .

شكلت عملية اعداد الهيكل الوظيفي المؤهل والنزيه عقبة من أهم العقبات التي واجهت الحكومة العثمانية في طريقها نحو تطبيق الاصلاحات . وكان نصيب العراق من هذا الكادر يمثل اسوء جوانبه (٤) ولم تستطع الدولة رغم جهود عدد من المصلحين السياسيين والبارزين فيها أن توجد مثل هذا الكادر (٥) . لذلك اتخذت خطوات الاصلاح طابعا مظهريا واعتمدت كليا

(١) ج .ج . لوريمر ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، ج٤ (ترجمة : لجنة من الاساتذة ، الدوحة ، لا ، ت) ص ص ٢٠٠٠ـ ٢٠٠٢ ، ٢٠٢٠ ، ٢٠٢١ـ ٢٠٢١ .

(٢) صديق الدملوجي ، مدحت باشا (بغداد ، ١٩٥٣) ص ٣٣ ـ ٥١ .

(٣) للتفاصيل انظر : جاسم محمد حسن ، العراق في العهد الحميدى ١٨٧٦ـ ١٩٠٩م ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى مجلس كلية الاداب / جامعة بغداد ، ايار ١٩٧٥، ص ١٠٦ـ ١١٠ . كذلك : لونكريك ، المصدر السابق ، ص ٣٨٧ .

(٤) الدملوجي ، امارة بهدينان ، ص ٧٩ .

(٥) ان السبب في ذلك يعود الى الرغبة في تلبية حاجات الجيش من الكادر المؤهل في المدارس الرسمية العثمانية اكثر من تأكيدها على المفهوم الحضارى للثقافة في مناهجها . للتفاصيل انظر : الحصرى، المصدر السابق ، ص ص ٧٨ ، ٨٣ ، ٨٦ . وكذلك : ابراهيم خليل احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ١٨٦٩ ـ ١٩٣٢ ، (البصرة، ١٩٨١) ، ص ٢٩ـ ٤٨ .

عن جوهر التغيير والاصلاح الحقيقي (١) .

وينطبق هذا الوصف العام لظواهر الاصلاح على الجانب المالي منه بشكل خاص . فقد أصابه ما أصاب الجوانب الاخرى من الازدواجية في التطبيق ، على الرغم من اهتمام الدولة وحرصها الزائد على تنظيم هذا الجانب وتدقيقه مع التأكيد على نزاهة موظفيه . وذلك عن طريق ربطهم بالكفالات الضامنة ، ابتداءا من الدفتردارية ومرورا بالمتصرفين والقائمقامية والمحاسبين ومديري المال وأمناء الصندوق وانتهاءا بالمحصلين (٢) . وعموما فقد شملت الكفالات الضامنة كل من يتعامل بأموال الدولة ، سواء كان ذلك عن طريق التحصيل أو عن طريق الصرف ، مع التأكيد على عدم صرف أو قبض اى مبلغ مهما كان صغيرا من دون مستند مالي (٣) . كما فرضت عقوبات قانونية مشددة على الموظفين المشتغلين في هذا الجانب تصل الى درجة الفصل النهائي من الوظيفة في بعض حالات الخلل ، ولايعاد تعين الموظف المفصول ثانية الابعد أن يثبت براءته من التهمة الموجهة اليه (٤) . لكن اثبات مثل هذه البراءة لم يكن بالأمر الصعب في الواقع اذا امتلك المال اللازم لدفع الرشوة المناسبة (٥) .

ولقد شعرت الدولة بوجود مثل هذا الخلل فعمدت الى اتخاذ خطوات اخرى للحفاظ على نزاهة موظفيها الماليين . فأصدرت في عام ١٢٨٦هـ /١٨٦٩م قرارا يقضي بتحديد مدة العمل في وظيفة امين صندوق الولاية بسنتين فقط ، ثم يعزل بعدها الموظف وتدقق حساباته ، فاذا ظهر عليه

(١) عوض ، المصدر السابق ، ص ٣٥ ـ ٣٨ .
(٢) الدستور ، مجلد (٢) ، ص ص ٩١ ، ٩٤ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٤ .
(٤) المصدر نفسه ، (انظر : المادة ٢ ، ٣ ، ٤ من نظام ديوان المحاسبات) ص ١١٨ .
(٥) الدملوجي ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .

أى تقصير في العمل خلال مدة خدمته القصيرة هذه يعزل ولايعاد تعينه أبدا . أما اذا ثبتت نزاهته وعدم تقصيره فيجوز تعينه بوظيفة أخرى مدة من الزمن قبل اقرار اعادته الى وظيفته أمانة صندوق الولاية .[(١)] كما لجأت الدولة الى اتخاذ خطوات أخرى في مجال احكام سيطرتها على شؤون المال فأصدرت كل من وزارتي المالية والداخلية في عام ١٣٠٣هـ/١٨٨٥م أوامر تقضي بحصر كافة شؤونهما المالية في داخل الولاية بيد الدفتردار .[(٢)] وتقلصت صلاحيات الوالي بالتدريج عن العديد من الدوائر داخل الولاية بعد أن ارتبطت اداراتها مركزيا بالعاصمة استانبول . وأصبحت تعرف باسم الدوائر الامبراطورية . وهذه الدوائر هي : العدلية ، والكمارك ، والاوقاف ، ودوائر تسجيل الأراضي والحجر الصحي ، والتعليم ، وادارة الدين العام ، وادارة عمان العثماني ، وادارة الاملاك السنية ، والبريد والبرق . فقل اهتمام الوالي بشؤون هذه الدوائر ، اذ أصبح دوره فيها مقتصرا على المراقبة والتنسيق[(٣)] . وبذلك أصبح مايقرب من نصف الجهاز الادارى في الولاية خارج نطاق سلطاته المباشرة[(٤)] . ومع ذلك لم تسلم حتى اكثر الوظائف المالية

---

(١) دستور (ذيل) ، جا ، (اسطنبول) ، ١٢٩٨ هـ ، ص٦٦ . وسنشير اليه مستقبلا بـ ذيل الدستور .

(٢) جريدة الزوراء ، عدد (١٢٣٩) / ١٣ محرم / ١٣٠٣هـ .

(٣) ستيفن همسلي لونكريك ، العراق الحديث من سنة ١٩٠٠ الى سنة ١٩٥٠ ، (ترجمة : سليم طه التكريتي ، جا ، بغداد ، ١٩٨٨) ص٦٩ـ٧١ .

(4) British Admiralty, Naval staffintelligence Dept ., A Hand book of Mesopotamia, vel, I, General (November- 1918) p. 143.

A hand book of Mesopotamia.

حرمـة من ظاهـرة الاختلاس والرشـوة [١] . لذلك عمدت الدولة الـى اصدار تعليمات خاصة بشأن تبرئـة ذمة الموظف من أموال الدولة وفق الصيغـة الاتيـة : تتم عملية جرد حسابات الموظف المنقول وتدقيقها من قبل سلفـه، وتنظم قوائم (منضبطـة) بذلك ، ثم تجرى عملية الجرد والتدقيق ثانية من المجلس المحلي مع المصادقة عليها ، وتختم من قبل الخلف والسلف ، ويجرى بعد ذلـك تنظيم قوائم التسليم والتسلم بينهما ، ولايجـوز السفر اوترك العمل قبل ان يتـم ذلك الا اذا صـدرلـه أمرخاص بالالتحاق في مركزه الجديد ، فعند ذلـك يجب عليه ترك من يمثلـه بصفـة رسميـة لاستكمال ذلك ، على أن يتم كـل ذلك بأسرع وقت ممكـن [٢] . ومع ذلك فإن ظاهرتي الاختلاس والرشوة كانـت شائعة ومعروفة لدى موظفي المالية في العراق . وقد وصفهم أحد الكتـاب المعاصرين لذلك العهد بقوله "٠٠٠٠ ومدراء المال يضربون الحد القياسي فـي الارتشـاء ، وقد يشترون وظائفهم من (دفتردار) الولاية ، وتكون قيمة كـل مديرية بالنسبة الى جسامـة القضاء وموارده ، وفي انتهاء السنة يجدد العقـد والا يكون مصيره العزل . وترى مدراء المال المعزولين مكدسين أمام باب غرفـة الدفتردار ينتظرون عزل مدير مال ليحلوا مكانه ويكون ذلك من نصيب من يعطي ثمنا أعلى " [٣] ولم تقتصر ظاهرة أخذ الرشاوى على موظفي الادارة الماليـة فحسب ، بل شملت عددا كبيرا من الولاة العثمانيين في العراق ايضا [٤] . فليس من الغريب في وسط أجواء كهذه ، أن تعجز الدولة عن تحقيق الاهداف المتوخاة

---

(١) نشرت جريدة الزوراء حول اختلاس أمين صندوق أوقاف كربلاء مايلـي " ٠٠٠ أن بقية الدين الباقي في ذمـة أمين صندوق أوقاف كربـلاء الاسبق عارف أفندي هو اثنـا عشـر ألفا وستمائة قرش ولأجل تأميـن استيفائه ، فقـد حجـز ووضع في موقع المزايدة ، بما هو عائد لكفيـل المديون ٠٠٠" . انظر : الزوراء ، عدد (٢٤٢٤) ، ٢١ رمضان المبارك ١٣٣١/هـ.

(٢) الدستور ، مجلد (٢) ، ص١٨ .

(٣) الدملوجي ، المصدر السابق ، ص٨٠

(٤) المصدر نفسـه ، ص ٦٨ـ ٧١ .

في توفير الأموال اللازمة لتنفيذ مشاريع الاصلاح . ذلك أن ماجرى في العراق من تغيرات مظهرية في النظم الادارية والمالية ومانتج عنها ، لهو انعكاس لما كان يجرى في داخل الدولة العثمانية عموما .

لقد اقترنت عملية تطبيق أنظمة الادارة المالية الجديدة في العراق بتطبيق قانون الولايات عام (١٨٦٩م) ، وكان هذا القانون قد صدر في عام (١٨٦٤م) الا ان تطبيقه كان قد تأخر حتى مجيء الوالي مدحت باشا وكانت الاهداف المتوخاة من وراء تطبيق هذا القانون ترمي الى تحقيق المركزية في الحكم عن طريق ربط الولايات بحكومة المركز في استانبول ،اضافة الى تحقيق ربط مركزى للتقسيمات الادارية داخل الولاية . ومن أهدافه ايضا اعطاء الهيكل الادارى للدولة شكلا أكثر معاصرة ، وذلك باشراك الاهالي في التعاون مع الحكم عن طريق تشكيل المجالس الادارية المحلية المنتخبة واصلاح امور القضاء [1] . ولقد عدّ هذا القانون الولاية أكبر وحدة اقليمية ترتبط اداريا بالمركز ، تتبعها وحدات ادارية أصغر هي السناجق أو الالوية ، وتقسم هذه بدورها الى وحدات ادارية أصغر تعرف بالاقضية ، وهذه الاخيرة الى نواح وقرى أو مقاطعات . كما يتبع هذا التقسيم تشكيل ادارى متناسب وحجم الوحدات الادارية المذكورة ، وعموما يكون في مركز كل ولاية الى جانب الوالي عددا من الموظفين الرئيسيين رؤساء لدوائر مختصة داخل الولاية، وهم نائب الوالي ، والدفتردار ، والمكتوبجي (مدير التحريرات) ، وقائد لواء الجندرمة مع عدد من المدراء لكل من المعارف ، والاوقاف ، والنافعة (الاشغال العامة)) ، والزراعة ، والدفتر الخاقاني ، والبوليس ، وغيرهامن الدوائر التي كانت تستحدث تباعا . أما في مركز السنجق أو اللواء ، فيوجد الى جانب المتصرف ، نائب ، ومحاسب (محاسبجي) ومدير تحريرات،

---

(١) للاطلاع على نص قانون الولايات انظر: الدستور، مجلد (١) ،ص ص ٣٨٢ ـ ٤٢١ .

وقائد طابور الجندرمة ، ومهندس النافعة (الاشغال العامة) ومأمور الزراعة، ومأمور أوقاف ومأمور الدفتر الخاقاني ، وغيرهم . وأما في مركز القضاء فالى جانب القائمقام يوجد هنالك نائب ، ومدير مال ، وكاتب تحريرات ، وعدد أخر من المأمورين للأوقاف والنفوس وغيرهم (١) . وكان الهدف أيضا أن يكون في مركز الناحية اضافة الى المدير مأمور للمال وأخر للطابو (٢). الا أن مثل هذين الموظفين الاخيرين يندر وجودهما في نواحي العراق .

وكانت التشكيلات الادارية المتنامية في العراق قلقة وغير مستقرة فيه منذ عودة الحكم المباشر اليه على يد علي رضا باشا عام ١٨٣١ حتى منتصف الثمانينيات من القرن التاسع عشر ، رغم الخطوات المهمة التي قطعها مدحت باشا في هذا المجال ، وقد أدت الى نوع من الاستقرار النسبي في هذه التشكيلات ، فمع بداية هذه الفترة وحتى عام ١٨٥٠م بقي العراق مقسما على ولايتين الاولى : ولاية بغداد الكبيرة الآخذة في الاتساع والثانية : ولاية الموصل التي أخذت مساحتها الادارية بالتقلص التدريجي حتى ألغي تشكيلها كولاية ، وأصبحت سنجقا تابعا لولاية بغداد عام ١٨٥٠م ولم تستعد تشكيلها الكامل كولاية تضم سنجقي (لواءى) كركوك والسليمانية اضافة الى سنجق الموصل الا في عام ١٨٧٩م . وأما متسلمية البصرة فقد رفعت عام ١٨٥٠م الى درجة ولاية ، ثم أعيدت الى متصرفية (لواء) عام ١٨٦٢م (٣) لتعود الى درجة ولاية عام ١٨٧٥م حتى عام ١٨٨٠م لتعود بعدها متصرفية تابعة لولاية بغداد حتى عام ١٨٨٤م حيث اعيدت لها درجة الولاية ليستقر التشكيل الاداري على هذه الولايات الثلاث مع بقاء ولاية بغداد محتفظة

---

(١) الدستور ، مجلد (١) ، ص ص ٣٨٢ ، ٣٨٣ ، ٣٨٦ ، ٣٨٧ ، ٣٨٩ .

(٢) ادارة عمومية ولايت قانوني موقتي (بغداد ، ١٣٢٩هـ) ص ٣- ٤ .

(٣) لونكريك ، أربعة قرون ، ص ص ٣٣٦ ، ٣٧٦ .

على الدوام بالهيمنة الادارية على تلك الولايتين منذ بداية العهد العثماني حتى نهايته (١) . وقد قسمت الولايات خلال هذه الفترة ايضا على درجات ثلاث . عدّت فيها ولاية بغداد من الدرجة الأولى . وولاية البصرة من الدرجة الثانية وولاية الموصل من الدرجة الثالثة (٢) . كما قسمت وحداتها الادارية الصغرى وفق نفس المبدأ . وعينت الدرجة الادارية لكل منها (٣) . وانسحب ذلك على درجات الموظفين العاملين في هذه الوحدات أيضا (٤) .

الهيكل الاداري المالي للولاية

١- الدفتردار :

وهو الموظف المالي الاول في الولاية . المتخصص بالشؤون المالية وأمورها الحسابية . وهو المسؤول المباشر عنها في عموم الولاية . ويتمتع بمكانة عالية . ويتم تعيينه من وزارة المالية مباشرة . ويرتبط اداريا بها . ويعدّ عضوا دائما في مجلس الولاية (٥) كما حددت أعماله الوظيفية بنظام مالي خاص . وله الحق في نقد النظام المالي والاجراءات المالية الأخرى عن طريق تشخيص مواطن الخلل واقتراح البدائل . وله الصلاحية في ابداء الملاحظات حول الاجراءات المتخذة بحق ترشيح المحاسبين ومدراء المال أو عزلهم لدى الوالي . ومن واجبه أيضا ابلاغ الوالي عن المخالفات المالية المرتكبة من قبل موظفي الولاية . وهو المرجع الوحيد

---

(١) لونكريك . العراق الحديث . جـ١ . ص ١٩ .

(٢) عباس العزاوي . تاريخ العراق بين احتلالين . جـ٨ . (بغداد ١٩٥٦م) ص ٥٠ .

(٣) انظر ملحق رقم (١)

(٤) انظر ملحق رقم (٢) .

(٥) اشارت جميع السالنامات الصادرة ضمن الولايات العراقية الى هذا المنصب. انظر على سبيل المثال : سالنامة بغداد . لسنة ١٣٢١ هـ . ص ٥٨ .

بكل مايتعلق بالشؤون المالية في داخل ولايته [١].

وكان (الدفتردارية) في العراق على ثلاث درجات ويعينون حسب درجات ولايتهم فدفتردار ولاية بغداد من الدرجة الأولى ومقدار راتبه الشهرى (٦٠٠٠) قرش وأما دفتردار ولاية البصرة فهو من الدرجة الثانية ومقدار راتبه الشهرى (٥٠٠٠) قرش وأما ولاية الموصل فراتب الدفتردار فيها (٤٠٠٠) قرش باعتبارها ولاية من الدرجة الثالثة [٢]

٢ـ قلم حسابات الولاية (محاسبة ولايت قلمي):

ويتكون على العموم من كادر وظيفي لايقل عدد أفراده عن سبعة في البداية في كل من ولايتي الموصل والبصرة ، ويزيد عن ذلك في ولاية بغداد [٣] ، وهم المحاسب أو المدقق (مميز) ، وهو بمثابة المسؤول المباشر عن الشعبة بعد الدفتردار ، الا أن هذا المنصب ألغي بعد فترة من الزمن والحقت أعماله الوظيفية بالدفتردار مباشرة [٤]، ثم أعيد ثانية في أواخر عهد الدولة [٥]. أما بقية الموظفين فهم من الكتبة في البداية ويتكونون من كاتب للايرادات (واردات كاتبي) مع معاونه ، وكاتب للمصروفات (مصارفات كاتبي) مع معاونه ، ومسجل للاوراق (اوراق مقيدى) مع معاونه ، وقد يعين عدد من الكتبة المساعدين (رفيق) للمعاونيين في الغالب لانجاز الاعمال [٦].

---

(١) الدستور ، مجلد ١ ، ص ٤٠١ ـ ٤٠٢ .

(٢) وينطبق ذلك على جميع موظفي الدولة في الولايات المذكورة ، وبشأن التفاصيل عن رواتبهم انظر : ذيل الدستور ، ج ١ ، ص ٥٠ ـ ٥٥ .

(٣) تشير السالنامات الاولى الى هذا العدد المحدود من الموظفين انظر على سبيل المثال : سالنامة الموصل ، لسنة ١٣١٠ هـ ، ص ٧٩ .

(٤) الدستور ، مجلد (١) ، ص ٣٨٧ .

(٥) سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٢١ هـ ، ص ٦١ .

(٦) سالنامة الموصل ، لسنة ١٣١٠ هـ ، ص ٧٩ .

ومع التوسع الحاصل في دوائر الدولة والزيادة المطّردة في عـــدد موظفيها وتأكيدها على المركزية في الحكم الى حد التفريط [١] ، ازداد عـــدد الموظفين العاملين في دوائر المحاسبة المالية للولايات وانقسمت إلى شعـــب متخصصة بالاعمال الحسابيـــة [٢] فنجـــد على سبيل المثال ان دائرة حسابات ولايـــة بغداد في عام ١٣٢١ هـ / ١٩٠٣م قد تطورت واصبحت شعبهـــا تتكون من الشكل الاتـــي :

أـ شعبة الايرادات (واردات شعبه سي) : وتتكون من كاتب الواردات واثنين من الكتبة المساعدين .

بـ شعبة المصروفات (مصارفات شعبه سي) : وتتكون من كاتب المصروفات مع اثنين من الكتبة المساعدين ، ومسجّل للمصروفات (مصارفات مقيدى) مع كاتب حسابات العدلية (عدلية حساب كاتبي) ومسجل الرواتـــب (معاشات مقيدى) ومساعده .

جـ شعبة المصالح الجارية (مصالح جارية شعبه سي) : وتتكون من كاتـــب ومساعد كاتب أول (مصالح جارية رفيق اولي) ، ومساعد كاتب ثانـــي (مصالح جارية رفيق ثانيسي) ، مع رئيس النساخين (سرمبيّـــض) وسبعة من الكتبة النساخين (مبيّـــض) .

د ـ شعبة الاوراق (اوراق شعبه سي) : وتتكون من مسجل الاوراق (اوراق مقيدى) ومساعدين (رفيق أول) و(رفيق ثاني) .

اضافة الى ذلك يوجد عدد اخر من الموظفين في الدائرة يمثل عددا منهم الاعمال المتعلقـــة بالشؤون القضائيـــة ، والدعاوى المالية المتعلقـــة بحسابات الدولـــة ويعرفون بهيئـــة المكاتبات القضائية (قضا كتابتي) ويتكونون من كاتب للقضـــاء

---

(١) الحصرى ، المصدر السابق ، ص ٩٤ .

(٢) سالنامة البصرة ، لسنـــة ١٣٢٠هـ ، ص ١٧٦ .

(قضا كاتبي) مع اثنين من الكتبة المساعدين ، وكاتب للحسابات القديمة (حسابات عتيقة كاتبي) مع مساعده ، اضافة الى وكيل دعاوى الخزينة (خزينة دعوى وكيلي) وامين صندوق الولاية (ولايت صندوق اميني) .

وكذلك نجد عدد الموظفين المسؤولين عن متابعة شؤون الوقف النهرى (وقف نهرى) : وهم بدرجة كاتب أول وكاتب ثاني ومحصّل (تحصيلدار) كما يتبع نفس الدائرة أيضا اثنان من الموظفين بمثابة مأمورى الغابات (اورمان مأمورلرى) احدهما مسؤول عن الغابات (اورمان مأمورى) والثاني مسؤول عن الاحطاب (أحطاب مأمورى) (١) .

٣ـ قلم حسابات المركز (محاسبة مركز قلمي) :

ويعمل هذا القسم المختص بمركز الولاية الى جانب حسابات قلم الولاية ، ويرتبط اداريا بها ، ويتكون كادره الوظيفي من كاتب للواردات مع معاون واثنين من الكتبة المساعدين ، وكاتب للمصروفات مع معاون واثنين من الكتبة المساعدين أيضا ، اضافة الى كاتب اليومية (يوميه كاتبي) وأمين للصندوق ومأمور مخزن (انبار مأمورى) (٢) .

٤ـ دائرة الدفتر الخاقاني (دفتر خاقاني دائره سي) :

وتعرف ايضا بقلم الدفتر الخاقاني في ولايتي الموصل والبصرة ، ويتكون هيكلها الوظيفي من الموظف المسؤول (مأمور الدفتر الخاقاني) مع رئيس كتاب (باش كاتب) ويلحق بهما ايضا كاتب طابو المركز (مركز طابو كاتبي) (٣) . وكانت هذه الدائرة قد استحدثت بموجب التعليمات العثمانية الصادرة عام

---

(١) سالنامة بغداد لسنة ١٣٢١ هـ ، ص ٦١ ـ ٦٢ .

(٢) سالنامة بغداد لسنة ١٣١٧ هـ ، ص ١٤٥ ، كذلك سالنامة البصرة لسنة ١٣٢٠ هـ ، ص ١٧٦ . كذلك سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠ هـ ، ص ٧٩ .

(٣) سالنامة الموصل لسنة ١٣١٠ هـ ، ص ٨٠ . كذلك سالنامة البصرة لسنة ١٣٢٠ هـ ، ص ١٧٦ .

١٨٦٤م حول تفويض الاراضي الاميرية في العراق (١) . الا انها لم تؤد دورا فاعلا في اعمالها الا بعد مجيء مدحت باشا (٢) . وكانت سندات التملك قبل استحداثها تسجل في المحكمة الشرعية بالنسبة للمسلمين وفي الكنائس بالنسبة لغير المسلمين (٣) . أما الصلاحيات الممنوحة لمدير هذه الدائرة فتتلخص في تطبيق القوانين والانظمة والتعليمات المرعية بحق ادارة الاملاك والاراضي والنفوس ، وما كان منها مختصا بمعاملات (سندات) التصرف بالاملاك والاراضي وتثبيت حق ملكيتها رسميا . اضافة الى التفتيش والاشراف على سير أعمال الموظفين (المأمورين) التابعين لها في اقضية الولاية ، مع رفع المذكرات التحريرية الى الوالي بشأن المخالفين منهم اصول التعليمات . وله الحق أيضا في ترشيح مأموري هذه الشعب أو عزلهم ، كما كان عليه أن يقدم خلاصة سنوية تتضمن نشاطات دائرته الرئيسية واعمالها وفروعها الى الوالي (٤) .

ولقد اتسع نشاط هذه الدائرة وخاصة في ولاية بغداد وازداد عدد الموظفين والعاملين فيها فأصبحت تتكون من المدير ، مع كاتب التحريرات (تحريرات كاتبي) ومعاونه وثلاثة من الكتاب المحررين اضافة الى هيئة للتحقيق متكونة من مأمور التدقيق ومعاونه مع خمسة من المدققين في داخل الدائرة ، كذلك يوجد كاتب للحسابات مع مساعده ، وكاتب طابو المركز مع اثنين من المساعدين (٥)

---

(١) (حددت الفقرة أ من المادة الخامسة من هذا القرار تأسيس هذه الدوائر في العراق) . انظر : سليمان فائق ، تاريخ المنتفق (ترجمة : محمد خلوصي الناصري ، بغداد ، ١٩٦١م ، ص ٦٠ .

(٢) عبد الكريم العلاف ، بغداد القديمة ، (بغداد ، ١٩٦٠) ، ص ١٥٥ .

(٣) للتفاصيل حول الظروف والملابسات التي رافقت نشأة هذه الدوائر في العراق وما آلت اليه من نتائج خطيرة انظر : الجواهري ، المصدر السابق ، ص ٣٢ — ٤٢ .

(٤) الدستور ، مجلد (١) ، ص ٤٠٤ .

(٥) سالنامة بغداد لسنة ١٣٢١ هـ ، ص ٦٤ .

٥ ـ دائرة الويركو مع التحريرات (مع تحرير ويركو دائره سي) :

وهي الدائرة المسؤولة عن متابعة واردات ضريبة الدخل وتقديراتها المفروضة على الاشخاص والاملاك والمؤسسات التجارية والانتاجية ، ويتكون هيكلها الوظيفي من المدير ورئيس كتاب الميزان (ميزان باشكاتبي) ، وهو المسؤول عن تحديد الحصة الضريبية للدولة ، وكاتب الويركو مع اثنين من الكتبة المساعدين ، والموظف المسؤول عن مسك السجلات (دفترجي) ، ويعمل الى جانبهم ايضا موظفو ويركو المركز ويتحدد عددهم بمقدار قدرتهم على تغطية المناطق التابعة لسنجق المركز [١] ، وهم في الغالب يتكون من هيئتين (الهيئة الاولى والهيئة الثانية) وتتكون كل فرقة من كاتب أول (محرر أول) وكاتب ثان ومسجل أول (مقيد أول) ومسجل ثان (مقيد ثان) مع ماسك الدفاتر (دفترجي) يعمل مشتركا مع الفرقتين [٢] ، كما تشير بعض السالنامات الى مجال عمل هذه الهيئات ففي ولاية الموصل نلاحظ وجود هيئة للجانب الغربي ، وهيئة للجانب الشرقي من نهر دجلة [٣] وتتلخص اعمال هذه الدائرة في تثبيت وادارة المعلومات (القيود) الاساسية المحلية التي تتعلق بالاشخاص والاملاك والاراضي والاموال التي يمتلكها الاشخاص وتقديرات دخولها السنوية مع مقدار الضريبة المفروضة على كل ذلك بموجب النظام مع تقديم الخلاصات بذلك ، ويتم ذلك عن طريق فرق الكشف الموجودة في الدائرة ، مع تثبيت كل المتغيرات التي تحدث في النفوس من مواليد ووفيات وكذلك في الاملاك ومتغيراتها وانتقال الملكية فيها ، ومايتبع ذلك من تعديلات في مقدار الضريبة المفروضة [٤]

---

(١) سالنامة الموصل ، لسنة ١٣١٠ هـ ، ص ٨٠ .
(٢) سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٢١ هـ ، ص ٦٤ .
(٣) سالنامة الموصل ، لسنة ١٣١٠ هـ ، ص ٨٠ .
(٤) الدستور ، مجلد (١) ، ص ٤٠٤ .

الهيكل الاداري المالي في السنجق (اللواء) :

لايوجد هنالك اختلاف كبير في التشكيل الوظيفي للدوائر المالية في السنجق عما هي عليه الحال في تشكيل الولاية الا في الدرجة الوظيفية مع تحديد الصلاحيات والتقليص في الحجم العددي لموظفي الدوائر هذه وعموما فهي متكونة بالصيغة الاتية :

١ـ المحاسب (المحاسبجي) :

ويعد المسؤول المالي المباشر عن النشاط المالي داخل اللواء وتعينه وزارة المالية ، ويرتبط اداريا بدفتردار الولاية ، وهو عضو دائم في مجلس ادارة اللواء [١] ، وتتلخص أعماله في ضمان حسن سير الاعمال الحسابية والمالية وفق الاحكام المقررة في نظام الامور المالية للولايات ، وتطبيق التعليمات التي يبلغ بها ، والصادرة عن دفتردار الولاية [٢] .

٢ـ قلم حسابات اللواء (محاسبه لواقلمي) :

ويتكون هيكله الوظيفي من كاتب للواردات مع ثلاثة أو اربعة كتاب مساعدين ، وكاتب للمصروفات مع ثلاثة أو أربعة كتاب مساعدين أيضا ، وهنالك موظف مسؤول عن مسك سجل اليومية مع مساعد ، اضافة الى مسجل للاوراق ، ويزداد هذا الملاك في بعض الالوية الحدودية وذات الطبيعة الخاصة ، حيث نجد فيها كاتب للمصالح الجارية مع مساعده ، واحيانا مأمور مخزن [٣] .

٣ـ دائرة الدفتر الخاقاني (دفترخاقاني دائرسي) :

ويتألف هيكلها الوظيفي من مأمور الدفتر الخاقاني كرئيس للدائرة مع رئيس كتاب ومساعد ، اضافة الى كاتب التدقيق (يوقلمه كاتبي) ويلحق بهم كذلك محصل ايراد الطابو والاملاك [٤] .

---

(١) الدستور ، مجلد ١ ، ص٣٨٧ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٠٦ .
(٣) سالنامة الموصل ، لسنة ١٣١٠ هـ ، ص ص ٧٩ ، ١٨٠ .
(٤) سالنامة البصرة ، لسنة ١٣٢٠ هـ ، ص١٧٦ .

٤— دائرة الويركـــو (ويركو دائره سي) :

ويتألف كادرها الوظيفي من مأمور الويركو كرئيس للدائرة مع كاتب ومساعـد وموظف السجلات (دفترجـي) [1] . وتتلخص اعمال هذه الدوائر في تطبيـق التعليمات الخاصة بأعمالها مع تنفيـذ الاوامر والتوجيهات الصادرة من مركـــز الولاية [2] .

الهيكـــل الادارى المالـــي في القضـــاء

مدير المـــال (مال مديرى) :

ويعـد المسؤول المالي المباشر داخل القضاء والمسؤول عن تنظيـــم العمليات الحسابية فيه ويتحمل القائمقام المسؤولية المشتركة معه في ادارة اموال الدولـة (بأنضام رأيهما) [3] . كما يوجد في بعض الاقضية معاون له اضافـة الى أمين الصندوق ، وهو الموظف الذي يقوم بعملية القبض والصرف ، وبيـــده مفاتيح صندوق المال [4] . وتتلخص واجبات مدير المال في تطبيق الاجراءات والانظمة المالية المتعلقـة بشؤون القضاء ، والتعليمات المبلغة اليه من محاسب اللواء [5] . وتتشكـل فـي بعض الاقضيـة هيئـة ماليـة تتكون من مدير المـــال مع مساعده ، ومعاون مدير المال ، وأمين الصندوق ، مع كيّـــال أو وزّان ، كمـا يوجـد في بعض الاقضيـة كاتب للطابـو [6] .

وأمـا الوحـدات الادارية الصغرى ، وهي الناحية والقرية ، فسلاك الاولى يتكون من مديـر الناحيـة وكاتب ، واحيانا بدون كاتب ، وليس لهمـــا ايـــة صلاحيات ماليـــة [7] . أما القريـة فيتولى تصريف شؤونها الماليـــة

(١) سالنامة الموصل ، لسنـة ١٣١٠هـ ، ص ١٨١ .
(٢) الدستور ، مجلد (١) ، ص ٤٠٦ .
(٣) الدستور ، مجلد (٢) ، ص ٦٠ .
(٤) سالنامة الموصل ، لسنة ١٣١٠هـ ، ص ص ١٥٩ ، ١٦٥ ، ١٧٣ .
(٥) الدستور ، مجلد (١) ، ص ٤٠٧ .
(٦) سالنامة الموصل ، لسنة ١٣١٠ هـ ، ص ١٦٦ .
(٧) المصدر نفســه ، ص ١٧٤ .

المختار بالتعاون مع مجلس (الختيارية) وليس المختار موظفا وانما هو معتمد يتلقى نسبا من الاجور على تحصيل الأموال التي تكلفه بها الدولة. ويرتبط اداريا بمدير الناحية أو بالقضاء مباشرة . أما مجلس الختيارية فأنه مسوءول عن توزيع نسب مايدفعه سكان القرية من ضريبة الويركو [١].

أجهزة الاشراف والسيطرة المالية في الولاية :

وتتمثل هذه الاجهزة في :

١ـ روءساء الوحدات الادارية :

يعد الوالي المسوءول الاول عن كل مايجرى في داخل الولاية ، بما في ذلك الشوءون المالية ويتحمل مسوءوليته هذه ، كاملة أمام وزارة المالية مباشرة وقد حددت أعماله المالية والحسابية بنظام خاص [٢] ، يتمثل أولا في الاشراف على عمليات تحصيل ايرادات الدولة وتنظيمها داخل الولاية ، وحسن سير ادارة هذه الأموال مع البت في كافة المنازعات والخلافات التي تنشأ عن ذلك وفق الانظمة والقوانين الخاصة بها ، كما أن عليه الالتزام بتنفيذ كافة القرارات التي يخرج بها المجلس العمومي (مجلس الولاية) بشأن المنازعات المالية أو مقادير الضرائب المفروضة التي يناقشها المجلس ويحدد صيغة العمل بها ، الا اذا كانت مثل هذه القرارات في غير صالح الخزينة وتوءدى الى الاقلال من وارداتها ، عندئذ يكون له الحق بعدم التنفيذ مالم يستحصل الموافقة بذلك من العاصمة . وتنطبق هذه الحال ايضا على المصروفات غير المقرّرة في ميزانية الولاية. اذ لايجوز له المباشرة بالصرف ابدا ، مالم يستحصل الموافقة على ذلك من الجهات العليا [٣] .

---

(١) الدستور ، مجلد (١) ، ص ص ٣٩١ ، ٤٠٩.
(٢) المصدر نفسه ، ص ٣٨٣.
(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٩٩.

وفي السناجق أو الالوية تكون المهام المالية المناطة بشخصية متصرف اللواء مشابهة للمهام التي يقوم بها الوالي من حيث امتلاكه صلاحية الاشراف والتفتيش والتدقيق والتوجيه على حسن سير الأمور المالية والحسابية فيه. اضافة الى متابعة حسن سير الاعمال المتعلقة بجباية واردات الدولة وصرفياتها • وفق الانظمة والقوانين المرعية وابلاغ الوالي تحريريا عن كل تقصير يحدث من عموم موظفي السنجق • مع المقترحات الواجب اتخاذها بشأن الاصلاح (١). ويتحمل المسؤولية التضامنية مع الوالي في أي خلل مالي يحدث داخل سنجقه • وينطبق ذلك أيضا على العلاقة المتبادلة مابين متصرف اللواء وقائمقام القضاء وللثاني الحق في ترشيح مدراء النواحي والاشراف الادارى والمالي عليها وترأس مجالسها الادارية • اضافة الى رئاسة مجلس ادارة القضاء • ولاتنحصر المسؤولية التضامنية في الشؤون المالية فحسب • بل تشمل كافة الامور المتعلقة بالشؤون الاخرى.

وأما المهام المناطة بمدراء النواحي فتنحصر في ايصال قرارات الدولة وانظمتها الى النواحي والقرى • ومتابعة حسن سير تنفيذها • مع الاشراف على مجلس الختيارية في القرية او الناحية دون أن يكون له حق التدخل • وانما يكتفي فقط بالتحقق من حسن سير الاعمال او من الشكايات التي تقع بين المختارين اومأموري التحصيل وبين الاهالي • وأبلاغها الى القائمقام دون أن يكون له الحق في اتخاذ اى اجراء جزائي (٢) .

٢ـ المجالس الادارية :

وفي مقدمة هذه المجالس يأتي مجلس ادارة الولاية • الذى يتشكل اعضاؤه من نوعين : الاعضاء المعينون • وهولاء يشكلون من كبار موظفي

(١) الدستور، مجلد (١) • ص٤٠٦.
(٢) المصدر نفسه • ص ٤٠٧ـ ٤٠٩.

الدولـــة في الولاية ، وتتراوح اعدادهم في المجلس مابين الخمسة والستة اعضـاء وهم الوالي رئيسا للمجلس ، وعضوية مفتش الاحكام الشرعية ، والدفتردار ، ونائـب الـوالي ، ومدير التحريرات (مكتوبي) ، ونقيب الاشراف ، والمفتي (١)، مـع اعضاء منتخبين وفـــق صيغ محددة على أن يكون عددهم في أغلب الاحـوال مساويا لعدد الاعضاء المعينين ويراعى من بينهم ممثلو رعايا الدولـة من غيـــر المسلمين (٢) . وعلى غرار ذلك جرى تشكيل بقية المجالس في الوحدات الادارية الصغرى (٣) . وخولت بصلاحيات متشابهة تقريبا بقدر تعلـق الأمر برعاية مصالح الدولة المالية ومراقبـة حسن سيـر الاعمال فيهـا داخل وحداتها الاداريـــة (٤) .

وتعـدّ المهام المالية الملقاة على عاتق مجلس الولاية انموذجا للاعمال التي تقوم بها بقيـة المجالس الاداريـة الصغرى داخل الولاية ، ولذلـــك سنكتفي بتوضيح هذه المهام حرصا على عدم التكرار ، وهي تتلخص بالمصادقـــة على كـل العقود المالية المتعلقـة ببيـع أموال الدولة وعقود المقاولات ، والتزام الايرادات العشرية والرسوم ، واحراش الدولة (الغابات) والمعادن والمنشآت والابنيـة الاميرية ، بعد اجراء المزايدة عليها تحت اشرافه ، وللمجلس حـق التفتيش والاشراف على المخصصات والمصاريف العائدة للشرطة (الضابطـــه) عند استخدامهم في مهمات غير عادية ، وكذلك الاشراف على الايـــرادات والمصروفات عموما ، وعلى أموال الدولـــة المنقولـــة وغير المنقولـة ، مـــع متابعة نشاطات أعمال المجلس البلدي وانشاء الطرق الخارجيـة بين الالويــــة ، وتدارس الوسائل الكفيلـة بتنشيـط أمور الزراعة والتجارة وسائر الخدمات العامة فـي داخل الولاية ، اضافة الى اضطلاعه بمهمة مناقشة ميزانية الولاية واقرارهـــا (٥)

(١) سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٢١ هـ ، ص ٥٨ .
(٢) الدستور ، مجلد (١) ، ص ٣٨٣ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٣٩٢ ـ ٣٩٦ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ٤١٤ ـ ٤١٨ .
(٥) ادارة عمومية ولايات قانوني موقتي ، ص ١٩ ، كذلك : الدستور ، مجلد (١) ، ص ٤١٠ ـ و ٤١٢ .

الادارات المالية الخاصة

١ـ الكمارك : (نظارات الرسومات) :

تأسست دور الكمارك الحديثة في الدولة العثمانية عام ١٨٦٤م ومنها في ولايات الموصل وبغداد والبصرة ، وكانت جميع هذه الدوائر مرتبطة بدائرة الكمارك الرئيسة في استانبول [١] . واقتصرت في أعمالها على الرسوم المفروضة على التجارة الخارجية فقط [٢] . وكان رئيس الدائرة المركزية في بغداد بدرجة مدير عام [٣] . وكان معظم نشاط دائرته وفروعها متركزا على استحصال الرسوم المفروضة على السلع والبضائع التي تصل الى الولاية من أو الى ايران ، سواء كانت للاستهلاك المحلي او للمرور (الترانسيت) . أما دائرة كمارك البصرة فقد اختصت بجميع الاجراءات الكمركية للتجارة المراقبة مع الخارج عن طريق الخليج العربي [٤] . وكان لفروع دائرة كمارك بغداد في كل من خانقين وقزلرباط (السعدية) وبدرة ، دور في ضبط البضائع المصدرة أو المستوردة من ايران واستيفاء الضمانات عليها حتى تصل الى بغداد فتدفع رسومها المطلوبة . اضافة الى السيطرة على حركة الزوار من ايران الى العتبات المقدسة [٥] . ومع ذلك فان الشواهد تشير الى تفاقم عمليات التهريب ، والتملص من عمليات الحجر الصحي ، ومع

---

(1) Ubicini, op, cit , p, 129.

(٢) حسن ، المصدر السابق ، جا ، ص٣٤٢ .

(٣) سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٢١ هـ ، ص٨١ .

(٤) القهواني ، المصدر السابق ، ص٨٦ .

(٥) كان كل زائر يفتش عند الحدود ، ويؤشر ما عنده ثم تؤخذ تأمينات معينة منه ، ويفتش ثانية عند العودة فاذا اكتشف أن شيئا ما كان عنده قد افتقد يغرم بدفع الرسم الكمركي المستحق عليه ، ثم تعاد له التأمينات . انظر : المس بيل ، فصول من تاريخ العراق القريب (ترجمة : جعفر الخياط ، ط٢ ، بغداد ، ١٩٧١) ص ٢٦ .

أن عمليات التنقل عبر الحدود نشطة ، غير انها نادرا ماكانت وديـــة .
وتتمركز مناطق العبور على الحدود الممتدة الى مسافات طويلة في اربع نقـــاط
رئيسـة هي : شط العرب وطريق بشتكوه وطريق كرمنشاه ومنطقة كردستـــان . (١)

وكان جهـــاز تخمين نسب واردات الكمارك من الموظفين غير كفء بشكـل
عام كما ان جهاز الجباية فيه غير نظيف ايضا (٢) . فقد كان يمثل دوائـــر
الكمرك في جميع الاماكن ، سواء ماكان منهم على الحدود النهرية أم البريـــة ،
أسوأ الموظفين الموجودين في دوائر الدولة وأكثرهم فسادا ورشوة (٣) ، فهـــم
لايتورعون عن الاقدام على السرقـة ، وخاصة ماكان نادرا وثمينا من البضاعـــة . (٤)
لذلك فان مثل هذه البضائع كانت تخفى عن عيونهم أو تهرّب وكان تجار الماس
والاحجار الكريمة الأخرى يمارسون ذلك (٥) . كما كان تجار الاثار والاثاريـــين
الأجانب يمررون الصناديق الكاملـة من الالواح الاثرية الى الخارج ، وذلـك
بارشـاء هولاء الموظفين بقناني الخمر أو بهدايا أقـل قيمة (٦) وكان التفتيـش
الذى يمارسه موظفوا الكمـرك في البصـرة يتم حسب مزاجهم ولايخضع لايـــة
قوانين أو انظمة معينة ، فبمد أن ينتهي الموظف من الصعود على ظهر السفينة
يعطي لها السماح بالابحار ، وغالبا ماكانت معاملتهم مجحفة وغير عادلـــة . (٧)

(١) لونكريك ، المصدر السابق ، جـ١ ، ص ص ٢٣ ، ١٢٤ .
(٢) حسن ، المصدر السابق ، جـ١ ، ص ٣٤٠ - ٣٤١ .
(٣) لونكريك ، اربعة قرون ، ص ٣٤٠ .
(٤) سير وليس بدج ، رحلات الى العراق (ترجمة : فؤاد جميل ، جـ ١ ، بغداد ، ١٩٦٦ ، ص ص ٦٥ ، ٨٥ .
(٥) يوسف رزق الله غنيمة ، تجارة العراق قديما وحديثا (بغداد ، ١٩٢٢) ص [illegible] .
(٦) فوسيل ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .
(7) Archivedes Ministere des affaires etrangere francaise (paris) Correspendance conser vent Commercial, Regis
lettre de monsieur lettre de monsieur peuisser de Reynard Monsieur peuisser de Reynard a mensieur ministre de Affaire d Etrangere Bagdad, 12 Octobr , 1868. pp. 31- 32.

وقد أدى سلوك موظفي الكمارك هذا الى عدم دقة ارقام الصادرات والواردات بين سنة واخرى ، وذلك نتيجة لاختلاف نسبة الارتشاء بين الموظفين العاملين في هذه الدوائر ، فالبضاعة التي يدفع عنها الرشوة لاتقيد في السجلات الرسمية (١) . أما البضاعة الاخرى فكانت ترسّم وعلى أصحابها رفعها ضمن مدة محددة والا ترتب عليها رسوم أخرى اضافية عن التأخير والخزن وفق نظام محدد (٢) . أما البضاعة التي تبقى في دوائر الكمرك ولايظهر من يطالب بها فتباع بالمزاد العلني بعد مرور سنة كاملة وشهر مضاف من تاريخ الاعلان ، وتعدّ اثمانها من ضمن واردات الكمرك (٣) .

ومن الجدير بالذكر ان دوائر الكمرك كانت تستوفي رسومها المختلفة سواء كانت رسوم كمركية أو ارضية أو رسوم التأخير والحمالية وغيرها بموجب تعريفات خاصة ، ويتم الدفع بالليرة الذهبية العثمانية واحيانا بالمجيدى الفضي ، والباون الانكليزى الذهبي ، والنقد الالماني الذهبي ، مع الاخذ بفرق العملة بموجب تقديرات دار الكمرك ، ولاتسلّم البضائع الى اصحابها مالم تؤخذ جميع الرسوم (٤)

ويقع على هذه الدوائر مهمات اخرى فبموجب النظام الصادر في ٢٩ ربيع الآخر ١٢٨٩هـ / ١٨٧٢م أصبحت هذه الدوائر مسؤولة عن تطبيق القوانين الصادرة بحق مقلّيدى العلامات الفارقة للبضاعة ، والتي تنص على فحص جميع البضائع الداخلية أو المستوردة ، والتثبت من عدم كونها مقلدة ، أما البضاعة المزورة فتحجز ، ويتم اعلام الحكومة المحلية بها والتي تقوم بدورها برفع تقرير

---

(١) وقد ذكر الكرملي عن ذلك مانصه "... والذى أعلمه شخصيا ان بضائع كثيرة أدخلت في السنة المذكورة (١٩١٠م) بدون ان تدوّن في الدفاتر" انظر : الأب انستاس ماري الكرملي ، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه الى يومنا هذا (البصرة ، ١٩١٩) ص ١٨٩— ١٩٠.

(٢) القهواتي ، المصدر السابق ، ص ١٠٩٨

(٣) الزوراء ، عدد (١٤٧١) ، ٣ محرم / ١٣٠٩هـ.

(٤) للتفاصيل عن هذه الرسوم انظر : القهواتي ، المصدر السابق ، ص ٩٧— ١٠٠.

بذلـــك الى مجلس التمييز المحلي لاقامة الدعوى [١] أما من حيث تشكيلاتهـــا الادارية فكانت وفـــق الصيغة الاتيـــة :

نظارة رسومات الولايـــة (ولايـــت رسومات نظارتي) :

تتألف كادرها الوظيفي من (ناظر) مع قلم المحاسبة المتكون من رئيس الكتاب وثلاثة من المساعدين اضافة الى المسجل . وقلم التحريرات المتكون مـــن رئيس للكتاب مع مساعد ، ومسجل مع مساعد ، ايضا . وناسخ (مبيض) مع ثلاثـــة من المساعدين [٢] .

مديرية رسوم مركز الولايـــة (رسومات مركز مديريتي) :

وهي متكونة من مدير ورئيس كتاب مع ثلاثة من مساعديه . وكـــاتب للتحريرات وأمين للصندوق ومخمّـــن (استيماطور)* ومراقب البضاعة المـــارّة (ترانسيت مبصرى) مع أربعة من المساعدين . وكاتب الوصولات (تذكرة كاتبـــي) مع مساعد ، . وخمسة من المسؤولين عن الفحص (معاينه جي) ومأمور مخـــزن مختص بالبضاعة الايرانية مع مساعده . اضافة الى مأمور مخزن أخر لتجـــارة (الترانسيت) عموما وكاتب للاعلان (مانيفستو) ومأمور أخر كذلك مع مســـاعده عن البضائع العينية (أشيأى عينية) اضافـــة الى الموظف المسؤول عن مراقبـــة الواردات والصادرات (ادخالات واخراجات مبصرى) [٣] .

---

(١) الدستور ، مجلد (١) ، ص١١٧ . " وقد عدلت المادة (٢٣) الخاصـــة بذلك الى جواز مرور البضاعة اذا كان التقليد بين مقاطعات متباعدة امـــا بالنسبة الى البضائع الاجنبية المقلدة في علاماتها كما هو مصنوع مـــن البضاعة المحلية المثبتة علاماتها رسميا فيمنع ادخالها الى البـــلاد . فاذا لم يظهر لها مطالب خلال سنة فتباع بالمزاد بعد ان تمحى علاماتها ، أما اذا كانت البضاعة من النوع السريع التلف فيجرى بيعها وبعد تنزيـــل رسم الأرضية يعطى الثمن الى صاحبها . واذا لم يظهر لها صاحب تضاف اثمانها بعد مرور سنة الى الاموال الرسومية . واذا كانت البضاعـــة من النوع الذى لايمكن محو علاماتها ولايظهر لها صاحب خلال سنة فتتلف " انظر : المصدر نفسه ، ص١١٨ .

(٢) سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٢١ هـ ، ص ٨١ .

(*) من الكلمة الانكليزية (Estimation) وتعني تقدير ، أو تخمين .

(٣) سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٢١ هـ ، ص ٨٢ .

وهي منتشرة في كثيـر من الويـة (سناجق) العراق حتى في بعض الاقضية المهمة وخاصة الحدودية منها ؛ فدائرة رسومـات البصرة مثلا كانت متكونة من مدير ورئيس للكتاب مع اثنين من المساعدين ، وكاتب التحريرات وأميـــن للصندوق ومخمن وكاتب اعلان ومأمور مخزن وكاتب الترانسيت وثلاثة من المراقبيـن وأثنين من الوزانين مع ثلاثـة مساعد ؛ واثنان من محرري التذاكر ومأمـــور اضافة الى رئيس للحراس (قولجي باشي) مع ستة عشر حارسا وأربعة من المراكبية (قايقجي) [١] ، وكانت الدوائر الاخرى الصغيرة منتشرة في أماكن متعددة مـن الولاية ، ويتألف كادرها عموما من مأمور ، وكاتب مع حارس ، وأثنين من المراكبية [٢] اما المأموريات فكانت منتشرة في الاقضية والنواحي التي كانت أقل أهمية فـــي هذا المجال وهي مختصرة في أغلبها على المأمور فقط [٣] . وأما فروع هـــذه النظارات والدوائر التابعة لها فهي كالاتي :

١ـ نظارة بغداد : [٤] وتتألف فروعها من

آـ مديرية بغداد : ومعظم فروعها في منطقة بغداد وهي في باب المعظم وباب السيف والباب الشرقي وباب الشيخ وباب الحلة وباب الامام موسى وطريق خراسان (بعقوبـة) .

ب ـ مديريـة البصرة : وفروعها في الخندق وابو الخصيب والدعيجـــي ، والدواسر والفاو ونشوة وشط العرب والمنتفك والعمارة (امـــارة)

---

(١) سالنامة البصرة ، لسنة ١٣٢٠ هـ ، ص ١٨١ . وقايجقي مأخوذة من كلمة (قايق) التركية التي تعني زورق او مركب صغير .

(٢) أنظر : سالنامة البصرة ، لسنة ١٣٢٢ هـ ، ص ١٨٤ ـ ١٨٥ . كذلك سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٢١ هـ ، ص ص ١٩٧ ، ٢٠٤ ، ٢٤٢ ، كذلك سالنامة الموصل ، لسنة ١٣١٠ هـ ، ص ٢١٢ .

(٣) انظر : سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٢١ هـ ، ص ص ٢٠٦ ، ٢٧٧ ، ٢٥١ . كذلك سالنامة البصرة ، لسنة ١٣٢٠ هـ ، ص ص ٢١٨ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ .

(٤) انظر : ذيل الدستور ، ج ٢ ، ص ١٦٢ . كذلك انظر : سالنامة البصرة ، لسنة ١٣٢٠ هـ ، ص ص ١٨١ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ٢١٨ ، ٢٢٦ ، ٢٢٩ ، ٢٣٢ .

جـ ـ وعلـــي الغربـــي والشطرة.

جـ ـ مديرية مندلجين (مندلي) : وفروعها في الكوت وبدره وقزلربـــــاط (زرباطية) والجزيرة .

د ـ مديرية خانقين

هـ ـ مديرية كاظمين (الكاظمية)

٢ـ نظـــارة الموصل (١) : وتتألف فروعها من

آ ـ مديرية الموصل : وفروعها هي أورفـه وميزوري والعمادية وبرواري بالا والداوعدية ودهوك وزاخو وتلكيف والقوش وبمشيقـة .

ب ـ مديرية السليمانية : وفروعها في قره داغ وبنجوين .

جـ ـ مديرية راوندوز : وفروعها بالك (بملك) وهيرات (هروات)

د ـ مديرية كويسنجق : وفروعها في اربيل ودربند والتون كوبري وباليسان وبيتواتـه .

هـ ـ مديرية شهرزور : وفرعهـا في زنكباد (٢).

٢ـ ادارة الدين العثماني العـــام :

دخلت الولايات العراقية الثلاث ضمن مجالات نشاط ادارة الديـــن العثماني التي تشكلت في ٨ كانون الثاني ١٨٨١م كموسسة مالية مستقلـــة في داخل الدولة العثمانية على أثـر عجـز ميزانيتهـا عن دفـع الاقســـاط المستحقة من القروض الداخلية والخارجيـــة (٣). وكان للصلاحيات الواسعـة التي تمتع بها مجلس ادارة الدين في مجال تحسين الواردات التي وضعـــت تحت تصرفـــه ، وتحسين ادارتها ، مع الصلاحيات المطلقة في نقل وتعييـــن

---

(١) انظر: ذيل الدستور ، ج ٢ ، ص ١٦٢.

(٢) بالك اسم ناحية مركزها (كلالـة) ، اما زنكباد فهي ناحية فـــي منطقة كفرى ، للتفاصيل عن هذه المواقع وغيرها انظر: جمال بابـــان ، أصول اسماء المدن والمواقع العراقية ، جـ١ ، (بغداد ، ١٩٧٦م) ص ص ٣٥ ، ١٩٦.

(٣) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٨٢.

وفصل الموظفين الاتراك المرتبطين بادارتها اثره الفعال في اعطاء الصورة الايجابية عن الموظف الحكومي النزيه والملتزم في وسط الفوضى والفساد الاداري لجهاز الدولة الوظيفي (١)، فقد اسهمت عملية تنظيم وتحسين واردات الدين في اعادة الثقة بالاقتصاد العثماني (٢). الا انها ادت من الجانب الآخر الى وقوع الادارة العثمانية عمليا تحت سيطرة ممثلي ادارة الدين (٣)، ويمكننا تصور مقدار هذا الاثر اذا ما علمنا ان عدد الموظفين العاملين تحت ادارة الدين كان يقرب من الخمسة آلاف موظف، موزعين على سبعمائة وعشرين فرعا في عموم الدولة العثمانية (٤). ونتيجة لذلك فقد تشكلت نظارة الدين العثماني في الولايات العراقية وفق الصيغة الاتية :

نظارة الدين العام (ديون عمومية نظارتي) : ومقرها في بغداد، أما هيكلها الاداري فمتكون من (ناظر) وهو بدرجة مدير عام، ومفتش الفرقة (فرقة مفتشي) مع معاونه (مفتش معاوني) ومصاحب (مفتش ملازمي) ووكيل اللواء (لوا وكيلي). اما قلم المحاسبة فمتكون من كاتب أول مع ثلاثة من الكتبة المساعدين ومسجل وناسخ والموظف المسؤول عن امانة الصندوق والطوابع (صندوق اميني وبول مأموري) مع كاتب أول التحقيقات. وأما قلم التحريرات فمتكون من رئيس للكتاب وكاتب المسودة (مسوّد) وكاتبين للنسخ أو التبييض مع كاتبين للتسجيل (٥). أما مديرية مركز بغداد فمتكونة من مدير ورئيس كتاب مع كاتبين (٦). في حين تشكل ملاك المركز للدائرة في ولاية الموصل وفق نفس الصيغة مع اضافة امين للصندوق (٧)، أما في مركز ولاية البصرة، فبالاضافة الى ماذكر نجد

---

(١) مس بيل، المصدر السابق، ص٤٧.
(٢) هرشلاغ، المصدر السابق، ص٨٧.
(٣) السباعي، المصدر السابق، ص٤٢.
(٤) ادموف، المصدر السابق، ص١٠٥. كذلك : هرشلاغ، المصدر السابق، ص٩٠.
(٥) سالنامة بغداد، لسنة ١٣٢١ هـ، ص٨٣.
(٦) المصدر نفسه، ص٨٤.
(٧) سالنامة الموصل، لسنة ١٣١٠ هـ، ص٨٨.

السوزّان مع ثلاثة من الحراس (١) ، في حين نجد بقية الدوائر في داخل السناجق الاخرى للولايات مختلفة اختلافا طفيفا (٢) ، أما عدد المأمورين المنتشرين في الاقضية والنواحي والتابعين لهذه الدائرة ففي ولاية الموصل نجدهم في كل من أقضية زاخو ودهوك وعقرة وراوندوز والصلاحية (كفرى) وأربيل وكويسنجق وكذلك في ناحية كوبرى (التون كوبرى) (٣) ، اما في ولاية بغداد فان مأمورى هذه الدائرة ينتشرون في كل من أقضية خانقين ومندلي وسامراء وكوت الامارة (مع كاتب) ، وعانة (مع امين صندوق) ، والهندية ، والنجف والحلة (مع كاتب) ، والشامية والسماوة ، اضافة الى سنجق الديوانية وكذلك في نواحي تكريت وقزلرباط ، وهيت والمسيب (٤) ، وأما في ولاية البصرة فاذا استثنينا قضاء الكويت وسنجق نجد وتوابعه نجد أن مأمورى الدائرة فيها منتشرين في اقضية القرنة وشطرة المنتفك اضافة الى منطقة المشار وسنجق العمارة (٥) .

وكانت الايرادات التي احيل تحصيلها الى ادارة الدين هذه ، وهي الدخل الوارد من رسوم احتكار الملح والتبغ الذى احيل بموجب اتفاق خاص سنأتي على ذكره الى شركة الريجي ، ورسوم الطوابع والمشروبات الروحية والحرير ومصائد الاسماك (جزئيا) ، مع ايرادات بعض الإقاليم التي تم الاتفاق عليها في معاهدة برلين* ، وفي عام ١٩٠٧م الحق بهذه الايرادات المقدرة بما يتراوح

(١) سالنامة البصرة ، لسنة ١٣٢٠هـ ، ص ١٨١ـ ١٨٢ .

(٢) يقتصر عدد موظفي الدائرة في سنجق السليمانية على مدير وكاتب ، بينما لا نجد امينا للصندوق في دائرة قضاء خراسان ، وكذلك الحال بالنسبة الى سنجق المنتفك حيث يوجد مأمور مخزن بدلا عنه ، بينما يكتمل التشكيل الرباعي للدائرة في سنجقي شهرزور وكربلاء . انظر سالنامة الموصل ، لسنة ١٣١٠ هـ ، ص ص ٨٣ ، ٢١٢ . كذلك : سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٢١هـ ، ص ص ٢١٤ ، ٢٧٤ ، كذلك : سالنامة البصرة ، لسنة ١٣٢٠ هـ ، ص ٢١٤ .

(٣) سالنامة الموصل ، لسنة ١٣١٠هـ ، ص ص ١٥٧ ، ١٦٠ ، ١٦٦ ، ١٨٤ ، ١٨٥ ، ١٨٧ ، ١٨٩ ، ١٩٠ .

(٤) سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٢١ هـ ، ص ص ١٩٠ ، ١٩٦ ، ٢٠٤ ، ٢٠٦ ، ٢١٨ ، ٢٣٢ ، ٢٤٣ ، ٢٥٦ ، ٢٦٤ ، ٢٧٦ ، ٢٩٠ ، ٣٠٠ ، ٣١٤ ، ٣٢٤ ، ٣٤٣ ، ٣٥٤ .

(٥) سالنامة البصرة ، لسنة ١٣٢٠ هـ ، ص ص ١٨٢ ، ١٨٧ ، ٢٢٠ ، ٢٢٧ .

(*) وهي واردات من بلغاريا وقبرص وضريبة تبغ النرجيلة (التنباك) المستورد من ايران وضريبة البدل المسكرى من منطقة الروملي الشرقي ولكنها خضعت لتغييرات متعددة بفعل الاثر السياسي . للتفاصيل انظر : آدموف ، المصدر السابق ص ١٠٧ـ ١٠٨ .

مابين ثلث وربع الايراد الاجمالي للدولة ، ضريبة كمركية اضافية بمقدار ٣٪ فوق نسبة ٨٪ المفروضة على الواردات على أن يحول ٧٥٪ من اجمالي فائض مدفوعات ادارة الدين الى الخزانة العثمانية (١).

واجهت ادارة الدين صعوبات جمة في سبيل استحصال مواردها داخل العراق ، واضطرت الى استخدام الاساليب والوسائل المتعددة في سبيل التوصل الى ذلك . فاحتكار تجارة الملح* فيه مثلا لم يكن سهلا ، وذلك نتيجة لكثرة الملاّحات فيه وبخاصة في اقسامه الجنوبية ، مع وقوع القسم الكبير منها ضمن مناطق العشائر المتنقلة او شبه المتنقلة ، التي كانت تستثمر هذه الملاّحات لاغراضها التجارية الخاصة دون ان تخضع بطبيعتها لأي نوع من انواع الاحتكار ، مما دفع بادارة الدين الى قصر استثمارها لهذا المورد على ثمانية ملاّحات فقط ، واضطرت أيضا الى تخفيض سعر بيعه الى نسبة الثلث في اسواق المنطقة ، لكي تواجه مضاربة أسعار الملح المهرب من قبل افراد العشائر (٢) . ومع ذلك فان عمليات التهريب كانت على أشدها في مناطق الحجاز ، والعراق وكردستان ، رغم كل الاجراءات المتخذة للسيطرة عليه ، وكانت الملاحات المستثمرة من قبل ادارة الدين عرضة لغارات القبائل البدوية وذلك لسلب الملح المصفى ، رغم استنفار الدولة لكل أجهزتها الادارية والامنية لحماية هذه الملاحات ، ورغم القوانين الصارمة التي كانت تصدرها الدولة للحد من تهريبه ، فعقوبة السجن تلاحق

(١) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٨٧ ، كذلك مس بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٦ .

(*) تشكّل احتكار الملح في عام ١٨٦٢م بموجب قرض ضامن قدره (٢٠٠) مليون فرنك وحدد بموجب قائمة ضمن شروط ثابتة ، باستثناء بعض التعديلات التي اجرتها ادارة الدين العام ضمن البند الثامن في القسم الاول والثاني منه ، والتي نشرت ضمن مرسوم محرم عام ١٨٨١م انظر :
George young , M.V.O. Gerps de Droit ottoman, vol.v. oxgord at The clarendon press . (London .1906). p,124.

(٢) آدموف ، المصدر السابق ، ص ١٠٩ — ١١٠ ، قدر سعر الكيلو الواحد من الملح المباع في بغداد نتيجة لهذا النوع من الاحتكار بـ (٣٠) بارة انظر :
Young . G ., op. cit. p. 126.

كل شخص لايسدد الغرامة المفروضة عليه في حالة نقله للملح بدون اذن رسمي (تذكرة) لمدة لاتقل عن الثلاثة اشهر [(١)] . كما لجأت ادارة الدين الى اسلوب لايخلو من الغرابة في طريقة جمعها للرسوم المفروضة على صنع المشروبات الروحية المحلية [(٢)] .

أما في مجال احتكار التبوغ فقد تولته شركة مشتركة اقامتها مؤسسة الائتمان النمساوية والمصرف الامبراطوري العثماني بموافقة ادارة الدين العام . وهي الشركة المعروفة بأسم ReRegie Cointeressee des Tabacs de l'Empire otteman. وتعرف اختصارا باسم الريجي عام ١٨٨٣م [(٣)] . وبذلك أصبحت الولايات العراقية ضمن هذا الاحتكار . فتشكلت نظارة الريجي (رژی نظارتي) في بغداد وكونت لها فروعا في جميع انحاء القطر وفق الصيغة الاتية :

نظارة الريجي [(٤)] : وتتألف من ناظر بدرجة مدير عام مع مفتش ومعاون مفتش . أما قلم المحاسبة فيها فقد تألف من المحاسب وأمين الصندوق . ورئيس كتاب التحريرات الفرنسية (فرنسزجة تحريرات باش كاتبي) مع أربعة من الكتبة المساعدين للمحاسب . وأما قلم التحريرات فيها فتكون من رئيس الكتاب بالتركية (تركجة باش كاتبي) مع اثنين من المعاونين وكاتب القلم السرى (محافظه قلمي) اضافة الى اثنين من الناسخين أو المبيضين . ووكيل الدعاوى (دعوى وكيلي) .

أما قلم المركز فتكون من رئيس للكتاب مع خمسة من الكتبة المساعدين اضافة الى رئيس تحرير النساخ (تحريرات سرمبيض) . ومأمور المخزن مع

(١) Ibid, p, 132- 133.

(٢) " كان يجرى تقطير العرق قرب بغداد في مكان يقال له (قراره) في قدر خاص تجهزه الحكومة (المقصود ادارة الدين) لهم بالساعات وتحسب عليهم من لحظة تسليمه لهم الى حين ارجاعه . ويؤخذ رسم على عدد الساعات وكسورها . لذلك تراهم مسرعين في الذهاب والعودة بين قراره ودائرة الدين العمومية ". انظر : محمد رؤوف طه الشيخلي . مراحل الحياة في الفترة المظلمة ومابعدها . جا (البصرة ١٩٧٢) ص١٢٩ .

(٣) للتفاصيل انظر : Young.G., op, cit, p.p. 188- 228.

(٤) سالنامة بغداد . لسنة ١٣٢١ هـ . ص ٨٤ ــ ٨٥ .

معاونه وكذلك الوزان . أما فروعها المنتشرة في مناطق الولاية فتتكونة من موظف واحد بدرجة مأمورعموما عدا بعض الاستثناءات في كل من سنجق كربلاء حيث يوجد فيه ادارة متكونة من مدير ورئيس كتاب مع كاتب وفي قضاء عانه كان يوجد مع المأمور سبعة من الحراس أما بقية الاقضية فهي سامراء ومندلي وخانقين وخراسان والكوت والهندية والنجف والحلة والسماوة[1] .

أما فرع النظارة الرئيس في ولاية الموصل فتتكون من الدائرة الرئيسة في مركز الولاية حيث يوجد فيها مدير ورئيس كتاب وكاتب ثان ومحرر تذاكر ومقيد جداول ومأمور مخزن ووزان . ويقتصر العدد في دائرة سنجق شهرزور على المدير وكاتب مع مساعده ومأمور الرسوم أما في سنجق السليمانية فتقتصر الدائرة على المدير ورئيس كتاب ووزان . كما توجد دائرة اخرى في قضاء كويسنجق فيها مدير وكاتب ومساعد . أما بقية الاقضية وبعض النواحي ففيها مأمور فقط لهذه الشركة . وهذه الاقضية هي زاخو وعمادية ودهوك وعقرة وراوندوز وكفرى وأربيل . أما النواحي فهي ميزورى وبروارى بالا والتون كوبرى[2] في حين لايوجد في ولاية البصرة سوى مأمور في مركز الولاية . ومأمور أخر في سنجق العمارة[3] . وسبب ذلك . كما يبدو . اقتصار زراعة التبغ على المناطق الشمالية من العراق ومن الجدير بالذكر أن تبعات هذه الادارة (أى ادارة الدين العثماني العام) ظلت تلاحق العراق الى مابعد سقوط العثمانيين . فقد فرضت معاهدة لوزان (١٩٢٣ م) على العراق جزءا من هذا الدين . ومقدار يزيد على التسعة ملايين ليرة تركية . استطاع العراق ان يسدد القسم الاعظم منها عام ١٩٢٧م وماتبقى وهو بحدود (٣٨٣) الف ليرة سدد على اقساط سبعة ومقدار (٦٣) الف ليرة سنويا دفع اخرها في ٢١ ايار عام ١٩٣٤م[4]

(١) سالنامة بغداد . لسنة ١٣٢١هـ . ص ص ١٨٩، ١٩٦، ٢٠٤، ٢١٥، ٢٤٢، ٢٦٤، ٢٧٤، ٢٩٠، ٢٩٩، ٣٢٥، ٣٥٤.

(٢) سالنامة الموصل . لسنة ١٣١٠ هـ . ص ص ٨٨، ١٥٧، ١٨٣، ١٨٥، ١٨٧، ١٨٩، ١٩١، ٣١١.

(٣) سالنامة البصرة . لسنة ١٣٢٠هـ . ص ص ١٨٢، ٢٢٧.

(٤) متي عقراوى . العراق الحديث (ترجمة : مجيد . بغداد . ١٩٣٦) ص ٧٥٦ — ١٥٧ .

٣— ادارة الاراضـــي السنيـــة:

إن الأراضي السنية هي اراضي السلطان العثماني وهي من نوع الملك الصرف. ويذهب وارد انتاجها الزراعي الى خزينة السلطان الخاصة، وتخضع اسميا لنفس قوانين اراضي الملك (١)، الا أن واقع حالها يشير الى أنها معفاة من أى شكل من أشكال الضرائب(٢). كما انها لاتورّث في حالة موت السلطان بل تنتقل ملكيتها الى من يتولى العرش من بعده (٣).

ولقد وجد في العراق مثل هذا النوع من الاراضي، وقـد اتسعت مساحاتها بدرجة كبيرة خلال الربع الاخير من القرن التاسع عشر، فقد قـام الولاة الذين تولوا الحكم بعد مدحت بتفويض الاراضي الى كبار الموظفين ورجـال الجيش فكان السلطان عبد الحميد من جملة من فوضت له اراض في العـراق عرفت بالاملاك السنية (٤)، وذلك عن طريق شراء الاراضي البور او المتروكة والقليلة الخصوبة سواء كانت أميرية أم مملوكة باثمان بخسة، أو عن طريـق الاهداء، ثم بذلت لها الجهود وانفقت عليها الأموال لتمييرها، وتحسين انتاجيتها مهما ارتفعت التكاليف (٥). فصارت أخصب الاراضي واغناها زراعيا الى السنية خلال أشهر معدودة من عهد السلطان عبد الحميد الثاني، (٦) فاصبح أكبر ملاكي الطابو في العراق، وقدرت الاراضي المسجلة باسمه في ولايـة

---

(1) Maqdisi(Al-) ,Jurj,(ed,) in, Arbic and Islamic srudies in hhnour of H, Gibb (Harvard , 1965) p, 326.

(٢) أكدت كتب وزارة الداخلية بعد الاستفسار منها عدم استيفاء اى نوع من الضريبة على الاراضي السنية، انظر: الزوراء، عدد (١٠٢١) ١٢ رجب / ١٢٩٩ هـ.

(3) Al - Maqdisi, op, cit . p. 326.

(٤) الجواهرى، المصدر السابق، ص ٤٢.

(٥) آدموف، المصدر السابق، ص ١٢٥.

(6) Al - Maqdisi, Op, cit , p. 337.

بغداد فقط بـ (٥٤٦٢٠٠) هكتار مربع [١] . وعلى العموم فقد تمركزت الاراضي السنية في كل من الحلة والديوانية والعمارة والبصرة وهذه الاخيرة تحولت فيها كل اراضي الميرى الى السنية بأمر صادر من استانبول [٢] . اضافة الى مناطق الموصل وشهر زور والسليمانية [٣] وبغداد وكان من البديهي ان تتطور اداراتها وتتسع مع اتساع هذه الاراضي وذلك بفضل الدعم المادي والقانوني للعاملين في هذه الادارة التي تشرف عليها لجنة برئاسة مشير الفيلق السادس في بغداد [٤] .

كانت ادارة الاراضي السنية في العراق متكونة من الدوائر الثلاث الرئيسه في ولايات الموصل وبغداد والبصرة . وتعد دائرة الموصل المركز الرئيس لهذا الجهاز الادارى [٥] . مع وجود فروع وشعب لهذه الدوائر منتشرة في كثير من الوية العراق واقضيته وحيثما توجد الاراضي السنية . كما كان يترأس كل من دائرتي الموصل والبصرة حامل أكبر رتبة عسكرية في الولاية [٦] . ويتكون الهيكل الادارى للدائرة الرئيسة في ولاية الموصل من مدير الادارة . وهو بدرجة (امير لواء اركان حرب الولاية) مع أربعة اعضاء يكونون اللجنة الادارية المشرفة على الدائرة وهم المحاسب . ورئيس كتاب التحريرات . ومفتش الغابات ورئيس المهندسين وهو بدرجة مشرف (مفتش) أيضا . مع قلم الحسابات المتكون من محاسب اللجنة مع ثلاثة من الكتاب ومسجل وناسخ وامين

---

(١) للتفاصيل انظر: الجواهري . المصدر السابق . ص ٤٣ .

(٢) انظر الجداول التفصيلية لهذه المناطق عام ١٨٧٧م في :
Al - Maqdisi, op,cit, p.328 - 330.

(٣) ابراهيم خليل احمد " اوضاع ولاية الموصل الاقتصادية خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقد الاول من القرن العشرين " مستل من مجلة اداب الرافدين / العدد (٧) / ١٥ تشرين أول / ١٩٧٦، ص ٢٢٩ - ٢٣٠ .

(٤) سالنامة بغداد . لسنة ١٣١٧ هـ . ص ١٤٤ .

(٥) مس بيل . المصدر السابق . ص ١٦٧ .

(٦) سالنامة الموصل . لسنة ١٣١٠ هـ . ص ٨٩ . كذلك : سالنامة البصرة . لسنة ١٣٢٠ هـ . ص ١٨٢ .

للصندوق ، وكذلك قلم التحريرات المتكون من رئيس كتاب التحريرات في اللجنة مع ستة من الكتبة : اثنان لكتابات المسودة (مسوّدان) واثنان للنسخ واثنان لتسجيل الاوراق ، وكذلك قسم الهندسة (هندسة خانه) المشكل من الكادر المكسرى المتكون من رئيس المهندسين وخمسة اعضاء أخرين . أما شعبة الغابات في الدائرة فتتكون من مأمور وهو الموظف المسؤول عن الشعبة ومعه كاتبان اضافة الى كاتب ثالث مسؤول عن معاونية منطقة الزاب [١]. أما فروع هذه الدائرة فمنتشرة على شكل شعب في الاقضية والمناطق التالية وهي زمار وفيها (مأمور وكاتب) ، والشرقاط وفيها (مأمور وكاتب) وشمامك وفيها (مأمور وكاتبان وامين للصندوق ومحصل) ، وترجيل وفيها (مأمور وكاتب) والصلاحية (كفرى) وفيها (مأمور وكاتبان) ، وطوز خرماتو وفيها (معاون وكاتب) وقره تبه وفيها (معاون وكاتب) ، وسرجنار وفيها (مأمور وكاتبان) ، ومركه وبازيان وفيها (معاون وكاتب) وكلمنبر وفيها (معاون وكاتب) [٢].

وأما دائرة بغداد فتختلف في بعض تشكيلاتها ، من حيث عدم وجود شعبتي الهندسة والغابات فيها وكثرة الموظفين في قلم الحسابات وقلم التحريرات مع وجود عدد من موظفي المتفرقة (مأمورين) كوكيل الدعاوى، وامين صندوق المركز ، وكاتب الكشف ، ومأمور مخزن ، وموظف التحصيل وموظف قلم الاحطاب ، وكاتب مخاطبة العمارة . أما الشعب التابعة لها فتنتشر في كل من ابي غريب ، والدليم ، والمحمودية ، وشفيلة (شادى) ، وخانقين ، والسماوة، والحلة ، وابو غراق ، وأم الهو ، وموظف التحصيل في منطقة النيل [٣] . أما في ولاية البصرة فمقر الدائرة الرئيس فيها في لواء العمارة ،وهي على غرار التشكيل الاداري السابق ولها فروع في مقاطعات(بحاثه وجحلة) والشط والمشرح وأخضر [٤]. أما شعبة البصرة فهي صغيرة ولا يتجاوز عدد موظفيها الاربعة [٥].

(١) سالنامة الموصل ، لسنة ١٣١٠ هـ ، ص ٨٩ — ٩٠ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٩٠ — ٩١ .
(٣) سالنامة بغداد ، لسنة ١٣١٧ هـ ، ص ١٤٤ — ١٤٦ .
(٤) سالنامة البصرة ، لسنة ١٣٢٠ هـ ، ص ٢٢٧ — ٢٢٩ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ١٨٢ .

وبفضل الدعم الذى تمتمت بهادارتها في حرية العمل والاستقلال التام عن الادارة المحلية العثمانية وارتباطها المباشر في مسوءولياتها مع استانبول ، فقد حققت نتائج باهرة في استصلاح الأراضي والتوسع في الانتاج ، وتحولت الى مثل أعلى في الاقتداء بها من الملاكين المحليين ، والجهات التي كانت تدير اراضي الوقف ، وحتى الزرّاع العاديين [1] . وقد حرص موظفو ادارة السنية على تثبيت عمليات تسجيل البيع والشراء بصيغتها القانونية على الرغم من أن واقع الحال يشير الى الكيفية التي تم بها التوسع وامتلاك الارض ، فقد كان يفرض على الارض المجاورة لأرض السنية أن تكون بحالة جيدة ، فاذا كانت تروى بنفس مياه أرض السنية فيتوجب عليها دفع ضرائب عالية ، أما الاراضي الواقعة في طريق شق الترع المطلوبة الى أرض السنية فيتوجب بيعها الى السنية ، وكانت معظم الاراضي الاميرية التي نقلت ملكيتها الى السنية اتخذت صيغة البيع ، ولكن من دون انتقال أى قرش من مكان الى أخر [2]

وكان موظفو هذه الادارة مشمولين بـ (حصانة) خاصة ، من حيث عدم القدرة (البوليس أو السلطات القضائية) في اتخاذ أى أجراء ضدهم دون علم أو موافقة الاشخاص الذين يقفون على رأس الادارة السنية [3] ، كما أن فلاحيها الذين كانوا يدفعون حصتي الطابو والحكومة مما الى الادارة بنسبة ٢٠ % من الحاصل لكل من الحصتين اضافة الى ٤% من الحاصل كحصة السركلة [4] كانوا يتمتمون بظروف أفضل من نظائرهم العاملين لدى الملاكين ، من حيث

---

(١) آدموف ، المصدر السابق ، ص١٢٥ .

(٢) في احدى المناسبات بيعت (٢١) مقاطعة تتراوح مساحاتها مابين (٢ ـ ١٦٧) دونم على هذا الاساس ، كما ان بعض المقاطعات صودرت كهدية من قبل الملاكين الخاصين لها أو مقابل ديون سابقة أو أراضي الموات بعد شق الترع فيها ، انظر: Al- Maqdisi, op,cit,331.

(٣) آدموف ، المصدر السابق ، ص١٢٦ .

(٤) الجواهرى ، المصدر السابق ، ص ٩٤ .

الأفضلية في الحصول على قرض مالي دون فائدة من المصرف الزراعي لشراء البذور ، وكذلك الاولوية في مجال الحصول على مياه السقي ، اضافة الى عدم تعرض أجهزة الأمن والشرطة لهم (١) ، ثم تمتعهم بامتياز الاعفاء من الخدمة العسكرية (٢) ، رغم عدم التحسن في وضعهم الاقتصادي (٣).

قدرت الأراضي السنية للسلطان عبد الحميد بحدود ٣٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية للولايات العراقية الثلاث (٤). فقد خولت ادارتها المتقدمة على غيرها من الادارات عام ١٩٠٠م بالارجحية في شراء أكثر من ثلث الأراضي الصالحة للزراعة في ولاية بغداد ، وكذلك بشراء مساحات أوسع في ولايتي الموصل والبصرة (٥). وقد قدرت عائداتها في ولاية بغداد بـ ٣٠٪ من مجمل واردات الأرض المزروعة في الولاية ، في حين قدرت في ولاية البصرة بـ ٤٠ ٪ من هذه الواردات ، وبعد اعلان الدستور في ١٩٠٨ م ، تنازل السلطان عبد الحميد عن الإراضي السنية فدونت بأسم الخزانة العامة وأصبحت تعرف بالاراضي المدورة وفقدت امتيازاتها السابقة وانحطت ادارتها ، فأصابها الكثير من الخراب والدمار (٦). ولم تتحقق عملية تنظيم سجلات مفصلة ودقيقة عنها حتى بعد أن آلت ملكيتها الى الخزينة رغم التأكيدات المستمرة التي كانت تبعث بها وزارة المالية الى دفترداريه ولاية بغداد (٧) ، وبقيت مهملة

---

(١) آدموف ، المصدر السابق ، ص١٢٦.

(٢) مس بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٣.

(٣) تصل النسبة المستقطعة من الفلاح في منطقة العمارة الى ٦٠٪، تذهب الى الادارة السنية وآل ٤٠ ٪ الباقية يتقاسمها رجال القبائل والشيوخ ، اضافة الى تجاوزهم على حصة الادارة في معظم الاحيان وبهذا تضمحل حصة الفلاح الى حد كبير ، انظر:
Al- Maqdisi,op , cit, p.334.

(4) Ghassan, R,Atiyyah, Iraq 19o8- 192.Asocio- political study, Beirt, 1973.p. 30.

(٥) لونكريك ، المصدر السابق ، جـ١ ،ص ٧١.

(٦) الجواهري ، المصدر السابق ، ص٤٤ ـ ٤٥.

(٧) المركز الوطني للوثائق / بغداد / رقم ١١٢ (عثماني / سجل تسلسل / ١٨٨ /٩٩ ، ص ١٩٤.

الأفضلية في الحصول على قرض مالي دون فائدة من المصرف الزراعي لشراء البذور ، وكذلك الاولوية في مجال الحصول على مياه السقي ، اضافة الى عدم تعرض أجهزة الأمن والشرطة لهم (١) ، ثم تمتعهم بامتياز الاعفاء من الخدمة العسكرية (٢) ، رغم عدم التحسن في وضعهم الاقتصادي (٣) .

قدرت الأراضي السنية للسلطان عبد الحميد بحدود ٣٠٪ من مساحة الأراضي الزراعية للولايات العراقية الثلاث (٤) . فقد خولت ادارتها المتقدمة على غيرها من الادارات عام ١٩٠٠م بالارجحية في شراء أكثر من ثلث الأراضي الصالحة للزراعة في ولاية بغداد ، وكذلك بشراء مساحات أوسع في ولايتي الموصل والبصرة (٥) . وقد قدرت عائداتها في ولاية بغداد بـ ٣٠٪ من مجمل واردات الأرض المزروعة في الولاية ، في حين قدرت في ولاية البصرة بـ ٤٠ ٪ من هذه الواردات ، وبعد اعلان الدستور في ١٩٠٨ م ، تنازل السلطان عبد الحميد عن الإراضي السنية فدونت بأسم الخزانة العامة وأصبحت تعرف بالاراضي المدورة وفقدت امتيازاتها السابقة وانحطت ادارتها ، فأصابها الكثير من الخراب والدمار (٦) . ولم تتحقق عملية تنظيم سجلات مفصلة ودقيقة عنها حتى بعد أن آلت ملكيتها الى الخزينة رغم التأكيدات المستمرة التي كانت تبعث بها وزارة المالية الى دفترداريه ولاية بغداد (٧) . وبقيت مهملة

---

(١) آدموف ، المصدر السابق ، ص١٢٦ .

(٢) مس بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٣ .

(٣) تصل النسبة المستقطعة من الفلاح في منطقة العمارة الى ٦٠٪ تذهب الى الادارة السنية وال ٤٠ ٪ الباقية يتقاسمها رجال القبائل والشيوخ ، اضافة الى تجاوزهم على حصة الادارة في معظم الاحيان وبهذا تضمحل حصة الفلاح الى حد كبير ، انظر :
Al- Maqdisi,op , cit, p.334.

(4) Ghassan, R,Atiyyah, Iraq 1908- 192.Asocio- political study, Beirt, 1973.p. 30.

(٥) لونكريك ، المصدر السابق ، جـ١ ، ص٧١ .

(٦) الجواهري ، المصدر السابق ، ص٤٤ ــ ٤٥ .

(٧) المركز الوطني للوثائق / بغداد / رقم ١١٢ (عثماني / سجل تسلسل / ١٨٨ / 99 ، ص ١٩٤ .

الى مابعد الاحتلال البريطاني للعراق حين قدّم هنرى دوبس مسؤول الواردات أنذاك تقارير مفصلة عنها وخاصة في منطقة ولاية البصرة [١].

٤ـ ادارة الاوقاف :

اثر حركة الاصلاحات ، تشكلت وزارة الأوقاف عام ١٨٤٠م [٢]. وظهرت تشكيلات دوائرها بشكل واضح في العراق في عهد مدحت باشا ، فكان هنالك دائرة للأوقاف في كل ولاية عراقية ، يترأسها مدير مسؤول أمام وزارة الأوقاف مباشرة ، ويكون مسؤولا عن جميع شؤون الاوقاف في داخل ولايته [٣]، كما يفترض به أن يكون ملما بشؤون الحسابات اضافة الى الأمور الشرعية ، وكان مدير الدائرة الرئيسة في بغداد بدرجة لا تقل عن درجة قاض [٤] ، يساعده كادر وظيفي متكون من رئيس للكتاب مع كاتب المصروفات ومساعده ، وكاتب لليومية وناسخ وكاتب التحريرات ومسجل الأوراق وأمين للصندوق ، والموظف المسؤول عن البساتين وادامتها (باغات وصداد وتعميرات) مع مجموعة من المحصلين يرأسهم (سرتحصيدار) [٥] ، ولها فروع من المأمورين في كل من اقضية : مندلي وخراسان ، والحلة [٦]، وأما دائرة الأوقاف في ولاية الموصل ،فهي متكونة من كادر وظيفي أقل ، فالدائرة مقتصرة على محاسب الأوقاف ورئيس كتاب ، مع وجود هيئة للاوقاف بالولاية متكونة من المفتي رئيسا ، وعضوية كل من محاسب الأوقاف مع ثلاثة أعضاء منتخبين ، ويلحق بها كاتب الاوقاف ، كما يوجد للدائرة فرع في سنجق شهرزور إضافة الى وكيل في قضاء الصلاحية (كفرى) [٧]. أما دائرة أوقاف البصرة فتتكون من قسم المحاسبة وفيه ، محاسب ورئيس كتاب وكاتب وامين للصندوق ، مع وجود هيئة للأوقاف بالولاية

---

(١) المركز الوطني للوثائق / بغداد / رقم الاضبارة 1/5 ، تسلسل / ١٠ / ص ٥٩ ـ ٦٨ .

(٢) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص٥٧ .

(٣) مس بيل ، المصدر السابق ، ص٢٨ .

(٤) سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٢١ هـ / ص٦٣ .

(٥) اى رئيس المحصلين وتتألف من (سر) بمعنى رأس و(تحصيلدار) بمعنى محصل وهي فارسية الاصل .

(٦) سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٢١ هـ ، ص١٩٦ ، ٢١٥ ، ٣٢٤ .

(٧) سالنامة الموصل ،لسنة ١٣١٠ هـ ، ص٧٩ ، ٨٣ ، ١٨٣ ، ١٨٧ .

أيضا . كما أن للدائرة فرعا في سنجق المنتفك ففيها موظف واحد بدرجة (مأمور) [١] . ومما يجدر ذكره ايضا هو وجود نوع من اراضي الوقف في هذه الولاية يعرف بالوقف النبوي (الذي تخصص وارداته لتعمير الحرم الشريف في مكة المكرمة) ويدير دائرته اثنان من الموظفين : كاتب ومحصل ، ينتدبان من مكة مباشرة لهذا الغرض ، ويجرى تغيرهما كل سنتين تقريبا وهما مستقلان تماما عن دائرة أوقاف البصرة [٢] ، ولكنهما يتخذان من قسم حسابات الولاية مقرا لعملهما [٣] .

تقوم دوائر الأوقاف بواجبات ادارة الأملاك الموقوفة ، وتنظيم شؤون العدد الكبير من الجوامع والمساجد والمراقد ودور الأيتام اضافة الى المؤسسات التعليمية الدينية [٤] . وقد حاولت الدولة العثمانية أن تضع يدها في البداية على الاملاك الموقوفة ، ذلك ان قانون الاراضي لعام ١٨٥٨م اعاد تحديد الشروط الموجبة لانشاء الوقف وادارته [٥] ، الا أنها لم تجرأ على القيام بخطوات عملية في هذا المجال الا في السنوات الثلاث الاخيرة السابقة لنشوب الحرب العالمية الأولى [٦] . وتصنف ادارة الأملاك الوقفية الى ثلاثة اشكال من الادارة عموما وهي :

الاوقاف المدورة : وتديرها دوائر الاوقاف الرسمية مباشرة .

الاوقاف الملحقة : ويديرها المتولون والاوصياء طبقا للإغراض الموقوفة من اجلها وهي تخضع لإشراف دائرة الاوقاف ايضا .

الاوقاف الذرية : وهي التي يذهب دخلها الى عائلة موقفها ، أو اشخاص محدودين بمقتضى الوصية التي يتركها المتوفى ، ويثبت الوصي عليها

(١) سالنامة البصرة ، لسنة ١٣٢٠هـ ، ص ص ١٧٦ ، ٢١٨ .
(٢) مس بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٩ .
(٣) سالنامة البصرة ، لسنة ١٣٢٠ هـ ، ص ١٧٦ .
(٤) مس بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٨ .
(٥) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٥٧ .
(٦) الكرملي ، المصدر السابق ، ص ٢١٠ .

بمقتضى ذلك في دائرة الأوقاف ويكون لها الحق في تفتيش الحسابات والارباح. وتعود ملكيتها الى دائرة الاوقاف حال انقطاع الذرية [١]. كما ان هنالك نوعا أخر من الوقف الذى يوقف على المساجد والاضرحة فيعين المتولي عليه من المحكمة الشرعية، اذ تأخذ دائرة الأوقاف الربع ويبقى بقية المال الى الجامع أو المسجد، وتتراوح حصة المتولي من الوقف مابين السدس ونصف العشر [٢].

اضافة الى هذه الاصناف الرئيسة للوقف فهنالك املاك موقفة لاغراض تعليمية (وقف معارف) ولها دائرة خاصة بها، اضافة الى اوقاف خيرية (وقف افتاء) للفقراء، وتكون تحت تصرف المفتي مباشرة [٣]. والاملاك الموقوفة انواع اربعة هي: عرصة ومسقفات ومستغلة وملحقة.

آ- العرصة: وهي ارض الوقف المؤجرة بتشييد بناية عليها، ولدائرة الاوقاف الحق في زيادة ايجارها، كما تعود الملكية (الارض والبناء المشيد عليها) اليها في حالة وفاة المؤجر.

ب- المسقفات: وهذه الممتلكات عبارة عن ارض مع بنايات مشيدة عليها، وتؤجر عادة بعقد سنوى واحيانا مدة ثلاث سنوات كالخانات والمقاهي والدكاكين والمساكن.

جـ- المستغلات: وهي مايتعلق بالزراعة والبساتين عامة وبخاصة مزارع النخيل وتؤجر بالغالب على مدى ثلاث سنوات، ويؤخذ منها كمعدل ايرادات ربع الانتاج على الحنطة والشعير، والنصف من التمر والرز والثمار، وتجمع ارداتها بالنقد لابالمحصول [٤].

د- الملحقة: وهي متكونة أما من الوقف الذرى أو من الاملاك والاراضي

---

(١) المركز الوطني للوثائق / بغداد / رقم الاضبارة $-\frac{1}{5}-$ تسلسل ١٠، ص٥٧.

(٢) H. Dobbs, Revenue Commissioner Basra, 1915.

(٣) سجلات المحكمة الشرعية بالموصل /سجل سنة ١٣٠٨هـ انظر: (الدعوة المرفوعة حول تولي الوقف العائد الى جامع النبي يونس) علما بان السجلات غيرمرقمة ومحفوظة في مخزن المحكمة الشرعية في الموصل.

(٣) مس بيل، المصدر السابق، ص٢٨.

(٤) المركز الوطني للوثائق / بغداد / رقم الاضبارة $-\frac{1}{5}-$، تسلسل ١٠ ص٥٩.

ويتم تسجيل اراضي الوقف في سجلات منفصلة فـــي دوائر الاوقاف ، وهي خاضعة للتدقيق بين حين وأخر من دوائر الطابو ، اضافة الى أن المحاكم الشرعيـــة تحتفظ بملخص عن كل ملك ، كما أن النسخ الاصلية للوقف تحفظ في المقـــر الرئيس للـوزارة الاوقاف (١) . الا أن عملية تجاهل وصية الوقف هي الشائعـــة بين موظفي دوائر الاوقاف ، الذين كانوا يجمعون واردات الاراضي الزراعيـــة والاملاك الموجودة في المدن ، فتقوم هيئة الاوقاف في كل ولاية بتحديد مبالـــغ الصرف منها على الصيانة والادامة والانشاء ، مع دفع اجور العاملين فيهـــا والمصاريف الاخرى ثم يرسل الفائض الى وزارة الاوقاف ، التي ترسل بدورها قسما من الاموال سنويا الى مكة والمدينة ، أما بقية المال فيكون مصيره النهائي مجهولا (٢) ولم تكن دوائر الاوقاف لتخلو من الفساد المتفشي في صفوف موظفـــــي الادارة العثمانية ، وكان الهدف الرئيس قائما على ارسال أكبر مايمكن مـــن الايرادات الى الوزارة ، حتى لوكان ذلك على حساب اهمال أملاك الوقـــف والعاملين* فيه ايضا ، وكانت معظم عمليات جباية الايرادات الوقفية في داخـــل المدن وخارجها تعطى بطريقة الالتزام (٣) .

---

(١) مس بيل ، المصدر السابق ، ص٢٨ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٩ .

(*) تراوحت مخصصات القائمين على خدمة الجوامع والتكايا في بغداد مابيـــن (١٢,٥) قرش و (٤٠) قرش شهريا ، أما الامامة والخطابة فلم تكـــن مخصصات من يتولاها لتزيد عن (١٠٠) قرش شهريا . انظر : الزوراء ، عدد (٢٤٨٢) / ٢٦ شوال / ١٣٣٢ هـ .

(٣) انظر الزوراء ، الاعداد : (٥٦٧) / ٢٥ شعبان / ١٢٩٢هـ،و (١٠٧٠) / ١٩ صفر / ١٣٠٠ هـ ،و (١٧٨٣) / ٦ ربيع الاخر / ١٣١٦ هـ ، و (١٨٤٨) / ٨ رمضان / ١٣١٧ هـ . كذلك انظر : هرشلاغ ، المصـــدر السابق ، ص ٥٥ .

الفصـــل الثانـــــي

الايـــــــرادات والمصروفـــــــات

المفهوم العثماني للنظام المالي (الايرادات والمصروفات) قبل عصر التنظيمات :

مع بداية التشكيلات الادارية العثمانية في العراق ، اصبح مبدأ الادارة الذاتية للولاية في مجالي الايرادات والمصروفات هو النظام السائد فيها ، ولم تكن الروابط المركزية في هذا الجانب لتتعدى حدود ارسال الحصة المالية المقررة سنويا الى خزينة العاصمة في استانبول [1] . أما بشأن ماطبّق من نظم وقوانين مالية وضريبية في داخل الولايات العراقية فهي مستندة الى مانظم اساســـــن قوانين ونظم عثمانية متراكمة خلال القرن السادس عشر على يد السلطان سليمان القانوني (١٥٢٠ — ١٥٦٦م) [2] ، مع مراعاة لبعض الظروف المحلية الخاصة [3] وهي قوانين تحمل بين طياتها تأثيرات سلجوقية وبيزنطية ، في التطبيق مـــع مراعاة للشريعة الاسلامية في الصياغة وتقدير النسب [4] . لذلك لم تحدث تلـــك النظم والتطبيقات تغيرا مهما فيما هو مألوف لدى العراقيين في تلك الفتـــرة [5] . فالاقطاع العسكرى الذى طبق على بعض المناطق في العراق كان معروفا لديهـــم منـــذ ايام السلاجقـــة ، أما الضرائب والرسوم المفروضة في البداية فلم تكـــن تتعدى حـــدود الشرع ، مع الحرص على ابقاء الحالة القائمة فيهـــا علـــى

---

(١) جب وبوون ، المصدر السابق ، جـ ٢ ، ص ٥ — ٦ .
وللتفاصيل انظر : علي ، المصدر السابق ، ص ٨٢ .

(2-) Shaw, op, cit ; p. 95.

(٣) لم يكن في أيالة بغداد والبصرة زعامات أوتيمارات من النوع العادى ، وكان الباشا فيهما يتقاضى راتبا يسمى (ساليانة) في حين طبق الاقطاع العسكرى كاملا على ولاية الموصل وشهرزور كما تركت العشائر الرحل خارج نطـــاق النظم الادارية والمالية المعتادة " انظر : الحصرى ، المصدر السابـــق ص ٢٣٥ — ٢٣٨ . كذلك : جب وبوون ، المصدر السابق ، جـ٢ ، ص ٨ — ١٠ .

(٤) الجواهرى ، المصدر السابق ، ص ١٨ — ٢٣ .

(٥) عباس العزاوى ، تاريخ الضرائب العراقية من صدر الاسلام الى أخر العهـــد العثماني ، بغداد ، ١٩٥٩ ، ص ٤٤ — ٥ .

ماهي عليـــــه (١) .

ومع توقف التوسع العثماني وانتشار عوامل الضعف والتحلل التدريجـــي في جسـم الدولـة ، وانعكاس ذلك على الأوضاع الاقتصادية والماليـة فيهـــا ، عمدت الدولة الى أساليب جديدة لضمان ايرادات مناسبة من الاموال تستطيـع ان تغطي بها اعباء المالية المتزايدة ، ولاسيما العسكرية منها . ومع التحلل الذى اصاب الاقطاع العسكرى العثماني وتقاعس أصحاب الاقطاعات في النهوض بالاعباء المالية والعسكرية ، ظهرت الحاجة الى نظام الالتزام الذى حـــل تدريجيا محل الاقطاع العسكرى (٢) . وكانت الدولـة قد أدركت منذ وقـت مبكـر عدم جدوى اسلوب الاقطاع العثماني في الولايات العراقية البعيـــدة ذات التركيبية الاجتماعية الخاصة (٣) . لذلك لجأت الى تطبيق نظــــام (السالبانة) في ولايتي بغداد والبصرة ، وقد أعطى هذا النظام للوالـــي حرية التصرف بالاسلوب الذى يراه مناسبا لكي يضمن جباية الايرادات من أجل ارسال (السالبانة) وللانفاق على متطلبات الادارة في داخل الولايـــة (٤) . لذلـك تقترب السالبانة وفـــق هذا الاعتبار من أسلوب الالتزام الـذى اعتمدته الدولة العثمانية في وقت لاحـق (٥) . ونتيجة لكل ذلك اتخــذت الاساليب المتبعة في جمع الضريبـة اشكالها المتعددة ، وتأرجحت مابين الاقطاع العسكرى (التيمار) ونظام الالتزام . كما خضعت لتأثيرات مالية ومحلية

---

(١) جب وبوون ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص٥ـ ٦ . كذلك انظـــر : علي ، المصدر السابق ، ص ٨٣ .
(٢) جب وبوون ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٨٠ ـ ٨١ .
(٣) الجواهري ، المصدر السابق ، ص ٢٠ ـ ٢٣ .
(٤) جب وبوون ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ٢٠٩ .
(٥) علي ، المصدر السابق ، ص٨٣ .

متعددة ، منها مايتعلق بطبيعة التركيب السكاني [١] ، ومنها مايتعلق بالموقع الجغرافي [٢] ، ومنها مايقترن بطبيعة النظام نفسه [٣] .

ولقد دأب ولاة العراق منذ البداية للعمل على توفير الرصيد الكافي من الاموال عن طريق زيادة الايرادات ارضاء لرغباتهم الخاصة ، ولمواجهة الاخطار المحدقة بهم في الداخل والخارج ، لذلك انصرف اهتمامهم في المقام الاول بغية تعزيز مواقعهم الى توفير مثل هذه الاموال بشتى الطرق والوسائل ، فاندفعوا في فرض الرسوم والضرائب الجائرة وغير المشروعة على مختلف السلع والبضائع وسائر النشاطات البشرية المختلفة [٤] ، كما عمدوا الى الصاق التهم ببعض التجار والاثرياء بغية مصادرة أموالهم [٥] ، وتوسعوا في تطبيق

---

(١) فعلى سبيل المثال : اتسمت علاقة السلطات العثمانية باليزيدية في ولاية الموصل بالعنف ، وجردت الحكومة كثيرا من الحملات العسكرية على اليزيديين طيلة الحكم العثماني ، لذلك اتخذت عملية تحصيل الضرائب منهم في كثير من الاحيان شكل الغنائم ، للتفاصيل انظر : صديق الدملوجي ، اليزيدية ، (الموصل ، ١٩٤٩) ص ص ٤٥٥-٤٧٤ ، ٤٨٥ - ٥١٤ ، كما تولى رؤساء الطوائف المسيحية واليهودية مهمة جباية الموارد من طوائفهم وفقا لتشريعات اقرتها الدولة ، انظر : الحصري ، المصدر السابق ، ص ص ٨٩- ٩٠ ، ٩٤ - ٩٥ .

(٢) بقيت العشائر غير المستقرة والمناطق البعيدة عن المدن خارج نطاق التنظيمات الادارية والمالية ، وكانت التزاماتها المالية تحددها قدرة الوالي في الاتفاق مع زعمائها حول مبلغ مقطوع يدفع للخزينة سنويا ، ولكن من النادر ان يتحقق دفع المبلغ كاملا . المصدر السابق ، ص ص ٣٤ ، ٢٣٨ . كذلك : العزاوي ، المصدر السابق ، ص ٤٥ . كذلك الجواهري ، المصدر السابق ، ص ١٨- ٢٣ .

(٣) للتفاصيل انظر : جب وبوون ، المصدر السابق ، ج١ ، ص ٥٨ - ٨٢ ، ج ٢ ، ص ٢٥ .

(٤) للتفاصيل عن هذه الضرائب والرسوم انظر الوثائق المنشورة عنها في : سركيس ، المصدر السابق ، القسم الثاني ، ص ٢٢٨ -٥٤ ، ٢ ، كذلك انظر : مراد ، المصدر السابق ، ص ٣٣١ - ٣٤٤ ، كذلك علي ، المصدر السابق ، ص ٨٥- ٨٦ .

(٥) للتفاصيل انظر : جون آشر " مشاهدات جون آشر في العراق " ترجمة : جعفر خياط / مجلة سومر / مجلد (٢١) / ج١ ، ٢ / ١٩٦٥ ، ص ٩٢ - ٩٣ ، نوار ، داود باشا ، ص ١٤٠ . كذلك : الحصري ، المصدر السابق ، ص ٨٨ .

نظام الالتزام ورفع أسعاره [١] ، مما أدى الى خلق طبقة من الوسطاء والملتزمين أثرت على حساب خزينة الدولة وعامة الناس [٢] ، ورغم ان محاولات الاصلاح كانت تهدف الى حد من جشعهم ، الا أنهم تمكنوا في النصف الثاني القرن التاسع عشر وخلال فترة قصيرة من أن يثروا بدرجة كبيرة [٣] ، وقد ساهمت هذه الطبقة في تدمير اقتصاديات البلاد ، فأدت كل هذه الاساليب وغيرها الى اختلال الأمن واضطراب الاحوال وفساد الادارة ، فلم تستقر موارد الدولة ولاصرفياتها على نهج معين حتى نهاية العهد العثماني [٤] .

---

(١) انظر : مجموعة الوثائق التي نشرها يعقوب سركيس حول التزام كمرك بغداد ودار الضرب مع رسوم اخرى ، والكيفية التي تم فيها رفع سعر التزامها من ٣٥ ألف قرش الى (٦٠) ألف قرش سنويا وخلال فترة لاتزيد عن ثلاث سنوات من (١٦٣٩ ـ ١٦٤١ م) ، المصدر السابق ، القسم الثاني ، ص ٢٣٢ ـ ٢٣٩ ، واستمر هذا النهج من التعامل الضريبي في فترة التنظيمات ايضا ، فقد نشرت الزوراء نقدا صريحا لأحد المواطنين السائلين عن الاسباب التي حدت بالدولة الى رفع بدل التزام ناحية الجمارة من (٣٨٧) الف قرش عام ١٢٩٣ هـ / ١٨٧٦ م الى ٧١٨ (ألف قرش) للعام التالي ١٢٩٤ هـ / ١٨٧٧ م . انظر : الزوراء ، عدد (٨٧) / ١٢ رمضان / ١٢٩٥ هـ .

(٢) كان الكثير من الرسوم المستحدثة تعطى الى الملتزمين الذين يستوفونها بأرباح كبيرة مثلما يعرف بـ (اقجة القصاب) أو درهم القصاب ، وكذلك (رفتية) أو رسوم اخراج ، و (لمانية) اي حمالية ، ر (حق البواب) ورسم (باج) وغيرها . انظر : المزاوي ، المصدر السابق ، ص ص ٦٧ ، ١١٣ .

(3) Shaw , op, cit , p. 98.

(٤) المركز الوطني للوثائق / بغداد / رقم الاضبارة ، ٢ / ١١ لسنة ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦ ، تقرير احمد فهمي ، تنقلا في الشامية ، القسم الثاني ، ص ٤٠ .

الايـــــرادات مابيـــن ١٨٣٩ ـ ١٩١٤م :

تمـدّ الضرائب والرسوم المصد ر الـرئيس لايرادات الخزينة فـي الولايات العراقية الثلاث ، ولقد شهدت مراحل تطورها فترتين رئيسيتيـن متداخلتين امتدت المرحلة الاولى منها والمحصورة مابين عودة الحكم العثماني المباشر (١٨٣١) ومجيء مدحت باشا (١٨٦٩) ، وقد تميزت هـذه المرحلة بطغيان الحدث السياسي المقترن بالفعل العسكرى الهادف الى تطبيق سياسة تمركز السلطة ، وفرض هيمنتها على جميع المناطق في العراق (١)، فظهرت فيها أولى البوادر للهيكل الشكلي للادارة الحكومية الحديثة في مؤسساتهـا وموظفيها وفـق مفاهيم الاصلاح (٢)، ولكن على حساب تدهور الوضع الاقتصادى في العراق الى درجة خطيرة (٣) ، وتميزت المرحلة الثانيـة الممتدة مابين مجيء مدحت وبداية القرن الحالي بالتغيرات المستجدة فـي الهيكل الاجتماعي والاقتصادى ، مع زيادة تثبيت معالم السلطة (٤) والاتجاه نحو تلبية متطلبات السوق العالمية في الانتاج الزراعي والحيواني ولاسيما دول الغرب (٥) ، مع تصاعد نسب الرسوم والضرائب نتيجة العجز المالي المتصاعد في الدولة وقد صاحب ذلك تطور تدريجي في هيكل الحكومة وتطبيقاتها عبـر هذه المراحل المتعاقدة امتد البعض منها الى بداية القرن الحالي ، واتخذت هذه التطبيقات صيغا واساليب واهية وضعيفة في معظم الاحوال ، وكانـت عرضة للتغير والتبدل والتباطوء وحتى العجز احيانا (٦) وبشكل متواصـل نتيجـة لأسباب عديدة ، منها ماكان نابعا من أرضية الواقع ومنها ما كان قادما من مناطق تمركز السلطة سواء كان ذلـك في استانبول أو في مركز الولايـة .

(١) للتفاصيل انظر: نوار ، تاريخ العراق الحديث ، ص٥٩ ـ ١٨٣ ، كذلـك : العزاوى ، تاريخ العراق بين احتلاليـن ، ج٧ ، ص٤٢ ومابعدهـا .
(٢) لونكرك ، اربعة قرون ، ص٣٣٨ .
(٣) فائق ، المصدر السابق ، ص١٦٥ .
(٤) كوتلوف ، المصدر السابق ، ص٢٧ . كذلك : احمد ، المصدر السابق ، ص ٢٢١ ـ ٢٣٩ .
(٥) حسن ، المصدر السـابق ، ص٨٨ .
(٦) لونكرك ، العراق الحديث ، ج١ ، ص٧٣ .

ولقد عكست كل هذه الظروف والاحوال وتغيراتها اثارها السلبية على الوضع المالي والضريبي داخل الولايات المراقية الثلاث طيلة هذه الفترة [١].

ايرادات المرحلة الاولى ١٨٣١ - ١٨٦٩م :

ان أهم مايميز هذه الفترة في مجالي الموارد والمصروفات ، هو ارتباطها الكبير بسياسة الوالي وشخصيته أكثر من ارتباطها بقوانين أو قواعد مرعية ، لذلك لايمكن للباحث ضمن هذه الفترة الا أن يستكشف معالم الصورة المالية للمراق من خلال أعمال ولاتها ، فلقد تميزت فترة حكم الوالي علي رضا باشا (١٨٣١ - ١٨٤٢م) بشحة مصادر الدخل ونضوب الأموال وكانت خزينة داوود باشا قبله عامرة [٢] ، الا أن الاحداث التي أعقبت سقوط داوود كانت ماحقة الى درجة كبيرة ، فلقد تزامنت الاثار التي تركها الطاعون ، مع كساد التجارة واختلال الأمن وفساد الادارة وافراط علي رضا وتبذيره في افلاس خزانته التي عجزت عن دفع أي مبلغ من المال الى خزينة العاصمة في إستانبول [٣] ، كما عجزت عن تلبية حاجاتها الاساسية من الاموال اللازمة لدفع رواتب الجند والموظفين ، فاضطر الى مصادرة الأموال لسد العجز ، كما استخدمت كل الوسائل والاساليب القسرية من ضرب وتعذيب وحتى القتل في سبيل جمع الأموال وخاصة مع بقايا اسر المماليك [٤] . وكانت اسوأ ايام خزانته هو عام ١٨٣١م والموسم الزراعي التالي له الذى شهد نقصا خطيرا في المحاصيل الزراعية عموما ، كما تعرض مازرع منها الى غارات البدو الجاثمين الذين لم يتركوا منها شيئا يذكره

---

(١) لونكريك ، المصدر نفسه ، ج١ ، ص٨٨ - ٦٣ .
(٢) كان المماليك يرسلون سنويا مامقداره (٢٠٠) ألف بدرة من الأموال (أي مايعادل ٤٤٠٠٠٠٠) قرش ومثل قيمتها من الهدايا الى استانبول، وكذلك فعل داوود في حين عجز علي رضا عن تقديمها ، والبدرة كما يذكر سليمان فائق ، تعادل قرشين وخمس القرش من القروش الصحيحة ، انظر : فائق ، المصدر السابق ، ص ص ١٥٦ ، ١٧٣ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ١٦٦ .
(٤) الخياط ، المصدر السابق ، ص ص ٢٩٦ ، ٣٠٠ - ٣٠١ .

اضافـــة الى النقص الكبير في الايرادات الكمركيـــة [١] ، فباءت محاولة منـدوب الخزينة المركزية القادم لقبض ثـروة داوءد ومخلفاتـه بالفشل ، واكتفى بنســخ ماسجل من أثمانها التي أدخلت ايرادا لخزينة بغداد الخاوية ، في حيـــن ذهب القسم الاعظم منهـا نهبـا بين صفوف قادة الجيش وكبار الموظفين وغيرهم [٢] واضطـر علي رضا ازاء المجز المزمن في ميزانيتـه الى تسريح معظم جيشـــه البالغ تعداداه عشرة آلاف خيال ، والاقتصار على ثلاثة آلاف منهم فقـــــط للتخفيف من أزمته المالية ، بعد أن عجز عن دفع الرواتب لهم [٣] ، كما ساءم بعض القوى المحلية المعارضة والاقل خطورة على مبالغ مقطوعة من المال علـــى حساب ايرادات الخزانة ، وفضّلها على التكاليف الحربية المكلفة في تأديبهـــا [٤] ، كما عمـد الى فرض الرسوم الكمركية الباهضة على التجارة [٥] وأهمل شوءون الزراعة وأحاط نفسه بخدم مرتشين وأعوان فاسدين من جباة وملتزمين ثبتت على قســـم منهم السرقات والاختلاسات ، فوصلت اقتصاديات العراق في ايامـه الى الحضيض [٦] وتدنّت حالة المواطنين المعاشية الى درجة خطيرة [٧] ، ومارس أعوانه شتـــى انواع العسف والجور على السكان ولاسيمـا الفلاحين منهـم الذيـن لقـــوا الامّرين مابين تسلط هولاء ، وازدياد ضغط القبائل البدوية المجاورة لهم فانعدم الامـن

---

(١) فائق ، المصدر السابق ، ص ١٨٩ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ١٨٦ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ١٨٩ — ١٩٠ .
(٤) " جاء في حوادث سنة ١٨٤١ م ان علي رضا كان قـد رضي مـــن كربلاء بمبلغ (٧٠) ألف قران ومن المنتفك بـ (٧٠) حصان و (٧٠) ألف شامي ، أي مايقدر بـ (سبعة الاف ليرة تركية) . انظر : العـزاوي ، المصدر السابق ، جـ٧ ، ص ٥٨ .
(٥) جيمس بيلي فريزر ، رحلة فريزر الى بغداد في ١٨٣٤ م (ترجمـة : جعفـر خياط ، بغداد ، ١٩٦٤ م) ص ١٢٨ . كذلك انظر (دور عبد القادر بـــن زيادة الذى عينه علي رضا مديرا للكمرك وأطلق يده في ظلم الناس وابتزاز أموالهم) . انظر : جعفر الخياط ، المصدر السابق ، ص ٣٠٠ — ٣٠٢ .
(٦) العزاوي ، المصدر السابق ، جـ٧ ، ص ٥٠ .
(٧) فائق ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ .

وتدهورت التجارة [١] ، وقلّت واردات الزراعة ، وضاعت نصف الموارد المحصّلة من مدينتي بغداد والبصرة بسبب الفساد الاداري ، ولم تكن جباية تلك الموارد محددة ، بل كان الجباة يتحايلون لزيادتها بمختلف الوسائل ، وسيطر المتنفذون على الطرق الرئيسة في البلاد بأسم (التمليك) وشرعوا بأخذ ضريبة معينة من كل مار فيها ليذهب ثلثاها الى جيوبهم [٢]، ونتيجة لكل ذلك فقد هبطت ايرادات ولاية بغداد (وكانت تضم البصرة ايضا حينذاك) لعام ١٨٣٤م الى (١٧٠٣٠) جنيها انكليزيا فقط ، بسبب الفساد الاداري ولولا ذلك لكان بالامكان ان تصل مواردها الى (١٣٨٩٣٣٨) جنيها انكليزيا بالسنة [٣] ، وعلى الرغم من أن هذا التقدير لايخلو من مبالغة ، الا انه يعكس حقيقة الفساد الاداري للعاملين في الجهاز المالي أنذاك .

أما ولاية الموصل في هذه الفترة فقد كانت أوفر حظا من سابقتها في هذا المضمار فقد دخلت اليها بعض بذور الاصلاح في وقت مبكر على يد الوالي محمد اينجة بيرقدار (١٨٣٥-١٨٤٤م) فشرع بتطبيق قوانين التجنيد المسكري الحديث فيها بحزم على الرغم من شدة المعارضة عام ١٨٣٥م ، واسس فيها حكومة محلية كفأة ، كما ألغى الفوضى الضريبية التي كانت سائدة التي كانت تعرف محليا بأسم (الاتاوة) لعدم وجود نسب محددة لها ، وعمل على تنظيم جباية الضرائب ، فاتزنت ايرادات الولاية المالية واضحت كافية لدفع مرتبات الجند والموظفين وبقية العاملين في الادارة داخل الولاية [٤]. اضافة الى قيامه باعمال اصلاحية وعمرانية داخل المدينة ، ولكن اوضاع الولاية ظلت مهملة خلال الثلاثين عاما التالية ولم يطرأ عليها أي تغيير يذكر لكثرة ماتعاقب عليها من

---

(١) العزاوي ، المصدر السابق ، جـ٧ ، ص ٦٠ .

(٢) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، جـ٤ ، ص ١٩٤٤ .

(٣) المصدر نفسه ، ص ١٩٤٤ .

(٤) سليمان الصائغ ، تاريخ الموصل ، جـ١ ، (المطبعة السلفية بمصر ، ١٩٢٣) ، ص ٣١٤ .

الولاة [١] . كما أن عموم التغيرات الاقتصادية والاجتماعية والسياسية التي حدثت فيها بعد ذلك لم تكن لتخرج عن مجمل التغيرات التي كانت تحدث في عموم العراق [٢] .

خلف علي رضا باشا نجيب باشا (١٨٤٢ — ١٨٤٧م) وتميز عهده بالاساليب القسرية في الجباية وجمع الاموال ولكنه استطاع ان ينعش ميزانية العراق مع ارسال المبالغ التي كان قد تعهد بها الى خزينة استانبول [٣] . وابقاء الفائض منها بيديه . فمع نجاحه في فرض هيبة الحكومة على مختلف مناطق العراق . نشط موظفوه في مختلف الأماكن لتحصيل الأموال وكانت شدته وصرامته وجشعه الخاص قد دفعت به الى وضع الجانب المالي نصب عينيه في المقام الأول حتى كاد يحرف سياسته المهادفة الى فرض الحكم المباشر على كل جزء من البلاد [٤] . فتضاعفت نسب الضرائب واستجدت ضرائب أخرى . وارتفعت الرسوم على كل الانشطة الاقتصادية وظهر الاحتكار الحكومي لبعض السلع . وتضاعفت اسعار سلع أخرى بفعل الرسوم . ورفعت الالتزامات الى اقصى حد ممكن . كما أطلقت يد الجباة والملتزمين لكي يمارسوا كل أنواع التصرفات القسرية واللامشروعة حتى بلغت حد الضرب الجسدي دون خشية من عقاب [٥] . ولقد وقع هذا

---

(١) نوار . تاريخ العراق الحديث . ص٨٢ .

(٢) للتفاصيل انظر : أحمد . المصدر السابق . ص ٢٢١— ٢٣٩ .

(٣) قدر سليمان فائق ان ما أرسله نجيب كان بحدود عشرين ألف بدرة وهو مايعادل (٤٤٠) ألف قرش . المصدر السابق . ص ١٧٣ . في حين تذكر جريدة الزوراء في عددها (٥٦٦) / ٢١ شعبان / ١٢٩٢ هـ . أن المبلغ كان (٥٠) ألف كيس (الكيس يساوي ٥٠٠ قرش) . على حين يجعلها يعقوب سركيس (٢٥٠) ألف ليرة تركية . المصدر السابق . القسم الاول . ص ٧٣ . ويذكر عبد العزيز نوار بأن الاتفاق كان على دفع حصة سنوية مقدارها (٣٥٠٠) كيس . المصدر السابق . ص ١٧١ .

(٤) لوريمر . المصدر السابق . ج٤ . ص ٢٠٠٠ .

(٥) المصدر نفسه . ص ٢٠٠١ .

العبء المالي على سكان البلاد عامة ، وتحمل معظمه فقراء الناس وصغار المستهلكين • ووصل النهب الضريبي في بعض الحالات حدا فاق فيها القدرة على تحمله [١] • مما أدى الى تفجير الانتفاضات العشائرية حتى في أخصب المناطق زراعة كما هدد سياسة الاستقرار العشائرى بالارتداد في مناطق أخرى [٢] • ولم تسلم حتى العاصمة بغداد التي عبّرت عن سخطها بالتظاهر ضد اجراءاته المالية المتعلقة بالضرائب [٣] • وقد قدّرت خسائر البلاد مقابل ذلك بـ (١١٠٠٠٠٠٠) قرش[*] اضافة الى حوالي (٦٠) ألف من المواطنين الذين اضطروا الى الهجرة عن المدن ومناطق الاستقرار الى خارج نطاق السلطة • واختار معظمهم الاقامة في البوادى بين العشائر • عدا الاضرار التي لحقت بالزراعة فحولتها الى ارض جرداء لانفع فيها [٤] • ومع ذلك فان سياسة المال التي اتخذ منها نجيب باشا سلاحا له في القيام الاول نجحت في احتواء بعض شيوخ العشائر وتشجيعهم على الاستقرار بمنحهم الرتب والالقاب ودفع المرتبات لهم • كما أسهمت في اغلاق الطريق بوجه امكانية عودة الفوضى الى المناطق الشمالية من العراق بانتهاجه الاسلوب نفسه مع الاسر الحاكمة في الامارات الكردية بعد سقوطها • كما اسهمت في ظهور الخطوات العملية الاولى لشكل الحكومة المركزية الجديدة [٥] • واذا كان نجيب باشا يتحايل

---

(١) العزاوى • المصدر السابق جـ٧ • ص٨٣•

(٢) " كتب الوكيل السياسي البريطاني تقريرا عن حركة عشيرة بني لام عام ١٨٤٩ يقول فيه " انها كانت في (عصيان) بسبب الزام الباشا الضرائب المستحقة عليها لشيخ المنتفك عدوها التقليدى • كما ثارت عشائر الهندية عام ١٨٤٩ للسبب نفسه وذلك باعطاء التزام المنطقة الى (وادى) شيخ زبيد وهو غريب عنها • فجمع منها في سنة واحدة ما لايقل عن (١٠٥)الف جنيه استرليني " • لوريمر • المصدر السابق • ص٢٠٠٢ — ٢٠٠٦ ••

(٣) ابراهيم الوائلي • الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر • ط٢ (بغداد • ١٩٦١) ص ٦٤ • كذلك : العزاوى •المصدر السابق • جـ٧ • ص٨٣•

(*) وقد اعتبرها سليمان فائق الذى دون كتاباته عن الفترة عام ١٨٦١ م فقال " •• بانها تعادل ايرادات الاثنين والثلاثين سنة المنصرمة من الاغنام والمواشي " • المصدر السابق • ص١٧٤•

(٤) المصدر نفسه • ص١٧٤•

(٥) نوار • المصدر السابق • ص١٣٤ — ١٣٥•

على بعض الاوامر الواجبة التنفيذ والصادرة من العاصمة [١] وخاصة ماكان متعارضا مع طموحه المالي [٢]، فانه كان حريصا على تطبيق الاوامر المركزية ولاسيما تلك التي يلتمس منها فوائد مالية [٣].

لم يستطع الولاة الذين أعقبوا نجيب باشا أن يحققوا شيئا مهما في تحسين الوضع المالي في العراق الى عهد الوالي رشيد باشا الكوزلكلي (١٨٥١ ـ ١٨٥٦م) الذي استطاع بسياسته التي اتسمت باللين والحكمة أن يوفّر الكثير من الأموال والايرادات، مع تحويل الكثير منها الى خزينة الدولة في استانبول، كما استطاع ايضا أن يدفع رواتب الموظفين المدنيين والعسكرين المتأخرة التي لم تدفع منذ أيام علي رضا . لكن نسب الضرائب ظلت مرتفعة، كما شهدت فترة حكمه جمع التبرعات من المواطنين بنسب أقرتها الحكومة تراوحت مابين الالف قرش على الاغنياء وخمسة وعشرين قرشا على الفقراء، ولم يعف منها سوى عدد قليل من السكان، وذلك لدعم المجهود الحربي للدولة في حرب القرم (١٨٥٣ ـ ١٨٥٦) [٤]، تلك الحرب التي أسهمت في افراغ خزينة بغداد ايضا [٥]. كما أن الولاة الذين جاءوا بعده الحقوا الضرر بالميزانية اكثر مما أفادوها [٦]. ولقد اتسمت هذه الفترة بكثرة التنقلات بين صفوف الولاة وكبار الموظفين مما عكس أثارا سلبية على الميزانية وأدى الى عجز فيها، اضافة إلى انتشار مظاهر الرشوة والاختلاس والفساد الاداري، التي تسببت في هدر الكثير من الايرادات مع استمرار حالة الضعف في الوضع العام [٧].

اضافة الى سوء الادارة الداخلية التي ارهقت ميزانية العراق واقتصادياته خلال تلك الفترة، فان هنالك عوامل أخرى خارجية ساهمت بدورها في

(١) لونكريك، المصدر السابق، ص ٣٤٠.
(٢) " تلقت بغداد أوامر مركزية بالغاء رسوم الاحتساب عام ١٨٤٧ فلم يلتزم نجيب بالغائها وبقيت تؤخذ الى عهد مدحت". لوريمر، المصدر السابق، جـ٤، ص ٢٠٢١.
(٣) " طبق نجيب باشا قانون التمغة عام ١٨٤٤ وكذلك قانون الطابع". انظر: العزاوي المصدر السابق، جـ٧، ص ٧٢.
(٤) المصدر نفسه، ص ١١٠.
(٥) لوريمر، المصدر السابق، ص ٢٠١٦.
(٦) فائق، المصدر السابق، ص ١٦٦.
(٧) المصدر نفسه، ص ١٧٢.

هذا المجال ، وتاتي في مقدمتها فتور حركة التجارة وقلة وارداتها ، التي جاءت نتيجة للتحول الذى طرأ في داخل الدولة العثمانية وجعلها تتجه في تلبية حاجاتها التجارية الى دول الغرب مع انشائها عددا من المصانع في العاصمة والمدن المجاورة بدلا من الاعتماد على التجارة الهندية المارة عبر العراق ، الامر الذى أدى الى كساد هذه التجارة ، كما أن الاسلوب البدائي المستخدم في استخراج معدن النحاس من مناطق ديار بكر و طريقة تصديره بوسائل النقل البدائية والبطيئة عن طريق البصرة عبر العراق لم يعد يجدى اقتصاديا فأصبح غير ملائم لروح العصر ناهيك عن الحالة الامنية المفقودة التي لايمكن لأى تجارة ان تنشط بدونها (١).

لم تترك لنا هذه المرحلة من الارقام الاحصائية للايرادات سوى النزر اليسير (٢) ، اضافة الى الفروق الكبيرة بينما هو مدون بالارقام وما كان عليه الواقع الضريبي في جمع الموارد (٣). ومع ذلك يمكن القول ان الدولة العثمانية قد بذلت الكثير من الاموال والجهود دون طائل ، وقدرت خسائر ميزانيتها عن هذه الفترة على النحو التالي :

١- خسارة المبالغ السنوية التي كانت ترسل من المماليك بشكل شبه منتظم والمقدرة بحدود (٤٤٠٠٠٠) قرش مع مايماثل قيمتها من الهدايا سنويا .

٢- خسرت الميزانية السنوية خلال الفترة الممتدة مابين ١٢٤٧ هـ / ١٨٣١م و ١٢٧٨ هـ / ١٨٦١م بحدود (٥٥٠ ٠٠٠) قرش من النقود و (١٣٢ ٠٠٠) قرش أيضا دفعت الى خزينة بغداد نقدا اوتحويلا ، كما دفعت خلال الفترة الممتدة مابين ١٢٦٦ هـ / ١٨٤٩م و ١٢٧٨ هـ / ١٨٦١م مايعادل (٢٦٤ ٠٠٠) قرش كتعويضات لحكومة بغداد عن رواتب الجنود والبستهم ،

---

(١) فائق ، المصدر السابق ، ص١٧٦ .

(٢) "أتلف الطاعون والفيضان والفوضى التي واكبت سقوط داود معظم أوراق وسجلات خزينة بغداد " . المصدر نفسه ، ص١٧٣ .

(٣) لوريمر ، المصدر السابق ، جـ٤ ، ص٢٠٠٠ - ٢٠٠١ .

عدا المتاد والمهمات الاخرى المقدرة بحدود (٠٠٠ ٢٢٠ الى ٠٠٠ ٣٣٠) قرش (١).

أما الخسائر التي لحقت بميزانية ولاية بغداد فقد كانت جسيمة، فبالاضافة الى مانوهنا عنه سابقا من عجز مزمن في الميزانية ، فان الديون التي أصبحت متراكمة على ذمتها تجاه مجلس الدفاع الاعلى منذ تشكيله عام ١٨٤٨م حتى عام ١٨٦١م قد وصلت الى مايزيد على (٠٠٠ ٢٢٠) قرش وأدى العجز الى تأخير دفع الرواتب ومخصصات الجنود مدة ستة وعشرين شهرا.(٢) ولقد صاحب كل ذلك نقص في ايرادات الكمارك في مناطق بغداد والبصرة وشهرزور التي لم يرتفع مجمل الايراد السنوى فيها الى (٠٠٠ ٢٢٠) قرش كحد أعلى منذ عودة الحكم المباشر حتى عام ١٨٦١م،في حين قدر معدل دخلها السنوى في سنوات الاستقرار من حكم داود بأكثر من (٠٠٠ ٢٨٦)قرش سنويا (٣) . واستمرت الاوضاع متأرجحة مابين الفوضى والنظام حتى مجيء مدحت باشا الى العراق.

ايرادات المرحلة الثانية ١٨٦٩ ـ ١٩١٤ م :

أشار خط شريف كلخانة (١٨٣٩م) الى ضرورة اعادة تنظيم الضرائب وتغير اسلوب جبايتها مع الغاء الضرائب والرسوم غير المشروعة ، والعمل على توزيع الضريبة بشكل عادل على الجميع وبدون استثناء ، وفق صيغ متناسبة وقدرات الافراد على دفعها كما أكد على ضرورة الغاء الالتزام ومحاربة الرشوة، وعدهما من "آلات الخراب" . كما أكد على ضمان أمن النفس والعرض والمال (٤) وصدرت بعد ذلك العديد من النظم والتشريعات التي حددت ضرائب الدولة

---

(١) فائق ، المصدر السابق ، ص ١٧٣.
(٢) المصدر نفسه ، ص ١٧٥.
(٣) يذكر سليمان فائق " أنه قد توصل الى هذه التقديرات عن طريق السجلات التي كانت بعهدة جده الذى كان يشغل وظيفة رئيس كتاب ادارة الكمرك آنذاك". المصدر السابق ، ص ١٧٧ ـ ١٧٨.
(٤) الدستور ، مجلد ١ ، ص ٢ ـ ٤.

ورسومها خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر ، فصدر النظام تحصيل الاعشار في (١١ ربيع الاخر ١٢٧٣ هـ) ، ونظام رسوم الحرير في (٥آب١٢٧٣ مالية) ، ونظام الويركو* في (١٥ رجب ١٢٧٧ هـ) ونظام سائر الواردات العشرية في (٩ شعبان ١٢٧٧هـ) ونظام الايرادات الرسومية في (١٠ شوال ١٢٧٨ هـ) ، اضافة الى مجموعات أخرى من النظم والقوانين التي تناولت موضوعات الضرائب والرسوم (١) ، وبمقتضى هذه القوانين اصبحت الضرائب الرئيسة للدولة تتمثل في : العشور والويركو ورسم الاغنام والبدل العسكري اضافة الى عدد كبير من الرسوم مثل رسوم الكمرك والطابو والمحاكم والبلديات والمعادن ومواد البناء والاوراق الصحيحة أورسم الطابع وغيرها . ولقد تأخر تطبيق الكثير من هذه النظم والقوانين حتى عهد مدحت باشا (١٨٦٩ ـ ١٨٧٢م) كما شهدت المدة اللاحقة لحكم مدحت باشا تطبيقا جزئيا لها (٢)، وهذه الموارد هي :

١ـ الاعشار :

العشر في الأصل ضريبة شرعية تستوفى عن بعض المحاصيل الزراعية بنسبة ١٠٪ وهذه التسمية عممت مجازا في العهد العثماني لتشمل حصة الحكومة من الضرائب المعتادة على الارض والفلاحين (٣)، وهي تختلف باختلاف المناطق مابين العشر والنصف (٤) ، مع وجود بعض الاستثناءات بالاعفاء منها لبعض المناطق التي تؤدى خدمات خاصة للدولة كمايشمل الاعفاء ايضا المؤسسات الدينية والاملاك الشخصية الخاصة (٥) . وكانت جباياتها تجرى بطريقة الالتزام ،حيث تطرح بالمزاد العلني لتحال الى من يدفع السعر الاعلى ، على أن يتقدم

(*) وكلمة ويركو باللغة التركية تعني لفظا (ضريبة) .
(١) انظر نصوص هذه القوانين في الدستور ، مجلد (١) ، (٢) .
(٢) لونكريك ، العراق الحديث ، جـ ١ ، ص٦٧ ـ ٧٤ .
(3) Shaw, op, cit , p, 95.
(٤) عبد الحميد كمال ، بحث عن تطور تشريعات الملكية الزراعية في العراق ، (مطبوع بالرونيو) ، محفوظ في وزارة الزراعة والري ، ص١ .
(5) Shaw op, cit , p. 95.

بضامن مصرفي لـــه في العاصمة استانبول أو في مركز الولاية لكي تتم الاحالة.[١] وكانت الدولة قد عملت سجلات بالرسوم والضرائب الواجب جبايتها في كل ولايــة، مستندة في ذلك على الاحوال السائدة فيها[٢]، الا أن امكانية العمل بهـــا بشكل تام ضمن الولايات المراقبة كانت من الامور النادرة الوقوع من الناحية العملية[٣]

ولم يكن شأن الانظمة الضريبية المتعلقة بالاعشار التي صدرت في فتــرة التنظيمات بأوفر حظـا من سابقتها في مجال التطبيق ضمن الولايات المراقيــة[٤]. ومع ذلك فستتوقف قليلا عند بعض هذه النظم ، لكي تتضح لنا معالم الصـورة التي كانت حركة الاصلاحات تصبو الى تحقيقهـا في مجال تنظيم الضرائـــب العشريـة وتوحيد تطبيقها في داخل الدولة العثمانية .

أصدرت الدولة في(٩ شعبان ١٢٧٧ هـ / ١٨٦١م) نظام الواردات العشريـة الـذى سمح بتحصيـل العشور عينا اونقدا مع تحديد احتسابهـــا بالسعر المتداول في سـوق المنطقـة والذى يقرره المجلس المحلي فيها كمـــا أوكل اليه أيضا مهمة الاشراف على كيـل الملتزميـن لاحتساب نسبتهم ، وذلـــك تحقيقيا لحمايـة الفلاح[٥] . وصـدر لاعشار الحرير نظام خاص به في (١٥آب ١٢٧٣ هـ / ١٨٥٧م) فأجاز امكانية أخذ العشر عينا اونقدا ايضا ، ونص علـــى مصادرة الحرير المهرب الذى ليس بيـد اصحابه تذكرة مختومة بختم الملتزم تؤيـد دفـع العشـر ورسوم الكمرك عنـه[٦] اضافـة الى مجموعة كبيرة من الانظمـة والقوانين الاخرى المتعلقـة بالارض والزراعة وحقوق الملكية التي اربكت عمليــة

---

(١) الزوراء ٦ رجب / ١٢٩٤ هـ كذلك الاعداد الصادرة في ١ و ٧ و ١٥ و ٢١ جمادى الاخر / ١٢٩٥ هـ . كذلك عدد (١٥١٥) ٧ ذي الحجة / ١٣٠٩ ، واعداد أخرى كثيرة ، كذلك الرقيب ، عدد ١٤ / ١٦شعبان ١٣٢٧هـ.
(٢) جب وبوون ، المصدر السابق ، جـ٢ ، ص ٦١ .
(٣) مس بيل ، المصدر السابق ، ص ٢٥٣ .
(٤) تقرير احمد فهمي عن الشامية ، القسم الثاني ، المركز الوطني للوثائق /بغداد ، رقم الاضبارة م/١١ لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ، ص ٣٩ .
(٥) الدستور ، مجلد (٢) ، ص ٤٧ - ٤٩ .
(٦) المصدر نفسه ، ص ٥٠ .

الاستقرار الضريبي للاعشار ورسخت روح العداء بين الفلاحين والدولة وخلقت الكثير من المشاكل ضمن الولايات العراقية (١) .

ومهما يكن من أمر فان نسبة الاعشار كانت مختلفة حسب ظروف المنطقة ، وتعتمد في تقديرها على طريقة الري والجهد المبذول لاستصلاح الارض ونوع المحصول وقوة نفوذ صاحب الارض أو عن طريق الرشوة (٢) . وهي تتراوح مابين ١٠٪ و ٢٠٪ من المحصول الا أن واقع الحال يدل على أنها كانت كبيرة* ،وكانت السلطات تأخذ اضافة الى العشر ، ١٠٪ من المحصول على ماء السيح باعتباره ملك الدولة ، و ٢٠٪ من المحصول باسم حصة الطابو و٤٪ من المحصول باسم حصة السركرة (سركلة) (٣) كما عمدت الدولة الى رفع النسب الرسمية للاعشار بالتدريج خلال الفترة الممتدة مابين ١٨٨٣ و ١٩٠٠ م لتصل الى ١٢،٦٣٪ وذلك باضافة ٥ر٠ ٪ كحصة معارف و ٥ر٠ ٪ آخر لدفع الغرامة الى روسيا اثر حرب ١٨٧٧ - ١٨٧٨م و ١٪ لتأسيس المصرف الزراعي و ٦٣ر٠٪ تحت اسم تجهيزات عسكرية (٤)، وقد قامت جريدة الزوراء بالتعتيم على الزيادة الاخيرة عن طريق ترحيبها بالخبر المتزامن معها حول الغاء الرسوم المفروضة على التجارة الداخلية في صفحتها الاولى مع التقليل من شأن الزيادة (٥) . وبـ... [illegible]

(١) الجواهري ، المصدر السابق ، ص [illegible]

(2) A hand book of Mesupotamis , p. 191.

(*) فمثلا اذا كانت الارض المزروعة بالحبوب غقرية وعائدة للاملاك السنية وتسقى سيحا وبلغ انتاج المحصول فيها (١٠٠٠) كغم فان مايصيب الفلاح منها (١٢٨) كغم فقط. انظر : المركز الوطني للوثائق / سجل / عثماني / تسلسل ٩٨، ص٥٠.

(٣) السركار : تعني رأس العمل ومعروفة محليا بـ (السركال) ويعبر فيه عن رئيس جماعة الفلاحين . انظر : الجواهري ، المصدر السابق، ص ص ٥١ ، ٤٧٧.

(٤) (4) Young, op , cit , p. . 303.

(٥) الزوراء ١٩/ شوال /١٣١٨ هـ .

بغداد يؤكدون للعاصمة التزامهم بتنفيذ هذه الزيادة في النسب (١) . أما النخيل فكانت ضريبته (٣) قروش عن كل نخلة و (٤) قروش عن كل شجرة من ثمار الفواكه الاخرى (٢) . وفي ولاية البصرة كانت النسبة مفروضة عليها بشكل رسم مقطوع على الجريب* الذى كانت نسبته بسيطة في المرحلة الاولى تتراوح مابين (٥ر٥ قرش و ١٨ قرش صاغ) حسب جودة الارض ونوعية الحاصل (٣) ولكنها وصلت خلال المدة الاخيرة من الحكم العثماني الى (١٨٠) قرشا على جريب الدرجة الاولى و (١٥٠) قرشا على جريب الدرجة الثانية و (١٠٠) قرش على جريب الدرجة الثالثة (٤) . أما الخضروات فهي غير خاضعة للاعشار الا اذا كانت غالية الثمن وقريبة من المدن (٥) . وكانت نسبتها غير موحدة . فاليابسات منها يدفع عنها الخمس احتسابا (رسوم احتساب) والطرية منها يدفع عنها العشر . وبقيت كذلك الى أن وحدت بأخذ العشر منها بعد أن تم فعلا الغاء رسوم الاحتساب عام ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠م (٦) .

ولم يتمكن نظام الاعشار من أن يستقر بالعراق في اى وقت من الاوقات على ارض تصلح لتطبيقه بشكل كامل . وذلك بفعل الاوضاع الخاصة به والتي استمرت الى مابعد انتهاء الحكم العثماني (٧) . باستثناء الالوية التابعة لولاية الموصل مع بعض المقاطعات في منطقة ديالى (٨) . وبغية اعطاء

(١) المركز الوطني للوثائق . عثماني / سجل . تسلسل ٩٨ /قسم ب دفترى . ص ١٦ .
(٢) الجواهرى . المصدر السابق . ص ٥١ .
(*) الجريب يساوى (٣٩٧٦) مترا مربعا . وتنمو فيه مابين ٨٠ - ١٠٠ نخلة .
(٣) سالنامة البصرة . لسنة ١٣٠٨ هـ . ص ١٨٦ . كذلك انظر : الانصارى المصدر السابق . ص ٢٠ - ٢١ .
(٤) سليمان فيضي . اصول التعبات واحكامها في البصرة . (البصرة . ١٩٤٦) ص ١٨ .
(5) A hand book of Mesupotamia, p, 191.
(٦) جريدة صدى بابل . عدد (٤٥) / ١٧ جمادى الاخرة /١٣٢٨ هـ .
(٧) احمد فهمي . تقرير حول العراق (بغداد . ١٩٢٦) ص ٦٦ - ٦٧ .
(٨) تقرير احمد فهمي عن الشامية . القسم الثاني . الاضبارة السابقة . ص ٣٩ .

فكـــرة عن مقدار ماكان يجبى من هذه الضريبة سنويا نذكر معدلات رسوم الاعشـــار لولاية بغداد للفترة المحصورة مابين ١٣١٠هـ/ ١٨٩٢م و ١٣٢٥ هـ /١٩٠٧م على النحو التالي : بلغ معدل الاعشار المحالة عن طريق الالتزام (مقطوعـــة) (٨,٨٦٥,٦٧٠) قرشا سنويا ومن الاعشار التي كانت تجبى امانـــــــــة (٥,٩٩١,٢٤٨) قرشا ، وبلغ معدل خرج الاملاك (الاراضي والطابـــو (٥١٧,٦٩٦) قرش [١] . وبلغت واردات الاعشار المقطوعة (بالالتزام) فـــي ولاية الموصل لسنة ١٣٠٨ هـ /١٨٩٠م (٤,٧٩٣,٢١٣) قرشا ، وواردات اعشار الامانـــة (٥٩٩,٥٧٣) قرشا ، وواردات رســـوم خرج الاملاك والطابـو (٣٣٣,٨٨٠) قرشا [٢] . أما في ولاية البصرة فقد بلغت واردات الاعشـــار فيها لسنة ١٣٠٨ /١٨٩٠م (١٢,٥٩٠,٣٦١) قرشا [٣] ، ووصلت واردا ت رسوم الاعشار فيهـــا عام ١٣١٨ هـ / ١٩٠٠م الى النحو التالي : الاعشـــار المقطوعة (١٠,٩٦٤,٢٦١) قرشا والمجباة إمانة (٤,٩٣٧,٠٦٦) قرشــــا ، وبلغـــت واردات خرج الارض والطابو (١١٦,٦٤٠) قرشا [٤] . وقد بلغـــت واردات الاعشار للولايات الثلاث عـــام ١٣٢٥ مالية (١٩٠٩ ــ ١٩١٠م) على النحو التالي [٥] .

---

(١) سالنامات بغداد للسنوات ١٣١٠ هـ ، ص٢١٢ ، و ١٣١١ هـ ، ص ٢٥٢ ، و ١٣١٢ هـ ، ص٢٧٣ ، و ١٣١٣ هـ ، ص ٣٤٤ ، و ١٣١٤هـ ص٢٨٥ ، و ١٣١٥ هـ ، ص٣١٣ ، و ١٣١٧ هـ ، ص٢٩٧ ، و ١٣١٩ هـ ، ص٥٠١ ، و ١٣٢١ هـ ، ص٤٠٦ ، و ١٣٢٤ هـ ، ص٣٥١ ، و ١٣٢٥هـ ، ص٣٤٣ .

(٢) سالنامة الموصل ، لسنة ١٣٠٨ هـ ، ص١٠٦ .

(٣) سالنامة البصرة ، لسنة ١٣٠٨ هـ ، ص١٥٢ .

(٤) سالنامة البصرة ، لسنة ١٣١٨ هـ ، ص٢٩١ .

(5) Justin. Mc Carthy , The Ara warld, Turky and (1878- 1914),A hand book of Historical statistics (Boston 1982)p. 173.

الولاية	المبلغ المقدر بالقروش	المبلغ المجبى بالقروش	متأخرات السنوات السابقة بالقروش	المجموع بالقروش
بغداد	٢٣٤٦٨٩٧٥	٢٠٦٧٨٩٠٧	١٩٤٦٤٣٢	٢٢٦٨٥٣٣٩
البصرة	١٤١٦٠٩٢٣	٩٧٢٧٢٤٤	١٥٦١٥٦٢	١١٢٨٨٨٠٦
الموصل	٩٣٢٧٩٦٨	٧٩٨٥٥٧٥	٥٣٨٩١٨٦	١٣٣٧٤٧٦١

٢— ضريبة الاملاك (ويركو الاملاك) :

لم تكن هذه الضريبة التي اشار اليها خط كلخانة [١] مستحدثة ، وانما ترجع في أصولها العثمانية الى أواخر ايام السلطان بايزيد الثاني (١٤٨١ — ١٥١٢م) حيث فرض على كل بلدة مبالغ مقطوعة من المال سنويا وتقوم على متابعة سير تنفيذها لجنة مؤلفة من الوالي والمتسلم و رجال الشرع ووجوه البلدة واعيانها ، كما كان يجرى تسجيل مقدار حصة الافراد في المحاكم الشرعية [٢] . وكانت الدولة تستوفي هذه الضريبة تحت اسم (امدادية سفرية) و (امدادية حاضرية) و (اعانه جهادية) [٣] . ويفهم من ذلك ان الغرض منها كان ايفاء جزء من النفقات العسكرية في وقت السلم والحرب . واستمرت الحال على هذه الصورة الى عهد السلطان محمود الثاني (١٨٠٨ — ١٨٣٩م) الذى قام بمحاولات لم يقدر لها ان تكتمل في مجال الاصلاح الضريبي فقد كان يهدف في المقام الاول من هذا المجال الى فرض ضرائب منظمة تجبى مباشرة وفق نسب الدخل للافراد [٤] . واعتمد في البداية على فرض هذه الضريبة على الثروة التي بحيازة كل شخص بعد تدوينها وتقدير قيمتها . وقد سمي هذا الاسلوب بطريقة الجباية من الجماعة لما كانت تستوجبه

---

(١) " ... ولذلك يلزم بعد الان ان يعين على كل فرد من اهالي البلاد ويركو مناسب " . انظر : الدستور ، مجلد (١) ، ص ٢ — ٤ .

(٢) محمد كرد علي ، خطط الشام ، جـ٥ (دمشق ، ١٩٢٧) ص ٩٢ .

(٣) الياهو دنكور — محمود فهمي درويش ، دليل المراق الرسمي لسنة ١٩٣٦م (بغداد ، ١٩٣٦) ص ٣٠٨ .

من احصاء للنفـوس ولمختلف المرافق التي تمتلكها الجماعة من اراضٍ ومبـان وعرصات ومرافق اقتصادية اخرى. ولقد دامت هذه الطريقة مدة عشرين عامـا مـن ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩م حتى ١٢٧٥ هـ / ١٨٥٨م ، ولكنها لم تبق ثابتـة خلالهـا بفعل الحاجة المتزايدة للدولـة الى الأموال فزادت من نسبها ممـا أخل بتوازنها وأفسـد اسسها ، الأمر الذي دفع الى التفكير بتغيير طريقـة جبايتها وذلك باستخدام الطريقـة المتريـة (وحدة المساحة) في عام ١٢٥٧هـ /١٨٤١م واستحـداث (نظـارة تحرير الاملاك) لهذه الغايـة [١]. وخلال الفترة اللاحقـة بدأت عملية توزيع هذه الضريبة وطرق جبايتها تأخذ شكلهـا القانوني ، فقـد أصدرت الدولة العثمانية نظام توزيع ضريبة الويركو في (١٥رجب ١٢٧٧ هـ / ١٨٦٠م) فرضت بمقتضاه على جميع القرى والأحياء (محـلات) المدن مقادير معينة من الأموال المقطوعة متفق عليها بين مجالس الالوية والاقضية، وتقوم هذه المجالس بمهمات التبليغ والاستيفاء ، مع تهيئة كل المستلزمات المطلوبة من سجلات القيود المقررة على القرى والمحلات التابعة اداريا لذلك القضـاء، وكذلك تهيئة العدد الكافي من الدفاتر والوصولات والمستلزمات الاخرى لتحقيـق ذلك [٢]. كمـا أصدرت الدولة نظاما جديـدا خاصا بتحصيل هذه الضريبة من النور (الغجـر) ، ورغم أن هولاء كانوا يدفعون مثل هذه الضريبه قبل ذلك لقاء اعفائهم من الخدمة العسكرية ، الا أنهم قسّموا بمقتضى النظام الجديـد على اربعة درجات حسب دخولهم ، وتجرى جباية هذه الضريبة منهم خـلال مدة ثلاثة أشهر فقط ابتداءا من شهر آذار [٣].

لمست الدولة العثمانية نجاح هذه الطريقة فأصدرت نظاما أخـر فـي العام نفسـه يقضي باستيفاء هذه الضريبة وفـق النسب التاليـة :

---

(١) دليل العراق الرسمي ، لسنة ١٩٣٦ ، ص ٣٠٨.
(٢) الدستور ، مجلد (٢) ، ص ١٩ ـ ٢٢.
(٣) المصدر نفسـه ، ص ٣٠ ـ ٣٣.

آ- (٤) قروش بالالف من القيم المحررة لجميع الاراضي والمرصات المملوكة .

ب- (٤) قروش بالالف من قيم المسقفات المعدة للسكن والايجار .

جـ- (٤) قروش بالمئة من الايرادات السنوية التي تجبى من المسقفات المعدة للايجار وذلك بالاضافة الى النسبة المبينة في الفقرة (ب)[١] .

ويذهب معظمها ايرادا للخزينة مع تحويل جزء منها الى البلديات[٢] . ولقد دامت هذه النسبة عشرين سنة أخرى ثم تغيرت في عام ١٢٩٥ هـ/١٨٧٨ م . وصدر قرار (٥ ربيع الأول ١٢٩٧ هـ / ١٨٨٠ م) لينص على فرض هذه الضريبة على اقيام جميع الاراضي المملوكة والمسقفات . بحيث تكون نسبة الضريبة عرضة للزيادة والنقصان بمقتضى قانون الميزانية . وبدئ بالجباية على اساس النسب الاتية : (٤) قروش بالالف من أقيام جميع الاراضي والمرصات والاملاك المسكونة من قبل أصحابها والتي وتقدر قيمتها بمبلغ يقل عن (٢٠,٠٠٠) قرش . و (٨) قروش بالالف من اقيام دور السكن المقدرة بما يزيد على (٢٠,٠٠٠) قرش وكذلك الأملاك المؤجرة مهما كانت قيمتها[٣] . ولما كان القانون الاخير قد اباح الزيادة بالنسب . فقد ارتفعت بعض النسب فاصبحت عند قيام الدستور على النحو الاتي : (٤) قروش بالالف على جميع الاراضي والمرصات والبساتين المشرية والحظائر والمخازن وغيرها من المباني التابعة للاراضي المملوكة اضافة الى مسقفات الاوقاف التي تدفع خرج المحاسبة و (٥) قروش بالالف على الحظائر والمخازن وغيرها من المباني المقامة داخل المدن والقصبات ودور السكن التي تقل قيمتها عن (٢٠,٠٠٠) قرش . و (٨) قروش بالالف عن الدور السكنية التي تزيد قيمتها على (٢٠,٠٠٠) قرش . و (١٠) قروش بالالف على المباني والمسقفات المعدة للايجار أو متخذة محلات تجارية أوصناعية . ومن جميع الاراضي التي لاتدفع

(١) دليل العراق الرسمي . لسنة ١٩٣٦ . ص٣٠٨ .

(2) Shaw , op, cit , p. 98.

(٣) دليل العراق الرسمي . لسنة ١٩٣٦ . ص٣٠٩ .

المشـــر[١] • ثم اصدرت الدولة في عام ١٣٢٦ هـ / ١٩١٠م نظاما جديـــدا يقضي باعادة تحرير المسقفات مع تحديد مقدار الايراد الاجمالي لكل منها بد لا من القيمة السالفة الذكـر • وتشكلت هيئات تحرير في كل ولاية لاستيفاء ١٢ % من الايراد الاجمالي لجميع المسقفات سواء كانت للسكن او للايجـار و ٩% مـــن الطواحين والمعامل والبيوت الخشبية أو الطينية • مستثنيا بذلك بيوت السكـــن التي يقل ايرادها عن (٢٥٠) قرشا • كما تمتع الدور التي يزيد ايرادها علـى ذلك وحتى الـ(١٠٫٠٠٠) قرش بالاعفاء عن المبلغ (٢٥٠) قرشا فقط •وتخضع المرصات المتخذة مخازن أو معامل لنفس النسبة السابقة • وتعفى جميـــع الاملاك العائدة للدولة والاسرة الحاكمة والبلديات ودور العبادة والمدارس ومـــا نصت عليـه المعاهدات[٢] • وقـد عرفت هذه الضريبة في الولايات العراقية الثلاث بعدة مسميات ففي ولايــة البصرة عرفــت باسم (عشائر ويركوســـــي)[٣]، وفي ولايــة بغداد (جادر ويركوســي)[٤] • وفي ولاية الموصل (امـــــلاك وعقار ويركوسي)[٥] • وكانت تؤخذ عموما بنسب مقطوعة عن بيوت السكـــن في العراق نتيجــة لانخفاض دخول الافراد فيــه[٦] • ففي ولاية الموصـل قـدرت في البداية بـ (٢٥) قرشا عن كل بيت في السنة[٧] وفي كـــل

---

(١) دليل العراق الرسمي • لسنة ١٩٣٦ • ص ٣٠٩ •

(٢) المصدر نفسه • ص ٣١٠ •

(٣) (أى ويركو المشائر) • انظــر : سالنامة البصرة • لسنة ١٣٠٩ هـ • ص١٠٢ •

(٤) (اى ويركو الخيام) • انظر : سالنامة بغداد •لسنة ١٣١٤هـ • ص ٢٨٥ ••

(٥) (اى ويركو الاملاك والعقارات) • انظــر : سالنامة الموصل • لسنة ١٣٠٨هـ• ص١٠٦ •

(٦) نمير طه ياسين • بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩ ــ ١٩١٤• • رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى المعهد العالي للدراسات القومية والاشتراكيــة / الجامعة المستنصريـــة • ١٩٨٤ • ص ١٧ •

(٧) صائغ • المصدر السابق • جـ١ • ص ٣١٤ • كذلك : احمد الصوفـــي • تاريخ المحاكم والنظم الادارية في الموصل (موصــل • ١٩٤٩) ص١٧ •

من ولايتي بغداد والبصرة وحددت هذه الضريبة بمقدار (٥٠) قرشا في السنة تفرض على كل خيمة أو كوخ من القصب (صريفة) [١] .

٣ـ ضريبة الدخل (ويركو التمتع) :

تعد هذه الضريبة في الاصل جزءا من رسوم احتساب الكمرك ، فقد وردت ضمن تعريفة الاحتساب في بغداد عام ١٠٩٤ هـ / ١٦٨٣م [٢] ، وعرفت قبيل عهد التنظيمات باسم (رسم الاحتساب) وكانت تؤخذ باسم (شهرية الدكاكين ، ويومية الدكاكين) من جميع الاشخاص الذين يمارسون بيع المواد الغذائية والصاغة وتجار المجوهرات والمنسوجات والطحن وغيرها . ثم الغيت بموجب الفرمان الصادر في جمادى الاولى ١٢٥٤ هـ / ١٨٣٨م لتنظم وفق القرار الجديد الصادر في ١٩ ذي القعدة ١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩م على أساس احتساب مقدار الدخل الاجمالي للفرد خلال السنة [٣] ، وبذلك اصبحت تماثل ضريبة الدخل في الوقت الحاضر وخلال فترة التنظيمات بقيت هذه الضريبة حتى عام ١٢٧٥ هـ / ١٨٥٨م تعد من ضمن الضرائب الموحدة ، وكانت تؤخذ بنسبة ٣٪ من الدخل السنوى للعاملين في حقل التجارة ، وارتفعت الى ٤٪ عام ١٢٩٧ هـ / ١٨٧٩م اثر القرار الصادر في (٥ ربيع الاول) من هذه السنة ثم ارتفعت بعد ذلك الى ٥٪ عام ١٣٠٣ هـ / ١٨٨٥م [٤] أما الرواتب والاجور فلم تكن خاضعة للضريبة الى عهد الاتحاديين [٥] .

ولم تكن هذه الضريبة مفروضة بانتظام على جميع ممالك الدولة حتى عام ١٩٠٩م ، فقد كانت تؤخذ من الزراعين الخاضعين لرسوم الاعشار

---

(١) آدموف ، المصدر السابق ، ص ١٨٠ . كذلك : الزوراء عدد (٥١٦) / ١٤ محرم / ١٢٩٢ هـ .

(٢) انظر نص الترجمة لهذه التعريفة في : يعقوب سركيس ، المصدر السابق ، القسم الثاني ، ص ٢٤٣ ـ ٢٥٢ .

(٣) دليل العراق الرسمي ، لسنة ١٩٣٦ ، ص ٣١١ .

(٤) المصدر نفسه ، ص ٣١٢ .

(5) Shaw, op, cit , p, 99.

والرعاة الذين يدفعون رسم الافنام الى عام ١٣١٣ هـ / ١٨٩٥م [١] حين صدرت الاوامر باعفائهم • وكذلك شمل الاعفاء ولايات بغداد والبصرة وطرابلس الغرب واليمن والحجاز وارضروم من هذه الضريبة حتى عام ١٣٢٧ هـ / ١٩٠٩م [٢] وكان أخر نظام وضع لجباية هذه الضريبة عام ١٣٢٣ هـ / ١٩٠٥م • ويقضي بجباية هذه الضريبة من التجار وأصحاب الصنائع والحرف الذين يقطنون مراكز الولايات والالوية والاقضية والاماكن التي تزيد نفوسها على الالفي نسمة •وتستوفى الضريبة على قسمين • نسبي ومقطوع • ثم اضيف اليها نوع ثالث بعد عام ١٣٣١ هـ / ١٩١٢م هو الضريبة المتحولة' وفق نسب وجداول مقررة متناسبة مع ارباحهم واماكن عملهم فشملت نسبها معظم نشاطات السكان [٣] وقد تضاعفت النسب في اثناء الحرب [٤] وكانت واردات ضريبة ويركو الاملاك وويركو التمتع تستوفى مجتمعة لذلك فان الارقام التي سنوردها هنا عن مقدار ايراداتها ضمن الولايات العراقية الثلاث تشمل تلك الضريبتين • ولقد

---

(١) وكانت الزوراء قد نشرت في عددها الصادر في ١٦رمضان ١٣٠٨ هـ اعلانا توضح فيه مقدار نسب الضريبة المفروضة من هذا النوع في مدينة بغداد كدرجة خاصة وبقية المناطق خارج بغداد كدرجة ثانية • وذكرت ان مقدار الضريبة تحدد على أساس رأس المال الاجمالي وموقع السكن • كما كانت قد نشرت في اعدادها السابقة نسب هذه الضريبة وتقسيماتها • انظر : الزوراء •عدد (١٣٨٦) / ٢٧ جمادى الاخرة /١٣٠٦ هـ • كذلك : العدد (١٣٩٠) / ٣ شعبان /١٣٠٦هـ • كذلك : نشرت في عددها (١٤٧٠) والصادر في ٢٧ ذى القعدة سنة ١٣٠٨ هـ • تعريفات اخرى بصفحة كاملة عن بقية الاصناف والحرف والاعمال البسيطة مع مقدار الضريبة المفروضة عليها •

(٢) دليل العراق الرسمي • لسنة ١٩٣٦ • ص٣١٢•

(٣) المصدر نفسه • ص٣١٣•

(٤) انظر نص القانون الموقت لهذه الضريبة في الزوراء • عدد (٢٥٧٨) / ١ شوال /١٣٣٣ هـ • وتفاصيل نسب الضرائب فيه والتي وصلت الى فرض الرسوم حتى على الكلاب والقردة•

بلـغ المعدل السنوى لهذه الضريبة في ولاية بغداد مابين عامي ١٨٩٢ـ١٩٠٧م (٧٥١,٣٣٢) قرشا [١] . وبلغ مجمل ايرادات الويركو في ولاية الموصـــل لسنة ١٨٩٠ م (٢٧٥,٠٦٥,٥) قرشا [٢] في حين قلت ميزانية ولاية البصـــرة من واردات هذه الضريبة لنفس السنة [٣] . أما في أخر احصائيـة وردت عنهـا في هذه الولاية فكانت في عام ١٣١٨ هـ / ١٩٠٠ م اذا بلغ واردهـــا (٤٣٨,٠٨٨١) قرشا [٤] . وتدل الفروق الرقمية من واردات هذه الضريبـة بين الولايات الثلاث على مدى الاستقرار السكاني في كل منها . وتتجلى هـــذه الظاهرة بشكل واضح من خلال المبالغ التي تظهرها كل من ضريبتي الاملاك والتمتع كل على انفراد للسنة المالية ١٣٢٥ (١٩٠٩ ـ ١٩١٠م) [٥].

---

(١) سالنامات بغداد للسنوات: ١٣١٠ هـ ، ص ٢١٢ . و ١٣١١ هـ ، ص ٢٥٢ . و ١٣١٢ هـ ، ص ٢٧٣ . و ١٣١٣ هـ ، ص ٣٤٤ . و ١٣١٤ هـ ، ص ٢٨٥ . و ١٣١٥ هـ ، ص ٣١٣ــ و ١٣١٧ هـ ، ص ٢٩٧ . و ١٣١٩ هـ ، ص ٥٠١ . و ١٣٢١ هـ ، ص ٤٠٦ . و ١٣٢٤ هـ ، ص ٣٥١ . و ١٣٢٥ هـ ، ص ٣٤٣ .

(٢) سالنامة الموصل ، لسنة ١٣٠٨هـ ، ص ١٠٦ .

(٣) سالنامة البصـرة ، لسنة ١٣٠٨ هـ ، ص ١٥٢ .

(٤) سالنامة البصـــرة ، لسنة ١٣١٨ هـ ، ص ٢٩١ .

(٥) اقتسبت الارقام من : Mc Carthy , op, cit,p,p 172. 174.

واردات ويركو الاملاك للسنة المالية ١٣٢٥ (١٩٠٩ ـ ١٩١٠)

الولاية	المبلغ المقدر بالقروش	المبلغ المجموع لهذه السنة	ماجمع من متأخرات السنوات السابقة	المجموع الكلي بالقروش
البصرة	٤٤٨٦٧٥	١٤٦٢٢	١٧٠٥٨	٣١٦٨٠
بغداد	١٣٩٨٤٦٦	١١٢٨٠٧٣	١٦٤٤١	١١٤٤٥١٤
الموصل	٤٠٠٠٤٥٧	٢٢٤٩٧٠٠	٢٣٠٤٧٩٧	٤٥٥٤٤٩٧

أما ضريبة التمتع التي تظهر ثقل عدد النفوس في الولايات فقد كانت وارداتها في هذه السنة على النحو الاتي

الولاية	المبلغ المقدر بالقروش	المبلغ المجموع لهذه السنة	ماجمع من متأخرات السنوات السابقة	المجموع الكلي بالقروش
البصرة	١٦١٧٩٠٢	٦١٢٨٤٩	٢٦٢٠٥٢	٨٧٤٩٠١
بغداد	٣٣٢٥٣٨٥	٢٩٨١٢٨٧	٢٥١١٨٢	٣٢٣٢٤٦٩
الموصل	٩١٨٧٦٨	٦٦٧٣٣٨	١٢٠٥٣٧	٧٨٧٨٧٥

٤ ـ البدل النقدى العسكرى :

ترجع هذه الضريبة في اصولها الى مافرض شرعا على غير المسلمين من أهل الكتاب بما يعرف بضريبة الجزية . وفي فترة التنظيمات ابدل اسم هذه الضريبة بعد تشريع قانون البدل النقدى العسكرى عام ١٢٦١ هـ / ١٨٤٥م و . ولكنها اقتصرت على غير المسلمين فقط (١) . وعدت واجبة الدفع وحددت بمبلغ (٢٧) قرشا و (٣٢) بارة عن كل عائلة (٢) . وفي عام ١٢٧٣ هـ /١٨٥٦م تساوى المسلمون وغير المسلمون في دفع البدل النقدى والخدمة العسكرية من الناحية النظرية . الا ان الخدمة العسكرية ظلت محصورة فعلا بالمسلمين وحدهم . أما بقية الطوائف غير المسلمة فقد استمرت في دفع الضريبة الخاصة بها تحت

---

(1) Shaw, op, cit , p. 100.
(2) Ubicini , op, cit , p, 127.

اسم البدل المسكرى [١].

وفي عام ١٢٨٦ هـ / ١٨٦١م سنت الدولة قانونا يقضي بتنظيم دفع البدل النقدى على عشرة أقساط تبدأ مع بداية شهر اذار من كل عام وفق نفس الطريقة المتبعة في جباية ضريبة الويركو تماما [٢]. وفي عام ١٢٨٧ هـ/ ١٨٧٢م صدر قانون القرعة الهمايوني الذى اشترط على دافمي البدل النقدى عدم بيع بيوتهم أو اراضيهم أو ادواتهم الزراعية لدفمه، وحدد مقداره بمسا يساوى (١٥٠) ليرة بفئات الميرى من المسكوكات الخاصة [٣]. وجرت تمديلات على هذا القانون بمقتضى الفرمان الصادر في ١٥ ذى القمدة عام ١٢٩٢هـ / ١٨٧٤م قلصت فيه اعمار المشمولين بالبدل من غير المسلمين فحصرت مابين سن المشرين والاربمين سنة، على أن يتوخّى الحرص بابقاء مقدار البدل المقرر على النفوس حرصا على أموال الخزينة، كما أقر تخفيض مقدار البدل النقدى لمن يرغب دفمه من المسلمين من (١٠٠) ليرة الى (٥٠) ليرة ذهبية [٤].

اجرت الدولة بمد ذلك بمض التمديلات على هذا القانون فتم الفاء البدل الشخصي (وهو اداء الخدمة بدل شخص أخر)، واشترط على دافمي البدل النقدى خدمة خمسة اشهر في اقرب وحدة عسكرية لكي يتحول الى الرديف (الاحتياط) [٥] ثم جرى عليه تمديل أخر في عام ١٣٠٣ هـ / ١٨٨٥م. قللت

---

(١) الحصرى، المصدر السابق، ص ٩٢.
(٢) الدستور، مجلد (٢)، ص ٢٧.
(٣) قانون القرعة الهمايوني (الترجمة المربية) (استانبول، ١٢٨٧ هـ) ص ٤٨ ـ ٤٩.
(٤) انظر : كنز الرغائب في منتخبات الجوائب، ج ٦، ص ٢٦٧. وبخصوص مختلف الاقليات التابمة للدولة المثمانية كانت القرعة تحتسب بنسبة (١) من الجنود من كل (١٨٠) فردا من الذكور، اما بخصوص غير المسلمين فلايسمح اعتبارهم جزءا من الجيش. والمجند هنا سيكون عليه دفع البدل ومقداره (٥٠٠٠) قرش، وادرجت الخدمة المسكرية على السكان من غير المسلمين وفق هذه القاعدة. انظر Ubicini, op, cit , p, 127.
(٥) محمد رشدى، دولت عليه از دو تشكيلاتي (استانبول، ١٣١١هـ) ص ٦١.

بمقتضـــاه مدة الخدمة لدافعي البدل الى ثلاثة اشهر فقط لكي يتجنب اى استدعاء لـه في المستقبل . واستمر العمل بذلك حتى عام ١٣٢٧ هـ/١٩٠٩م حينمـــا الغى الاتحاديون البدل النقدى العسكرى وأصبح على الجميع اداء الخدمـــة العسكرية (١) .

لم تكن ظاهرة دفع المسلمين للبدل العسكرى النقدى ضمن الولايـــات العراقية الا استثناءا نادرا بحكم التركيبة الاجتماعية والفقر الطاغي على معظـــم السكان ، وحينما جرت محاولة فرض الخدمة العسكرية الاجبارية على السكان عـام ١٨٨٨م هلل بعض المسؤولين عن التجنيد مستبشرين ، لأن احدى فقـــرات القرار تنص على عدم شمول البدو بهذه الخدمة ، فأخذوا يبيعون قرارت الاعفـــاء باثمان غالية ، وتحول من تجنّـــد منهم الى قاطع طريق أو مخل بالامـــن (٢) . أما الاغلبية الساحقة فكانت خارج نطاق التجنيد لسبب أو لآخر ، وقد ساعـــدت محدودية نشاط دوائر النفوس وعجزها عن توسيع دائرة نشاطها الى الحـــد الذى يمكن معه شمول أكبر عدد من السكان بالتسجيل في اضعاف دوائر التجنيد وتحديد نشاطها . وقد بقيت هذه المشكلة قائمة في العـراق حتى العقـــد الاول من القرن العشرين (٣) . ولذلك اقتصر دفع البدل فيه على الطوائف غيـــر المسلمة وعدد محدود من ابناء المـدن .

---

(1) Shaw, op, cit , p, 100.

(٢) يقول مسيو بهنون قنصل فرنسا في بغداد انذاك " ان تطبيـــق القانون الجديد قد أحدث حتى في بغداد نفسها تأثيرا قويا في اوساط اللصوص وقطاع الطرق ...وبحكم ان معظم المجندين اصحاب اسر وتغذيتهم سيئة واجورهم قليلة ، فانهم عاجزون عن اعالة اسرهم لهـذا كانوا يهربون في اثناء الليل من الثكنات العسكرية ليهاجموا ويسلبوا السابلة". فوصيل ، المصدر السابق ، ص ٩٦ .

(٣) يذكر صديق الدملوجي " ان دوائر التجنيد في اقضية بهدينان الخمســـة يندران جندت نفرا واحدا في السنة ماعدا المدن الخاضعة لتسجيـــل النفوس " . امارة بهدينان ، ص ٨٢ .

كما فشلت كل المحاولات التي قامت بها الدولة بتجنيد اليزيديين في العراق أو أخذ البدل العسكري النقدي منهم ، أو حتى استيفاء بقية الضرائب الا ضمن حملات عسكرية مكثفة في بعض الاحيان واستحصال مايمكن استحصاله على اساس الغنائم (١). كما ان العشائر كانت بمنأى عن هذه الضريبة ، اما لكونها خارج نطاق السلطة الفعلية ، أو لقاء تعهداتها للقيام بواجبات عسكرية معينة عند الحاجة فتعفى من جميع انواع الضرائب (٢). ويبين لنا الجدول الاتي ضآلة المبلغ المدفوع كبدل عسكري ضمن الولايات العراقية

واردات البدل النقدي العسكري في الولايات الثلاث

للسنة المالية ١٣٢٥ (١٩٠٩ - ١٩١٠م) (٣)

الولاية	مقدار البدل النقدي من المسلمين بالقروش	مقدار البدل النقدي من غير المسلمين بالقروش	المجموع بالقروش
البصرة	٣٠٢٨٢٠	١٤٤٤٤	٣١٧٢٦٤
بغداد	١٢٣٤٠٨٥	٦٦٣٩٥	١٣٠٠٤٨٠
الموصل	٤٨٦٤٧٥	٧٣٨٣٥١	١٢٢٤٨٢٦
المجموع	٢٠٢٣٣٨٠	٨١٩١٩٠	٢٨٤٢٥٧٠ المجموع الكلي

علما بان هذه الارقام تمثل اعلى نسبة وصلت اليها واردات هذه الضريبة في العراق فالاحصائيات السنوية الواردة في سالنامة ولاية بغداد مثلا للفترة من

---

(١) صديق الدملوجي ، اليزيدية ، ص ٥٠١ - ٥١٢ ، كذلك كتابه :امارة بهدينان ، ص ٧٠.

(٢) يعد قضاء الكويت وقضاء الزبير من النوع الاخير ، اضافة الى ان الدولة تدفع لهما حصة سنوية من التمر عن طريق شيوخهما . انظر : الزوراء ، عدد (٦٧٥) / ٢٥ شعبان /١٢٩٢ هـ . كذلك انظر : حامد البازي ، البصرة في الفترة المظلمة ومابعدها (بغداد ، ١٩٦٩) ص ٤٥.

(٣) اقتبست الارقام من Mc Carthy ,op, cit, p. 173.

١٨٩٢م حتى عام ١٩٠٦م لم تصل الى حدود الـ(٦٠٠,٠٠٠) قرش (١) في أي سنة من هذه السنوات ، ولكنها قفزت في عام ١٩٠٧م الى ٨٢٤,٥٠٠) قرش (٢) ، ومع ذلك فهي لاتشكل سوى نسبة محدودة من الايرادات .

٥- ضريبة العمال المكلفين (مكلفية الطريق) :

في أوئل عهد الدولة العثمانية كانت الطرق الرئيسة والمعابر تنشأ على حساب الخزينة الامبراطورية . أما الطرق المحلية فكانت تنشأ تحت اشراف رؤساء الوحدات الادارية ورجال الاقطاع عن طريق اسهام رجال بعض القرى المتخصصة لهذا العمل لقاء اعفائهم من الخدمة العسكرية ومن جميع انواع الضرائب الاخرى ، وعندما شحت موارد الخزينة أخذ رؤساء السناجق يفرضون عليها ضرائب كيفية يضمونها بأنفسهم ، الى أن الغيت في عهد السلطان محمود الثاني فسأت أحوال الطرق نتيجة عجز الميزانية عن صيانتها (٣). ونتيجة لذلك أصدرت الدولة نظام الطرق والمعابر في ١٨ جمادى الاولى ١٢٨٦ هـ / ١٨٦٩م لاعادة تعمير هذه الطرق والمعابر وصيانتها ، وذلك بتكليف جميع الرجال في المدن والقصبات والقرى ممن تتراوح اعمارهم مابين (١٦- ٦٠) سنة ، وكذلك حيوانات الحمل والعربات المتوفرة في البلدة ، بالعمل عشرين يوما كل خمس سنوات لتعميرها (أو بمعدل اربعة ايام في السنة) وأجاز النظام لمن لايريد العمل أن يدفع بدلا نقديا عن ذلك بما يعادل اجرة العامل اليومية في منطقته ، ومنع النظام تكليف العمال في مناطق تبعد عن سكناهم أكثر من (١٢) ساعة مشيا الا بأذن خاص من الباب العالي ، مع اختيار الايام التي لاتتعارض وعملهم الزراعي أو الصناعي (٤)

---

(١) انظر سالنامات بغداد للسنوات: ١٣١٠هـ ، ص٢١٢، و ١٣١١هـ ، ص٢٥٢، و١٣١٢ هـ ص٢٧٣، و ١٣١٣ هـ ، ص ٣٤٤ ، و ١٣١٤هـ، ص٢٨٥، و ١٣١٥ هـ ، ص٣١٣، و ١٣١٧هـ ،ص ٢٩٧، و ١٣١٩هـ، ص٥٠١، و١٣٢١ هـ ،ص٤٠٦، و ١٣٢٤هـ ص ٣٥١ .

(٢) سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٢٥ هـ، ص٣٤٣.

(٣) Shaw, op, cit , p. lol.

(٤) الدستور ، مجلد (٢) ، ص٢٦١ - ٢٦٧.

وبدأت ادارة النافعــة والبنك الزراعي يدفعان مصاريف العمل منذ عام ١٣٠٥ هـ /١٨٨٧م الى أن انتقلت هذه المصروفات الى الخزينة عام ١٣٢٥ هـ /١٩٠٧ م وكان معفيا منها بعض رجال المدن والقسس والمعلمين وكبار السن [١]. ثــم صــدر قانون موقت لهذه الضريبــة في ١٤ ربيع الثــاني ١٣٣٢ هـ /١٩١٣ م يقضي بأخذ البدل من جميع الرجال باستثناء الجنود المكلفين بالخدمة العسكريــة فعلا . وحدد الحد الادنى للبدل بـ (١٢) قرشا والحد الاعلى بـ (٤٠) قرشــا سنويا ويتكفــل مجلس الولاية العمومي بتحديد ذلك . على أن يستحصل البــدل دفعة واحدة في شهر أب من كل سنة . ومن يمتنع عن الدفع ولايوجد لديهـــ الأموال مايمكن حجزه لاستيفائها . ينقل الى مواقع العمل . ويدفــع نصف اجرتـــه اليومية الى أن يستوفي الدين . كمــا أضاف القانون نسبة ٥% على كل من ضريبتـــي ويركو الاملاك ووركو التمتع تخصص وارداتها بمكلفية الطريق بمقتضى قانون ويركـــو الحرب الصادر في ٥ رمضان عام ١٣٣٠ هـ / ١٩١١م . على أن تصرف جميع هذه الواردات على تعمير الطرق داخل الولاية [٢] . ويمكننا الاستدلال على مقدار واردات هذه الضريبــة في الولايات العراقية عام ١٣٢٧ /١٩٠٩ ــ ١٩١٠م مــن خلال وارداتها في ولايتي الموصل وبغداد فقــط لعــدم وجود احصائية عنهــا في ولاية البصــرة .

الولاية [٣]	التقدير بالقروش	ماجبي فعلا	ماجبي من متأخرات السنوات السابقة	المجموع بالقروش
بغداد	٥٤٤٤٨٤	٦٥٩٠٩	٣٤٠٢٤	٩٩٩٣٣
الموصل	٥٥٣٢	٥٥٣٢	٣١٥٨٤	٣٧١١٣

وتعكس هذه الارقام ايضا النسبة المتفاوتة في مقدار السيطرة الحكومية على ولاياتهــا لارتباط هذه الضريبة بمعظم مجموع السكان من الذكور .

(1) Shaw, op. cit, p. 101.

(٢) انظر نص القانون الموقت في : الزوراء . عدد (٢٤٩٣) / ١٢ جمادى الاخرة / ١٣٣٢هـ .

(٣) اقتبست الارقام من Mc Carthy , op, cit , p, 175.

٦- رسوم المواشـــي (الكودة)* :

كانت هذه الضريبة تستوفى عينا ضمن ضريبة الاعشار بنسبة ١ - ١٠ من الاغنام فقط دون بقية الحيوانات في أوائل العهد العثماني ، وطبق ذلك علـــى أصول الالتزام ، ولكن الدولة ألغت ذلك عام ١٠٤٠ هـ / ١٦٣٠م ، وأخـذت باستيفائهـا نقدا بنسبة ١ / ٤٠ من قيمة المواشي وكان تعيين أقيام الاغنـــام يجرى في الاماكن المختلفة بفرامين خاصة تعطى بيد مأمورى التعداد (١). وقـد ظلت ضريبة الاعشار هذه سارية عليها عبر القرون مضافا اليها رسوم الذبيحـــة والتسميـن (٢).

حصل اول تعديل على هذه الضريبة باعادة استيفائها عينا عـــام ١٢٤١ هـ / ١٨٢٥م ، ولكـن الدولة وحدت هذه الرسوم وألغت استيفائهـا عينا بعد صدور خط كلخانة ١٨٣٩ م ، بنسبة ٥ قروش عن كل رأس مع (٢٠) بارة مباشرية (نسبة الى الموظف الذى يقوم بالجباية ويسمى مباشر) لكـــن هذه الطريقة اثبتت فشلها بعد فترة وجيزة لاختلاف أثمان الاغنام بين منطقـــة وأخرى ، مما دعا الدولة الى اعادة النظـر فيها عام ١٢٧٣ هـ / ١٨٥٧م فأتخـذ قرار بفرض الضريبة على الربح السنوى بدلا من رأس المال ، وكلّفـــت المجالس الادارية بهذه التقديرات ، فقسمت الدولة العثمانية على ست مناطق تدفع ستة انواع من الرسوم المقطوعة عن كل رأس ، فكان نصيب الاناضول والبـــلاد العربيـة (ومن ضمنها العراق) دفع قرش ونصف عن ثمن الانتاج السنـــوى المقدر بـ (١٥) قرشا وقد أضيف الى هذا الرسم في عام ١٢٨٨ هـ / ١٨٧٢م من (٢٠) الـى (٤٠) بارة حسب وضع كل ولاية لملافاة العجز الحاصـــل في الميزانية العامة ، كما اضيفت زيادات اخرى بمقدار (٢٠) بارة في كـــل مرة

(*) كودة كلمة تركية يقصد بها (الذبيحة) وتعرف بالعراق باسم رســم الاغنام ومحليا بالباج أو الكودة انظر: لغة العرب ، جـ٢ ٢٦شعبان ١٣٢٩ / آب ١٩١١م ، بغداد ، ١٩٨٠ ، ص ٨٠ .

(١) دليل العراق الرسمي لسنة ١٩٣٦ ، ص ٣٠٥ .

(2) Shaw , op, cit , p. 97.

في عامي ١٨٨٠ م و ١٨٩٧ م للسبب نفسه [١] وبذلك وصلت هذه الضريبة الى (٥ر٣) قروش عن الرأس من الغنم والماعز خلال هذه الفترة [٢] ثم اضيف اليها عام ١٩٠٠ م ٦% باسم رسم التجهيزات الحربية لتصل الى ٥ قروش و٢ر٣٣ بارة في حدها الاعلى وقرش واحد و ٤ر٢ بارة في حدها الادنى أما في ولاية الموصل فقد وصلت في نهاية الفترة العثمانية الى (٥ر٩) قروش عن الرأس [٣] أما الرسوم المفروضة على الابل والجاموس ابتداءا من سنة ١٨٨١ م فقد حددت ب (١٠) قروش على الرأس سنويا عند دخولها الحواضر ، واعفي منها ماهو مستخدم في النقل او العمل الزراعي ، ولم تفرض أية رسوم على الابقار تشجيعا للزراعة [٤] .

ولقد بلغ معدل الدخل السنوي من رسوم الاغنام فقط في ولاية بغداد للفترة الممتدة من ١٨٩٢ م وحتى عام ١٩٠٧ م (٤٦٨ر٢٥٨ر٤) قرشا بدخول سنويه غير متجانسة ، وبلغ المعدل السنوي لرسم الجاموس عن نفس الفترة (٢٥٣ر١٣١) قرشا أما معدل رسم الجمال فبلغ (٠٨٦ر٢٧٣) قرشا كذلك [٥] . أما بالنسبة الى ولاية البصرة فقد بلغ معدل سنتي ١٨٩٠ و١٨٩١ م من رسم الاغنام فيها (٣٠٠ر٨٥٧ر١) قرش . وبلغت ايرادات رسم الجاموس

---

(١) المصدر نفسه ، ص٣٠٦ .
(٢) آدموف ، المصدر السابق ، ص ص ١٦٨-١٧٤ ، ١٧٥ .
(٣) مس بيل ، المصدر السابق ، ص ١٧٣ .
(٤) آدموف ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ . كذلك : دليل العراق الرسمي لسنة ١٩٣٦ ، ص ٣٠٧ .
(٥) انظر سالنامات بغداد للسنوات : ١٣١٠ هـ ، ص٢١٢ . و ١٣١١ هـ ص ٢٥٢ . و ١٣١٢ هـ ، ص٢٧٣ . و ١٣١٣ هـ ، ص ٣٤٤ . و ١٣١٤ هـ ، ص ٢٨٥ . و ١٣١٥ هـ ، ص ٣١٣ . و ١٣١٧ هـ ، ص ٢٩٧ . و ١٣١٩ هـ ، ص ٥٠١ . و ١٣٢١ هـ ، ص ٤٠٦ . و ١٣٢٤ هـ ، ص ٣٥١ . و ١٣٢٥ هـ ، ص ٢١٨ .

فيهـا لسنـة ١٨٩١م (١٨٧،٣٥٠) قرشا ورسم الجمال (١٩٤٧٠٤)قروش وبلغ معدل رسم الاغنام للولاية في سنتي ١٨٩٩ م و ١٩٠٠م)(١٥٩٣١٣٨) قرشا اما معدل رسم الجاموس فبلـغ (١٩٣،٨٥٨) قرشا ومعدل رسم الابـل (١١٠،١٥٨) قرشا [١] أما ولايـة الموصل فقد بلغ ايراد رسم الاغنام فيهـا لسنة ١٨٩٠ (٥٢،٤١٦) قرشـا ورسم الابل (٢٧،٢٠٠) قرش [٢] ..
أما مقدار الايرادات الاجمالية من رسوم هذه الضريبة في عـام ١٩٠٩ - ١٩١٠م فكانت كالاتي

ضريبة المواشي لسنة ١٣٢٥ مالية (١٩٠٩ - ١٩١٠ م [٣]

الولاية	التقديـر	المبلغ المجموع	ماجمع من متأخرات السنوات السابقة	المجموع الكلي بالقروش
البصرة	٢٧٣٠٣٨٢	٦٦٢٨٧٣	١٠٢٣٩٣	٧٦٥٢٥٦
بغداد	٥٣٤٠٤٥٠	٤٩٩٢٤٢٩	٨٥٦٧١	٥٠٧٨١٠٠
الموصل	٦٨١٥٦٦٢	٥٧٧٧٦٦١	٤٨٥١٥٠٠	١٠٦٢٩١٦١

لذلك نستطيع القول استنادا الى هذه الارقام ان ايرادات هذه الرسوم لم تحـدث فيها زيادة تذكر خلال فترة امتدت الى مايقرب من العشرين عاما . كما لايمكـن في الحقيقـة الركون الى هذه الارقام لمعرفة مقدار الثروة الحيوانية التي كانت موجودة في العراق فعلا ، فقد كان العدد بلاشك اكبر من ذلك بكثـيره وقد أشارت بعض المصادر الى ان الجباة لايستطيعون أخذ هذه الضريبة بالشكل

(١) انظر :سالنامات البصرة للسنوات: ١٣٠٨ هـ ، ص١٥٢ ، و١٣٠٩ هـ ص١٠٢ . و١٣١٧ هـ ، ص ١٦٨ . و ١٣١٨ هـ ، ص٢٩١ .
(٢) سالنامة الموصل ، لسنة ١٣٠٨هـ ، ص١٠٦ .
(٣) اقتبست الارقام من Mc Carthy, op, cit , p, 171.

الصحيح الا ضمن المناطق التي تقع تحت نفوذ الدولة الفعلي ، وغالبا ماكانت العشائر تخفي قسما من الاعداد الحقيقية للمواشي عن الضريبة (١) . مما دفع بالدولة الى اتخاذ بعض الاجراءات لمكافحة ذلك . وكان من بينها رفع نسبة المكافأة التي تدفعها الى من يخبرها عن وجود مثل هذا التلاعب الى النصف من مقدار الجزاء المفروض على تلك الاغنام المخبأة (٢) ..

الرسوم والكمارك

آ- رسوم التجاة الخارجية :

لم تكن نسب الرسوم الكمركية موحدة على البضائع التجارية المستوردة أو المصدرة من والى العراق قبل القرن التاسع عشر (٣) . وذلك لتأثرهبا بالامتيازات الاجنبية التي دأبت الدولة العثمانية على منحها الى عدد من الدول الاوربية في فترات متباينة (٤) . وكانت هذه الرسوم تشكل مصدرا رئيسا من ايرادات الولايات العراقية الثلاث بغداد والموصل والبصرة (٥) . كما كان نظام الالتزام هو السائد في تحصيل هذه الرسوم (٦) . وفي عام ١٢٦٥ هـ /١٨٤٨م تم الحاق ايرادات الكمارك بالخزينة العامة واخضاعها للقوانين والانظمة التجارية العثمانية مع تطبيقها للتعريفة التي كانت تعلنها الدولة بموجب اتفاقياتها مع الدول الاجنبية (٧) ، الا أن نظام الالتزام بقي سائدا فيها حتى عام ١٨٦٤م (٨)

(١) انظر : الزوراء عدد (١٠٥٢) ٢٦ ذو القعدة /١٢٩٩ هـ . كذلك : آدموف ، المصدر السابق ، ص١٧٦ . كذلك : مس بيل ، المصدر السابق ، ص ١٧٤ .

(٢) الزوراء ، عدد (١٠٢١) /١٢ رجب / ١٢٩٩هـ .

(٣) القهواتي ، دور البصرة التجاري ، ص٨٦ .

(٤) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص٥٨ ومابعدها .

(٥) لونكريك ، اربعة قرون ، ص٣٨٥ .

(٦) غنيمة ، المصدر السابق ، ص١١١ .

(٧) القهواتي ، المصدر السابق ، ص٩٦ .

(٨) تأسست في هذه السنة دور الكمارك الحكومية في المراكز الرئيسة من الدولة العثمانية ومنها في بغداد والبصرة فأصبحت ادارتها تابعة للادارة المركزية العثمانية مرتبطة بدائرة الكمارك الرئيسة في استانبول . انظر
Ubicini, op, cit, p. 192.

وكان الهدف الرئيس المتوخى من وراء فرض الرسوم الكمركية هو تحقيق اكبر قدر ممكن من الايرادات المالية للحكومة ، دون أي اعتبار لاهمية الاهداف الاخرى للسياسة التجارية [١]، كما كانت عوامل عدة لها دورها في الكيفية التي يتم بها تقدير الرسوم الكمركية [٢]. اضافة الى نظام التعريفة الواحدة الذي كان سائدا على البضائع المستوردة سواء كانت مواد أولية أم مصنّعة فهي خاضعة لنسبة الـ ٥% من قيمة البضاعة (٣% منها تفرض عند التفريغ و ٢ % عند البيع أو النقل الى الداخل) . كما ان نسبة التعرفة الكمركية على الصادرات خاضعة من دون تمييز لرسم يبلغ ١٢% من قيمة البضاعة (منها ٩% تؤخذ كضريبة محلية خاصة و ٣ % في حالة الشحن الى الخارج) وهو اجراء مجحف الى حد بعيد بحق البضاعة المحلية المصدرة [٣].

وفي فترة التنظيمات استطاعت الدولة أن تعدّل من سياستها الكمركية وذلك بعقد سلسلة من الاتفاقيات مع هولندا وبلجيكا والدانيمارك وبريطانيا وفرنسا وايطاليا والنمسا وروسيا والسويد واسبانيا وامريكا خلال عامي ١٨٦١ و ١٨٦٢م اسفرت عن رفع رسوم الواردات الى ٨ % . وخفض نسبة رسوم الصادرات الى ٨% ايضا على أن يستمر تخفيض رسم الصادرات بالتدريج الى أن يصل الى نسبة ١% من قيمة البضاعة المصدرة [٤] وقد وصفت هذه التعديلات بأنها خطوة متقدمة في صالح الدولة العثمانية ولها أثرها في تنشيط تجارة التصدير [٥]

---

(١) حسن ، المصدر السابق ، ص٣٣٨.

(٢) تذكر مدام ديلافوا "انه عندما افلس أحد المصارف الكلدانية في الموصل سنة ١٨٨٠م ومراجعة دفاتره وجد ان احد موظفي الكمرك الصغار قد استطاع براتبه القليل ان يدخر ويجمع مبلغ ستمائة الف فرنك وهو ماكان يتقاضاه من رشوة خلال اداء اعماله الرسمية طبعا " انظر : رحلة مدام ديلافوا الى العراق سنة ١٢٩٩ هـ / ١٨٨١ م (ترجمة : علي البصري ، بغداد ، ١٩٥٨) ص٨٣.

(٣) حسن ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٣٤٠ - ٣٤١.

(4) Ubicini, op, cit , p. 130.

(5) Ibid, p. 130.

فارتفعت نسبة الصادرات العراقية على اثرها حيث بلغت نسبة الزيادة في ولاية بغداد والبصرة ٣٥٪ للفترة مابين ١٨٦٤-١٨٦٨م ولم يرافقها من نسبة الزيادة في الاستيراد سوى ٥٪ لنفس الفترة [١] ويمكننا تلمّس بعض الارقام عن موارد هذه الرسوم في العقد الاخير من القرن التاسع عشر وفي عام ١٨٩٢م بلغت ايرادات نظارة كمرك بغداد (١٤٤٩٧٠٠٦) قروش ووصلت في العام التالي الى (١٥٣٨٥٣١٣) قرشا ولكنها حققت ارتفاعا ملحوظا عام ١٩٠٧م لتصل الى (٢١٩٢٧٤٣٥) قرشا [٢] ، بعد التوصل الى رفع النسبة الكمركية على الواردات الى ١١٪ [٣].

ب- رسوم التجارة الداخلية:

اصدرت الدولة نظام (الايرادات الرسومية) في ١٠ شوال ١٢٧٨هـ/١٨٦٢م ، وبمقتضاه رفعت الرسوم الكمركية عن منتجات الاقضية سواء ماكان مباعا منها داخل القضاء أو مايصدر منها الى قضاء أخر ليس فيه كمرك ، ويكتفى بأخذ رسم (التمغة) فقط وهي بنسبة بارة واحدة عن كل قرش من قيمة البضاعة ولايؤخذ هذا الرسم اذا كانت البضاعة المصدرة الى قضاء فيه كمرك . كما احتكرت الرسوم المفروضة على اعداد القهوة بنسبة (٢٥) بارة على الحقة * كأجور طحن اضافة الى (٨٠) بارة أخرى كأجرة تحميص تذهب الاخيرة منها الى الخزينة وتعطى الأولى كأجور عمل للعمال ، ومنعت الأهالي عن ممارسة ذلك كما فرضت على الأخشاب المقطوعة من الأراضي الاميرية نسبة ٢٠٪ من قيمتها ، وأكتفت بـ ١٠٪ من مناطق الاحراش الخاصة بالبلدة وخولت المجالس المحلية بتحديد الاسعار قياسا الى سعر السوق في مناطقها ، وكذلك الحال مع رسم الصيد ومنها صيد السمك متمثلا بـ ($\frac{1}{5}$) القيمة ؛ كما فرضت

---

(١) حسن ، المصدر السابق ، جـ١ ، ص٣٤٣.

(٢) سالنامات بغداد للسنوات : ١٣١٠هـ ، ص٢١٢ ، و ١٣١١هـ ، ص٢٥٥ ، و ١٣٢٥هـ ، ص٣٤٤.

(٣) غنيمة ، المصدر السابق ، ص ١١٢.

(*) الحقة تعادل كيلو وربع.

الرسوم بمقدار بارة واحدة في القرش عن قيمة كل مايباع في الاسواق من جوهرات ومصوغات ذهبية وفضية وكذلك من قيمة مايباع من حيوانات في الاسواق (١)

قامت الدولة بخطوات أخرى في مجال زيادة ايراداتها من التجارة الداخلية فاحتكرت مادتي الملح والتبغ ، وأصدرت في ٩ رمضان ١٢٨٧ هـ/ ١٨٦٢م نظام الملح حيث منعت الدولة بموجبه اي استثمار لهذه المادة داخل الدولة العثمانية كما منعت استيرادها منعا باتا ووضعت يدها على جميع أصناف الملاحات التي بدأت باستثمارها مع بداية آذار التالي وأوكلت ادارتها الى ادارة امانة الرسوم (٢) . وقد صحبت عملية احتكاره ضمن الولايات العراقية صعوبات جمة (٣) .

أما بالنسبة لاحتكار التبغ فقد أصدرت الدولة عدة أنظمة بهذا الخصوص ففي ٢٨ من ذي الحجة ١٢٧٨ هـ / ١٨٦٢م صدر (نظام ادارة الدخان المنتج في الدولة العثمانية أمانة بصورة الانحصار) وفي ١٩ رجب ١٢٧٩ هـ / ١٨٦٢م صدر نظام يختص برسم بيع الدخان ، وبموجبه فرض على بائعي التبوغ رسم بنسبة ٣٠٪ من الأجرة السنوية للمحل باسم (بهمية) والغيت الرسوم القديمة التي كانت مفروضة عليها (٤) . وأصدرت الدولة في ٢ رجب ١٢٨٤ هـ / ١٨٦٧م نظاما أخر يقضي بتعديل رسوم التبغ وبمقتضاه أجاز امكانية أخذ الرسوم عينا أو نقدا وفق الصيغة الاتية :

يؤخذ من الكميات القليلة التي لاتزيد قيمتها على سبعة قروش مبلغ ستة قروش أما الكميات التي تزيد على ذلك فتحسب رسومها على أساس الوزن والنوعية (القيمة) فيؤخذ عن كل حقة تتراوح قيمتها مابين ثمانية قروش وواحد وعشرين بارة الى العشرين قرشا رسما مقداره ٨٠٪ من أصل الثمن

---

(١) الدستور ، مجلد (٢) ، ص٣٤ .
(٢) المصدر نفسه ، ص٦١٠ـ ٦٢٨ .
(٣) آدموف ، المصدر السابق ، ص١٠٩ ـ ١١٠ .
(٤) الدستور ، مجلد (٢) ، ص ٥٥٤ ـ ٥٧٩ .

وفي حالة الرفض يؤخـذ نصفه عينا . أما الانواع الجيدة التي تزيد قيمـة الحقة فيها على العشرين قرشا فيؤخذ منها رسم مقداره (٢٤) قرشا في الحقة . ويعامل كالحالة السابقة في حالة رفضـه . وفرض على الدخان الاجنبي المستورد رسما يعادل ٧٥٪ من قيمته الاصلية على أن يكون الدفع بالنقد الذهبي [١]. الا أن التبغ المزروع في الولايات العراقية (بغداد والموصل) فلايدفع عنـه سوى رسم واحد لاغيـر وهو بمقدار ٥ قروش على الحقة باسم (مرورى) وقـد تولت جبايته شركة الريجي منذ ايار ١٨٨٣م [٢]. أما بقية الضرائب المفروضة على السيكار وعلى السعوط وتبغ المضغ والتبغ المصدر الى الخارج ورسم البيميـة فهي تؤخذ بنفس النسب المذكورة أنفـا [٣].

أما بشأن تنظيم تجارة المشروبات الروحية والمسكرات فقد اصدرت الدولة نظاما بذلك في ٧ صفر ١٢٧٨ هـ/ ١٨٦١م قسّمت بموجبه الرسوم المفروضة علـى ثلاثة اصناف :

آ- الرسوم المفروضة على النبيذ والجمة والعرق وتؤخذ بنسبة ١٠٪ مـن قيمتها بعد اعفاء (٢٠٠) حقة من الخمور والعرق باسم الاستهلاك الشخصي اما الجمة فينزّل من سعرها ٢٠٪ ويكون الباقي خاضعا لنفس النسبـة .

ب- الرسوم المفروضـة على الكحول المحلي والمستورد وهي بنسبة (٣٢) بارة عن الحقة اضافة الى الرسوم الكمركية . وقد رفعت هذه الرسوم الى (٤٥) بارة عن الحقـة عام ١٨٩٧م .

جـ- رسوم (البيمية) :التي تفرض على من يحصل على ترخيص بالمتاجـارة بها بنسبة ٢٥ ٪ من مقدار الايجار السنوى للمحـل .

---

(١) المصدر نفسه ، ص ص ٥٨٠ - ٥٨٥ ، ٥٩١ ، ٥٩٦ ، ٦٠٩ .

(2) Young, op cit, p 188.

(٣) آدموف ، المصدر السابق ، ص ١١٨ .

وأما المشروبات الكحولية المستوردة فلا يؤخذ عنها سوى رسم الكمرك(١)

ولقد بلغت ايرادات هذه الضريبة عام ١٣٢٥ مالية (١٩٠٩-١٩١٠م) في ولاية بغداد (٢٦٣٥٩٨) قرشا وفي ولاية الموصل (٩١٤١٨) قرشا أما ولاية البصرة فلا توجد احصائية عنها(٢)

رسوم المناجم والتمدين :

أكد قانون الاراضي الصادر في ٧ رمضان ١٢٧٤ هـ / ١٨٥٨م على عائدية جميع المعادن المكتشفة في باطن الارض الى بيت المال (الخزينة)، على ان يعوض مستخدم الارض بما يساوي قيمة ثمن الارض . أما المعادن المكتشفة في الاراضي المتروكة واراضي الموات فان حصة الدولة من المعدن المستثمر فيها هي الخمس عدا اراضي الوقف الصحيح التي تكون الحصة فيها عائدة الى الاوقاف . أما معادن الاراضي العشرية والخراجية فينطبق عليها نسبة الخمس الا اذا كانت المعادن غير قابلة للذوبان فتكون عائديتها الى أصحابها (٣). وبموجب هذه الفقرة من القانون فان عائدية المناجم تكون للدولة حتى ولو كانت في أرض خاصة . وصدر قانون أخر في عام ١٨٦١ م أكد ذلك باضافة التعليمات المفصلة بهذا الشأن التي صدرت في عام ١٨٦٩ م وهي في معظمها مقتبسة من قانون المناجم الفرنسي لعام ١٨١٠م(٤).

وبموجب هذه القوانين والتعليمات أصبحت المناجم العثمانية مقسمة على ثلاثة اصناف لذلك تراوحت الرسوم المفروضة عليها مابين ١% من المعدن المستخرج و ٥% منه اعتمادا على صعوبة العملية وكلفتها . اضافة الى رسوم اخرى تفرض على اجازة الترخيص بالتنقيب التي يجب تجديدها سنويا . وتشكلت في

---

(١) الدستور . مجلد (٢) . ص ٢٣٦- ٢٤١ . وللتفاصيل عن هذه الضريبة انظر: Young , op, cit , p.p 147- 167.

(2) Mc Carthy ,op, cit, p, 178.

(٣) الدستور . مجلد (١) . ص ٣٨.

(4) Shaw, op, cit, p,1o2.

آب ١٨٨٧ م نظارة المعادن التي أخذت على عاتقها منح اجازات التنقيب مدة تتراوح مابين ٤٠ و٩٩ سنة ، كما رفعت نسبة الضرائب على بعض المعادن والكميات المستخرجة الى ٢٠٪ [١] . وأجرت الدولة عدة تعديلات على هذه الرسوم كان أخرها القرار الصادر في ١٤ محرم ١٣٣٢ هـ / ١٩١٣ م والقاضي بتعديل الرسم المفروض على وحدة المساحة الممنوحة بالامتياز الى (١٠) قروش على الجريب الواحد [٢] .

تشكّل موارد المعادن واستغلالها في العراق نسبا محدودة ومعتمدة بالدرجة الاولى على استثمار الملح [٣] ومقالع الاحجار والجبس وأما بقية المعادن الاخرى وفي مقدمتها النفط فقد كان استغلاله محدودا ببعض الطرق البدائية في منطقة هيت والقيارة وطوز ومندلي وكركوك ، والنفط في المنطقة الاخيرة كان مستثمرا من قبل اسرة (النفطجي) بموجب فرمان قديم [٤] ، اما بقية المناطق فقد تحولت عائدية التصرف بها من وزارة المالية الى خزينة السلطان الخاصة عام ١٨٨٩ م فأصبحت من ضمن املاك السلطان عبد الحميد ووضعت تحت اشراف الادارة السنية [٥] . وكان السلطان يأمل في استغلاله شخصيا ، لذلك لم يحال استثماره الى جهة ما [٦] حتى عام ١٩٠٥ م حين منح الامتياز بالتنقيب الى شركة سكك حديد الاناضول الالمانية ولكن الاحداث السياسية المتلاحقة حالت دون استثماره [٧] .

(1) Ibid, p. 10 2 .

(١)

(٢) الزوراء ، عدد (٢٤١١) ١٢ / جمادى الآخرة / ١٣٣٢ هـ .

(٣) انظر جدول الكميات المستثمرة من هذه المادة في ولايتي بغداد والبصرة في : آدموف ، المصدر السابق ، ص ٣٧ .

(٤) يذكر مايلز في ١٨٧٩ - ١٨٨٠ م (بان نفط بابا كركر تمتلكه هذه الاسرة منذ قرون وتحقق ارباحا طائلة من احتكار استغلاله بحيث اصبحت اغنى اسرتين في كركوك ، في حين ان الحكومة التركية لاتستلم اي شيء من هذه الثروة اطلاقا) انظر :
S. B Miles ,The countries and Tribes of thh Gulf, (London, 1966) P. 563.

(٥) لونكريك ، العراق الحديث ، ج ١ ، ص ٥٥ - ٥٦ .

(٦) سالنامات بغداد لسنة ١٣١١ هـ ، ص ٢٤٩ ، وسنة ١٣١٦ هـ ص ٢٧٣ .

(٧) آدموف ، المصدر السابق ، ص ٣٦ .

أما الفحم الحجرى فقد كان مستثمرا في منطقتي زاخو وحمرين لسد حاجة الملاحة النهرية والصناعة المحلية عن طريق الالتزام ، وكانت الرسوم المحددة من الـ١ ـ ٥٪ تؤخذ عينا اونقدا بحساب الليرة بمئة قرش كمايستوفي رسم المساحة المحددة بـ (٥) بارات في السنة عن الدونم [١].

ولقد بلغ أيراد هذه الرسوم في ولاية بغداد عام ١٣١٤ هـ / ١٨٩٦م (٣٠٠٠٠) قرش [٢]، وبقي قريبا من هذه الحدود حتى عام ١٣٢٥ هـ / ١٩٠٧م حين ارتفعت واداتها الى (٨٢٠٠٠) قرش [٣] ، وكانت وارداتها في ولاية الموصل لعام ١٣٠٨ هـ / ١٨٩٠م قد بلغت (٥٠٠٠) قرش [٤]، أما ولاية البصرة فلم تشر سالناماتها الى وجود احصائيات متفردة عن هذا النوع من الرسوم لعدم توفر المعادن في المنطقة باستثناء الملح الذى كانت وارداته تحتسب على ميزانية ادارة الدين التي بلغت عام ١٣٢٥ مالية (١٩٠٩ ـ ١٩١٠م) في ولاية بغداد (١١٠١٥٦٠) قرشا وفي ولاية الموصل (٧٢٤٢٠٤) قروش [٥].

رسوم اخرى متفرقة :

وتأتي في مقدمة ذلك الرسوم المقبوضة عن القضايا المرفوعة الى المحاكم ولاسيما المحاكم الشرعية منها [٦] ، اضافة الى الرسوم المفروضة على اصدار جوازات

---

(١) الزوراء ، عدد (١٠٦٠) / ٧ محرم / ١٣٠٠ هـ .
(٢) سالنامة بغداد ، لسنة ١٣١٤ هـ ص ٢٨٥ .
(٣) سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٢٥ هـ ، ص ٣٤٣ .
(٤) سالنامة الموصل ، لسنة ١٣٠٨هـ ، ص ١٠٦ .
(5) Mc Carthy , op, cit , p, 17,.
(٦) اشارت سجلات المحكمة الشرعية بالموصل الى قسم من هذه الرسوم المستوفاة ، اضافة الى الحصة الشرعية المفروضة على توزيع التركات ، ومنها رسوم قيدية الدفتر ومقدارها (٤,٥) قرش عن كل دعوة تركة ، ورسم الطابع الذى غالبا ماكان يستوفى كمبلغ نقدى متناسب مع حجم المال المذكور بالدعوة نتيجة لعدم توفره بالاسواق ، وتتقاضى المحكمة عشرة قروش مقطوعة كرسم طابع عن الوكالات المسجلة لديها ، اضيف اليه رسم طابع أخر بمقدار خمسة قروش باسم طابع اعانة المهاجرين وتضاعف هذا الرسم الى (٢٠) قرشا مع قرش واحد كطابع اعانة ، وخلال عامي ١٣٣١ ـ ١٣٣٢هـ رفع رسم الطابع على الوكالات الى (٤٥) قرشا عن الوكالة ثم (٥٠) قرشا و (١٢) بارة ووصل الرسم بعد ذلك الى (٩٠) قرشا و ٢٠ بارة . انظر : سجلات هذه المحكمة : سجل رقم ٤٢ لسنة ١٣٢١ هـ وسجل الوكالات للسنوات ١٣١٩ الى ١٣٣٢ هـ .

السفر ، والرسوم المفروضة على مستندات الصرف واللوائح والعرائض المرفوعة الى الجهات الرسمية ، فقد أعاد رجال التنظيمات ضريبة التمغة باسلوب جديد تحت اسم (الاوراق الصحيحة) وقامت الدولة في ٢٥ أيار ١٨٤٥ م بطبع سلسلة من الاوراق الرسمية الفارغة والمختومة بالطغراء* وأوجبت استخدامها في المعاملات الرسمية والتجارة وعقود البيع والشراء ، وأشاعت استخدامها في جميع انحاء الدولة ، ولكن الصعوبات التي اعترضت هذا النوع من الرسم تمثلت في قلة عدد الموظفين المسؤولين عن بيعها مع قلة عدد الاوراق التي تظهر مقدار الرسم الصحيح ، لذلك لجأت الدولة لحل الاشكال الى السماح لبعض التجار من حملة اوراق الدين ولباعة التبوغ ببيعها (١) ونتيجة للفوائد التي جنتها الدولة من هذا النوع من الرسوم فقد أصدرت في ٢٧ ربيع الاول ١٢٧٨ هـ / ١٨٦١م تعليمات خاصة بتنظيم وتوسيع هذه الرسوم مع تعدد اقيامها ، كما شكلت اداريا خاصا بها ارتبط بوزارة المالية مباشرة واختص باصدار هذا النوع من الاوراق والاشراف على توزيعها وضبط حساباتها عن طريق الجهاز الاداري المالي للدولة ومنها الى وكلاء البيع في جميع انحاء الدولة العثمانية (٢) . وفي نهاية القرن التاسع عشر توسعت الدولة في فرض رسوم (التمغة) وأصدرت عدة قوانين متقاربة بهذا الشأن توسعت فيها بشمول هذا الرسم على معاملات القروض والاستقراض وسندات وبوليصات الشركات والمقاولات والتعهدات والسندات الاخرى المعقودة بين التجار والافراد ، وكذلك التعهدات وسندات القبض المعطاة الى مأموري الحكومة وصناديق المال ، والمذكرات المرفوعة الى اصحاب الشأن من موظفي الدولة بخصوص المصالح الذاتية وكذلك التقارير والعرائض والوثائق الصادرة عن المحاكم مثل الحجج والتبليغات وغيرها من المستندات الشرعية . فشملت بذلك معظم المعاملات الرسمية (٣) وعقود التجارة وغيرها (٤) .

(*) وتعني الطغراء " الختم السلطاني ".

(1) Shaw , op, cit , p. 102.

(٢) الدستور ، مجلد (٢) ، ص ٨٤ — ٩٢ .

(٣) رسم طمغا قانوني (در سعادت — مطبعه عثمانيه) (١٣١١ هـ) ص ٢ .

(٤) نظمت رسوم التمغة المفروضة على التجارة بنظام خاص وفق تعريفات خاصة بها للتفاصيل انظر : الدستور ، مجلد (١) ص ٥٦٨ — ٥٧٣ .

وقد قسم الرسم بموجب هذه القوانين الى رسوم مقطوعة ورسوم نسبية واصدرت بدفع الرسوم المقطوعة تعريفات خاصة بها وحسب نوع المعاملة . فمثلا يدفع عن استخراج صورة القيد وسندات الامانة (٣) قروش وعن المراسلة (٢٠) بارة وعن الصك بسارتان وهكذا . أما الرسوم النسبية فقد حددت على اساس المبالغ المالية للمعاملات [١].

أما رسم الطابع (تمغا بولي) فقد اجيز استخدامه في معاملات الرسوم المقطوعة أو النسبية ومنع تداول الصكوك والبوليصات والسندات وغيرها من المستندات مالم يدفع عنها رسم (التمغا) أو الطابع واعتبرت هذه القوانين نافذة اعتبارا من ١٣ رمضان ١٣١١ هـ / ١٨٩٣م [٢]. وقد صدرت قوانين اخرى لاحقة مع بداية القرن الحالي تتعلق بتنظيم نسب توزيع هذه الرسوم والطوابع [٣] كما فرضت ادارة الدين رسوما أخرى باسم تصديق رسم الطابع عام ١٣٢٦ هـ / ١٩٠٨ م على المعاملات الخاصة بها وبنسب محددة [٤].

اما الاعانات والتبرعات التي كانت تفرضها الدولة العثمانية على السكان في أوقات الحروب والازمات او للقيام بمشاريع كبيرة كمشروع سكة حديد الحجاز أو اعانات دعم الاسطول العثماني أو اعانات اللاجئين فهي كثيرة ، وتحدد نسبها اللجان المشكلة من السلطة ، كما تعمد الحكومة الى اصدار طوابع

---

(١) رسم تمغاقانوني ، ص١٣ - ١٤ .

(٢) المصدر نفسه ، ص ص ٦ ، ٨ ، ١١ .

(٣) الزوراء ، عدد (٢١٨٤) / ٢٥ شعبان / ١٣٢٤ هـ .

(٤) نشرت الزوراء نص ذلك القرار في عددها (٢١٦٥) ١١/ صفر / ١٣٢٦ هـ .

خاصة بتلك الاعانات [١] . ولقد كثر هذا النوع من التبرعات والاعانات في اواخر الدولة العثمانية بفعل العجز المتصاعد في الميزانية ، كما عمدت الدولة في عام ١٣٣٠ / ١٩١١* م الى رفع نسب الرسوم والضرائب لهذه السنة فقط تحت اسم تكاليف فوق العادة وعلى النحو الاتي : رفعت ضريبتي التمتع والمواشي الى ٢٥ ٪ ورسوم المحاكم الى ١٠٠٪ ورفعت رسوم دوائر النفوس والجوازات الى ١٠٠٪ مع لصق طابع اعانة الخط الحديدي للحجاز على المستندات عامة ومستندات المصرف والعرائض من فئة القرشين بدل القرش [٢] . ثم اعيدت الى ماكانت عليه . ولكن الدولة عادت بعض مضي عام واحد ورفعت نسب الضرائب والرسوم مرة ثانية فأصدرت القوانين الموقتة والمتلاحقة بشأنها ، ففي ٢٩ محرم ١٣٣٢ هـ/ ١٩١٣م صدر القانون الموقت بحق مقدار رسوم الذبيحة التي كانت عائداتها تقسم مناصفة مابين الخزينة والبلديات فأصبحت (٣٫٥) قرش على الضأن والماعز وعلى الحمل (١٫٥) قرش وعلى العجل (٦) قروش وعلى البقر والخنزير (٩) قروش وعلى الجمل والجاموس (١٥) قرشا [٣] . واصدرت

---

(١) على سبيل المثال انظر: الزوراء عدد (٢٠٧١) / ٦ صفر / ١٣٢٤ هـ . كذلك عدد (٢٠٧٣) / ٢٠ صفر / ١٣٢٤ هـ . وقد نشرت هذه الجريدة معظم هذه الاعانات في اعدادها المختلفة . اما بخصوص اعانة سكة حديد الحجاز فقد فرضت الدولة ضريبتين رئيسيتين الاولى هي ضريبة على كل رئيس عائلة مسلمة من الذكور دفع (٥) قروش اعانة فكانت وارداتها السنوية بحدود (١٠٠٠٠٠) ليرة تركية . أما الثانية فهي ضريبة طابع خاص صدر (على غرار الطوابع البريدية والمالية التي صدرت لدعم المهاجرين في عام ١٩٠١م) ليلحق بمعاملات رسمية عديدة) انظر Willam L. Ochen waldic The Financing of the Hijaz Rail Road) Die welt Des Islams, Kol. xiv, NR-1- 4, 1973, p. 145.

وبشأن تفاصيل اكثر عن سكة حديد الحجاز والاعانات والتبرعات والرسوم التي خصصت لتمويله راجع : احمد فهد بركات الشوابكة ، حركة الجامعة اسلامية (الزرقاء ، ١٩٨٤) ص١٧٧ ـ ١٩٧ .

(*) نتيجة لبدء الغزو الايطالي لليبيا .

(٢) الزوراء ، عدد (٢٤٥١)/ ٥ ربيع الثاني / ١٣٣٢هـ + كذلك عدد (٢٤٨١) / ٢٠ شوال / ١٣٣٢ هـ .

(٣) الزوراء ، عدد (٢٤٤٦) /٢٨ صفر / ١٣٣٢ هـ .

معه قانونا اخر يتضمن نسب الزيادة على الضرائب التي تجبيها الدولة مباشرة. فعممت نسب ١٢٪ المطبقة جزئيا على بعض الاماكن في ضريبة المسقفات على جميع انحاء الدولة العثمانية. واضيف اليها ايضا ٥٪ باسم حصة المعارف كما اضيف ٥٪ على اصل رسم التمتع و ١٠٪ على رسم خرج الافراغ والانتقال و ٥٪ على أصل رسوم المواشي و ١٠٪ على اصل البدل النقدى العسكرى ، على أن تكون هذه الزيادات من حصة الولايات دون الخزينة المركزية (١) . ومع بداية الحرب صدر القانون الموقت بحق رسم التمتع اسفر عن زيادة كبيرة في رسوم هذه الضريبة ورفعت الرسوم المفروضة على الواردات الى نسبة ٣٠٪ (٢) . كما صدرت قرارات اخرى تضمنت زيادات مختلفة بشأن الرسوم والضرائب.

ويمكن ذكر بعض الاحصائيات عن ايرادات هذه الرسوم فقد كانت مقاديرها في ولاية بغداد خلال الفترة الممتدة مابين ١٨٩٢ - ١٩٠٧م على النحو الاتي : بلغت رسوم المحاكم (٢٤٥٧٤٥) قرشا ورسوم الغابات (قطع الاخشاب) ومواد البناء ورسم الطابع (٢٠٤ ٩٧٢) قرشا والرسوم المتنوعة (٣٣١٤١٧٩)قرشا مضافا اليها ايرادات اخرى تتمثل في ايجار املاك الدولة ومعدلها (٣٥٤٨٧) قرشا مع معدل الحاصلات المتفرقة وهي (١٦٣٧٧٠) (٣) . اما يرادات الرسوم في ولاية الموصل فقد كانت في عام ١٣٠٨هـ/ ١٨٩٠م على النحو الاتي : رسوم المحاكم (١١٨٩٤٦) قرشا ، ورسوم الغابات ومواد البناء ورسم الطابع (٩١٣١٠) قروش ، والرسوم المتنوعة (٩٣٨٨٢٠) قرشا ، وايرادات ايجارات الدولة بحدود (٤١٨٥٧) قرشا وكذلك ايرادات الحاصلات المتفرقة وتبلغ (٩٥٩٠٨) قروش (٤) اما ايرادات الرسوم في ولاية البصرة عن السنة نفسها

(١) الزوراء ، عدد (٢٤٤٦) /٢٨ صفر / ١٣٣٢هـ .
(٢) الزوراء ، عدد (٢٥٧٨) / ١ شوال / ١٣٣٣ هـ .
(٣) سالنامات بغداد ، لنفس السنوات والصفحات السابقة .
(٤) سالنامة الموصل ، لسنة ١٣٠٨ هـ ، ص١٠٦ .

فهي تقتصر على الرسوم المتنوعة ومقدارها (١٠٨٣٠٠) قرش ، والحاصلات المتفرقة وهي بمقدار (١٢٣٩٩٥) قرشا [١] . اما ايرادات رسوم الولاية في أخر احصاء لهيئتها عام ١٣١٨هـ / ١٩٠٠م فكانت على النحو الاتي : رسوم المحاكم (١٢٦٧٢٦) قرشا ، والرسوم المتنوعة (١٨١٩٦٠٩) قروش مضافا اليها الحاصلات المتفرقة وهي (٧٤١٨٥) قرشا [٢] . كما يجدر بنا ان نشير الى ايرادات الولايات الثلاث من رسوم المحاكم ورسوم الطابع بدقة ارقامها وتميزها بالاستقرار النسبي قياسا الى بقية ايرادات الرسوم الاخرى .

الـ ايرادات رسوم المحاكم الشرعية والنظامية لسنة ١٣٢٥ مالية (١٩٠٩ - ١٩١٠م) [٣]

الولاية	ايرادات المحاكم النظامية بالقروش	ايرادات المحاكم الشرعية بالقروش
البصرة	٢٣٩١٩٢	٧٤٨٥٥
بغداد	٤٦٧٦٠٩	٩٦١٢٨
الموصل	٢١٠٠٩٦	٨٧٩٨٠

ايرادات رسوم الطوابع (تمغا رسمي) للسنة المالية ١٣٢٥ (١٩٠٩ - ١٩١٠م) [٤]

الولاية	عدد الطوابع المباعة	الواردات من رسم الطابع
بغداد	١٤٨٧١٣٣	١٦٢٢٧٤١٣
الموصل	٣٥٩٢١٢	٣٦٢٢٢٧٨
البصرة	-	- لاتوجد احصائية

---

(١) سالنامة البصرة ، لسنة ١٣٠٨ هـ ، ص١٥٢ .

(٢) سالنامة البصرة ، لسنة ١٣١٨ هـ ، ص٢٩١ .

(٣) Mc Carthy op, cit , p. 176.

(4) Ibid, p. 177.

وختاما لابد من التعرف على مقدار ماحصلت عليه الدولة من موارد مضافة نتيجة للزيادات الاخيرة في نسب الرسوم والضرائب بحجة الحرب وذلك من خلال مقدار موارد هذه الاضافات في ولاية بغداد لعام ١٣٣٣/١٩١٤م ، التي بلغت حصة اعانة المعارف فيها (٦٤٨٣٦٣) قرشا ومن اعانة حصة المنافع (٦٤٨٣٦٣) قرشا ومن خرج الافراغ والانتقال (١٣١٥٤١) قرشا ومن الحصة المضافة على رسوم المواشي (٣٢٥٤٦٢) قرشا ومن البدل النقدي العسكري (٢٦٦١٦٨) قرشا ومن بدل الطريق (٣٢٢٧٧٩) قرشا وما اضيف على رسم الذبيحة (٣٣١٠٩٦) قرشا ومن ويركو الحرب (٣٤٢٤٩) قرشا وحصة المعارف من ضريبة المسقفات (٦٠٠٠٠٠) قرش وايراد ستة اشهر من رسوم عبور جسر سامراء (١٥٠٠٠٠) قرش ورسم المرورية (١٦٨٠٠٠) قرش ورسم الدفينة (٣٠٠٠٠٠) قرش وموارد مكتب الصنائع (٣٠٧٢٨) قرشا وموارد مطبعة الولاية (١٩٩٥٢) قرشا وموارد المستشفى (١٥٧٥٠) قرشا وموارد الاملاك وللمقار (١٦٢١٣١) قرشا ومن بدلات الاملاك المباعة (١٢٩٨٠) قرشا ومن وموارد متفرقة (٣٠٠٠) قرش ومن الاستيرادات (٣٠٠٠) قرش ومن موارد الاوقاف المندرسة (٢٢١٠٩) قروش.(١)

ان آخر احصاء يمكن الاعتماد عليه لتقدير مجمل الايرادات في الولايات العراقية الثلاث كان في سنة ١٣٢٥ مالية (١٩٠٩ - ١٩١٠م) والذى وصل الى (٧٩٦٧٥٦٢٨) قرشا (٢) ، ولاشك بان المبالغ التي كانت تجبى فعلا اكثر من ذلك بكثير ، فأساليب الجباية المعروفة التي سنتحدث عنها لاحقا تظهر لنا مقدار الهدر الكبير في هذه الاموال والاضرار الكبيرة التي الحقتها بالخزينة والسكان . اما الزيادات التي نوهنا عنها سابقا فقد جاءت متلاحقة ولفترات غير مستقرة ، نظرا للظروف الخاصة التي مرت بها الدولة في اواخر عهدها ، ولكن يجدر بنا ايضا ان نلقي الضوء على بعض موارد المؤسسات الامبراطورية الخاصة بالعراق

---

(١) الزوراء ، عدد (٢٥٢٠) / ٤ شعبان / ١٣٣٣هـ .

(٢) اقتبست الارقام من

Mc Carthy, op, cit , p.p. 170- 177.

لكي تتكون لدينا الصورة الواضحة عن مجمل ايرادات الدولة العثمانية في العراق فقد بلغت ايرادات الدائرة الرئيسة لرسوم (كمرك) بغداد عام ١٨٩٢م (١٣٠٠٠٠٠) قرش ووصلت عام ١٩٠٦م الى (١٦٥٠٠٠٠) قرش وارتفعت في العام التالي بعد زيادة نسبة التعرفة الكمركية الى ١١% على الواردات الى (٢٦٠٠٠٠٠) قرش [١]. أما ايرادات ادارة الدين العثماني في بغداد لعام ١٣١٩ هـ / ١٩٠١م فقد وصلت الى (٣٤٩٨٦٧) قرشا وسجلت ايرادات دوائر الحجر الصحي في العام نفسه في بغداد (٩٢١٢٦٠) قرشا أما دائرة البرق والبريد فقد كانت ايراداتها (١٧٩٥١٢٨) قرشا للعام نفسه [٢] اما ايرادات دوائر البلديات التي حددت مواردها الكثيرة والمتنوعة بقوانين وانظمة خاصة [٣] وعلى سبيل المثال بلغت ايرادات الدوائر البلدية في مدينة بغداد لنفس العام المذكور (١٤٠٤٢٠٢) قرشا [٤]. أما موارد حصة التعليم الضئيلة فقد بلغت (٥٥٣٧٧٠) قرشا في هذه السنة ايضا [٥] أما بخصوص الايرادات الكبيرة لادارة السنية فلاتتوفر عنها احصاءات رسمية باعتبارها املاكا خاصة بخزينة السلطان .

---

(١) غنيمة ، المصدر السابق ، ص ١١٢ .
بلغ معدل واردات هذه الدائرة مابين عامي ١٨٩٢ و ١٩٠٦م (١٥٦٩٠٥١٥) قرشا انظر : سالنامات بغداد للسنوات ١٣١٠هـ ، ص ٢١٣ و ١٣١٢هـ ، ص ٢٧٦ و ١٣١٣هـ ، ص ٣٤٩ و ١٣١٤هـ ، ص ٢٨٦ و ١٣١٥هـ ، ص ٣١٤ و ١٣١٧هـ ، ص ٢٩٧ و ١٣١٨هـ ، ص ٣٢٥ و ١٣١٩هـ ، ص ٥٠٢ و ١٣٢١هـ ، ص ٤٠٧ و ١٣٢٤هـ ، ص ٣٥٤ .

(٢) سالنامة بغداد ، لسنة ١٣١٩هـ ، ص ٥٠١ ـ ٥٠٢ .

(٣) للتفاصيل عن هذه الموارد انظر : رجب بركات ، بلدية البصرة ١٨٦٩ ـ ١٩٨١م (البصرة ، ١٩٨٤) ص ٧٧ ـ ٨٠ .

(٤) سالنامة بغداد ، لسنة ١٣١٩ هـ ، ص ٥٠٣ .

(٥) المصدر نفسه ، ص ٥٠٣ .

الجبايـــة في عصـــر التنظيمات :

عكست اساليب جباية الضرائب في الدولة العثمانية الى حد كبيـــر فساد الادارة وضعف سيطرة الدولة على اجهزتها وموظفيها وعلى الملتزمين ، الذين مارسوا كل اساليب القهر والنهب في تحصيلهم للضرائب والرسوم ، فعلى الرغم من اقرارالدولة العثمانية بمساوئ نظام الالتزام والاعلان عن الغائه عام ١٨٣٩م بموجب مرسوم كلخانة ، الا ان مساوئ الجبايةالمباشـــرة عن طريق الموظفيـــن لم تكن لتودي الى طريق أفضل ، فهي بالاضافة الى كونها عملية مكلفة تتطلـــب من الدولة عددا كبيرا من الموظفين (التحصيلدارية وامنـاء الاعشار) ممـــن يفترض فيهم قدرا من النزاهة والدراية ، فقد أثبتت ميدانيا عجزها عن جمـــع الايرادات العشرية والرسوم بالحـد الادنى المطلوب وأدى ذلك الى عجز فـــي خزانة الدولـة وتذمرا بين صفوف الرعية (١)، فبعد التجربة الاولى التي قامت بها الدولة بتطبيق الجباية المباشرة بعد صدور خط كلخانة والغاء الالتـــزام، عادت الى العمل به من جديد عام ١٨٤٢م ، وذلك لجباية الاعشار والرسوم، ولكن وفـــق قيود جديدة بغية الحـد من مساوئـــه ، فأعلنت اعشار المقاطعات للالتزام بالمزايدة العلنية في مراكز الوحدات الادارية مدة سنتين لمن يدفع الحد الاعلى من الاسعار ، ولكن الدولة عدلت من هذا النظام عام ١٨٤٧م فأصدرت قانونا يقضي بتمديد العقود مـدة خمس سنوات بغية التخفيف من حدة جشـــع الملتزمين والعمل على زيادة الموارد وتحسين الانتاج (٢)وا حالت جبايـــة الضرائب في الاقضية الى المشرين ورجال الحكومة المتقاعدين ، وبذلك الغـــت اسلوب المزايدة ، واشترطت جباية الاعشار عينا لانقدا ، واحدثت طريقة البـــدل

(1) Ubicini , op, cit , p,141.
(2) Shaw. op, cit , p. 96.

المقطوع على أساس معدل انتاج الارض خلال السنوات الخمس الماضية (١)، وعمدت الى اسلوب الدعم بالقروض لقاءفوائد قليلة لشراء مايلزم من بذور ومعدات زراعيـــة اضافة الى عدم المطالبة بتسديد المبالغ قبل جني المحصول الذى يحسب ثمنه استنادا الى سعر السوق السائد في المنطقة• وكانت الدولة تهدف من وراء اجراءاتها هـــذه الى رفع مستوى الانتاج • وتحقيق قدر أكبـر من الايرادات للخزينة (٢) •

ولقد ادت هذه الاجراءات التي التخفيف من حدة الظلم الواقع على الفلاحين فعلا • الا أن الظروف المالية الصعبة التي مرت بها الدولة العثمانية في اثناء حرب القرم وبعدها كانت قد حصرت تفكير الدولة في الحصول على أكبر ايراد مالي مـــن الضرائـــب (٣) • فاصدرت بعد ذلك عدة قرارات بشأن تنظيم الاعشار وطرق جبايتهـا • فأعادت الدولة أصول الالتزام لكي تضمن تموين الجيش وذلك بموجب مرسوم خط همايون ١٨٥٦م • ولكنها منعت موظفي الدولة واعضاء المجالس المحلية من التعهد بـــأى التزام للاعشار والرسوم • وأصدرت بعد ذلك نظام احالة الاعشار والرسوم فـــي ١١ رجب ١٢٧٢ هـ /١٨٥٦م، الذى حدد مدة الالتزام بسنة واحدة ، ومنع احالـــة لوائيـــن لملتزم واحد ( ) • كما صدر نظام أخـر في ٢ ذى الحجة عام ١٢٧٤ هـ /١٨٥٨م تناول الكيفية التي يتم بمقتضاها استحصال العشـر من الملتزمين فاعتبـــر مصلحة الخزينة في المقام الاول مع تحديد حالات الاستثناء عن عدم الدفع بظـروف طارئة محدودة ( ) • وأصدرت الدولة نظاما أخر في ٩ شعبان عام ١٢٧٧ هـ /١٨٦٠م لتحديد بعض التفاصيل حول الكيفية التي يمكن ان تتم بموجبها عملية استحصـــال الاعشار من بعض المحاصيل نقدا أو عينا وحسب السعر السائد في سوق المنطقـــة، مع منع أخذ الماكوت أو ايـــة حاجيات اخرى من الفلاحين دون ثمن • وتحديد التعرفة المعينة لنقل الاعشار • ومنع أخذ الاعشار عما هو تالف من الثمار وكذلك الاحطـــاب

(١) دليل العراق الرسمي ، لسنة ١٩٣٦ ، ص ٣٠١•

(2) Shaw . op, cit. p. 96.

(٣) كنز الرغائب في منتخبات الجوائب ، جـ٦ ، ص١٥•

(٤) الدستور ، مجلد (٢) ، ص ٣٦ ـ ٤٢•

(٥) المصدر نفسه ، ص ٤٣ـ ٤٧•

المنزلية ، مع استخدام أية طريقة للكيل تكون مرضية للطرفين [(١)] . ثم صدر قانون أخر يقضي بحصر الالتزام على القرية فقط وذلك عام ١٨٨٤م . الا ان الدولة العثمانية بقيت متأرجحة بين الجباية المباشرة وطريقة الالتزام مدة دامت قرابة السبعين عاما مابين ١٨٣٩ و ١٩٠٩م صدر بعدها نظام الاعشار القاضي باستيفاء العشر عن طريق تخمين المحصولات القابلة للتخمين كالحبوب وماشابهه ذلك . أو الاعتماد على تقدير ماينتجه الدونم الواحد من المحاصيل بعد تصنيف منتجات الدوانم الى ثلاثة اصناف رئيسة أعلى ووسط وأدنى مع تحديد عدة درجات للانتاج الادنى [(٢)] . وقد أجاز النظام اعطاء اعشار الاقضية بالالتزام ايضا على أن يكون لأهل القرى حق الارجحية في التزام اعشار قراهم . اما بخصوص تصنيف انتاج الدونم فقد اوكل الى مجالس الادارة في الوحدات الادارية مهمة تشكيل لجان منتخبة للتقدير سنويا ، وتبلغ نتائجها الى الزراع وموظفي المال . وللطرفين (الدولة والفلاحين) حق الاعتراض على هذه التقديرات . فيجرى عندئذ اعادة التقدير من لجنة الاستئناف ، فان لم يحصل ارضاء للطرفين تتم التقديرات ثانية من قبل عضوين من اعضاء مجلس الادارة [(٣)]

---

(١) الدستور ، مجلد (٢) ، ص ٤٨ ـ ٤٩ .

(٢) " استحدثت أصول مثل هذا النوع من الجباية (الذرعة) في العراق بحدود منتصف العقد الثامن من القرن التاسع عشر من قبل دفتر دار ولاية بغداد انذاك مخلص افندى ، وكان الغرض الاساس من احداثها ان تطبق في قضاء الهندية ، ثم اخذوا بتطبيقها في الشامية وبعض الاماكن الاخرى في حينها ولكنها اقتصرت بعد ذلك على زراعة الشلب في منطقة الشامية ، وكانت النسب المطروحة من المساحة المزروعة التي يعتمدها المخمن لتحديد درجة جودة الانتاج هي : للاعلى ١٦،٦٦٪ ، وللاوسط ٢٠٪ وللادنى ٣٣،٣٣٪ وللادنى الادنى ٥٠٪ ولثلث العائد ٦٦،٦٦٪ ولربع العائد ٧٥٪ ولخمس العائد ٨٠٪ ولعشر العائد ٩٠٪ وللبور والعديم ١٠٠٪ . انظر : أحمد فهمي ، تنقلاتي في الشامية / القسم الثاني / المركز الوطني للوثائق / الاضبارة م /١١ ، لسنة ١٩٢٥ ـ ١٩٢٦م ، ص ١ ـ ٣ .

(٣) دليل العراق الرسمي ، لسنة ١٩٣٦ ، ص ٣٠٢ .

أساليب الجباية وطرق تقديرها في العراق
١٨٣١هـ - ١٩١٤ م

لم يطرأ تحسن يذكر في جوهر الاساليب القديمة والمستخدمة في جمع الضريبة الا من حيث الشكل فقط . ذلك أن العدد الكبير من المحصلين الذين ظهروا في هيكل الدولة واجهزتها المالية لم يكونوا في حقيقتهم بأفضل حال من اسلافهم الملتزمين . فأساليب القهر والتسلط والنهب والفساد والرشوة ظلت قائمة طيلة هذه المدة [1] . وكان الولاة المتعاقبون بشكل سريع على حكم الولايات العراقية الثلاث لايشغلهم شاغل أكثر من جمع الاموال بأية وسيلة أو عن أى طريق كان قبل ان يصدر الامر بعزلهم أو نقلهم الى أماكن اخرى [2] . ولذلك كانت الضرائب الكثيرة والمتنوعة والمفروضة بدون نظام او قيد تجبى عن طريق المحصلين ولاتسجل، وتؤخذ ولايعطى بها مستند [3] . وكانت نسبها تتصاعد مع تصاعد الحاجة الى الاموال [4] . وكانت لاتجبى في حقيقتها الامن الشرائح الاجتماعية الفقيرة كالفلاحين والكسبة وصغار التجار . أما كبارهم وأغنياء المدن والشيوخ والاغوات من زعماء الاقطاع الذين تنامت ثرواتهم في هذه الفترة [5] . بحكم التغييرات التي احدثتها السلطة بتفويضها للمساحات والاقطاعات الواسعة من الاراضي باسمائهم . بعد عهد مدحت باشا [6] . فقد كانوا بمنأى عن الضريبة الا ما ندر [7] . كما ان قدراتهم على التحليل والالتفاف على كل المحاولات التي تهدف الى الاقلال من شأن ثرواتهم قد تضاعفت . لقد كان بامكانهم شراء رضا الوالي بالمال . والحصول على اى امتياز مادامت هنالك قدرة على دفع المال اللازم للوصول اليه [8] .

(١) لونكريك . اربعة قرون . ص ص ٣٤٨ ، ٣٧٩ ، ٣٨٥ .
(٢) الوائلي . المصدر السابق . ص ٤٣ .
(٣) حذرت الزوراء باعلان مخصوص من امكانية تلاعب محصلي ضريبة الويركو بالمستندات التي تعطى بهذا الخصوص ونشرت صورة المستند مع تحديد لونه . انظر : الزوراء . عدد (٥١٦) / ١٤ محرم /١٢٩٢هـ .
(٤) لوريمر . المصدر السابق . القسم التاريخي . ج ٤ . ص ص ٢٢٠١ ، ٢٠١٦ .
(٥) كوتلوف . المصدر السابق . ص ٦٤ - ٦٥ .
(٦) الجواهري . المصدر السابق . ص ٣٦ - ٣٨ .
(٧) الوائلي . المصدر السابق . ص ٤٥ .
(٨) لونكريك . العراق الحديث . ج ١ . ص ٧٣ - ٧٤ .

في مثل هذه الاوضاع كانت طرق الجباية المباشرة (نظام الامانة) تتم وفـــق صيغ متعددة تبعا لنوع الضريبة ، فأعشار الارض كانت تحتسب فـي بعض المناطق على اساس نسب المحاصصة المار ذكرهـا في رسوم الاعشار ، وتتم جباية الحصة الاميرية احيانا باقتسام الحاصل بين الحكومة والفلاحين عينا في محـل البيـادر من موظفين تعينهم الدولة خصيصا لهذا الغرض بصورة موقتة . أو ان تتم العملية بطريقة التخمين اذا كانت الحاصلات الزراعية من النوع الاقرب الى التقديـر كبساتين النخيل والثمار المختلفة وتعرف هذه الطريقة محليا بـ (الخرص) باستثنـاء بعض مناطق النخيل في البصرة التي ثبّت عليها مدحت باشا نظاما خاصا قائمـا على وحدة المساحة وهي الجريب — أو ان يتم التحديد بطريقة المقطوع الذي غالبـا ما يطبق على الاراضي المروية بالواسطة (الكرود)
أو ان تتم العملية بطريقة الذرعة وهي الطريقة الاكثر شيوعا في أكثر مقاطعات العراق الا ان تطبيقها اقتصر ، كما ذكرنا ، على مناطق زراعة الرز في الشامية خـلال المدة الاخيرة من الحكم العثماني [1] .

أما اسلوب الجباية وطريقـة التقدير المطبقة على ضريبة الاغنام والمواشـي فكانت على النحو الاتي : تتم عملية التقدير في البلاد الحارة ومنها العراق في اول شهر شباط حيث يقوم اصحاب المواشي بتسجيل عدد مالديهم من الماشية لـدى المختارين والائمة والقسس وانواعها ، ثم يخرج الموظفون المختصون الى القـرى على شكل لجان ليحصوا مواشيها ثانية ويسمى هذا (يوقلمى) [2] اى التفتيش .

---

(١) المركز الوطني للوثائق / الاضبارة السابقـة / احمد فهمي ، كتـاب موجه الى وزارة المالية في ٢١ تشرين اول / ١٩٢٥ بشأن المناقشـات الجارية في مجلس الامة عن معاملات الذرعة ، ص ١٥ — ١٦ . وللتفاصيل عن عملية اجراء الذرعة ومساوئ تطبيقاتها انظر : احمد رفيق " الذرعـة " ، مجلة لغة العرب / جـ٨ / شباط ١٩١٤ ، (بغداد ، ١٩٨٠) ص ٤١٨ — ٤٢٤ . كذلك النقد اللاذع الموجه اليها في : جريدة الرقيب ، عدد (٦٨) / ١٥ ذي القعدة / ١٣٢٧ هـ .

(٢) تزود اللجان بدفاتر خاصة مجدولة لضبط الحسابات . انظر : الزوراء عدد (٢٠٦٩) / ١٥ محرم / ١٣٢٤ هـ وكذلك المصدر (٢٠٧١) / ٦ صفر / ١٣٢٤ هـ .

فكانت على النحو الاتي : تتم عملية التقدير في البلاد الحارة ومنها العراق في اول

فيفرضون الضرائب المضاعفة على المواشي غير المثبتة بالتعداد الاول ،ثم تبتداء عملية استيفاء الرسوم أولا على الاغنام المارة بالمنطقة . وبعدها اغنام المنطقة نفسها حيث تقسم رسومها على ثلاثة اقساط متساوية تدفع في اخر كل شهر ابتداء من آذار . أما الاغنام والمواشي المراد اخراجها من المنطقة فيدفع الرسم عنها كاملا من دون تقسيط (١) .

وغالبا ماكان يواكب عمليات الجباية المباشرة التي تقوم بها لجان منتخبة من قبل مجالس الادارة في اللواء أو القضاء قوة عسكرية كافية لمنع الشغب والتمرد التي غالبا ماكانت تحدث نتيجة لعدم حصول اللجان على مقدار الرشوة المناسبة لكل اعضائها . فعندئذ تجبى بقوة السلاح أو التهديد ولاتنتهي الجباية الا بخراب البيوت وبيع الاثاث البالي والماشية والمحاصيل (على الاخضر) (٢) . أو قد تلجأ العشائر الى المماطلة والتسويف في دفع بقايا الضرائب وهو مايعرف عندهم بـ(بالخايس) (٣) . أو قد يلجأون الى دفع الانظار عن أموالهم بشتى الطرق للتخلص من جشع الحكومة وملتزميها (٤) . اما في الشمال فقد وصلت

---

(١) دليل العراق الرسمي ، لسنة ١٩٣٦ ، ص ٣٠٦ ـ ٣٠٧ .

(٢) احمد رفيق ، المصدر السابق ، ص ٤٢٢ . كذلك :الجواهري ، المصدر السابق ، ص ٥٢ ـ ٥٣ .

(٣) اشارت جريدة الزوراء الى ان مقادير هذه الاموال المتأخرة عن الدفع كانت كبيرة جدا في مناطق العمارة . وأسفت لاشغال دفاتر الحسابات بها عبثا ودون فائدة . انظر : الزوراء ٩/ جمادى الاول /١٢٩٩هـ كذلك :الجواهري ، المصدر السابق ، ص ٥٣ ـ ٥٤ .

(٤) الزوراء ، عدد (١٠٨٧) / ١٢ رمضان / ١٢٩٥ هـ .

الحالة في بعض المناطق الى درجة خطيرة (١) .

اما نظام الالتزام فقد كان شائعا في المناطق القبلية من العراق وفي تحصيل الكثير من الرسوم والايرادات الثانوية عموما وبعض محاصيل المناطق الزراعية المحدودة (٢) . وكان معظم هؤلاء الملتزمين من شيوخ واغوات ومتنفذي المدن ، الذين يحصلون على الالتزام عن طريق الاشتراك في المزايدة ولقاء الرشوى والتزلف للسلطة مع قطع الوعود بدفع مبالغ اكثر ، وكان من نتيجة التنافس المحموم بينهم والمدفوع من قبل السلطة ان ارتفعت مبالغ الالتزام على بعض المناطق الى درجة كبيرة (٣) . فكان من الطبيعي ان ينعكس ذلك على الاساليب والطرق المتبعة في تحصيل المال وتحقيق اعلى نسبة ممكنة من الربح . وكانت عمليات رفع مبالغ الالتزامات من قبل السلطة تجرى بصورة كيفية ومن دون خطة مدروسة (٤) . مما عكس تحولات اجتماعية واقتصادية خطيرة داخل

---

(١) ثمة اساليب تعسفية استخدمها العثمانيون لتحصيل التكاليف الاميرية . للتفاصيل انظر : الدملوجي ، امارة بهدينان ، ص٥٠ - ١ [illegible]

(٢) كانت معظم هذه الالتزامات تنشر في الزوراء في اعدادها المختلفة ، انظر على سبيل المثال ، الزوراء عدد (١٣٣) / ١٨ محرم / ١٢٨٨ هـ . كذلك : العدد (١٣٠٠) / ٧ جمادى الاولى / ١٣٠٤ هـ .

(٣) حول هذا النهج انظر على سبيل المثال : كيفية ارتفاع مبالغ التزام ديرة المنتفك والاساليب التي مارستها الدولة لتحقيق ذلك في : يعقوب سركيس ، المصدر السابق ، جا ، ص٧٦ - ٧٧ .

(٤) على سبيل المثال (رفعت الدولة التزام اعشار ناحية الجمارة السنوى من (٣٨٧٠٠٠) قرش عام ١٢٩٣ هـ الى (٧١٨٠٠٠) قرش عام ١٢٩٤ هـ) انظر : الزوراء ، عدد (١٠٨٧) / ١٢ رمضان / ١٢٩٥ هـ .

المجتمع العراقي (١) ، فأدت الى انتفاضات وثورات عشائرية كانت تقمع بقـــوة السلاح أو بتسليط عشائر اخرى موالية للانقضاض عليها مما أدى الى الخراب والدمار الشاملين في جميع انحاء البلاد (٢).

أما القوانين والتشريعات وانظمة الدولة فقد ظلت مرهونة بشخص الوالي وسياسته لذلك كانت اجهزة الدولة وموظفوها وحتى فئة الملتزمين والمنتفعيـــن فيها لايتصرفون الا وفـــق ماتمليـــه مصالحهم الشخصية (٣) ولما كانت القاعدة العامة في تعيين ولاة العراق وموظفيه هي كونهم من العناصر غير الكفـــأة والمبعدة عن حظوة السلطان الا ماندر ، فان حالة تطبيق النظام والقوانيـــن ونشر الامن هي حالة استثنائية (٤)، ولذلك تمثل الفساد المستشرى فـــي جميع اجهزة الحكم (٥) بأسوأ مظاهره في موظفي الجباية والجهاز الادارى المالي

---

(١) كوتلوف ، المصدر السابق ، ص ٤٣ ــ ٤٩ ، كذلك : الدملوجي ، المصدر السابق ، ص ١٢٦ ــ ١٣٠ .

(٢) انظر تركيبة التشكيل العشائرى في العراق وتحالفاتها ومقدار الاتـــاوات المفروضة على كل منها في : جيمس فليلكس جونز " بغداد فـــي سنة ١٨٥٣م " ترجمة : عبد الوهاب الامين / مجلة المورد / مجلـد ٣ عدد (١) / ١٩٧٤ ، ص ٤٢ ــ ٤٦ . واستمرت الحكومة في نهجها علـــى هذه السياسة بعد الدستور انظر تفاصيل الصراع العشائرى في ديـــرة المنتفك الذى تناولته جريدة الرقيب منتقدة تلك السياسة بقولها "..وهل تجـــوز الحكومة الدستورية سوق العشائر بعضها على بعض والاستعانة بهم على هذه الصورة ؟ وهل تعجز الحكومة عن تأديب مالايزيد عن الفي نفر من هولاء العربـــان ؟ والى متى تبقى الحكومة فيه متذبذبة .. ان خسارة الرجال لاتعوض بالامر السهل ولا بالزمن القصير .. " . الرقيب عدد (٦٨) / ١٥ ذى القعدة / ١٣٢٧ هـ .

(٣) فوصيل ، المصدر السابق ، ص٧٧ .

(٤) تمثلت حالات الاستثناء ببعض الولاة مثل : الكوزلكلي ، ومدحت باشا ، وناظم باشا . انظر لونكريك ، اربعة قرون ، ص ٣٨٩ .

(٥) ذكرت الرقيب ان قرية قرب الكوت قد تسلط عليها اثنان من الجندرمـــة (السوارية) "ولقد استفاضت منهما القرية ولامن سامع وكان من جملة اعمالها جمعهما من كل بيت في الشهر اربع قرانات ومن كل دكان ثلاثة باسم المحافظة على الامن (والتي لاوظيفة لهم غيرها) وقد جعلا فيها حارسا واحدا ومعاش الحارس معلوم حتى في الولايات ، لايزيد على ثلاثة مجيديات واما مايجمع من الاهالي فهو فوق (٣٠) مجيدى فماذا نسمي ذلك .." الرقيب عدد (٦٨) / ١٥ ذى القعدة / ١٣٢٧ هـ .

فقـــد كان باستطاعة اى تركي اومستترك ان يتحول الى موظف وان كان جاهـــلا اميا بشرط أن يدفع الثمن ، وقد يتجاوز هذا الثمن مجموع مرتباته السنوية ولكنه يستميد مايزيد عـــلى مادفعه في اسرع وقت (١) ، كانت المرتبات ضئيلـــة وغالبا مايتأخر دفعها اشهرا عديدة (٢)، فشكلت هذه الظاهرة عاملا مساعدا اخـــر على تقبّل الرشوة والانغماس في ممارسة النهب والظلم والتسلط على السكان (٣) ، وممارسة النفاق والتزلف والكذب امام مروءوسيهم ، لذلك لم يطرأ تحسن يذكـــر خلال هذه المدة ان لم نقل ان الامور أمست اسوأ من السابق .

---

(١) الوائلي ، المصدر السابق ، ص ٤٦ ، كذلك : لوريمر ، المصدر السابـــق ، ص ٢٢٠٠ - ٢٢٠١ ، ويذكر الدملوجي "... وفي الاماكن المطيعة يكـــون الارتشاء واسعا ويشمل اصحاب المخالفات والجرائم ورسوم (المملـــة المكلفة) بدلات الطريق والبدلات العسكرية التي تؤخذ من الملل غيـــر المسلمة تتسرب الى جيوب موظفي المال ، وحكام الشرع يسرقون أمـــوال الاحياء والاموات ، وقلما تجد فيهم ذا عفة ونزاهة ، والجندرمـــة يسرقون من الضعيف ، الاما الاقضية فالسرقة فيها مختصة بمدراء المـــال ، وتكون سرقتهم على حساب (دفتر دار) الولاية الذى يحاسب على الفلس الواحد ، وكثير من مدراء المال يعزلون ولم يستوفوا بعد الرشوة التـــي اعطوها ، فقد عزل خورشيد بك ثلاثة عشرة مرة من مديرية المال وقدّم ثلاث عشرة مرة الى المحاكم ، وكان يخرج كـــل مرة طاهر الذيل ناصـــع الجبين ، ولكنه كان على الدوام يرزخ تحت دين رشاوى ثلاث أو اربع مديريات لم يعد له الاجل فيها حتى يوفيها " اما رشاوى ولاة الموصـــل فقد ذكرها لاحقا ، انظر : الدملوجي ، امارة بهدينان ، ص ٦٨ - ٧١ .

(٢) الرقيب ، ٢٦/ ربيع الثاني / ١٣٢٧ هـ .

(٣) ولقد اعطى لنا احد الشعراء المعاصرين لتلك الفترة (محمد القزاز الحلـــي ١٢٤٠ - ١٣٢٠ هـ) وصفا واقعيا للموظفين الاتراك الذين دخلوا الحلـــة لاستيفاء ضريبة العشر وأخذوا الناس بالشدة والعنف فقال :

لم يكفهم تعشير املاكنـــا حتى استزادوا بالاجـــارات
قد قللوا الاقوات في ارضنـــا واكسدوا كل التجـــارات
لولا حذارى من بقياهـــم صحت بجيراني وجاراتـــي
لقد مشوا عنا الا فاقذفـــوا وراءهم سبع حصيـــات

انظر : علي الخاقاني ، شعراء الحلة او البابليات ، جـ٥ (النجـــف ، ١٩٥٢) ص ٢٣٠ - ٢٣١ .

المصروفــــــــــــــات

واكبت عملية تنظيم مصروفات الدولة ، المراحل الاولى من عمليات تنظيم الميزانيات العثمانية الحديثة على غرار الميزانيات الاوربية الاعتيادية وذلك خـلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر (١) . فقد بدأت هذه العمليات في وقت كانت الدولة العثمانية تعاني فيه من عجز مالي ، كما تزامنت مع ظهور بوادر التوسـع في هيكل التشكيلات الادارية الجديدة لجهاز الدولة ومارافقها من عدم الانتظـام المالي في الموازنة مابين الايرادات والمصروفات ، نتيجـة للتطبيقات التشريعيـة غير المستقرة في مبادرات الاصلاح (٢) . ولذلك اتصفت مصروفات اجهزة الدولـة عموما وعبر مراحل تطورها بالتقتيـر المالي والاقتصار على ما هو ضروري من النفقات مع تقليص صلاحيات الصرف الى حد كبيـر وربطها مركزيا بالاوامر الصادرة مـن الجهات العليا في العاصمة (٣) ، ومع كل التشريعات التي اعطت الصلاحيات المالية الواسعة للتشكيلات والمجالس الادارية في تصريف شؤون الدولة ، الا ان صلاحيات الصرف لم يكن يتم الموافقة عليها الا من خلال (المضبطة) اى الامـر الرسمي (٤) .

---

(١) شهدت سنة ١٨٥٥ م / ١٨ ذى الحجة / ١٢٧٢ هـ ، ظهور اول ميزانية عثمانية منتظمة واكثر حداثة اثر التوجيهات التي وردت في الفقرة (٣٠) من خطي همايون الصادر عـام ١٨٥٦م وقد تم تهيئتها من (مجلس التنظيمات) الذى أقـر وضع الميزانية السنوية الخاصة بالايرادات والمصروفات على غرار الميزانيات الاوربية الاعتيادية ، انظر: Ubicini, op , cit , p. 123.

(٢) جاء في الامر الصادر من السلطان والموجه الى الصدر الاعظم في (٢١ شباط ١٨٦٣م) بشأن الامور المالية مايلي : " وزير الافخم منذ عدة سنوات وامورالامبراطورية لم تجر كما يراد في الطريق السوى ، وقد أحدث ذلـك اختلافا بينا بين العائدات والنفقات ، ورغم بوادر التحسن فان العجز كبيـر مما سيلحق الضرر بمستقبل مالية الدولة ، وعليه اطلب التعجيل في خلق الموازنة واطفاء قسم من الديون ، واعادة النظر في الملاكات الوظيفية والاستغناء عـن المستـخدمين غير النافعين ، وتقليل الرواتب الضخمة والممنوحة بدون مبرر ، مع تخفيض شامل في النفقات ، مع اعطاء الاهمية لزيادة الموارد ، واتخاذ مايلزم لتعزيز التوازن في الميزانية " Etudes Pratiques Sur La Question d' orient, Reformes et Capitulation, veuve Berger - Levrault et fils, Mayet , Des Archives Diplomatiques, (paris , 1869) 1. p.p. 343 - 344.

(3) Shaw , op, cit , p.p. 97, 98, 99, 224- 226.

(4) Ma'oz , op. cit , p. 93.

اصـــول تنظيـم الموارد الماليــــة :

أولت الدولة العثمانية اهتمامها البالغ لهذا الجانب من الاصلاح مع بدايـة عصر التنظيمات ، وطبقا لما جاء في خط كلخانة من تأكيد على ضرورة اصـــدار القـوانين الجديدة المتعلقة بحسن ادارة الاموال [(١)] ، فقد صدر مع بداية عهد السلطان عبد العزيز (١٨٦١ــ ١٨٧٦م) قانون * يهدف الى تحقيق النظـام في واردات ومصروفات الدولة بشأن دقيق ، وذلك للاقلال من ظاهرة الهـدر والتلاعب والاختلاس التي كانت سائدة فيها ، ولقد تضمنت بنود هذا القانـــون الخاص والمتكون من (٦٨) مادة الكيفية التي يجب ان تجرى بها عمليات الجباية والصرف في كل وحدة ادارية ، كما ربط النظام ايضا مسؤولية حركة اموال الدولة بالاشخاص المتعاملين بها ، مهما بلغت درجة وظائفهم وحتّم عليهم اعطاء السندات الخاصة بذلك والناتجة عن عمليات القبض او الصرف فيها وعلى النحو الاتـــي :

آــ في القـــرى :

قسّمت الاموال الواجب استيفاؤها من القرى بموجب هذا النظام على ثلاثة اقسام وهي : ضريبة الويركو ، والبدل النقدي العسكري ، والاعشار وايـــرادات الرسوم ، واجاز النظام استيفاء الاعشار والرسوم عن طريق الملتزمين اوجبـــاة الدولة ، أما بشأن ضريبة الويركو فقد أوكلت مهمة جبايتها الى مختار القريــــة او المنطقة ، بعد ان يتقرر في مجلس الختيارية للقرية المبلغ الواجب دفعه لجمع الضريبة من كل فرد فيها استنادا الى قدراتهم المالية ، وعندها يباشـــر المختار عمله بتبليغ الافراد بالمقدار المالي المطلوب منه قبل اسبوع من بدء الجباية في الاقل ، ويتولى رؤساء الطوائف الدينية جمعها عن طوائفهم ، تجنبا لمـــا قـــد يقع من اشكال ، ويتم الجمع لقاء وصولات خاصة (تذكرة القبـــض)

---

(١) الدستور ، مجلد (١) ، ص ٢ــ ٤ .

(*) كان للتوجيهات التي اصدرها السلطان بموجب مرسومه الخاص والموجـــه الى الصدر الاعظم بشأن اصلاح الامور المالية اثرها المباشر في صـــدور هذا القانون .

يزود بها المختار مركزيا ، وتسلم الاموال خلال ثلاثة ايام من تاريخ التحصيل الى صندوق المال في القضاء لقاء وصل ، يتم تظهيره بتوقيع مختار القرية ايضا بعد تحديد نوعه ، وفي حالات وجود النقص او التأخير لايؤخذ بادعاء المختار بل ترسل الدولة مأمورا من القضاء (وهو في الغالب محصّل) للتحقيق في ذلك موقعيا ، اذ تتخذ الاجراءات القانونية بعدها بحق المقصّر (١) .

أما بشأن استيفاء اقساط البدل العسكري أو الاعشار فقد أوكلت الى الملتزمين اوجباة الدولة .

ب — في القضاء :

يتم ارسال دفتر خاص في بداية كل سنة مالية * بعنوان (صورة ميزانية القضاء) من ادارة اللواء بغية تدوين الواردات والمصروفات على صفحاته المتقابلة ، وتكون مسؤولية مدير المال والقائمقام مشتركة عن كل ما يسجل فيه من حسابات باعتبارهما مسؤولين تضامنيا عن كل مايجري من عمليات الصرف والقبض في القضاء . اما العملية المباشرة في قبض الاموال وصرفها فهي مسؤولية امين الصندوق الذى اشترط في تعيينه ، معرفته باللغة التركية قرأة وكتابة ، كما يشترك مع مدير المال والقائمقام في ختم الاوراق المتعلقة بقبض اوصرف الاموال ،وعليه بمسك ثلاثة دفاتر (سجلات) وهي دفتر اليومية (روزنامة) وتسجل فيه جميع الايرادات الداخلة الى الصندوق والمصروفات الخارجة منه مع بيان نوعية كل منها يوميا ، اما الدفتر الثاني فهو للايرادات فقط وتنقل اليه المعلومات مفصلة من الدفتر الاول ، أما الدفتر الثالث فهو للمصروفات فقط ويجرى عليه ماجرى للدفتر الثاني ، وتودع هذه الدفاتر الثلاثة في داخل الصندوق مع الاموال ، ويوجد دفتر مماثل لدفتر الايرادات عند رئيس مأموري التحصيل في القضاء لتدوين واردات القرى والمحلات في عموم القضاء .

(١) الدستور ، مجلد (٢) ، ص ٤ — ٥ .

(*) تبدأ السنة المالية في الاول من اذار (مارت) من كل عام .

أما مدير المال فيحرر سندات القبض (وصولات) الخاصة بالاموال المتفرقة من الايرادات المسلمة الى الصندوق بعد ختمها من قبل امين الصندوق والقائممقام ، كما يمسك سجلا أخر لليومية . وعند نهاية الدوام يجتمع بأمين الصندوق لتنظيم خلاصة اليومية معا وتختم من قبلهما بعد ذلك . وكذلك يجرى ختم دفاتر اليومية بالتبادل مع المصادقة على صحة المعلومات الواردة فيه خطيا . ثم يقدمان عملهما هذا الى القائممقام الذى يصادق على ذلك بدوره في الختم . يقوم مدير المال بمطابقة وتدقيق دفتر الواردات مع دفاتر اليوميات في نهاية كل شهر ويعمل خلاصة شهرية بذلك تسلّم الى مجلس القضاء للاطلاع والتدقيق ثم ترسل الى مركز اللواء .

أما امور الصرف فتجرى على النحو الاتي : اذا كانت المستندات المراد صرفها من ضمن مصروفات ميزانية القضاء المقررة او فوق المادة ولكنها ضمن صلاحيات القائممقام ، تمر بمعاملتها اولاً عند مدير المال ، وبعد التدقيق يحرر عليها (يلزم صرفه) ويختمها فترسل الى القائممقام الذى يحرر بدوره عليها كلمة (يعطى) مع ختمها بختم خاص بالاموال ، فتعاد بعد ذلك الى مدير المال الذى يضع عليها اشارة (✓) تحت اشارة القائممقام ، ولاتصرف الا باكتمال هذه الشروط . (ان اى خلل في ذلك اوعدم مطابقة للنظام في المبالغ المصروفة يتحمل المسوءول عن الخلل المسوءولية عند مرورها بالفحص والتدقيق من مجلس الادارة) . ويتم بعد ذلك تسجيلاها في دفتر يومية المصروفات بتفاصيل تبيّن اسم القابض والرقم والتاريخ ونوع الصرف تحت ختم القائممقام ، ثم تختم بعد الصرف بختم الصندوق الخاص على انها صرفت . وتقيّد في دفتر المصروفات لديه وتحفظ في الصندوق (١) .

تسلم الاموال المجتمعة اسبوعيا في صندوق القضاء الى صندوق اللواء اذا تجاوزت المبالغ الحد الادنى وهو (١٥) ألف قرش ، والا يوءجل ذلك الى الاسبوع التالي

---

(١) الدستور ، مجلد (٢) ، ص٦ — ٨ .

وعند التسليم يؤخذ مستند بذلك .

تصرف الرواتب والنفقات الاخرى والحولات من صندوق المال في القضاء ،
واذا لم يكن فيه أموال كافية للصرف يؤجل صرف قسم من رواتب الموظفين الى
حين توفر المبالغ اللازمة لصرفها في الصندوق . كما يجرى تنظيم الموازنة شهريا
على مختلف اشكالها بثلاث نسخ ، وبعد ان تتم مناقشتها وختمها في مجلس
الادارة ترسل نسخة منها مع المستندات الى مركز اللواء ، اما النسخة الثانية
فتحفظ في مجلس الادارة وتسلّم الثالثة منها الى امين الصندوق كبدل عن
المستندات المرسلة الى اللواء . ثم ينظّم دفتر خاص بعنوان (دفتر عموم محاسبة
السنة) معتمدا على دفتر الخلاصات الشهرية ، يدون فيه المقدار السنوى من
الايرادات ، وما تبقى منها مع المعلومات التفصيلية عن اوجه الصرف ، وما
هو مصروف وما لم يصرف بعد . على ان يقدم الى اللواء قبل الخامس عشر
من شهر اذار (مارت) . وفي حالة تأخير الخلاصات الشهرية أو الدفتر السنوى ،
يعزل مدير المال . اما اذا كان السبب امين الصندوق او القائمقام فيجرى
مجازاتهما وفق البند (١٠٢) من قانون الجزاء الهمايوني (١) .

ج - في اللواء :

ليس هنالك فرق كبير في الاجراءات المالية الواجبة الاتباع في اللواء عما
هي عليها الحال في القضاء ، من حيث تحمل المسؤولية المشتركة في الاموال
بالنسبة (لمتصرف اللواء والمحاسبجي) الا ان مركز الولاية يرسل دفترين الى
اللواء باسم (ميزانية اللواء) احدهما لتسجيل الايرادات والمصروفات والثاني تسجل
فيه البقايا من الاموال المطلوبة عن السنين السابقة التي لم تسدد بعد . كما
حددت مسؤولية ضبط حسابات الدفترين بالمتصرف والمحاسب معا . كما تنظم
الخلاصة السنوية بعدة نسخ ثلاث منها عن السنة المالية وثلاث للديون القديمة ،

---

(١) تتراوح العقوبة في هذه المادة مابين خصم راتب شهر واحد ، والفصل والمجازاة اذا نجم عن التأخير اضرار بمصلحة الدولة . انظر : الدستور مجلد (١) الصفحة ٣٤١ - ٣٤٢ .

على ان يوضح فيهما الحسابات المقطوعة خلال السنة ايرادا وصرفا بنسختين وكذلك الحال مع سجل الدين . وترسل هذه الدفاتر والخلاصات في موعدها [١].

د- في مركز الولاية:

يشرف الوالي على مختلف جوانب النشاط المالي في ولايته ، مع قبض وصرف وحفظ وارسال الى الالوية والعاصمة ، ويشترك مع الدفتردار في المشورة والمسؤولية عنها . وقد قسمت نفقات الولاية على ثلاثة انواع هي :-

١- نفقات تصرف بأمر الخزينة المركزية في استانبول ، وهي النفقات المثبتة في ميزانية الولاية المنظمة من قبل الخزينة المركزية في استانبول، لذلك لايحتاج صرفها الى استئذان مسبق . ويكتفى فقط عند الصرف بوجود المستندات .

٢- هنالك بعض النفقات المحلية التي يحق للوالي والدفتردار صرفها ، على ان يثبت الصرف بمستندات ..

٣- النفقات التي لايمكن صرفها الا بعد الحصول على موافقة الجهات العليا في المركز [٢].

اصول تنظيم المصروفات :

قسمت مصروفات الولاية بموجب التعليمات الصادرة في ٥ صفر ١٢٨٨ هـ/ ١٨٧١م على ستة اقسام على النحو الاتي : الداخلية والمالية والشرعية (العدلية) والمعارف والتجارة والاشغال (النافعة) . اما الشؤون العسكرية ضمن الولاية فان مصروفاتها التي تستخرج من ميزانية الولاية تكون بموجب القوائم الخاصة بذلك والمرسلة من الخزينة المركزية . اما مصاريف المؤسسات الامبراطورية في الولاية فتستخرج من مواردها الخاصة ، خارج نطاق الميزانية . ولما كانت الولاية مسؤولة اصلا عن تنظيم صورة المصاريف الشاملة في الاقسام والفصول والمواد تفصيليا

---

(١) الدستور ، مجلد (٢) ، ص ١٠ - ١٤ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٤٤-١٥ .

وفـــق النظام المركزي للميزانية . ولكون هذه العملية مكررة سنويا لذلك اوجبت التعليمات بيان الكيفية التي يتم بمقتضاها الصرف في هذه المبالغ وفـــق تقسيماتها المحددة وغير المحددة بعد ان تتم عملية تحديد مبالغ جميع ابـــواب الصرف مركزيا وفـــق تعليمات خاصة يتم تبليغها الى الولايات التي تقوم بدورهـــا في تبليغ وحداتها الادارية الصغرى فتصبح ملزمة التطبيق بدقة على الجميع.

منعت التعليمات منعا باتا صرف اى مبلغ مهما كان صغيرا زيادة علـــى ماهو محدد لها في ابواب الصرف وتقسيماته ، كما لاتجوز عمليات المناقلة الماليـة بين ابوابه . وقد قسمت مصاريف الولاية على قسمين رئيسين :

آ- المصروفات المحددة : وتشمل الرواتب والاجور والبدلات المقطوعـــة للدوائر التي تصرف مخصصاتها في دوائرها .

ب- المصروفات غير المحددة : وهي على الرغم من مصادقة الميزانية عليهـــا ، الا ان عمليات الصرف فيها لاتسمح لها ان تتجاوز المبـالغ المحددة لها في الميزانية وتكون هذه المصروفات على انواع ثلاثة هي :

١- اثمان التركات والاموال المعادة الى اصحابها بعد ثبوت ملكيتهم لهـــا حتى ولو لم يخصص لها باب للصرف(*).

٢- المصروفات الاعتيادية : وتشمل تمينات جهاز الشرطة (الضبطيـــة) ، ومصاريف الخبز والمعالجة والانتقال الخاصة بالمسجونين ، ومخصصـــات النقل الرسمية للموظفين ، ونفقات التصدق على الفقراء ومصاريف دفنهم . وهذه عموما لايجوز وقف صرفها حتى ولو تجاوزت مبالغ الصرف المخصصـــة لها في ابوابها ، حيث يضاف اليها من واردات اعشار الخزينة مـــا

(*) كانت الدولة تستولي على املاك من يتوفى وليس له وريث وكذلك تستولي على المفقودات والمسروقات والحيوانات التي ليس لها صاحب ، وتدخلها مـــوردا للخزينة ، فاذا ظهر مطالب شرعي بعد ذلك تعاد له الاملاك او اثمانها .

يغطي النفقات على ان تعلم الخزينة المركزية بذلك •

٣- وتشمل المصروفات المخصصة لبناء مراكز الشرطة (الضبطية) والتأثيث والملابس والمحروقات والايجارات المتعلقة بها • كذلك نفقات المطبوعات والمكافآت (الخلع) والقرطاسية ومخصصات السفر الرسمية والمخصصات المقطوعة للمدارس الرشدية ومصروفات الحجر الصحي واعانات المهن (الكراخين) ومصروفات الخطوط التلغرافية ومصروفات اصلاح الطرق• وهذه تصرف ضمن ابوابها بدون زيادة الا في الحالات الطارئة المخلة بالامن • على ان تشعر الخزينة المركزية بالاسباب التي استوجبت ذلك مع اجراءات تسويتها [1] •

اجازت التعليمات تحويل بعض التخصيصات البسيطة المتعلقة بالاثاث الفائضة عن حاجة احد الالوية الى لواء أخر • وكذلك صلاحية اجراء بعض التعديلات في رواتب كتاب قلم التحريرات وكتاب المجالس المحلية في الولاية • على ان يتم ذلك بموافقة الخزينة المركزية • اما بقية التخصيصات والرواتب فلا يجوز تجاوزها البتة من دون اذن • كما لايجوز الخلط بين بقايا تخصيصات السنة المنتهية والسنة اللاحقة الا باذن • وخلاصة القول ان اى اجراء مالي لايمكن قبوله الا بعد موافقة خزينة المركز [2] •

اصول تنظيم الميزانية في الولاية:

كانت الخزينة المركزية في العاصمة ترسل سنويا دفترا (ميزانية الولاية) لكي تسجل فيه جميع واردات الولاية والاقضية ونفقات الصرف فيها كما ينظم فيه صورة ميزانيات الولاية ثم يرفع الى مجلس ادارة الولاية لمناقشته والمصادقة عليه اذا كانت صيغته مطابقة لشروط الموازنة الواردة في خزينة المركز [3] • ثم يرفع الى الدائرة المالية في ديوان المحاسبة التابع لوزارة المالية وذلك للفحص والتدقيق

---

(١) الدستور ، مجلد (٢) ، ص ٦٦- ٦٨ •
(٢) المصدر نفسه ، ص ٦٩ - ٧٠ •
(٣) المصدر نفسه ، ص ١٥ - ١٦ •

واجراء تنظيم ميزانية الولاية من المصروفات ،عـــــلى ضوء المعلومات التي وردت فيه (١) واعتمادا على النهج العام في تنظيم ميزانية الدولة (٢) . يصدر دفتر الميزانية كاملا ومصدقا ومتضمنا التخصيصات المالية في كافة تقسيمات فصولـــــه وموادہ المختلفة (٣) . مع ترك عمودين فيه لتسجيل القيود المحلية وقيود الخزينة، وخصص في العمود الاول الخاص بالمصروفات المحددة (الرواتب والاجور) فـــراغ مقابل لتسجيل المصروف المحلي الفعلي منها، وكذلك الحال في العمود الثاني المخصص للمصروفات غير المحددة . اما بشأن المصروفات المقرّة على تعميـــــر الابنية الحكومية والمنشأت العسكرية وانشائها المدرجة في الميزانية ، فقد اوجب الاسراع في تنفيذها وكان يجـــرى تحرير فصول المصروفات في ميزانية الولايـا ت على النمط الموحّـــد . اما المواد الخصوصية في بعض الولايات فكان يترك لحقـولهـا فراغ خاص بها .

ترسل قوائم الصرف الاجمالية شهريا الى العاصمة مع بقاء المستندات في داخل الولاية ، اما بخصوص المصروفات غير المحددة التي تجاوزت الحدود المـقررة لها فيقتضي لها ارسال دفتر مفرداتها مذيلا بـ (المضبطـــة) والمستندات مع اجمالية الصرف الشهرية ، باستثنـاء ماذكر في ابواب الصرف الاعتيادية . وفي نهاية السنة يرسل دفتر المفردات المبين فيه رواتب موظفي الولاية كما يشار فيه ايضا الـــــى المصروفات الاعتيادية مع دفتر الاشياء المتضمن المصروفات الزائدة عما هو مقــرر (٤) .

اما بخصوص تنظيم ميزانيات الصرف للوحدات الادارية الصغرى فيتم تنفيذها في داخل الولاية على ضوء ما نظم في دفتر الميزانية المركزى للولاية . فبعد الانتهاء من مرحلة المناقشة والتصديق في مجلس الولاية يختمها الوالي والدفتر دار وتعـــاد الـــى مركز الولاية (٥) . اما بشأن موعد تحصيل الاير ادات فيحدد بشكل مركزى

---

(١) الدستور ، مجلد (٢) ، ص ١١٧ — ١١٨ .
(٢) انظر تفاصيل هذه اللوائح في : الدستور ، مجلد (٢) ، ص ٦٢ — ٦٥ .
(٣) المصدر نفسه ، ص ٧١ .
(٤) المصدر نفســــه ، ص ٧٢ — ٧٣ .
(٥) المصدر نفســــه ، ص ١٥ .

وكذلك بقيـــة الاوامر والتعليمات [١] اما ما يتعلق بتدقيق حسابات الولاية فانهـا من مهام قلم حسابات الولاية الذى يكون تحت ادارة ضابط (عسكرى) وهو بمثابة معاون الدفتر دار لهذا النوع من العمل وذلك لاهميته ، فيقوم بتوزيع الدفاتر الشهرية الواردة من الولاية على موظفي قلم المحاسبة . فتقيد النفقات في دفاتر النفقات الخاصة بكل لواء ، وكذلك الديون غير المستحصلة من الضرائب ، وتنظم خلاصة لذلك وتربط مع المستندات وتقدم الى الدفتر دار الذى يجرى عليهـا التدقيق بدوره قبل ان يرفعها الى مجلس ادارة الولاية . ويقوم قلم المحاسبة بمهمة اخرى وهي تدقيق دفاتر الالوية الخاصة بالواردات والمصروفات السنويـة التي ترفع ايضا عن طريق الدفتر دار الى مجلس ادارة الولاية للمصادقة عليهـا . ويفتح قلم المحاسبة دفترا خاصه يدون فيه ايرادات كل لواء في كل شهر مع مجمل المبالغ في نهايته ، كما يدون عليه في الصفحات المقابلة انواع المصروفات مع خلاصة لكل نوع منها على حده ، وتسلم الى الدفتردار الذى يرفعها بدوره الى مجلـس الولاية لتدقيقها والمصادقة عليهـا قبل رفعها الى الخزينة المركزية .

ولتعذر تحصيل ايراد كل سنة ضمن سنتها واستكمال صرفياتها ايضـا مع مايتطلب ذلك من عمليات حسابية وتدقيق ، فقد اضيف الى كل سنة مالية مدة ستة اشهر اخرى لقطع حساباتها على ان تكون حساباتها معزولة عن حسابات السنة التالية ، وعليه فان دفاتر السنة السابقة تختم وتكتمل خلال ثمانية عشر شهـرا [٢]

المصروفات في العراق ١٨٣٩ ـ ١٩١٤ م

تركزت مصروفات المرحلة الاولى من هذه الفترة على الجهود المركزية المبذولة في سبيل تثبيت مركزية السلطة ، وتأكيد هيبة الحكومة ونشرها حتى بين القبائل ، ولقد اثمرت هذه الجهود المضنية عن بعض النتائج ، الا ان المصروفات فيهـا كانت مكلفـة [٣] . فلقد انصب اهتمام المصروفات منذ البداية على سـد

---

(١) انظر المواد من (٥٤ ـ ٥٨) من نظام الامور المالية في: الدستور ، مجلد (٢) ، ص ١٤ ـ ١٥ .

(٢) انظر المادة ٦٨ من نظام ادارة الامور المالية في : الدستور ، مجلد (٢) ص ١٧ ـ ١٨ .

(٣) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم التاريخي ، جـ ٤ ، ص ١٩٨٥ .

نفقات الجيش في الدرجة الاولى ، مع بعض المصروفات الضرورية لادامة جهـــاز الدولة وتعزيزه ونتيجة لهذا النهج فقد شهدت مدة حكم علي رضا عجزا ماليا خطيرا في توفير المصروفات الضرورية لتأمين ذلك ، ووصل الامر به الى الحد الذى دفعه الى التلويح للعاصمة بالرغبة في تقديم طلب الاستقالة ، ولكن رغبته هذه جوبهت بالرفض وجرى توجيهه نحو الاستدانة من تجار بغداد لحل أزمته موقتا الى حين انتها ، أزمة الدولة في صراعها مع والي مصر محمد علي باشا (١) ، وعلى الرغـــم من ان خلفه نجيب باشا قد استطاع ان يصل بمدخولات الايرادات الى درجـــة عاليـــة ، الا انه لم يقدم من النفقات ماهو ضرورى لتحسين الوضع العام المتردى الى درجة كبيرة في الزراعة والصناعة والتجارة ، واقتصرت صرفياته المقترة علـى دعم الجانب العسكرى وتثبيت دعائم السلطة مع الحرص المتواصل على ارسال حصة الخزينة المركزية من الاموال وادخار الباقي لحسابه الخاص (٢) ، لكن مدة حكمه شهدت في الجانب الاخر منها ظهور الخطوات العملية الاولى لشكل الحكومـــة المركزية الجديدة ، ففي الشمال حل الموظفون الاتراك وجند (الهايتة)* محل الزعامات المحلية السابقة رغم ان ذلك كان محصورا على نطاق المدن فقط (٣).

---

(١) مهدى جواد حبيب البستاني " الوعي القومي العربي في العراق خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر " مجلة كلية الفقه / عدد (٢) / النجف / ١٩٨٣م ، ص٦٧٠ - ٦٧١.

(٢) قدرت مدخولات العراق في السنة الاخيرة من حكم نجيب باشا بمليـــون جنيه استرليني اى مايعادل (١٢٠ ٠٠٠ ٠٠٠) قرش ، وزاد مـــن ثروته الخاصه باساليب مختلفة الى حدود (٦٠٠ ٠٠٠) جنيه استرلينـــي . انظر : لوريمر ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص٢٠٠٢ . ويبدو ان هذه التقديرات فيها نوع من المبالغة وذلك لان الكاتب قد قدر البدرة بخمس جنيهـات استرلينية في حين حددها سليمان فائق بما يعادل ($\frac{1}{5}$ ٢) قـــرش. انظر : سليمان فائق ، المصدر السابق ، ص١٧٣.

(*) وهي قوات غير منظمة مسؤولة عن المحافظة عن الامن ، وتستخدم احيانا في بعض الحروب البسيطة ويعرفـون ايضا باسم (الباشبوزق) او (الضبطيـــة) واتسموا بسوء تصرفاتهم وعدم انتظامهم .للتفاصيل انظر : سركيس ، المصدر السابق ، القسم الاول ، ص٨٩.

(٣) فائق ، المصدر السابق ، ص١٤٣.

وشهدت بغداد عام ١٨٤٤م أول محاولة لتطبيق التجنيد المحلي عن طريق التطوع رغم فشلها ، كما شهد العام التالي ١٨٤٥م تعيين أول (دفتردار) أو محاسب قانوني عام فيها ، يتلقى توجيهاته من الحكومة المركزية مباشرة وتحت سلطته محل الحاكم الاداري للباشوية فبي بعض شؤون الايرادات (١).

تركزت مصروفات المدة اللاحقة لحكم نجيب باشا على الخطوات الحثيثة باتجاه تطبيق الاصلاحات الادارية وفرض السيطرة المركزية للسلطة على العشائر ، فقد اعقبت لجنة التحقيق التي زارت العراق عام ١٨٤٧م والمكلفة بدراسة الاوضاع عن كثب مع رفع التقارير الكفيلة بتحسين الاوضاع وسبل زيادة الايرادات تغيرات عدة على الصعيد الاداري والمالي (٢). فشهد عام ١٨٥٠م أول مجلس استشاري في بغداد عرف (بالمجلس الكبير) (٣)، كخطوة أولى نحو المشاركة المحلية في اعمال الحكومة (٤). ولو بصورة شكلية (٥) فأخذت سلطات الوالي تتقلص بشكل تدريجي (٦). فقد خصص للوالي الجديد عابدي باشا (١٨٤٧ ــ ١٨٤٩م) راتبا ضخما لكي يكون بعيدا عن ارتكاب اعمال الابتزاز والاغتصاب ولكنه خيب الامال فيه كحاكم مدني ، كذلك الحال مع نامق باشا (١٨٥٠ ــ ١٨٥١) " الذي احال سكان البلاد الى كتلة ملتهبة من السخط يحتاج معها الى قوة لاتقل عن خمسين الف رجل لاستعادة النظام وهيبة الدولة" (٧) نتيجة للسياسة المحمومة باتجاه تفتيت نظام المشيخة ، وخصوصا مشيخة المنتفك ، بغية فرض السيطرة المباشرة عليها وتصعيد نسبة الضرائب . لكن الظروف الطارئة التي افرزتها حرب القرم قلصت المصروفات وابطأت السير بهذا الاتجاه موقتا . واحتل الاقتصاد

---

(١) لوريمر ، المصدر السابق ، ص ٢٠٢٠.
(٢) المصدر نفسه ، ص ٢٠٢١.
(٣) سركيس ، المصدر السابق ، القسم الاول ، ص ٧٤.
(٤) العزاوي ، المصدر السابق ، ص ٩٥.
(٥) فائق ، المصدر السابق ، ص ١٧٢.
(٦) جاسم محمد حسن ، المصدر السابق ، ص ١٥.
(٧) نص رأي رولنصون الوكيل السياسي البريطاني عن الاوضاع عام ١٨٥٢م . نقلا عن لوريمر ، المصدر السابق ، ج٤ ، ص ٢٠٠٨ ــ ٢٠١٠.

فـــي الجانب المالي مركز الصدارة في تخطيطات الادارة [١] . كما شهدت الفترة بداية التحول عن ميزانية الحرب في المصروفات ، والاهتمام الجدى في توجيهها نحو الجوانب العمرانية في استصلاح الارض وتنشيط الاستيطان وشق الترع والقنوات وتنظيم الرى والاهتمام بالنقل النهرى الحديث والعمل على انماش التجـــارة، وتنظيم الادارة [٢] الا ان منهجية تطبيق السياسة المركزية بالقوة سرعان ماعادت من جديد على يد الوالي عمر باشا (١٨٥٦ ـ ١٨٥٨م) الملقب بالسردار الاكـرم، فتركزت المصروفات ثانية بهذا الاتجاه وبذل الوالي اضافة الى مصروفات حملاتـــه العسكرية المكلفة ضد العشائر مايقرب من (٦٣) ألف قرش كهبات وزعت على وجهاء بغداد لكسب تأيدهم الى جانبه في سياسته الرامية الى تطبيق التجنيد الالزامـي في العراق وفرض السيطرة الحكومية المباشرة على العشائر . والتي ادت الى حالة الارتداد نحو التنقل وعدم الاستقرار بين صفوف القبائل [٣] . وجاء سوء اختيـار الوالي الجديد مصطفى نورى باشا (١٨٥٨ـ ١٨٦٠م) مكملا لحالة الانحطاط فـي المصروفات مع تفشي الرشوة والفساد بين صفوف الموظفين الى الحد الذى دفـع بالباب العالي الى عزله ، وتكليف احمد توفيق باشا (١٨٦٠م) الذى تولـى الولاية بعده لاقل من سبعة اشهر بالتحقيق فيما ارتكبه سلفه من رشاوى واختلاسـات واعلانها بين الناس ، لكي تظهر الدولة بمظهر الحرص على تطبيق العدالــة [٤] .

ورغم المحاولات الناجحة لهذا الوالي في اصلاح مافسد ، فان تفاقم العجز المالي للخزينة المركزية وزيادة الطلب على الاموال واسراف السلطان عبد العزيز كانـت وراء اعادة محمد نامق (١٨٦٠ ـ ١٨٦٧م) ثانية الى بغداد ، فحصر اهتمامه بالامور المالية واحكم سيطرته عليها فجعل مسؤولية الصرف بيديه ، وحصر مسؤوليـة مفاتيح الخزانة بينه وبين امين الصندوق والدفتردار . واشرف بنفسه علـى الايراد

---

(١) العزاوى ، المصدر السابق ، ص ١١٠ ـ ١١١ .

(٢) للتفاصيل انظر: الخياط ، المصدر السابق ، ص ٣٢٧ ـ ٣٣٠ .

(٣) العزاوى ، المصدر السابق ، ص ١١٩ . كذلك: الخياط ، المصدر السابق، ص ٣٣٤ .

(٤) الخياط ، المصدر السابق ، ص ٣٤٠ ـ ٣٤١ .

والمصروف منها يوميا [١] . ولكن الواقع ظل يفصح عن حاله هذا الواقع الذى لفت انتباه الكثيرين ممن مروا بالعراق في عهد الوالي المذكور ومنهم لجان الذى وصف الحالة بقوله " .. بادية قاحلة واسعة لاحد لها ، تتخللها أكوام وخرائب ومجار جداول جفّ ماؤها في كل الجهات ، وقرى مهملة على ضفاف الانهر يسكنهـا فلاحون ، وخيام سود متناثرة هنا وهناك بعضها لعشائر المنتفك وغيرها لشمر وبني لام وجربوع وزبيد . وكلهم من دون تميز في حالة بؤس " [٢] . ومع ذلك فان الادارة انتظمت في عهده ، وجرت رواتب الموظفين والافراد بصورة حسنة كما صرفت الاموال على تحسين اوضاع الجيش والاعمار المدني وارسال الاموال شهريا الى الخزينة المركزية [٣] .

تحلّى هذا الوالي بميزة الادارى الجيد ، واتفق الاعداء والاصدقاء على نقطة واحدة فيه وهي انه لايسرق وهي صفة نادرة في ولاة ذلك العصر [٤] الا ان رغبته الشديدة في جمع الضرائب ورفع نسبها واستخدام القسوة والعنف في جبايتها [٥] قد أدت الى انحطاط حالة الامن ودفعت به الى اعادة العمل بنظام الاعانات المالية للمشائر . ومع ذلك لم تسلم الطرق لابل حتى بغداد نفسها من وقوع بعض الحوادث [٦] . وجرت في عهده بعض المحاولات للدراسة

---

(١) المزاوى ، المصدر السابق ، ص١٣٦ .
(٢) رحلة (لجان) الى العراق ١٨٦٦م ، ترجمة : بطرس حداد / مجلة المورد / مجلد (١٢) /عدد (٣) / بغداد / ١٩٨٣، ص٦٣ .
(٣) لونكريك ، اربعة قرون ، ص٣٤١ .
(٤) رحلة لجان ، المصدر السابق ، ص٦٣ .
(٥) سركيس ، المصدر السابق ج القسم الاول ، ص٧٦ ـ ٧٧ .
(٦) ذكر جون آشر " كانت ابواب سور بغداد تغلق مابين غروب الشمس وطلوعها .. وتوكل حراستها الى مفرزة صغيرة لان البلاد لم تكن امنة، وكان الاعراب يعبثون بالامن الى حد الابواب نفسها ، فيروعون الاهالي والمسافرين المبتلين بهم وبحكم الاتراك في الوقت نفسه" . المصدر السابق ، ص١٠٣ .

الميدانية في مجال استصلاح الارض وفتح القنوات ، الا انه استكثر المبالغ المطلوبة من قبل الخبراء فعدل عن ذلك [١] .

لم تكن سياسة خلفه تقي الدين باشا خلال ولايته التي استغرقت عدة شهور لتترك اثرا يذكر بحكم قصر مدتها ، اذ عين بعده مدحت باشا في ٣٠ نيسان ١٨٦٩م مزودا بصلاحيات ادارية وعسكرية واسعة ، فكان مجيئه ايذانا ببدء مرحلة جديدة من التحولات الادارية والسياسية والاقتصادية ساهمت في اذكائها عوامل داخلية وخارجية عكست اثارها على مختلف جوانب الحياة بما في ذلك الجانب المالي [٢] .

تركزت المصروفات في عهد مدحت على مجمل خطواته الاصلاحية المتخذة في تطبيق قانون الولايات ، والطابو ، والمواصلات النهرية والمشاريع العمرانية وتوطين العشائر والاهتمام بالزراعة وفتح قنوات الري ، وكانت بحق توجهات صائبة [٣] الا انها غالبا ما تقوّم تقويما سلبياً [*] من حيث المبالغ الكبيرة التي صرفت عليها والتي افرغت محتوى خزانته في بغداد واثارت الخلاف بينه وبين الباب العالي دون ان تحقق النتائج المرجوة منها ، فاضطرته الى تقديم الاستقالة [٤] . واتجهت مصروفات الميزانية من بعده باتجاه مغاير تماما لما كان يصبو اليه مدحت ، فاهملت الكثير من المشاريع التي كان قد بوشر بها في عهده ، واتجه التركيز بالمصروفات نحو السياسة التقليدية في قمع ثورات العشائر والتوسع في عمليات تغلغل دوائر الدولة الى داخل المناطق البعيدة والنائية ، [٥] والتي رافقها استحداث للدوائر الجديدة المختصة تباعا في معظم مناطق العراق مما خلق تضخما في مجال المصروفات التي تدفع رواتب ومصاريف بناء للدوائر او تأجيرها وما تتطلبه من اثاث وقرطاسية وحاجات اخرى اضافة الى مصاريف

---

(١) رحلة لجان ، المصدر السابق ، ص ٦٤ .

(٢) للتفاصيل انظر: كوتلوف ، المصدر السابق ، ص ٢٥ ـ ٩٦ ، كذلك : نظمي ، المصدر السابق ، ص ٤٠ ـ ٥٦ .

(٣) يوسف عز الدين ، الشعر العراقي اهدافه وخصائصه في القرن التاسع عشر (القاهرة ، ١٩٧٧) ص ١٩ .

(*) حول تقويم سياسة مدحت باشا في العراق بالتفصيل راجع : الجواهري ، المصدر السابق ، ص ٣٦ ـ ٤١ .

(٤) لوريمير ، المصدر السابق ، ص ٢١٢٠ ـ ٢١٢٣ .

(٥) لونكريك ، اربعة قرون ، ص ٣٧٣ .

التنقل والمأموريات التي استنفذت معظم حقول المصروفات المخصصة في الميزانيـة[١].
مع الانحلال الواضح في الجهاز الوظيفي والفوضى الضريبية والمزيد من دفع الرشاوى والتأخير في المعاملات والمجارات على حساب الحق ، والتأخر في دفع الرواتب وندرة مصاريف الاصلاح [٢] وذلك لأنْ ماكان يدخل الى صافي ايرادات ميزانيتها اقل بكثير من المبالغ المفروضة ، كما ان عمليات النهب كانت تجرى ثانية من خلال المصروفات ، وتحولت الى حالة شبه أعتيادية فـي التعامل مع مصروفات الدولـة[٣] مما عكس اثارا اقتصاديـة واجتماعية خطيرة تمثلت في فساد ذمم العدد الاكبـــر من الموظفين وطغيان ظاهرة الفقر العام على السكان وعلى الحكومة معا[٤].

ان احتجاب احصائية المصروفات في الميزانيات الاولى التي اقتصـرت على ولاية بغداد مع مطلع الثمانينات من القرن الماضي يوكد الى حد ما الحقائق التي ذكرت . فالاهتمام الاول للدولة ظل منصبا على الايرادات اكثر من اهتمامها بتنظيم ماهو مصروف [٥]. ولم يرد مايستحق ذكره في مجال المصروفات ضمـن هذه الفترة سوى ماكان المؤمل صرفه من تخصيصات قدرت بـ (٣٦٠٠٠٠) فرنك لانشاء سـد الهندية* التي اقرّت في ٢٤ كانون الاول عام ١٨٨٩ [٦] . ومـع

---

(١) انظــر على سبيل المثال : سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٢٥ هـ ، ص ٣٤٣ .
(٢) لونكريك ، اربعة قرون ، ص ص ٣٧٨ ـ ٣٧٩ ، ٣٨٤ ـ ٣٨٥ .
(٣) ذكرت الرقيب " أن احد مدراء المال اتهم بعدة قضايا من بينها شراؤه لمستندات قديمة بثمن بخس وادخالها كمستندات واجبة الصرف " الرقيـــب ٢٣ شعبان / ١٣٢٧ هـ . كذلك : فوصيل ، المصدر السابق ، ص ٨٥ .
(٤) لونكريك ، العراق الحديث ، ج١ ، ص ٥٥ .
(٥) اظهرت الدفعات الاولى من سالنامات بغداد (وكانت تشمل ولاية بغداد والبصرة مع نجد) الارقام الاتية من الايرادات التي بلغت سنة ١٢٩٦ مالية / ١٨٨٠م (٥٨٥١٢٠٤٩) قرشا ، ولسنة ١٢٩٧ مالية / ١٨٨١م (٤٢٧٤٦٨٣٨) قرشا ولسنة ١٢٩٨ مالية / ١٨٨٢م (٤٢١١٦٣٩٢) قرشا . انظر : سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٠٠ هـ ، ص ٢١٨ . كما جاءت ايرادات سنة ١٢٩٩ ماليـــة / ١٨٨٣م مطابقة للسنة السابقة ، لعدم توفر احصائية دقيقة عنها . انظــــر : سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٠١ هـ ، ص ٢١٥ .
(*) جرى بناء هذا السد من قبل المهندس الفرنسي المشهور شوندرفر ، للتفاصيـــل : انظر : بدج ، المصدر السابق ، ج٢ ، ص ١٧٣ . وهو غير السدة الحاليـــة المنجزة عام ١٩١٣م .
(٦) سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٠٩ هـ ص ٣٠٨ ـ ٣٠٩ .

وأما بدايـــة ظهور الاحصائيات عن الميزانية في كل من ولايتي الموصل والبصـــرة فقـد جاءت مع بداية التسعينات من القرن الماضي التي اظهرت تفاصيل الايرادات والمصروفات في كل لواء منها ، في حين اقتصرت ميزانيات ولاية بغداد حتى عـــام ١٨٩٤م على تفاصيل الايرادات فقط في عموم الولاية دون ذكر للمصروفات التـي ظهرت للمرة الاولى في عام ١٨٩٥م [١] . وعلى الرغم من ظاهرة عدم نشـر هذه الميزانيات بشكل منتظم سنويا ، وافتقارها الى الدقة احيانا خلال هـذه الفترة التي امتدت الى انقلاب عام ١٩٠٨م فانها كافية لتكوين الانطباع عـن الحالة المستمرة من عدم الاستقرار في ميزانيات الولايات العراقية الثلاث . فقـــد اظهرت ميزانيات بغداد والموصل والبصرة فائضا بالايرادات عما هو مصروف حتـى نهاية القرن الماضي وعلى الشكل التالي :

فائـــض الميزانية في ولاية بغـــــداد [٢]

السنة	مقدار الايراد بالقروش	مقدار المصـــروف بالقروش	مقدار الفائـــض بالقروش
١٣١٣هـ/١٨٩٥م	٢٣٣٤٢٢١٦	٢٠٦٨١٠٧٧	٢٦٦١١٣٩
١٣١٥هـ/١٨٩٧م	٢٥٨٢٤٣٧٨	٢٤٣٧٤٥٥١	١٤٤٩٨٢٨
١٣١٦هـ/١٨٩٨م	٢٨٤٥٧١٥٠	٢٢٧٤٣٩٥٢	٥٧١٣١٩٨
١٣١٧هـ/١٨٩٩م	٢٦٤٠٧٣٠٤	٢٦٣٠٦٧٣٦	١٠٠٥٦٨

فائض الميزانية في ولاية البصرة [٣]

السنة	مقدار الايـــراد بالقروش	مقدار المصروف بالقروش	مقدار الفائـــض بالقروش
١٣٠٨هـ/١٨٩٠م	١٤٣١٢٠٠٥	٤٩٠٤١٤٠	٩٤٠٧٨٦٥ (باستثناء نجد)
١٣٠٩هـ/١٨٩١م	١٧٨٤٤٣٧٣	٦٢٢٩٥٦٧	١١٦١٤٨٠٦ (مع نجد)

(١) سالنامة الموصل ، لسنة ١٣٠٨هـ ، ص ١٠٦ــ ١٠٧ . كذلك : سالنامة البصرة ، لسنة ١٣٠٨ هـ ، ص ٢٥٢ــ ١٥٣ . كذلك : سالنامة بغداد ، لسنة ١٣١٣ هـ ، ص ٣٤٣ .

(٢) سالنامات بغداد للسنوات : ١٣١٣ هـ ، ص ٣٤٣ . و ١٣١٥هـ ، ص ١٣١٣ . و ١٣١٦ هـ ، ص ٢٨٥ . و ١٣١٧ هـ ، ص ٢٩٧ .

(٣) سالنامة البصرة ، لسنة ١٣٠٨ هـ ، ص ١٥٢ ــ ١٥٣ . كذلك : ١٣٠٩هـ ص ١٠٢ ــ ١٠٣ .

فائض الميزانية في ولاية الموصل (١)

السنة	مقدار الايراد بالقروش	مقدار المصروف بالقروش	مقدار الفائض بالقروش
١٣٠٨هـ/١٨٩٠م	١٧٣٣٣٦٦٦	٨٠٧٠٥٦٤	٩٢٦٣١٠٢
١٣١٠هـ/١٨٩٢م	١٦٢٠٨٤٠٩	٧٨٧٥٣٨٨	٨٣٣٣٠٢١

ويتضح لنا من خلال الارقام التي وردت وجود نسب أعلى من فائض الايرادات في كل من ولايتي الموصل والبصرة موازنة بفائض الايرادات المحدود في ولاية بغداد والسبب في ذلك يعود الى ان ميزانية ولايةبغداد كانت تتحمل تكاليف مصروفات الجيش في هذه الفترة في حين تخلو ميزانية ولايتي الموصل والبصرة من هذا النوع من المصروفات ، ولكننا نجد العجز واضحا في الميزانيات اللاحقة التي ظهرت مع بداية القرن الحالي ، فقد سجلت الميزانيات المتوفرة لدينا عن كل من ولايتي بغداد والبصرة الارقام الاتية : سجلت ميزانية ولاية البصرة لعام ١٣١٧ هـ /١٨٩٩م بعد ان اضيف الى مصروفاتها نفقات الجيش في داخل الولاية عجزا مقداره (٢٤٥٦٦٠٧) قروش ، وسجلت السنة اللاحقة ١٩٠٠م تطابقا تاما مابين الايرادات والمصروفات (٢)

أما في ولاية بغداد فقد سجل العجز في عام ١٣١٩ هـ /١٩٠١م مبلغا قدره (١٨٤٦٤٧٩) قرشا، وفي عام ١٣٢١ هـ / ١٩٠٣م (١٩١٠٣٤٠) قرشا وفي عام ١٣٢٤ هـ / ١٩٠٦م (٢٤٨٩٧١٤) قرشا ، ولم تكن مصروفات الجيش وحدها التسهم في هذا العجز فحسب بل ساهم فيه ايضا التوسع الادارى والوظيفي في هيكل السلطة المحلية في الولاية.

ولو تتبعنا ميزانيات ولاية بغداد لسبع سنوات انحصرت مابين عامي ١٨٩٥م و١٩٠٧م وهي (١٨٩٥ ، ١٨٩٦ ، ١٨٩٧ ، ١٨٩٩ ، ١٩٠١ ، ١٩٠٣ ،

---

(١) سالنامة الموصل ، لسنة ١٣٠٨ هـ ، ص١٠٦ ـ ١٠٧. كذلك : لسنة ١٣١٠هـ ، ص١٥٤ ـ ١٥٥.

(٢) سالنامة البصرة ، لسنة ١٣١٧ هـ ، ص١٦٨ ـ ١٦٩. كذلك : لسنة ١٣١٨هـ ، ص٢٩١.

١٩٠٦م) [1] لوجدنا ان معدل الايرادات فيها يبلغ (٢٤٩٠٣٨٧١) قرشا ومعدل المصروفات فيها يبلغ (٢٤٣٧٨٤١٤) ٠ اما معدل النسب المخصصة لابواب الصرف فيها فكانت على النحو الاتي : الشرعية (٨ر١٪) ، والداخلية (٢ر٨٪) ، والعدلية (٢ر٣٪) ، والذاتية والمالية ومأمورو الاعشار والضرائب (٧ر٦٪) والجندرمة (الضبطية) (١ر٢١٪) والشرطة (بوليس) (٤٦ر٠٪) والمتقاعدون وايتام عسكرية (٨ر٤٪) ومصروفات الجيش الهمايوني السادس (٨ر٥١٪) وحوالات متفرقة (٥ر٧ ٪) والصحة (١ر٠٪) ٠

ولقد قدرت الايرادات الاجمالية لكل المؤسسات الحكومية بما فيها المؤسسات الاميراطورية وادارة الديون للولايات العراقية الثلاث بمايقرب من (٩٠)مليون قرشا سنويا [2] ٠ فاذا وازنا ذلك بأرقام المصروفات الواردة انفا في الميزانيات يتبين لنا أن مقدار المصروفات لايتجاوز النصف في افضل الاحوال ، اما اذا درسنا مصروفات الميزانية فسنجد ان المصروفات المخصصة للشؤون العسكرية (الجيش والجندرمة والشرطة ورواتب المتقاعدين والايتام منهم) تصل الى حدود ثلاثة ارباع الميزانية ، ويشكل الربع الاخير منها في معظمه رواتب ومخصصات الوظائف المدنية ، اما الصحة والتعليم فتكاد تكون معدومة ولاتشكل سوى نسبة ضئيلة في ميدان المصروفات ، وعلى سبيل المثال لم تزد حصة المعارف في ميزانية ولاية بغداد قبل الحرب العالمية الاولى على (٣٤٠٠٠٠٠) قرش ٠ كما لم يكن عدد

---

(١) جاءت ميزانية عام ١٩٠٧م مطابقة تماما لميزانية عام ١٩٠٦م لذلك اكتفينا بواحدة منها ٠ انظر : سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٢٤هـ ، ص٣٥٢٠ كذلك : لسنة ١٣٢٥ هـ ، ص٣٤٣٠ ومن الجدير بالذكر ايضا في هذه الميزانية المتكررة وجود مبلغ مقداره (٥٠٠٠٠٠) قرش كتخصيصات هندسية لتعمير سد الهندية ٠

(٢) يعقوب سركيس " واردات العراق بين عهدين " ، مجلة غرفة تجارة بغداد/ السنة الرابعة / الجزء الثامن / ١٩٤١م ص ص ٦٦٠ ــ ٦٦١٠

المتعلمين عند انتهاء الحرب ليزيد على (١٪) من مجموع سكان العراق [١].

ولم تثمر سياسة الاتحاديين المالية في العراق بعد عام ١٩٠٨م الاعن المزيد من المركزية في فرض الضرائب والاتاوات والاعانات ، ورغم اقترانها باصلاحات ناظم باشا العمرانية والدعم المالي المركزي لميزانيته [٢] ، واكمال مشروع سدة الهندية ، الا ان مسيرة ايامهم الاخيرة كانت صورة قاتمة من النهب الضريبي والسلب المالي والاضطراب في الوضع السياسي [٣]، مع اقتران ذلك بسياسة التتريك [٤]، والمركزية التامة في امور الصرف [٥].

---

(١) وقد خصص من هذا المبلغ (٩٠٠٠٠٠) قرش ليصرف على كلية الحقوق والمدرسة الاعدادية ويصرف من الباقي على مدارس الولاية وماتبقى من المبلغ يرسل الى حصة المعارف في استانبول . انظر: احمد ، تطور التعليم الوطني في العراق ، ص٦٣.

(٢) (تقرر تخصيص (٤٠) الف ليرة سنويا لتعمير الطرق بين الولايات) انظر: جريدة صدى بابل /١٧ محرم / ١٣٢٨ هـ / ١٩١٠م.

(٣) للتفاصيل انظر: ابراهيم خليل احمد ، ولاية الموصل دراسة في تطوراتها السياسية (١٩٠٨ - ١٩٢٢م) ، رسالة ماجستير غير منشورة قدمت الى كلية الاداب / جامعة بغداد / ١٩٧٥ ، ص٨٦ - ١١١.

(٤) فيصل محمد الارحيم ، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين (الموصل ، ١٩٧٥) ص٢٣٨ - ٢٥٢.

(٥) انظر نص البرقيات المتبادلة عام (١٣٣١ - ١٣٣٢هـ) بين وزارة المالية ودفتر دار ولاية بغداد بشأن الحصول على موافقات الصرف بمبالغ محددة لاتتجاوز في حدها الاعلى الـ (٦٠٠٠) قرش . المركز الوطني للوثائق/ تسلسل ١٨٨ / ٩٩ سجل رقم ١١٢ (عثماني/سجل) ص١٢١ - ١٢٤.

الفصـــــل الثالـــــــث

النظـــام النقـــــدى فـــي العـــراق

النظام النقدى في الدولة العثمانية :

استخدم العثمانيون في بادية عهدهم نقودا متنوعة ، بيزنطية واوربيـــة وسلجوقية ، واستمر تداولهم لها الى عهد اورخان (١٣٢٦ - ١٣٥٩م) الـــذى بادر الى ضرب اول نقود عثمانية فضية هي (الاقجة)* عام (٧٢٨هـ/١٣٢٨م). ثم توالت بعد ذلك عمليات ضرب النقود الفضية والنحاسية دون التعرض لمـــا هو متداول من العملات الاخرى [١]. وفي عهد السلطان محمد الثاني (الفاتح) (١٤٥١ - ١٤٨١م) ضربت اولى النقود الذهبية العثمانية ، وبعد السيطرة العثمانية على البلاد العربية ، استمرت دور الضرب المهمة في كل من بغداد وحلب ومصر حتى عهد متأخر بضرب النقود المحلية فيها . وذلك بذكر اســـم السلطان ولقبه على احد وجهي العملة ، ومكان الضرب وتاريخه على الوجه الاخر في اغلب الاحيان [٢]. واعتمد العثمانيون في نظامهم النقدى على القاعـــدة المعدنية الثنائية بنسبة ١/١٠ [٣] الا ان التدهور الذى اصاب قيمة الفضة ادى الى ارتفاع النسبة بشكل متصاعد مع تبدل الاسعار مابين الذهب والفضة [٤]. وكانت (الاقجة) اساسا لقياس وحدة النقد في الدولة [٥] حتى منتصف القرن السابع عشر . وبنتيجة التغيرات العديدة التي طرأت على اوزانها وقيمتهـــا انخفضت الى حد كبير ، وحلّت (البارة) محلها كأساس في قياس وحـــدة

(*) الاقجة: تعني العملة الضاربة الى البياض . انظر:
Encyclopedia of Islam , Art "Akce" Vol.1. New Edition.

(١) جـــودت ، تاريخ جودت (ترجمة: عبد القادر الدنا ، المجلد الاول ، بيروت ، ١٣٠٨هـ ص٢٨٣.

(٢) المصدر نفسه ، ص٢٨٤.

(٣) رؤوف ، المصدر السابق ، ص٥٥٤.

(٤) حول ساسباب تدهور قيمة اسعار الفضة في الدولة العثمانية انظر: اندرسون ، المصدر السابق ، ص٣٠ - ٣١.

(٥) الساحلي ، المصدر السابق ، ص١٦٦.

النقـــد بعد ذلك [١] . الا ان استمرار انخفاض قيمة الاخيرة ايضا دفع الدولة الى اعتماد (القرش)* (يساوى اربعين بارة) كوحدة نقد في التعامل الرسمي [٢] ، ولقد شهدت الفترة الممتدة مابين ١٧٧٤ ـ ١٨٢٩م انخفاضا شديدا في قيمة العملة العثمانية الرسمية اعقبه انخفاض اخر في منتصف الثلاثينات من القرن التاسع عشر اذ هبطت قيمة العملة الرسمية الى نسبة الثلثين في سوق التبادل مع العملات الاجنبية . وبوفاة السلطان محمود الثاني عام ١٨٣٩م دخلت العملة العثمانية مرحلة جديدة من التعقيد [٣] .

أقدمت الدولة العثمانية في هذه المرحلة على خطوتين رئيسيتين في محاولة منها للخروج من أزمة النقد وتدهور اسعاره . فأصدرت عام ١٨٣٩م اول اوراق مالية لها على شكل سندات خزانة عرفت باسم (قائمة) [٤] . بفائدة سنوية قدّرت بأكثر من (٨٪) دون ان تقيّد نفسها بتاريخ انتهائها ، وكانت في بدايتها تؤدى دورا شبيها بدور العملة الورقية [٥] . اذ يمكن تسديد الضرائب اوديون الدولة بها ، وحصر استخدامها في العاصمة وضواحيها ، وقد ادى ذلك الى هبوط قيمتها في التعامل بمقدار يتراوح مابين ٣٠٪ و ٤٠٪ من قيمتها [٦] ، فكادت تعصف بنظام النقد العثماني كله [٧] . ولم يتسنّ للدولة الخروج من مأزقها هذا الابعد الحصول على قرض من مصرف بريطاني عام ١٨٥٨م بهدف

---

(١) مراد ، المصدر السابق ، ص ٤٤١ .

(*) كلمة قرش مأخوذة من الاصل اللاتيني (grossus) وكانت تطلق اصلا على انواع مختلفة من الدنانير (denarus) التي ضربت من قبل حكام اوربا في القرن الثالث عشر . انظر: H,A.R. Gibb and Harold Bowen, Islamic society and the west, vol,2,partll, London , 1965, p. 50.

(٢) عبد المنعم السيد علي ، التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية (بيروت ، ١٩٨٣) ص ٣٨ .

(٣) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .

(٤) للتفاصيل عن هذه القوائم ومقدار ماطرح منها . انظر : عباس المزاوى ، تاريخ النقود العراقية لمابعد العهود العباسية (بغداد ، ١٩٥٨) ص ١٥٦ ـ ١٦١ .

(٥) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .

(٦) المزاوى ، المصدر السابق ، ص ١٥٧ .

(٧) السيد علي ، المصدر السابق ، ص ٤٠ .

سحبها من الاسواق ، وتحقيق نوع من الثبات في العملة المعدنية. الا ان الخطوات العملية لتحقيق ذلك لم تتم الابعد انتهاء عام ١٨٦٢م [١].

وجاءت الخطوة الثانية للدولة متمثلة باصدار قانون اصلاح النظام النقدى الصادر في ٢٦ صفر ١٢٥٦ / ١٨٤٠م الذى اكّد على مراعاة المصلحة العامة في عملية الاصلاح ، وذلك بالزام دائرة المسكوكات (الضربخانة) بتصحيح العيارات ، وتعيين الاوزان واستخدام الالات الحديثة بالضرب ، وان لايكون هدفها من وراء ذلك تحقيق اية مكاسب مالية ، وعلى ان يكون العمل مقتصرا على مراعاة قيمة الذهب والفضة ومصاريف الضرب فقط [٢]. الا ان الخطوات العملية في تطبيق هذا النظام لم تتحقق الا في عام ١٢٦٠ هـ/١٨٤٤م . حيث استبدلت العملة الفضية القديمة التي فقدت رصيدها بالمجيدى الجديد ، كما ضربت عملات معدنية من فئات أقل [٣]. الا ان ازمة النقد العثماني لم تحل ، واستمر الانخفاض في قيمة القرش ، وبحلول السبعينيات من القرن التاسع عشر ، ونتيجة للتدهور العام في اوضاعها المالية ، اضطرت الدولة الى اعادة تنظيم نظامها النقدى مرة اخرى ، فاصدرت قرارا بذلك في ٢٤ كانون الاول عام ١٢٩٦

---

(١) اصدرت الدولة فرمان اول بالغائها في (٢٠ رجب ١٢٧٨هـ) وفرمان ثان في (١٦ ربيع الاول ١٢٧٩ هـ) على ان تستبدل كل ورقة من فئة (١٠٠) قرش بـ (٤٠) قرش نقدا ومن يتأخر عن المدة المقررة تستبدل قوائمه بتحويلات اسهام . انظر النص في : كنز الرغائب ، جـ٦ ، ص ص١٨ ، ٢١.

(٢) كانت دائرة سك النقود (ضربخانة عامره) تأخذ لقاء ضرب المسكوكات العثمانية مبلغ قرش واحد من كل (١٠٠) قرش على مسكوكات الذهب الخالص اما بالنسبة لضرب المسكوكات الفضية فانها تأخذ قرشين و (٢٩) بارة واقجة واحدة من كل ما قيمته (١٠٠) قرش لقاء السك واضافة النحاس اليها ، اما عملة القران الفارسية وغيرها والنقود المصرية والبغدادية فتعامل معاملة المعادن غير المسكوكة لان عيارها غير مطابق للتعريفة . انظر : سالنامة دولت عليه عثمانيه ، لسنة ١٢٩٥ هـ ، ص ص ٢٧٢ ، ٢٧٥ . اما بشأن تفاصيل قرار الاصلاح ، انظر : المزاوى ، المصدر السابق ، ص ١٦١ - ١٦٢.

(٣) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٨١.

ماليــة / ١٨٨٠م واتخذت بموجب المادة الاولى منه الليرة العثمانية الذهبية[*] (آلتون) فئة مئة قرش كأساس لوحدة القياس النقدى بدل القرش ، وجرى تطبيق ذلك ابتداءا من اذار عام ١٢٩٦ مالية . فجرى احتساب ايرادات الدولة بها كما اعتبر النظام ايضا القيمة الحقيقية للنقود المغشوشة بنصف القيمة [1] ، وركزت الدولة اهتمامها على سحب ماكان موجودا من العملات التالفة في الاسواق، واصدرت وزارة العدل (نظارة العدلية) في ٢٨ شوال ١٢٩٨هـ/ ١٨٨٠ م تعميما بخصوص الكيفية التي يتم بموجبها سحب هذه العملة واتلافها مع تحديد الفرق بينها وبين العملة الصحيحة بحدود خمسة الى ستة قروش من كل مئة قرش[2]. ومع ذلك فقد بقي القرش مستعملا كوحدة نقد قياسية وخاصة في اقاليم الدولة، وذلك لوجود عملات مختلفة فيها ، واستخدم ايضا كوحدة حساب حكومي[3]، وفي المعاملات الدولية . الا ان قيمة التبادل المحددة مابين القرش والليرة الذهبية في الاسواق لم تستمر طويلا بفعل انخفاض قيمة الفضة قياسا الى الذهب، حتى اصبحت قيمة الليرة عام ١٩٠٠م تعادل مابين ١٨٠ الى ٢٠٠ قرش وخلال هذه الفترة ازداد اصدار النقد المعدني في الدولة بحيث بلغ (٣٤) مليون ليرة من المسكوكات الذهبية والفضية في عام ١٩١١ م ، مقابل (١٨) مليون منها قبل ذلك بنصف قرن [4].

(*) استخدمت الدولة العثمانية التاريخ الرومي (المالي) سنة ١٢٠٥ هـ فتحولت من الشهور القمرية الى الشهور الشمسية ثم اعتبرت بداية اذار سنة ١٢٠٩ هـ بداية للتاريخ المالي ، واسماء الشهور في هذا التقويم هي نفس اسماء الشهور الرومية . انظر: فاضل مهدى بيات " السالنامات العثمانية واهميتها لتاريخ العراق"، مجلة المورد / مجلد /١٧ /عدد (٢) /١٩٨٨م ، ص ٥٠ . ويقدر الفرق بينها وبين التقويم الهجرى خلال فترة بحثنا بحدود سنتين اقل . وللتفاصيل عن اسباب ذلك انظر: الساحلي ، المصدر السابق ، ص ١٥٠ ومابعدها . كذلك المزاوى ، تاريخ العراق ، جـ٧ ص ٤٥ ومابعدها . كذلك : جـ٨ ، ص ٢٦٦ ومابعدها .

(١) ذيل الدستور ، جـ١ ، ص ٦٧ ـ ٦٨ .

(٢) جريدة محاكم ، عدد (١١٨) في ١٨ ذى القعدة /١٢٩٨ هـ .

(٣) استبيان عربيان ، اصول دفترى (استنبول ، ١٣٣١ هـ) ص ١٠ .

(٤) انظر الجدول في : Mc Carthy , op , cit , p. 156.
كذلك هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٨١ .

ومع ذلك فقد حرصت الدولة خلال هذه المدة على اظهار نقدهـــا بالمظهر اللائق . فاصدرت القرارات الخاصة بابدال الممسوحة من النقد الفضي (المجيدى واقسامه) على ان تقبل القطع الممسوحة تماما على اساس الــوزن بسعر (٩٦) بارة للدرهم [١] . كما اصدرت الدولة في اواخر عهدها (١١ جمادى الاولى ١٣٣٢ هـ / ١٩١٣م) قرارا اخر يقضي بسحب النقود الفضية من التداول وابدالها بنقود جديدة من معدن النيكل . فضربت ماقيمته مئة مليون قـــرش من المسكوكات النيكلية لتنفيذ ذلك . كما اجرت تغيرات مهمة في قطـع النقود المضروبة ، فالغت قطع النقد الفضية من فئة (٤٠ بارة ، و ٢٠ بارة ، ١٠ بارات ، و ٥ بارات) كما خفّضت قيمة استلامها لقطع النقد من ذوات الستة قروش الى خمسة [٢] . وباندلاع الحرب العالمية الاولى اصدرت عملتهـــا الورقية التي وصلت الى (١٦٠) مليون ليرة (عثمانية ورقيه) مع (٤٠) مليون ليره من المسكوكات الذهبية والفضية ، ولقد تدهورت العملة الورقيـــة قياسا الى الذهب حتى وصلت عام ١٩١٦م الى مايعادل ٦٠ % من قيمتهـــا ثم وصلت مابين الاعوام ١٩١٨ و ١٩٢٠م الى (٣,٥) ليره ورقية مقابـــل ليره ذهبية وفي عام ١٩٢١م وصلت الى ٨ ليرات ورقية مقابل الليرة الذهبيـــة [٣]

---

(١) الزوراء ، عدد (٢١٠٢) / ١٦ رمضان / ١٣٢٤ هـ . كذلك : العدد (٢٠١٩) / ٢٢ شوال / ١٣٢٤ هـ .

(٢) الزوراء ، عدد (٢٢٧٤) / ٣٠ شعبان / ١٣٣٢ هـ . كذلك : العدد (٢٤٧٥) / ٧ رمضان / ١٣٣٢ هـ .

(٣) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص٨١ .

النقـــود فـــي العراق قبل عام ١٢٥٥ هـ/١٨٣٩م :

سبقت الاشارة الى ان دور الضــرب في بعض المدن والاقاليم العربيــة استمرت في ضرب نقودها المحلية بعد السيطرة العثمانية ، وذلك لسببين رئيسين على الارجح وهما : صعوبة وخطورة ضرب مــثل هذه الاموال في العاصمة ونقلهــا من والى الاقاليم ، ولتسهيل عملية توفير السيولة النقدية وادامتها باقصر الطـــرق واضمنها في الولايات البعيدة كلما دعت الحاجة الى ذلك .

وفي العراق جرى التعامل بالنقود المحليـــة المضروبة ، مع نقـــود الدولة المضروبة في المركز (العاصمة) ، وبعض النقود المضروبة في مدن عربيــة اخرى ، اضافة الى العديد من عملات النقد الاجنبية ولاسيما بعض انـــواع النقد الايراني ، التي كانت تدخل الى العراق بفعل التجارة والزيارة أو التهريـــــب (١).

ولقد ضربت نقود محلية متعددة في مدن عراقية كالحلة والموصــــل (٢) وبغداد خلال الحقبة الطويلة من الحكم العثماني ، ثم اقتصر الضرب بعد ذلك على مدينة بغداد التي ضرب فيها مختلف انواع النقد الذهبي والفضي والنحاســي . (٣) كما خضعت هذه النقود ايضا الى التغيرات الدولية في اسعار الذهب والفضــــة ، لذلك نجدها بين اونة واخرى تسحب من الاسواق ويعاد ضربها وفــق نسب اسعار جديدة ، او تبعا لتغيرات اخرى عديدة كانت تطرأ عليها سواء ماكانت منهــا بسبب كثرة الاستعمال او نتيجة للاتلاف المتعمّـــد بدافع السرقة او نتيجـــة الشحــة في الاسواق بفعل الصهر او الاستخدام في الصياغة (٤) . ولما كانت مثل هذه النقود كثيرة ومتنوعة مــع تلازمها بظاهرة عدم الثبــات في قيمتها اقتصــاديا ،

---

(١) للتفاصيل عن هذه النقود انظر : سركيس ، المصدر السابق ، القسم الثالث (جمع حمدان علي ، بغداد ، ١٩٨١) ص١٧ ـ ٨٠ ، كذلك : انستاس ماري الكرملي ، النقود العربية وعلم النميــات (القاهرة ، ١٩٣٩) ص ١٦٥ ـ ١٨٨ .

(٢) يعود تاريخ بعض النقود المضروبة في مدينة الحلة الى (١٥٥٢م وكذلك الــى ١٦٣٣م) انظر : العزاوي ، تاريخ النقود ، ص١١٣ ـ ١١٤ . اما الموصل فان تاريخ توقف الضرب فيها يعود الى ١٥٨٠م . انظر : روءوف ، المصدر السابق ص ٥٥١ .

(٣) العزاوي ، المصدر السابق ، ص ١١٢ ـ ١٢٣ .

(٤) مهدي جواد حبيب البستاني " ازمة النقود في ولاية بغداد ومحاولة معالجتهــا ١٨٢٠ ـ ١٨٥٦ " بحث مخطوط في حوزة كاتب البحث ، ص٩ ـ ١٠ .

فلايمكن حصرا تحديد قيمتها واوزانها وعياراتها بدقة . كما ان تاريخ الضرب هو الذي يمكن ان يعوّل عليه فقط في تحديد القيمة ، (اى ان قيمتها محددة رسميا بذلك التاريخ) [١] ،ولقد تميزت نماذج هذه النقود ايضا بعدم تثبيت مقدار العملة الرسمية على وحدة النقد المضروبة . لذى يجرى التصرف عليها من خلال الشكل . (ويتمثل ذلك في اللون بالنسبة للمعدن المضروب والحجم والزخرفة او الطغراء المختلف بين نقد واخر) [٢] .

اما فيما يتعلق بتاريخ توقف الضرب في بغداد فان النقد المعثور عليه يعطينا الاشارة الى سنة (١٢٥٥ هـ / ١٨٣٩م) [٣] ، رغم ان الوثائق التاريخية تشير الى موافقة الباب المالي على ضرب عدد محدود من النقود النحاسية الصغيرة وبصورة موءقتة بعد هذا التاريخ ، على ان تكون عياراتها مطابقة لما هو مضروب من مثيلاتها في دائرة المسكوكات الرئيسة في استانبول ، وكان ذلك بموجب الادارة السنية الصادرة في ١٠ شعبان ١٢٦٨ هـ / ١٨٥٢م) [٤] ، غير انه لم يتم العثور على نقد يوءيد صحة الضرب ضمن هذا التاريخ حتى الان [٥] .

---

(١) القهواتي ، دور البصرة التجارى ، ص٤٧٧.

(٢) انظر سورة بعض هذه النماذج من النقود في : W.H. Valentine, Modern Copper Coins of the Muhammadan States, London, 1911.p.p.26-27

(3) Ibid , p. 27.

(٤) البستاني ، المصدر السابق ، ص١٧.

(٥) يشير ناجي معروف الى اخر ماضرب من نقود في بغداد بالعبارة التالية " .. ومن التواريخ المتأخرة التي ضربت فيها الدنانير (يقصد النقد الذهبي) ببغداد سنة (١٢٤٧ هـ / ١٨٣١م) اما الدراهم (النقد الفضي) التي ضربت في بغداد فلم تتجاوز سنة (١٢٤٩ هـ /١٨٣٣م) واما الفلوس النحاسية فقد ظلت تضرب حتى سنة (١٢٥٥ هـ/١٨٣٩م) . ولم يوجد للعبارات النحاسية نماذج بعد سنة (١٢٦٢ هـ/١٨٤٥م) " . انظر : ناجي معروف ، العملة والنقود البغدادية (بغداد ، ١٩٦٧) ص ١٢.

أما أهم النقود العثمانية التي كانت متداولة على النطاق الرسمي ضمن هذه المدة فهي :

الاقجة : وتعتبر اقدم عملة فضية عثمانية متداولة [١] . وكانت تزن في بداية ضربها ربع مثقال (٦) قراريط بمياز ٩٠٪ جرى التعامل بها مدة طويلة، وجرت عليها تبدلات كثيرة في الوزن والقيمة والعيار، الى ان وصل وزنها الى نصف قيراط بعيار ٤٦٪ عام (١٢٣٤ هـ /١٨١٨م) [٢] ونتيجة لهذا الانخفاض الكبير في قيمتها فقد توقف ضربها عام ١٢٤٣ هـ /١٨٢٧م ولكنها استخدمت في الحسابات فقط بعد هذا التاريخ دون ان يكون لها وجود [٣] . وتم تجاوزها رسميا بعد تطبيق الاصلاح النقدي عام ١٢٦٠ هـ /١٨٤٤م [٤] .

البارة : وهي عملة نقد فضية ، بدأ استخدامها في العراق منذ منتصف القرن السادس عشر [٥] . ولقد جاء ضربها محاولة لتجديد النقد ورفع قيمته، فضربت في البداية بوزن (٥ر٥) قراريط واستقرت قيمتها ازاء الاقجة بما يعادل ثلاث اقجات ، لكن وزنها وعيارها لم يكن مستقرا ايضا حتى وصل الى نصف قيراط بعيار ٤٦٪ في عهد السلطان محمود الثاني [٦] .

القرش : عملة فضية عثمانية سكت للمرة الاولى عام ١٠٩٩هـ /١٦٨٨م بوزن ستة دراهم في البداية وضربت في عهد السلطان احمد الثالث ١٧٠٣ ـ ١٧٣٠ م بوزن ثمانية دراهم وعيار ٦٠٪ بدأ بعدها بالانخفاض التدريجي في اثناء ضربه من قبل عدد من السلاطين . وفي عهد محمود الثاني تنوع ضربه فضرب بوزن درهم واحد وعيار ١٧٪ وشاع في عهده نوعان من القروش [٧] . القرش الصاغ (الصحيح) ويعادل (٤٠) باره ، والقرش الرائج ويعادل (١٠) بارات ويعرف باسماء محلية مختلفة ضمن الولايات العراقية ، فيدعى ممدوحي خطأ والصحيح محمودي

(١) سركيس ، المصدر السابق ، ص١٩ .
(٢) المزاوي ، المصدر السابق ، ص ١٤٤ ـ ١٤٥ .
(٣) رؤوف ، المصدر السابق ، ص ٥٥٤ .
(٤) معروف ، المصدر السابق ، ص ١٢ . كذلك : سركيس ، المصدر السابق، ص٢٠ .
(٥) مراد ، المصدر السابق ، ص ٤٤١ .
(٦) المزاوي ، المصدر السابق ، ص٤٦ .
(٧) المصدر نفسه ، ص ص ١٤٧ ، ١٥٣ .

نسبة الى السلطان محمود الثاني [١]. ويسمى الجرك اى (الردئ) تميزا له عن القرش الصحيح ، واحيانا يلفظ جارك (اى ربع القرش الصحيح) كا يطلق عليه احيانا لفظ (الوركة) وكذلك المتليك [٢]، والسبب في ذلك يعود الى ان سبيكة الضرب المتكون منها تحتوى على نسبة عالية من النحاس قياسا الى الفضة. وهو في حقيقته ربع القرش الصحيح ولكنه شاع بهذه الاسماء ، وتنوعت اسماء القروش وتغيرت اقيامها مع الزمن ، وكانت تطلق هذه اللفظة على بعض انواع النقد الاجنبي [٣].

اما بشأن انواع النقد المستخدم ضمن هذه المدة فقد اوردت المصادر التاريخية مسميات عديدة للقرش ومضاعفاته واجزائه وكذلك النقد الذهبي العثماني المتداول اضافة الى الكثير من العملات الاجنبية [٤] ولكننا سنقصر الحديث هنا على احد انواع القروش المعروفة بـ(الشامي) لما له من اهمية في التعامل التجارى وخاصة في المناطق الوسطى والجنوبية من العراق . كما ان معظم القروش القديمة التي كانت مضروبة قبل عصر محمود الثاني قد شحت اوتلاشت من التداول اما بفعل قوانين الدولة بالسحب واعادة الضرب او بنتيجة كثرة الاستخدام [٥].

الشامي : ويقصد به ذلك القرش المضروب في زمن السلطان عبد الحميد الاول (١٧٧٤-١٧٨٩م) ويسمى الرومي احيانا ، رغم ان هذه التسمية كثيرا ماكانت تطلق

---

(١) الشيخلي ، المصدر السابق ، الجزء١ ص٩٢ .
(٢) سركيس ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٧٠ .
(٣) المزاوى ، المصدر السابق ، ص١٤٨ .
(٤) ان اقرب مايمكن حصره في النقد المتداول في العراق ضمن هذه الفترة هو جدول جونز الذى زار العراق عام ١٨٥٣م . انظر : جونز ، المصدر السابق ، ص ٨٠ . كذلك : سركيس ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ص١٧- ٨٠ ، ٣٢٢ .
(٥) للتفاصيل عن هذه القروش انظر : الكرملي ، المصدر السابق ، ص ١٦٥- ١٨٨ . كذلك : سركيس ، المصدر السابق ، ج ٣ ، ص ١٧ - ٨٠ . كذلك : المزاوى ، تاريخ النقود ، ص ١١٢- ١٢٣ .

على انواع اخرى من القروش العثمانية [١]. وكان الشامي على ايام داود يعادل قرشا واحدا الا ان قيمته اخذت ترتفع بالتدريج فأصبح يعادل ثلاثة قروش ، ثم ارتفع الى سبعة قروش ونصف في اواخر ايام والي بغداد المملوكي داود باشا [٢] ووصل الى مايعادل ثمانية قروش عثمانية في اواخر الاربعينيات من القرن الماضي [٣] وارتفع سعره الى ثمانية قروش وربع عام ١٨٥٥م وهو مايعادل (٣٣) قرشا رائجا [٤]. ثم ارتفعت قيمته بالتدريج فأصبح يؤخذ من قبل الدولة بسعر تسعة قروش و (٣٠) بارة عام ١٨٧٥م الا ان سعره في السوق قد وصل الى عشرة قروش صحيحة [٥] وقد اطلق عليه العراقيون اسم الشامي نسبة الى دمشق (الشام) لانه ضرب فيها [٦]. وقد شاع استخدامه لدى عشائر العراق في المناطق الوسطى والجنوبية حتى انهم لم يتعاملوا الابه [٧] ولاسيما في اسواق بيع التمور في البصرة حيث اتخذ وحدة حساب في التعامل مع هذه المادة من قبل التجار وابناء العشائر طيلة الفترة العثمانية [٧]. مما دفع بالدولة الى أن تعلن عن التزاماتها لاعشار تلك المناطق بالشامي ايضا بدل القرش [٨] .

---

(١) كان القرش الرائج يسمى بالرومي ايضا انظر: العزاوي ، المصدر السابق ، ص١٤٧. كما اطلقت هذه التسمية على القرش المعين ايضا ، انظر: رؤوف ، المصدر السابق ، ص٥٥٩. وكلمة (رومي) في الاصل صفة ، يطلقها العراقيون على كل مايمت الى الدولة العثمانية بصلة وخاصة الموظفين . انظر: الدملوجي ، امارة بهدينان ، ص ٥٤.

(٢) سعاد هادى العمرى ، بغداد كما وصفها السواح الاجانب (بغداد ، ١٩٥٤) ص١١٨.

(٣) خورشيد أفندى ، سياحة نامة حدود (ولاية البصرة) (ترجمة : نورى عبد البخيت السامرائي ، مركز دراسات الخليج العربي (البصرة ، ١٩٨٠) ص٦

(٤) فالعمرى ، المصدر السابق ، ص١١٨ – ١١٩.

(٥) العزاوى ، تاريخ العراق ، ج٨ ، ص٣١.

(٦) خورشيد افندى ، المصدر السابق ، ص٦ – ٨.

(٧) ميرزا حسن خان ، تاريخ ولاية البصرة (ترجمة : محمد وصفي بوصفلي ، البصرة ١٩٨٠) ص٨٢.

(٨) الزوراء ، عدد (١٥١٠) / ٨ ذى الحجة / ١٢٩٥هـ.

النقـــود فـــي العراق ١٨٣٩ ـ ١٩١٤ :ـ

تعد مسألة النقد في العراق من اصعب المسائل واكثرها تعقيدا وذلك لعدم ثبات اقيامها في سوق العملة ، ولعدم وجود نقد موحد في التداول ، فهـي عبارة عن مزيج من النقود المركزية والمحلية والعربيـة والاوربيـة والايرانية والهندية، كما تحكمت فيها ظاهرتـا العرض والطلب والعملة المغشوشة .(١) . وازاء هـــذا المزيج من التداخل بين العملات ، لايسع اى باحث يريد ان يتناول هذا الجانب في دراسته الا ان يركن الى العملة الرسمية المركزية للدولة العثمانية ، لكي يتخذ منها وحدة ارتكاز في مسار بحثه ، رغم ان الاخيرة بدورها لم تكن لتبقى علـى حال ثابتة ايضا (٢) . كما ان ارجحية استخدام هذا النوع من النقد او ذاك ،قد اختلفت بين ولاية واخرى أو حتى بين مدينة واخرى في نفس الولاية . ففي الوقت الذى كانت فيه مدينة البصرة (بحكم موقعها التجارى) تلقى رواجا في بعـــض العملات الاجنبية واخاصة القران الايراني والروبية الهندية والريال الاسبانـــي والمجرى ، وكذلك عملات اجنبية اخرى حتى غدت طاغية على العملة الرسميـــة للدولة في بعض انواع التعامل (٣) . نجد مدينة الموصل في المقابل تمتـــع بارجحية النقد المركزى العثماني للدولة. في حين كانت بغداد تشكل مصبا لجميع هذه العملات،حتى المغشوشة منها (٤) . وكـذلك نجد مثل هذه الظاهـــــرة ايضا في ولاية بغداد نفسها ، فالنقد الغالب بالتعامل في مدن كربلاء والنجـف وحتى الكاظمية هو نقد ايراني ، بحكم وجود الاضرحة المقدسة ، وتوافد الـــزوار الايرانييـن عليها بكثـرة ، في حين لم تكن الحال كذلك في مركز الولايـــــة

(١) للتفاصيل انظر: الكرملي ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ ــ ١٨٨ .

(٢) الساحلي ، المصدر السابق ، ص ص ١٥٤، ١٥٦ ــ ١٥٧ ، ١٥٩ ــ ١٦٠ ، ١٦٢ ، ١٦٧ ــ ١٦٨ .

(٣) مصطفى كاظم المدامغة ، نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصـــرة في سجلات المحكمة الشرعية (البصرة ، ١٩٨١) ص ص ٧٠ ، ١١٩، ١٢١ــ ١٢٢ . كذلك : القهواتي ، المصدر السابق ، ص ٤٧٨ ــ ٤٧٩ .

(٤) للتفاصيل انظر: جدول جونز ، المصدر السابق ، ص ٨٠ .

(بغداد)حيث تدعم الدولة رواج نقدها الرسمي ، وفي الوقت الذى كانت فيه حكومة بغداد تجاهد من اجل الاقل من هذه الفوضى النقدية ، كانت احوال النقد في مركز الدولة تماني من الاضطراب هي ايضا ، بحيث ان دعمها لحكومة بغداد لم يكن ليتجاوز حد المطالبة بتطبيق القرارات الصادرة بهذا الخصوص ، في حين يشير واقع الحال الى عجز جكومة بغداد عن تطبيق ذلك ، واستمر الاضطراب في اوضاع النقود دون التوصل الى نتيجة نهائية حتى نهاية الحكم العثماني للعراق[1] لذلك ارتأينا بغية تبسيط البحث تقسيم النقد المتداول على قسمين : نقد رسمي ونقد غير رسمي .

النقد الذهبي الرسمي :

ضرب هذا النقد لأول مرة عام (٨٨٣هـ /١٤٧٩م) في عهد السلطان محمد الفاتح وسمي بالسلطاني بوزن (٣،٥٥٩) غرام من الذهب الخالص ثم خفض عام (٩٦٠ هـ /١٥٥٢م) الى (٣،٥٤٥) غرام فاضحى يسك بكل مئة مثقال من الذهب الخالص (١٣٠) سلطانيا ، بعد ان كان ضربه ب (١٢٩) سلطانيا في البداية [2]. ثم عرف بالشريفي بعد ذلك وانخفض وزنه وعياره ، ولم يعد يسك من الذهب الخالص بل امسى مضافا اليه شيء من الفضة او النحاس ، ووصل عياره عام ١٠٩٧ هـ / ١٦٨٥م الى (٠،٩٦٠) من الذهب بوزن (٣،٥٢٧) غرام [3]. ولم يكن للنقد الذهبي العثماني اسم محدد بل اطلق عليه لفظة (آلتون) اى الذهب او النقد الذهبي (نقد آلتون) او (سكة حسنة) [4] وعرف ايضا باسم (الشاهي) في عهد السلطان سليم الاول [5]، كما طرأت عليه تبدلات كبيرة في العيار والوزن والشكل وحتى الاسم ، ولقد تنوع ضربه في عهد السلطان محمود الثاني وسمي تسميات عدة اشهرها : زرمحبوب ، والزر هو الذهب

(١) البستاني ، المصدر السابق ، ص١٥ .
(٢) الساحلي ، المصدر السابق ، ص١٥٩ .
(٣) المصدر نفسه ، ص١٦٧ .
(٤) المزاوى ، المصدر السابق ، ص١٣٢ .
(٥) المصدر نفسه ، ص ١٣٤ .

كذلك كما قلّد ضربه في بغداد ولكن بعيارات اقل [١] ومن الجدير بالملاحظة ان النقد العثماني عموما لم يكن له سوى اثر محدود على النقد المحلي في العراق قبل عصر محمود الثاني ، ولكنه انتشر بعد ذلك في كافة الولايات العراقية وحل محل النقد المحلي [٢].

ويعود السبب في التسميات الكثيرة النقد العثماني الى حقيقة جوهرية اخرى ارتبطت بالازمات المالية التي واجهتها الدولة العثمانية وبشكل دوري تقريبا بحكم اعتمادها على التقويم الشمسي (الرومي) في جمع الواردات ، مع ابقاء الاعتماد على التقويم الهجرى في دفع الرواتب والمصروفات ، مما احدث فروقا زمنية تقدر بأحدى عشر يوما في السنة ، ومع تعاقب السنين وصلت هذه الفروق الى سنة هجرية كاملة كل (٣٢) سنة شمسية [٣]. فتأتي عملية تخفيض قيمة النقد واعادة ضربه في مقدمة المعالجات التي تتخذها الدولة لمواجهة الازمة ، ولما كانت دور المسكوكات تضرب عملتها تحت رقابة السلطة وتوجيهها ، فغالبا ماكانت تلجأ في مثل هذه الظروف الى عدم الالتزام بالعيار والوزن الرسمي الذى كان معمولا به قبل بدء الازمة ، وقد تضيف الى المعدن القيّم معادن رخيصة، دون ان يردعها عن ذلك اى رادع [٤]. ولذلك اختلفت الاوزان والاقيام والعيارات في كل مرة ، مما ولّد نقودا متفاوتة القيمة قياسا الى اسعار الذهب والفضة ، فظهرت مثل هذه المسميات الكثيرة بغية التمييز .

انتظم النقد العثماني الرسمي الى حد ما بعد الاجراءات المتخذة باعادة ضرب العملة عام ١٨٤٤م فاصدرت الدولة عملتها الجديدة الذهبية والفضية مركزيا على النحو التالي :

---

(١) المزاوى ، المصدر السابق ، ص ١٣٨ ـ ١٣٩ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ١٤٠ .
(٣) الساحلي ، المصدر السابق ، ص ١٦٤ .
(٤) المصدر نفسه ، ص ١٦٠ .

العملـــة الذهبية (عثماني آلتوني) او الليرة: وهي تعادل مئة قرش ذهبـــي اعتبـــارى* او مئة قرش فضي نقدى ، وضرب من فئاتها قطع ذهبية اخرى هـــي (٥) ليرات و (٢,٥) ليره و نصف ليره وربع ليره [١] ، وبقيت كذلك الى الانقلاب الدستورى (١٩٠٨م) حيث عدّل بعدها سعرها الرسمي الى (١٠٢) قرشيـــن و(٢٤) باره [٢] . اما قيمتها في السوق فقد وصلت الى مئة وثمانية قـــروش [٣]. اما في البنوك وسائر مـــعاملات الصيرفة فان شراءها يتم بقيمة مئة قرش فقط [٤].

النقـــد الفـــضي الرســـمي (المجيدى والقرش) :

ضـــــرب منها المجيدى في هذه الفترة ويعادل (٢٠) قرشـــا صحيحا ونصف المجيدى ويعادل (١٠) قروش وربع المجيدى ويعادل (٥) قروش . واما القروش فقد ضرب منها القرش (٤٠) باره) والقرشان (٨٠باره) ونصف القرش أو اليرملك (٢٠باره) [٥] . كما ضربت بعد ذلك عملات فضية اصغر هي المتاليك من فئة نصف قرش (٢٠ باره وربع قرش (١٠بارات) وثمن قرش (٥باره) [٦] ولقد جرى ضبط الاوزان والعيارات بشكل دقيق ، كما ثبتت نسب واقيام العملة العثمانية القديمة والاجنبية المتداولة من قبل الدولة وفـــق نظام تعرفة خاصة في ســـوق التبادل النقدى [٧] ، ومع ذلك فان اقيامها لم تستقر ايضا نتيجة لانخفاض سعر الفضة قياسا الى الذهب ، فوصل سعر الليرة العثمانية من المجيديات بما يعـــادل

(*) لم تضرب الدولة قرشا ذهبيا وانما جرى قياس قيمة الليرة حسابيا علـــى هذا الاساس . انظر : جدول النقود العثمانية المضروبة ضمن هـــذا التاريخ ومابعده Mc. Carthy , op, cit , p.156.

(١) المزاوى ، المصدر السابق ، ص١٦٢ .

(٢) انظر : ترجمة الامر الصادر بذلك من وزارة المالية الى محاسبة ولايـــة بغداد في : صدى بابل ، عدد (١٠)/١٣٢٧ هـ / ١٩٠٩م كذلـــك انظر: عربيان ، المصدر السابق ، ص ١٠ .

(٣) سركيس ، المصدر السابق ، ج٣ ، ص ٣٢ .

(٤) عربيان ، المصدر السابق ، ص١١ .

(٥) Mc Carthy , op, cit , p,156.

(٦) سالنامة دولت علية عثمانية ، لسنـــة ١٢٩٨هـ (استانبول ، ١٢٩٨هـ) ، ص ٤٥٧ـ ٤٥٨ .

(٧) سالنامة دولت عليه عثمانيه ، لسنة ١٢٩٥هـ (استانبول ، ١٢٩٥هـ) ص ٢٧٢ـ ٢٧٣ .

(٤ر٥) مجيدى خلال العقد الاول من القرن الحالي [(١)] . واضطرت الدولة الى تخفيض السعر الرسمي للمجيدى الى(١٩ قرشا) بعد انقلاب ١٩٠٨م . ولعدم امكان الحفاظ على سعر ثابت للمسكوكات في كل ولايات الدولة العثمانية فان عملات المجيدى والآلتون كان يتم تداولها باسمار مختلفة في ولايات الدولة العثمانية [(٢)].

ولقد ضربت المتاليك النحاسية [(٣)] ولكنها استبدلت بعد عام ١٩١٠ م بالمتاليك النيكلية الجديدة التي بقيت حتى عام ١٩١٤م [(٤)] . ويمكننا التعرف على هذه المتاليك الجديدة واقيامها بالعملة الانكليزية من خلال الجدول التالي : [(٥)]

٥بارة	تساوى فلسا واحد	وتساوى $\frac{١}{٤}$ بنس	بالعملة الانكليزية خلال الفترة	
١٠بارة(فلسان	= قرشا رائجا(متليك)	= $\frac{١}{٢}$ بنس	=	= =
متليكان	= قمريا واحدا	= واحد بنس	=	= =
٤متاليك	= قرشا صاغا	= ٢ بنس	=	= =
٥ متاليك	= بيشلك	= $٢\frac{١}{٢}$ بنس	=	= =
٨ متاليك	= قرشا صاغا	= ٤ بنس	=	= =

ولقد ضربت هذه العملات من سبائك مختلفة فضرب نصف المتليك (الفلس) والمتليك من النيكل ، وضرب القمرى ونصف البيشلك من سبيكة الفضة والنحاس ، اما بقية الفئات فمن الفضة ، وباستثناء المتاليك (القرش الرائج) فان بقية الفئات الاخرى تعدّ بحكم المفقودة لشحتها في الاسواق [(٦)] ولقد اعلنت حكومة بغداد عام ١٩١٤م عن استعدادها لجمع النقود النحاسية والبشالك ونقود المشرين بارة لالغاء تداولها ، وبانه سيتم جمعها من الخزينة ولمدة سنة

---

(١) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، جـ٣ ، ص١٠٠٤ .
(٢) عربيان ، المصدر السابق ، ص١٠ ــ ١١ .
(٣) لونكريك ، العراق الحديث ، جـ١ ، ص٥٧ . كذلك : سالنامة دولت علية عثمانية لسنة ١٢٩٨ هـ ، ص٤٥٧ .
(٤) الزوراء ، عدد (٢٤٧٥) /٧ رمضان / ١٣٣٢ هـ .
(٥) لوريمر ، المصدر السابق ، ص١٠٠٤ .
(٦) المصدر نفسه ، ص١٠٠٤ .

حيث لاتقبل بعدها (١).

النقود الاجنبية المتداولة (غير الرسمية) :

يأتي النقد الايراني من الفئات الصغيرة في مقدمة النقد الاجنبي المتداول في العراق ، الذي يدخل عن طريق التجارة او الزيارة او التهريب (٢) على الرغم من الحضر المفروض على استخدام العملة الفضية الاجنبية الاخرى ، وقد يعود ذلك الى النقص المزمن في العملة العثمانية الصغيرة الواجب توفرها في التداول (٣).

ومن اشهر النقود الايرانية المتداولة في البصرة خاصة في فترة الستينيات من القرن التاسع عشر هو القران الفضي بنوعيه : (قران ناصر شاه* ويعادل ($\frac{١٧،٥}{٤٠}$ ٤) قرش وقران باناباد ويعادل ($\frac{١٠}{٤٠}$ ٢) قرش) (٤). اما قيمته المتداولة في بغداد ايام مدحت باشا فقد وصلت الى خمسة قروش . اماقيمته الحقيقية فكانت تتراوح مابين (٣) قروش وعشر بارات ومابين (٤ الى ٤،٥) من القروش ، وقد ادى ذلك الى الحاق الضرر باقتصاديات العراق ، فتم التداول بشأن ذلك في اللقاء الذى جرى بين مدحت باشا وناصر شاه اثناء زيارة الاخير الى العراق عام ١٨٧٠م ، واتفق على ان تكون قيمته معادلة لثلاثة قروش وعشر بارات في التداول (٥). في حين لم تكن قيمته لاتزيد عن القرشين في عام ١٨٦٨م ايام حكم الوالي نامق باشا (٦)

---

(١) صدى بابل ، عدد (٢٣٧) /٧ جمادى الاخرة /١٣٣٢هـ /١٩١٤م . كذلك انظر : نص القوانين الصادرة بخصوص تعديل النقد واوزانه في : الزوراء ، ٢ رجب/ ١٣٣٤ هـ /١٩١٥م .

(٢) المزاوى ، المصدر السابق ، ص١٦٨ — ١٧١ .

(٣) الرقيب ، عدد (١٣٥) /٥ رجب /١٣٢٨هـ.

(*) نسبة الى ناصر الدين شاه القاجارى (١٨٤٨ — ١٨٩٦م)

(٤) القهواتي ، المصدر السابق ، ص٤٨١ .

(٥) مدحت باشا ، تبصرة عبرت ، (ناشرى :علي حيدر مدحت ، استانبول ، ١٢٥٣هـ) ص٩٦ .

(٦) درويش باشا ، تقرير درويش باشا ،(بغداد ، ١٩٥٣) صص ٢٣ ، ٥٢ .

الا ان اقيام هذا النقد وانواعه تبدلت بمرور الزمن وعرف العراق مع بداية القرن العشرين انواعا عدة من النقد الايراني ويأتي في مقدمتها القران الفضي الذى اصبح يعادل ماقيمته (٤ ١/٤) بنس انكليزى ، وكذلك القران المزدوج (قرانين) ويعادل (٨ر٥) بنسات ونصف القران ويعادل بنسين وكذلك ربعه ويساوى بنسا واحدا . كما ان هنالك نقدا فضيا اخر وهو بـ ستة فلوس (ام الستة فلوس) والاسم الايراني لها (أغ شاهي) ويعادل نصف بنس كما وجدت العملة النحاسية الايرانية ايضا ، وتعرف باسم شاهيه ، وهي تعادل ماقيمته (١/١٦) من البنس.(١)

وعرف العراق نوعا اخر من النقد الفضي الايراني وهو مايعرف بالتومان الفضي من فئة عشرة قرانات وفئة خمسة ايضا (٢) . اما التومان الذهبي فكان نادرا . وقد وصلت قيمة الليرة العثمانية الى اكثر من (٥٠) قرانا فضيا في هذه المدة (٣).

اما النقد الهندى الفضي المعروف بالروبية فقد كان متداولا (٤) ، وبكثرة وخاصة في مدينة البصرة ، رغم الحضر المفروض على تداولها من قبل السلطات (٥) ، وتقدر قيمتها بحدود (١٠ر٥) قروش(٦) . كما عرف العراق

---

(١) لوريمر ، المصدر السابق ، ص١٠٠٤ . (تقدر قيمة الاقران بـ (٨ر٥) قروش ونصف القران بـ (٤) قروش ويعرف القران المزدوج محليا باسم (منكنه) كما ان هنالك نوعين من القران المتداول (قران جرخ منتظم ، وقران غير منتظم الاستدارة ويسمى (ابو دبيلة) اما الشاهية فتعرف بالفلس ايضا ، وكل ثلاث شاهيات قيمتها قرش رائج واحد . انظر : البازى ، المصدر السابق ، ص٦٩ . في حين يشير (الوردى) الى انخفاض قيمة القران في اثناء الحرب العالمية الاولى الى (٤) قروش فقط . انظر : علي الوردى ، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، جـ٣ (بغداد ١٩٧٢،) ص٢٥٥ .

(٢) المزاوى ، المصدر السابق ، ص١٧٨ .

(٣) لوريمر ، المصدر السابق ، ص١٠٠٤ .

(٤) كان للعملة الهندية وجود في البصرة ، الا ان كميتها ازدادت حينما امتد نشاط شركة الهند الشرقية الى البصرة في النصف الاول من القرن السابع عشر والتي كانت تتعامل بالعملتين التركية والهندية . انظر : البازى : المصدر السابق ، ص ٧٠ .

(5) Ahand book of Mesopatamia , p. 235.

(٦) الزوراء ، عدد (٥٦٨) /٢٣ جمادى الاولى /١٢٩٢ هـ.

انواعا اوربية من النقد الذهبي كالباون الانكليزي ويعادل (١٠٩ $\frac{١٩}{٤٠}$) قرشا ، والليرة الفرنسية النابليونية وتقدر بـ (٨٦ $\frac{٢٧}{٤٠}$) قرشا ، والدوكات الهولندية وتقدر بـ (٥٠ $\frac{٢٧}{٤٠}$) قرشا . وفي أثناء قيام حرب القرم غمرت النقود الروسية اسواق بغداد فجأة نتيجة لهروب الجنود الاتراك المحملين بهذه النقود اليها .[١] وعرف العراق ايضا عملات اجنبية اخرى في التبادل التجاري كالدولار الاسباني والامريكي والنمساوي والكراون الالماني والفرنك الفرنسي والتالر البروسي والروبل الروسي وغيرها . ولكن تداولها كان محدودا بالمعاملات التجارية ، وخاصة في مدينة البصرة لكونها ميناء ترتاده السفن والبحارة من مختلف الجنسيات [٢] .

النقد الورقي العثماني :

دخل النقد الورقي العثماني الى العراق عام (١٣٣١ هـ /١٩١٣ م) في عهد الوالي حسين جلال (١٩١٣ ــ ١٩١٤م) وتتكون فئات النقد الورقية هذه من الليرة وتعادل (١٠٠) قرش ونصف الليرة (٥٠) قرشا ، وربع الليرة (٢٥) قرشا ، وفئات العشرين قرشا ، وكذلك الخمسة قروش والقرشين والقرش الواحد . ولكن قيمتها في الاسواق هبطت عن ذلك الى حد كبير [٣]

---

(١) ادعى الجنود الفارين من الحرب بان الروس كان يقدمون اليهم الاموال تشجيعا للهرب وبمختلف الطرق ، حتى انهم كانوا يقدمونها اليهم داخل البطيخ انظر : العمري ، المصدر السابق ، ص ١١٩ .

(٢) القهواتي ، المصدر السابق ، ص ٨١ ٤ ــ ٧٨ ٤٨ .

(٣) العلاف ، المصدر السابق ، ص ١٧٢ .

ازمـــة النقـــود ومحاولات تسويتها ١٨٣٩ ــ ١٩١٤م :ــ

لاشك في ان اى مستعرض لتاريخ النقد العثماني سيكتشف حقيقـــة اساسية هي ظاهرة عدم استقرار هذا النقد في القيمة والعيار والاوزان ، مما يعكس ظاهرة عدم الاستقرار المرافقة للاقتصاد العثماني كله (١) ، بمافي ذلك الولايات العراقية . ولقد المحنا في الفصول السابقة الى بعض الجوانب التي ساهمت فـــي ايجاد مثل هذه الظواهر ، ولكننا الان بصدد جانب اخر منها الاوهي الازمة النقدية التي مرت بهذا البلد النائي عن العاصمة . خلال فترة اشتـــدت فيها ازمة النقـد العثماني الى حد خطير ، فأصبحت ظاهرة المضاربات في الاسعار والتلاعب فـــي الاوزان والعيارات صفة من صفات النقد المتداول داخل الدولة العثمانية (٢) .

وبدأت ملامح ازمة النقد ضمن الولايات العراقية تظهر من جديد منـــذ عهد داود باشا ، الا ان هذا الوالي استطاع بمهارته ان يعالجها عن طريـــق الحصول على موافقة الباب العالي بضرب ثلاثة انواع من النقد الفضي في بغـــداد للتخفيف من الازمة ، ولقد تمادى في ضرب النقد الى الحد الذى تجـــاوز فيه تعليمات الباب العالي ودفع المسؤولين الى اصدار الاوامر بمنع ضرب النقـــود في بغداد ، والتفكير في التخلص من نظام الحكم فيها (٣) .

ومع بداية عودة الحكم العثماني المباشر الى العراق (١٨٣١م) عادت ازمـــة النقد لتظهر من جديد ولكن بشكل اشد ، فقد أدت جملة التغيرات التي طرأت على الولايات العراقية خلال هذه الفترة دورها في اشتداد الازمة عـــة. فالاهتمام الدولي المتزايد بموقع العراق الجغرافي ومارافقه من نشاط تجـــاري متزايد ، مع ضعف السيطرة الحكومية واستخدامها للاسلوب العسكرى الباهـــظ التكاليف ، قد خلق الاجواء المناسبة لاشتداد الازمة.

---

(١) للتفاصيل عن ازمة النقد العثماني وانعكاساتها على ميزانية الدولة آنذاك انظر : الساحلي ، المصدر السابق ، ص١٥٧ ــ ١٦٨ .

(٢) لم تكن المواد القانونية الصادرة بحق المتلاعبين بالنقد في قانون الجزاء العثماني صارمـــة . انظر : المواد ٢٤٣ ــ ١٤٧ في قانوننامة الجزاء الهمايونيـــة/ صورة الخط الهمايوني (بغداد ، ١٢٨٩ هـ) ص ٣٠ ــ ٣١ ، كذلك : الدستور المجلد (١) ، ص٣٤٩ ــ ٣٥٠ .

(٣) البستاني ، المصدر السابق ، ص٤٠ .

تمثلت ظواهر الازمة بشحة النقد العثماني المتداول في الاسواق وخصوصا العملات الصغيرة ، مع انتشار ظاهرة التزييف والغش وثلم النقود ، مع عدم ثبات الاسعار ، اضافة الى تداول مختلف انواع العملات الاجنبية والقديمة في السوق . والتلاعب باسعارها بسبب الحظر الذي فرضته الدولة على تداولها منذ عام ١٢٢٧هـ /١٨١٢م (١) ، وقد ادى ذلك الى ردود فعل عكسية تمثلت في اخفاء هذه العملات ونشاط حركة احتكارها وتداولها خفية ، باسعار مرتفعة . واضطر علي رضا باشا الى تقديم طلب الحصول على موافقة حكومته السماح له بضرب ثلاث فئات من النقد لمعالجة الازمة ، فصدرت الارادة السنية بالموافقة على ذلك شرط ان يكون الضرب مطابقا للاوزان والعيارات الرسمية . وذلك في جمادى الاخرة عام ١٢٤٨ هـ /١٨٣٢م ، الا ان ما ضرب فعلا لم يكن ليطابق الاوزان والعيارات الرسمية ، كما ان حصر النقد المضروب على ولاية بغداد فقط لم يؤد الى حل الازمة (٢). وخلال هذه الفترة ازداد استخدام كافة انواع النقود الذهبية والفضية الاجنبية في ولايات العراق بحكم بدء النشاط التجاري الواسع لهذه الولايات (٣) التي رافقتها ظاهرة تسرب كميات كبيرة من النقود المزيفة والمغشوشة ، واصبحت متداولة بين ايدي الناس مما زاد في صعوبة وحراجة موقف الدولة في معالجتها . ودفعت بعلي رضا الى تقديم الطلب ثانية الى الباب العالي للسماح له بضرب النقد الصغير في بغداد ، لتدارك الازمة بعد ان تسببت العملة المغشوشة في فقدان العملات الذهبية والفضية من الاسواق . وبعد مناقشة طلبه مناقشة مستفيضة في العاصمة ، ابدى الباب العالي تحفظه في هذا الشأن ، وذلك لعدم جدوى مثل هذه الخطوة اقتصاديا . ومع ذلك فقد سمح لعلي رضا بضرب بعض انواع النقد الصغير ، فضرب

---

(١) اصدرت الدولة اوامرها بمنع تداول النقود الاجنبية ومنحت الاهلين مهلة امدها تسعون يوما لمراجعة دائرة المسكوكات واستبدالها بالنقد العثماني . انظر : البستاني ، المصدر السابق ، ص ٢ .

(٢) المصدر نفسه ، ص٨ .

(٣) غنيمة ، المصدر السابق ، ص ٧٨ ـ ٧٩ .

نوعا واحدا من النقد الفضي (بياض يرملك) وهو يعادل (عشرين بارة)، وذلك لعدم ايفاء الانواع الاخرى كلفة ضربها [١]، نتيجة للتدهور الكبير في قيمة العملة [٢]، ولم تؤد اجراءات الحكومة المركزية والقاضية باصلاح النقد وضربه مركزيا وفق الطريقة الحديثة خلال أربعينيات القرن التاسع عشر، الى حل مناسب لازمة النقد المتفاقمة ضمن الولايات العراقية [٣]. فقد ادى النقص الخطير في العملة العثمانية الصغيرة في هذه الولايات الى تفاقم نشاط المحتكرين والمضاربين وتجار العملة المغشوشة والمزورة، فتقشدفقت على اسواق معظم المدن العراقية النقود النحاسية الصغيرة والمغشوشة، فأدت الى انحطاط الحرف وانتشارظاهرة الغش والتزييف في مجمل النشاط الاقتصادى للبلاد [٤]، واختفاء العملة الجيدة من الاسواق، ورواج العملة المغشوشة والمزورة وانتشار ظاهرة التلاعب بالاسعار فلم يعد لاحد ثقة بالنقد المتداول اويمكن ان يطمئن اليه [٥].

فكانت معظم المحاولات التي بذلت من بعض ولاة بغداد في منتصف القرن التاسع عشر للخروج من الازمة غير مجدية [٦]. واستمرت الازمة بالتفاقم فكانت النقود تختفي في بعض الاحيان فجأة، ودون سابق انذار، بطريقة تثير التعجب والاستغراب ؛ ثم تعود فتظهر ثانية وبشكل فجائي ايضا، مما يدفع الى الاعتقاد بأن باشوات بغداد هم الذين كانوا وراء مثل هذه الظواهر

---

(١) البستاني، المصدر السابق، ص ١٤.

(٢) السيد علي، المصدر السابق، ص ٣٩.

(٣) اضافت الدولة زيادة مناسبة على الاسعار القديمة المقررة لشرائها وعممت ذلك على عموم ولاياتها للعمل بموجبها، وذلك وفق اوامرها الصادرة عام ١٢٦٠رومية /١٨٤٥م. انظر: المزاوى، المصدر السابق، ص١٦٣.

(٤) البستاني، المصدر السابق، ص١٤.

(٥) بدج، المصدر السابق، ج١، ص ٨٦.

(٦) جرت محاولتان من هذا القبيل في عهد الوالي نامق باشا وعهد الوالي محمد رشيد الكوزلكلي، وذلك بتقديمهما الطلبات الى الباب العالي للحصول على موافقة صهر المدافع القديمة وتحويلها الى فلوس، او ارسال النقد الصغير من العاصمة. الا ان الطلبات رفضت في كلتا المحاولتين. انظر: البستاني المصدر السابق، ص ١٥ ــ ١٩. كذلك : جونز، المصدر السابق، ص ٣٤.

لتحقيق ارباح طائلة من الكسب غير المشروع . فقد كانت عمليات التهريب والتعامل بالنقد القديم وحتى ضرب النقود المغشوشة تجرى تحت أسماع سلطات بغداد المحلية وبصرها [١].

ومما زاد في تفاقم هذه الازمة واستمرارها ، نوعية العلاقة القائمة مابين ولاة بغداد والباب المالي ، وكانت قائمة على اساس من مبدأ عدم الثقة. ولعل الباب المالي كان محقا في هذا الجانب بعد التجارب التي شهدها في اثناء السماح لداود باشا ولعلي رضا من بعده بضرب النقد في بغداد ، كما وان الطلبات المقدمة من قبل الوالي نامق باشا ومن بعده رشيد باشا تشير الى هذا المنحى ايضا [٢]. هذا بالاضافة الى صعوبات اخرى تكمن في شكل العملة . فلقد تجاوزت الدولة العثمانية اساليبها اليدوية القديمة في ضرب النقد . وذلك منذ عام ١٨٤٤م باستخدامها للالات الحديثة في اخراج النقد المنتظم الضرب ، ولايمكنها ان تسمح باخراج نقد باسمها وفق الاسلوب القديم،

---

(١) كان بعض المتلاعبين بالنقد يشترون العملات القديمة المطموسة المعالم من العاصمة استانبول او اماكن اخرى ويدخلونها الى بغداد بعلم السلطة ويجعلونها متداولة بين ايدى الناس ... كما قام عدد من التجار المحليين باستخدام شركة تعدين بريطانية لضرب (المجيدى) فاصبح متداولا ، وحكومة بغداد ، تنظر الى ماكانتوا يصنعون دهشة حيرى) انظر : بدج ، المصدر السابق ، جـ١ ،ص٨٧ . كما اشارت جريدة الزوراء الى ان الحكومة القت القبض على عصابة لتزييف النقد والتي قلدت (المجيدى) والروبية الهندية ¼ وقيمتها عشرة قروش وخمس عشرة باره) والسكة الروسية المسماة مناط (تعادل ١٧٫٥ قرش) وقد نشروا الكثير منها بين العشائر واهل القرى والقصبات . انظر : الزوراء ، عدد (٨٥٩) / ٢٦ رمضان /١٢٩٦ هـ.

(٢) كان لتمادى داود باشا في ضرب النقد اكثر مما هو مسموح به ، وقيام علي رضا باشا بضرب النقد الذهبي ، بمعيار اقل ، اثرهما السيء اذ (كان اليرملك آلتون يعادل (٢٠) قرشا فضربه بما يعادل (١٦) قرش) . كما ان طلبي نامق باشا ورشيد باشا بشأن صهر المدافع مخالف للتعليمات المركزية بشأن العيار للمسكوكات النحاسية (العيار ١٠٠) وان تحسب كل قيمه منها بثلاثين قرشا) في حين كان عيار المادة المتكونة منها المدافع هي (٣٠) او دون ذلك . مما يدل على ان الهدف الخفي لايكمن في حل الازمة بقدر مايكمن في تحقيق الصفقات المربحة . للتفاصيل انظر : البسلتاني ، المصدر السابق، ص ص ٤ ، ٨ ، ١٦.

اضافة الى التوجهات الجديدة للدولة في النظر الى الامور من الزاوية الاقتصادية مع التحول الى مركزية الضرب • بموجب التنظيمات الجديدة التي نصت تعليماتها على ان عمليات ضرب المسكوكات والاعمال المتعلقة بها امر يخص الحكومة العثمانية وحدها [١]• ولقد جلملتها كل هذه الامور تتلكأ في تلبية مطاليب ولاية بغداد • اومساعدتها في الخروج من ازمتها النقدية • فالنقد الصغير المضروب في العاصمة • لاتفي قيمته مصاريف النقل الباهضة التكاليف الى ولاية بعيدة كبغداد مع مايتطلبه الامر من استمدادات عسكرية لتأمين خطورة الطريق [٢].

وبذلك استمرت الازمة بدون حلول جذرية اومعالجات موضوعية [٣]• واستمر التداول بالنقد الاجنبي والمغشوش وكذلك استمر النشاط في سوق المضاربات النقدية واحتكار العملة [٤]• والتصاعد في اسعار السلع والمواد الضرورية للمعيشة

---

(١) سالنامة دولت علية عثمانية • استانبول • ١٢٩٤ هـ • ص ٦١٤•

(٢) البستاني • المصدر السابق • ص ١٨ •

(٣) يذكر الشيخلي " اذا اردت ان تستبدل ليرة عثمانية مثلا يعطيك الصراف انواعا شتى مما ذكرنا اعلاه (يقصد بها نقود عثمانية واجنبية) حسب صعودها ونزولها في ذلك اليوم • والوحدة القياسية في ذلك هي القرش الرائج " • انظر : الشيخلي • المصدر السابق • ج١ • ص ٩٣•
كذلك انظر: العزاوي • تاريخ العراق • ج٧ • ص ١٧٤ ـ ١٧٦•

(٤) في وصف لحالة سوق النقد في بغداد نقرأ في جريدة صدى بابل مايلي " ••• ونتيجة لكثرة النقود الاجنبية كالروبية والقران وغيرهما • بحيث لو دخلنا السوق لاترى الا اثرا من عين لسكة دولتنا العلية ايدها الله • والذي يغلب على الظن ان السبب في هذا الاخير هو عدم وجود نقود صغيرة القيمة من سكة دولتنا • فاستعمان الاهلون على تمشية معاملاتهم بالسكة الاجنبية • وهذا مما لايحسن بدولة سيما مثل دولتنا العلية ••• ان تترك لدولة اجنبية ان تمنّ بسكتها بين ظهراني رعاياها يتعاطونها وليس لها ••• سكة نقود كاملة يعتمد عليها ابناء رعيتها هنا فتتداولها في معاملاتها" •
انظر : صدى بابل • عدد (٤٥) /١٧ جمادى الاخرة /١٣٢٨ هـ •

والارتباك في عمليات البيع والشراء (١) . واقتصر عمل الدولة على مراقبة بعض الاسعار الضرورية للمعيشة ، وملاحقة المتلاعبين بها ، وعلى الرغم من ان هذه العملية كانت غير مجدية ايضا نظرا لفساد الموظفين وتفشي الرشوة بينهم الا ان الدولة كانت تلجأ احيانا وفي اوقات الازمات الاقتصادية الى محاولات تسهيل وصول بعض السلع الضرورية الى الاسواق (٢) . وخلال المدة التي اعقبت الانقلاب الدستوري (١٩٠٨م) حاولت الدولة العثمانية ان تظهر نفسها بمظهر ايجابي ، ونتيجة لالحاح والي بغداد ناظم باشا (١٩١٠ — ١٩١١م) لم تصل سوى دفعة واحدة من النقد الصغير قدرت بحدود (٣٠٠) الف من فئة القرش الواحد (٣) . لكن مثل هذه الدفعة لم تكن لتحل ازمة النقد المستعصية في بغداد والولايات العراقية الاخرى ، وظلت حاجة الناس على اشدها الى النقد الصغير ، الذي يشكل اساس التعامل لدى الطبقات الفقيرة ،(٤) التي وقعت تحت طائلة المحتكرين والصيارفة فبقيت الازمة مستعصية عن الحل حتى نهاية الحكم العثماني في العراق .

---

(١) وفي وصف لعمليات البيع والشراء نقرأ في صدى بابل مايلي " ... مهما التفتنا الى جهة من الجهات الاوربية او الهندية رأينا التعامل فيها جاريا على وتيرة واحدة من بائع وشاري ومتبادل كل معتمد على الاثمان المحددة ... اما نحن فاذا نظرنا الى حالنا ... راينا فضلا عن التلاعب في قيمة النقود بين المتجر ومماطاة العموم الدارج والخارج الى غير ذلك ، وانواع المقاييس وغيرها ، مما يحيّر البائع والشاري ويذهب بفكر المعاملة ، وكثيرا مايقع الخصام والتنافر نتيجة ذلك " . انظر : صدى بابل ، عدد (٤٥) ١٧/ جمادى الاخرة /١٣٢٨ هـ .

(٢) بدج ، المصدر السابق ، جـ١ ، ص٢٨٧ . كذلك : الوردى ، المصدر السابق ، ص٧٨ . كذلك : الزوراء ، عدد (٨٧٣) /١٨ ذي القعدة / ١٢٩٥ هـ .

(٣) صدى بابل ، عدد (٤٥) / ١٧ جمادى الاخرة /١٣٢٨هـ .

(٤) نقرأ في صدى بابل مايلي : " لم ازل انا وغيرى من الاهالي ، منذ بضعة ايام كلما وقفنا على بقال او قصاب اوغيرها لنشترى مانحتاج اليه من اكل .. نقف حائرين وبايدينا ريالات المجيدى وليس عند احد من اولئك البقالين وغيرهم من القطع الصغيرة ليردوا الباقي من المجيدى لصاحبه... " انظر : صدى بابل ، عدد (٤٨) /٨ رجب /١٣٢٨ هـ .

نشطت اعمال الصيرفة في العراق خلال هذه المدة نشاطا كبيـــرا فكانت معظم العناصر الممارسة لها من اليهود [١] • مع قلة من الايرانيين ، وبحكم الخبرة الطويلة المتوارثة لدى الصرافين اليهود ، فان قدراتهم المالية والتأثيريــة قد تضاعفت خلال هذه المدة الى درجة كبيرة • فغالبا ماكان (الناســـي)* وهواكثر العناصر اليهودية مالا واحتراما يقوم بمهام المستشار المالي (صراف باشي) لوالي بغداد • لذلك اصبحوا بحكم موقعهم هذا مسؤولين عن النشاط المالـــي للادارة الحكومية [٢] • وكانت العاصمة استانبول تنظـــر بعين الرضا الى هـــذا الدور ، نظرا لان الماليين اليهود هم الاقدر على نقل الاموال من بغداد الى الباب العالي ، والى اصحاب النقود في العاصمة ، اضافة الى نقل الاخبــار [٣]. وكانت اسرة ساسون قد احتكرت هذا المركز جيلا بعد جيل ، وكان داود باشـــا قد اعتمد عليهـــا في امر الحصول على فرمانات السلطان [٤] • لذلك لم يكـــن عملهم مقتصرا على الجانب المالي والصيرفي فقط ، بل امتد تأثيره في الجانب السياسي ايضا • فمنهم المدبرون للمؤامرة التي اطاحت بحكم سعيد باشـــا (١٨١٣ - ١٨١٦م) ومنهم من ساعد جيمس كلوديوس ريج (القنصل البريطاني في بغداد).

---

(١) قدر عدد الاسر اليهودية في العراق خلال القرن التاسع عشر علــــى النحو الاتي : في بغداد ب (٢٥٠٠) اسرة ، وفي الموصل بحدود (٤٥٠) اسرة ، وفي السليمانية (٣٠) اسرة ، كما توجد نســـب متفرقة منهم في كل من عنه وكفرى والحلة وفي البصرة بعد منتصف القـرن التاسع عشــر بحدود (٥٠) اسرة ونتيجة لثرائهم الواضح في نهايـــة القرن الماضي فقد شرعوا بالخروج من احيائهم الخاصة والسكنى في بيوت حديثة الى جوار المسلمين • للتفاصيل انـــظر : خلدون ناجي معروف ، الاقليـــة اليهودية في العراق بين ١٩٢١ - ١٩٥٢م ، ج ١ (بغداد ، ١٩٧٥) ، ص ٦١ - ٧٢ • كذلك : يوسف رزق الله غنيمة ، نزهـــة المشتاق في تاريخ يهود العراق (بغداد ، ١٩٢٤) ص ص ١٦٦-١٧٤ •

(*) - الناسي (Nasi) : كلمة عبرية تدل على معنى القائد او الزعيم او شيــخ القبيلة • وهي في الوقت عينه لقبا يمنح لرؤساء اليهود • انظر : خلدون ناجي معروف ، المصدر السابق ، ج١ ، ص٥٨ •

(٢) المصدر السابق ، ج١ ، ص ٢٥ - ٥٨ •

(٣) نوار ، داود باشا ، ص١٣٩ •

(٤) الوردي ، المصدر السابق ، ج ١ (بغداد ، ١٩٦٩) ص١٤٩ •

في بغداد) في صراعه مع داوءد ، ومنهم (الصرافون)(*) لداود نفسه رغم تنكيله لعدد منهم مع مصادرة اموالهم واجبار العدد الاخرمنهم على دفع حصته من الاموال التي يبعثها الى الباب المالي لقاء كمبيالات لاتساوى عندهم قيمة الورق الذى كتبت عليه (١).

نشطت اعمال الصيرفة مع نشاط العمل التجارى في منتصف القرن التاسع عشر ، فاستغل الصيارفة حاجة التجار الاجانب الى العملة المحلية وبخاصة (الشامي) لشراء التمور من العرب المحليين الذين لايتعاملون الابه في بيع تمورهم . فجمعوه من الاسواق ، واحتكروا تبادلة بنسبة تتراوح مابين ٥ ـ٨ ٪ من الارباح في سوق التبادل ، كما عمدوا الى بيع النقد الاجنبي المستبدل باسعار تعادل قيمته او اكثر من سعر السوق الذى يتحكمون في تحديده وكانوا يعمدون الى احتكار النقد الاجنبي ورفع اسعاره ، وتحديد مبادلته بالذهب في الاوقات التي يشتد الطلب عليه في اثناء اوقات تهيوء بعض الناس للسفر في موسم الحج (٢) ، او نتيجة لازدياد الطلب عليه من التجار المحليين ، بل حتى عند احتياج خزينة بغداد لتأمين مشترياتها من الخارج او لتأدية التزامها المالي تجاه خزينة الدولة المركزية (٣).

تفنن الصيارفة في اساليبهم لكي يحصلوا على اعلى الارباح ، وذلك عن طريق ابعاد العرب ومنهم من التعرّف على قيمة العملات الاجنبية واسعارها (٤). فكانوا لايتورعون عن القيام باخطر العمليات التجارية والصيرفية في سبيل تحقيق اعلى الارباح دون ان يردعهم عن ذلك اى وازع

(*) لقد اشتهر في عهد داوءد ، اسحق اليهودى رئيس الصيارفة في بغداد ، وكثيرا ماكان يستشيره الوزير المذكور في اموره المالية . انظر : غنيمة ، المصدر السابق ، ص٢٦٩ .

(١) نوار ، المصدر السابق ، ص ص٦٣ ، ١٣٩ ، ١٤٠ ، ٢٠٢ ، ٢٤٥ ـ ٢٥٠ . كذلك انظر: غنيمة ، المصدر السابق ، ص ١٦٥ ـ ١٦٩ .

(٢) خورشيد افندى ، المصدر السابق ، ص٧ .

(٣) البستاني ، المصدر السابق ، ص٥ .

(٤) خورشيد افندى ، المصدر السابق ، ص٧ .

اخلاقي [١] . ولذلك اسهمت نشاطاتهم اللامشروعة في خلق الازمات النقدية المتوالية وزيادة حدتها في هذه المدة . كما ادت عمليات تلاعبهم بالاسعار ، والتلاعب بالتعامل بالنقد المغشوش الى ارباك مجمل بالحياة الاقتصادية في البلاد ، فكان الخاسر الوحيد في مجمل عملياتهم هذه هو المستهلك العادي [٢] .
وساعدت الظروف السياسية القلقة وغير المستقرة على تنامي قدراتهم المالية وبراعتهم ، حيث عجزت المؤسسات التجارية الاجنبية وحتى البريطانية منها عن مجاراتهم في هذا المضمار [٣] .

ومع اشتداد ازمة النقد تضاعف النشاط المصرفي ، وتحولت عمليات احتكار العملة العثمانية وبيعها وشرائها الى تجارة تدرّ ارباحا مضاعفة ، مما دفع بهم الى الدخول في عمليات التزييف النقدي والتعامل به ، اضافة الى عمليات تهريب العملة ، وذلك بالتعاون مع المحترفين بمثل هذه الاعمال من ايرانيين نتيجة لتصاعد الطلب على النقد بمختلف انواعه بين التجار وغيرهم [٤] . ولقد اشار الى ذلك الرحالة بدج بقوله : " وثمة نوع من المتاعب تجابه المسافران حلّ

---

(١) يذكر جون آشر عام ١٨٦٦م عن ذلك مايلي : " .. وغالبا ماكانت العشائر تجد نفسها مضطرة الى الاستدانة (قبل موسم الحصاد اى على الاخضر لدفع الضريبة) من صرافي بغداد الذين يكونون يهودا في الغالب ، فيخف الصراف عادة الى اقراضهم بفوائد مجحفة شرط تسديد الدين عينا من الصوف اوغيره . فيتقبلها بنصف السعر الذى تباع به في السوق تقريبا . وقد نهبت عشيرة من عشائر المنتفك بهذه الطريقة مؤخرا ، فتكبدت مبلغا يقدّر بثلاثين الف قران ايراني او حوالي (١٥٠٠) باون انكليزى ... وليس من المستغرب ان يتقول الناس بما مفاده : ان بعض الموظفين الكبار في الولاية كانت لهم حصة في ارباح الصراف ومعاملاته " . انظر : جون آشر ، المصدر السابق ، ص١١٤ ـ ١١٥ . كذلك : الباوى ، المصدر السابق ، ص١٣٧ .

(٢) البستاني ، المصدر السابق ، ص٦ .

(٣) خلدون ناجي معروف ، المصدر السابق ، ص٧٣ .

(٤) الباوى ، المصدر السابق ، ص١٥٦ ، كذلك : البستاني ، المصدر السابق ، ص٢ .

ببغداد ، اعني ما اتصل بالعملة ، ذلك ان في هذه المدينة ضروبا واشكالا ، ولم يكن احد ليطمئن اليها ، اويتعامل بها ان استطاع الى ذلك سبيلا ... وكانت الروبيــة والجنيه غير معترف بهما ؛ ولكن التجار لم يكونوا يتعاملون بغيرهما اويتخذون عنهما بديلا ... " (١) . ثم يستطرد واصفا حالة الصرف في بغداد فيقول : " وقـدر لي ان اراجع السراى مرة لاجرى معاملة واهنة الشأن يشيرة ، كان من لوازمها دفع مبلغ الى امين الصندوق لكن هذا رفض القبض بالروبيــات اوالجنيهات ، فاضطررت الى ان اغدو الى السوق واشترى مجيديات ، وكـــان شرائي لها بضعف ثمنهــا " (٢) .

ولقد استغل الصيارفة مصادر المال الداخلة الى العراق عن طريق التجارة المرورية اضافة الى ماكان ينفقه الزوار الايرانيون من نقود في المـــدن التي يزورونها ، وكذلك الرحالون والمنقبون عن الآثار وحتى البعثات التبشيريــة والقناصل وحذقوا في صرافتها (٣) . واصبحت لهم القدرة على احباط ايــــة محاولة حكومية لتحديد الاسعار في سوق المال والرد على ذلك بخلقهـــم للازمات النقدية . ولقد استنجدت صحيفتا صدى بابل والرقيب بالوالي ناظــم باشا لاحباط مسعاهم هذا ، وطالبتاه باطلاق القطع النقدية النحاسيــــة المحتكرة في صناديقهم ، كما حذرتاه من الوقوع في حبائل مكرهم ودهائهم ، وحثتاه على اخذهم بالشدة ، والا فانهم لايتورعون عن شن الغارة على القطع الكبيرة ايضا (٤) .

---

(١) بدج ، المصدر السابق ، ص٨٦ .
(٢) المصدر نفسه ، ص ٨٦ .
(٣) لونكريك ، العراق الحديث ، جا ، ص٥٧ .
(٤) كانت الحكومة قد خفضت سعر الصرف للقطع النحاسية الايرانية الى ستة قطع لكل عشر بارات للحد من ضررها ، الا ان الصيارفة سرعان ما احتكروا تداولها وجعلوا سعر التبادل اربعة قطع لكل عشر بارات ، مما ادى الى الحـاق الخسارة بالفقراء من الناس الذين يخسرون جزءا من كدهم اليومي فـــي صرف المجيدى (كثمن صرف) والجزء الاخر على مايستقطع منه من جراء التلاعب بسعر السوق . انظر : صدى بابل ، عدد (٤٨) ٨/ رجـــب/ ١٣٢٨ هـ كذلك : الرقيب ، عدد (١٣٥) ٩/ رجب /١٣٢٨ هـ .

ولم يكن عمل الصيارفة مقتصرا على احتكار العملة والتبادل بها ، بل تحكم اغنياؤهم في سوق الاوراق المالية (البنكنوط)* ايضا . فلقد كانوا على علم دائم بالاسعار العالمية في بومباى واستانبول وباريس ولندن عن طريق البرقيات (١) ، كما كانت لهم السيطرة على التجارة والتعامل الخارجي عن طريق وكلائهم المنتشرين في هذه المدن (٢) ، فوصلوا بذلك الى درجة عالية من الرقي والثراء وتحولوا الى طبقة نصف ما وربية (٣) . ولاعجب في ذلك فقد كان يهود العراق في طليعة المقرضين الرئيسين للدولة العثمانية من الداخل ، وحققوا نتيجة ذلك ارباحا هائلة وعائدات كبيرة بالنظر لسعر الفائدة العالي ، والضمانات الممتازة لشروط الدين (٤) .

ومع نهاية القرن التاسع عشر برزت البيوتات المالية ، وهي موسسات اهلية فردية اوشركات ، تقوم باعمال الوساطة التجارية مابين التجار والبنوك ، وتدور معظم اعمالها حول تظهير الاوراق التجارية وقطعها ، مع منح القروض لقاء فوائد عالية ، بالاضافة الى اعمال الدلالة والصيرفة . وكانت معظمها منحصرة بايدى اليهود ايضا من امثال بيوتات دانيال وساسون وغيرهم . كما احتكرت معظمها الوكالات التجارية والتمثيل للمجهزين الاجانب في داخل العراق . ويعدّ بيت لنچ التجارى من اكبر البيوتات الموسسة في بغداد (٥) .

(*) كانت مثل هذه الاوراق متداولة على ندرتها وخاصة الانكليزية منها . انظر : الشيخلي ، المصدر السابق ، ص٩٣ .

(١) لوريمر ، المصدر السابق ، ص ١٠٠٥ .

(٢) " تنحصر تجارة القماش في البصرة بالطائفة اليهودية تماما ، وليس لاحد غيرهم يد في هذا الفرع كما تنحصر فيهم مهنة الصيرفة وبيع البراءات المالية (الكمبيالات) .. وكان لهم شركاء ووكلاء من ابناء جلدتهم في لندن والنقاط الاوربية الاخرى والهند .. وقد تغلغل اليهود اليوم (١٩٠٥م) في كل فرع من فروع التجارة والكسب وهم لايتورعون عن أكل اموال الناس كما يوجد بينهم تجار محترمون واغنياء " . انظر : ميرزا حسن خان ، تاريخ ولاية البصرة ، (ترجمة : محمد وصفي بوملي ، البصرة ، ١٩٨٠) ص٨ . كذلك : خلدون ناجي معروف ، المصدر السابق ، ص٨٠ .

(٣) لونكريك ، المصدر السابق ، جا ، ص٤٥ .

(٤) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص٨٣ .

(٥) A handbook of Mesopotamia, p.p. 141- 145.

نشـــأة المصـــارف :

كان للمفهوم الديني من الربا اثره الواضح في عدم نشوء مثل هذه المؤسســات حتى عهد متأخر من تاريخ الدولة العثمانية* . كما أسهمت عوامل اخرى فـــي هذا الجانب وتأتي في مقدمتها ، ضعف الاوضاع الاقتصادية داخل الامبراطورية عامة مع عدم استقرارها ، مما عكس ضعفا بالدخل العام للفرد داخل هـــذه الدولة ، يضاف اليه عامل اخرى وهو عدم ثقة الناس بالحكم القائم ، مما دفـــع بهم الى ادخار اموالهم داخل البيوت على شكل قطع ذهبية اوحلي (١) . لذلك اقتصرت الانشطة المالية على الاقليات فقط ، ولقد تسبب ذلك في انعدام وجود اى نظام مصرفي او ائتماني مستقل داخل الدولة(٢) . مما دفع بالبنـــوك الاجنبية الى ملء هذا الفراغ ، ابتداءا من مطلع النصف الثاني من القـــرن التاسع عشر ، فلم يمض زمن طويل على وجود مثل هذه المؤسسات داخل الدولة حتى اصبحت معظم جوانب الحياة الاقتصادية فيها مرتبطة بهذه المؤسسات من بنوك وغيرها (٣) . فقد كان الاستعداد للتوسع في نظام الامتيازات ضمـــن ماجاء به مرسوم الخط الهمايوني (١٨٥٦م) ، وما ابداه السلطان عبـــد العزيز بعد ذلك عام (١٨٦١م) من استعداد لذلك ، اثره الفاعل فـــي تسهيل انشاء البنوك الاجنبية ووكالات الائتمان لاغراض التنمية (٤) وخصوصـا .

(*) على اثر تطبيق قانون الولايات (١٨٦٤م) في الدولة العثمانية ، نشـأ مايعرف بـ (المصرف الزراعي) وهي تجربة مارسها مدحت باشا فـــي اثناء ولايته لولاية الطونة (الدانوب) في البداية ثم عممت على كافـــة ارجاء الامبراطورية ، وهي اقرب الى صناديق التسليف للزراع منهـــا الى مفهوم المصرف . وكان نشاطها محدودا ، وتعتمد في رأسمالهـــا على حصة مضافة على رسوم الاعشار . وكانت تدار مجانا من المجالـــس المحلية في الوحدات الادارية . لذلك ارتأينا استبعادها عن مفهوم المصرف

(١) السباعي ، المصدر السابق ، ص٢١ .

(٢) ان خير مثال على ذلك في العراق هو افلاس المصرف الكلداني في الموصل عام ١٨٨٠م . انظر: رحلة مدام ديلافوا ، ص٨٣ . كذلك : هرشلاغ المصدر السابق ، ص٣٤ .

(٣) السباعي ، المصدر السابق ، ص٢١ .

(٤) كنز الرغائب ، ج٥ ، ص ٢٤-٢٥ . كذلك : الدستور ، المجلد (١) ، ص٥-١٠ .

بعد عقد الدولة سلسلة من الاتفاقيات مع المؤسسات الاجنبية لاقامة شتى المشاريع الاقتصادية، فتحولت الدولة العثمانية الى ساحة للتنافس الشديد بين الدول الرأسمالية ، وكانت كل دولة منها تحاول ان يكون لها قصب السبق لهذه السوق الواسعة التصريف ، ولتوظيف رساميلها وللحصول على المواد الاولية ، فتحولت المصارف الى بؤر لانتشار النفوذ الاجنبي في الائتمان والتحويل والتوظيف في الخدمات والتعدين والمشاريع التجارية [١] . ولقد انعكس هذا التنافس في المجال المصرفي ايضا ، حتى وصل عدد المصارف الرئيسة مع بداية القرن الحالي الى (١٥) مصرفا في داخل العاصمة استانبول . وكان هدف كل منها متمركزا في تحقيق مصالحه اولا ، ومقاومة منافسيه على حساب الدولة العثمانية، [٢] التي اصبحت ميدانا للنفوذ المتنوع في جميع اجزائها . وقد رافق ذلك ظاهرة الصعود والهبوط في نفوذ كل دولة رأسمالية على الامبراطدولة العثمانية كلها. فقد تفوق النفوذ الروسي حتى حرب القرم ، ثم اعقبه تفوق بريطاني فرنسي حتى اوائل الثمانينيات من القرن الماضي ، وجاء اخيرا التفوق الالماني ليستمر حتى نهاية الحرب العالمية الاولى ، وفي وسط كل هذه الصراعات جاءت المصالح الاجنبية لتتمركز في المصرف الامبراطوري العثماني وسكة حديد بغداد [٣] .

البنك الامبراطوري العثماني :

افتتح هذا البنك رسميا في ١ حزيران ١٨٦٣ م ،ولكنه في حقيقته يمدّ امتدادا للبنك العثماني الاسبق الذى كان قد تأسس عام ١٨٥٦م م برؤوس اموال انكليزية صرفة [٤]، واقتصر نشاطه على القيام بجميع عمليات البنك التجارى دون ان يكون له حق اصدار الاوراق النقدية في البداية [٥]

(١) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٦٥.
(٢) السباعي ، المصدر السابق ، ص ٢٢.
(٣) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٧١. وبغية الاطلاع على انعكاسات هذه الصراعات واثرها في العراق . انظر: زكي صالح ، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ . (مصدر سابق).
(٤) ادموف ، المصدر السابق ، ص ٩٢.
(٥) السباعي ، المصدر السابق ، ص ٢٢.

لذلك لايمكن اعتباره بمثابة بنك مركزى عثماني خلال هذه الفترة . ولكن الحاجة الماسة للحكومة الى وسيط يتمتع بثقة المقرضين الاوربيين ، ورغبتها في التخلص من جشع مقرضي غلطة(*) في الداخل دفعت بها الى اصدار نظام البنك العثماني وامتيازاته في ٩ ذى الحجة عام ١٢٧٩ هـ / ١٨٦٣م (١) وبموجب ذلك تم تحويل البنك العثماني الى بنك مركزى للدولة بعد دخول رؤوس الاموال الفرنسية واليهودية اليه لتصبح مساوية للحصة الانكليزية في رأس المال . وكان من نتيجة هذا المسعى ان افتتح البنك اعماله برأسمال مقداره عشرة ملايين جنيه استرليني تحت اسم (البنك الامبراطورى العثماني) ، مالبث ان تنامى بعد الدمج مؤسسات مالية نمساوية وفرنسية اخرى فيه ، فبلغ رأسماله (٢٥٠) مليون فرنك عام ١٨٧٥م (٢).

منح البنك امتيازات واسعة داخل الدولة العثمانية ، فصار له الحق في اصدار الاوراق النقدية العثمانية ، واوكلت اليه ايضا مسؤولية اصدار النقود المعدنية ، كما اصبح بمثابة الخزينة الحكومية للدولة العثمانية لقاء عمولة مقدارها (١/٢ %) عن المبالغ الحكومية الداخلة والخارجة منه (٣). فرفع مقدار الحساب الجارى للدولة العثمانية من (٢,٥) مليون فرنك الى (٦٧,٥) مليون فرنك ، وأصبح وسيطها الرسمي الوحيد في معظم القروض الاجنبية ، واعفي البنك وجميع فروعه من اى شكل من اشكال الضرائب ، اضافة الى حقه في اختيار اى قطعة ارض مجانا لاقامة منشأته عليها ، واتسع نشاطه ليصبح المفاوض الوحيد لسندات الدين على الحكومة ، كما ان اى من مشاريعها لايمكن ان تتم دون مشاركته ، وادى دورا اساسيا في انشاء ادارة الدين والريجي وغيرها من المؤسسات والمشاريع (٤). وتأتي في مقدمتها مشاريع

(*) Galata اسم احد احياء مدينة استانبول .

(١) انظر النظام في : الدستور ، مجلد (٢) ، ص ٨٨٣-٨٨٩ .

(٢) آدموف ، المصدر السابق ، ص ٩٢ - ٩٣ .

(٣) السباعي ، المصدر السابق ، ص ٢٢ .

(٤) هرشلاغ ، المصدر السابق ، ص ٦٥ - ٦٩ .

سكك الحديد ، وخصوصا المفاوضات التي دارت حول مشروع سكة حديد بغداد . ومع مطلع القرن العشرين كانت فروعه قد توزعت الى ستة وعشرين فرعا داخل الدولة العثمانية ، اضافة الى المركز الرئيس في استانبول وفروعه في كل من لندن وباريس ومصر [١].

اما فروعه في العراق فقد جاءت في وقت متأخر نسبيا ، فقد افتتح الفرع الاول له ببغداد في آب ١٨٩٣م ثم اعقبه في بداية ١٨٩٤م فرع البصرة وفرع الموصل [٢]. لكن وفاة مدير فرع البصرة في نفس السنة ادى الى اغلاق ابواب الفرع ، والاعتماد على مراسل بسيط من الاهالي حتى عام ١٩٠٤ م حين اعيد فتح الفرع ثانية [٣].

كانت فروع البنك في العراق تجرى جميع انواع المعاملات المصرفية بما في ذلك خصم الاوراق وشراء وبيع الحوالات والتحويلات البرقية وخطابات الاعتماد الدورية والاوراق المالية الى جميع بلدان العالم ، وقبض اوراق التحاويل والاسهم وتنظيم الاعتمادات المالية ، وفتح الحسابات الجارية واخذ الامانات بفائدة سنوية ، وفتح حسابات التوفير وغير ذلك [٤] . فحد من جشع الصيارفة الذين كانوا يقرضون المال بفوائد عالية لاتقل عن ٢٤ ٪ سنويا [٥] . وقد استمرت هذه الفروع بعملها في العراق حتى قيام الحرب العالمية الاولى حيث اغلقت ابوابها موقتا في اثناء الاحتلال البريطاني للعراق . لتعود الى مزاولة اعمالها بموجب القرارات الصادرة من القادة العسكرين بعد الاحتلال بشرط ايقاف النظر بجميع الاعمال التي جرت قبل ذلك لحين استكمال شروط الهدنة [٦].

(١) آدموف ، المصدر السابق ، ص١٩٤ـ ١٩٥ .
(٢) شكرى محمود نديم ، دراسة احوال العراق في مرحلة المشروطية الثانية ١٩٠٨ ـ ١٩١٨م ، رسالة دكتوراه (غير منشورة) كلية الاداب / جامعة بغداد / ١٩٨٥ ،ص٧١ . كذلك سالنامة الموصل ، لسنة ١٣٣٠ هـ ص) ١٢٥ .
(٣) آدموف ، المصدر السابق ، ص٩٦ .
(٤) دليل العراق لسنة ١٩٣٦م، ص١٠٣٧ ، كذلك : تقويم العراق لسنة ١٩٢٣ ، ص ٢٢٠ .
(٥) آدموف ، المصدر السابق ، ص٩٦ .
(٦) جريدة الموصل / ٩ نيسان /١٩١٩م .

البنـــــك الشاهـــــي الفارســـــــي :

كان المركز الرئيس لهذا البنك في انكلترا ، وقد تأسس عام ١٨٨٩ م برأسمال مقداره (٦٥٠) ألف جنيه استرليني واحتياطي بمقدار (٢٢٠) ألـف جنيه استرليني مع ضمانات تقدر بـمليون جنيه استرليني ، ولقد سبق البنه الامبراطوارى العثماني في فتح فروع له في بغداد والبصرة خلال عامي ١٨٩٠ م و ١٨٩١ م على التوالي اضافة الى (١٧) فرعا آخر داخل مدن ايران مع فرع له فـــــي بومباى ايضا [١] وكان مركز دائرته الرئيسة مدينة طهران ، اضافة الى مركـــز ادارته في لندن [٢] . اما فيما يختص بفرعيه في العراق ، فقد اضطر الى تقليص اعماله بهما ثم غلقهما بعد ذلك [٣] ، اثر الاتفاق الذى جرى بينه وبين البنك الامبراطورى العثماني ، لقاء عدم منافسته في بلاد فارس ، فاتفق على ان يقـوم كل بنك بالاعمال التي تخص الطرف الاخر في كل من العراق وايران لقاء عمولــــة متفق عليها لاتتعدى ($\frac{1}{8}$ %) [٤] .

البنك الشرقي (Eastern Bank LMTD) :

تأسس هذا البنك في انكلترا عام ١٩٠٩ م برأسمال مقداره (٣٠٠) الف جنيه استرليني واحتياطي بمقدار (مليون) جنيه وضمانات مقدارها (٥٨٨٥٠٠٠) جنيه استرليني ، مقره الرئيس في لندن وفروعه موزعة في كل من الهند وجزيـــرة سرنديب والعراق ، وافتتح اول فرع له في بغداد في ايار ١٩١٢ م [٥] .

ولقد اسهمت هذه المصارف في التقليل من جشع المرابين والصيارفــــة والاقلال من شأنهم وخاصة بين صفوف التجار الذين تحولوا الى التعامل مع هـــذه المؤسسات . اما فقراء الناس فلم تجد هم هذه التبدلات نفعا كما لم تخفف عنهم شيئا من اعباء الجشع والاستغلال الذين كان المحتكرون والصيارفة يمارسونها بفضل استمراهم على التعامل وفـق الاسلوب القديم نتيجة الفقر والجهـــل .

(١) جريدة الاوقات البصرية /٧ آب /١٩١٩م .
(٢) دليل العراق الرسمي لسنة ١٩٣٦م ، ص١٠٣٦ .
(٣) نديم ، المصدر السابق ، ص٧١ .
(٤) آدموف ، المصدر السابق ، ص٩٥ .
(٥) تقويم العراق لسنة ١٩٢٣م ، ص٢٢١ .

الخلاصـــــــــــــــــــــــــة

تشكلت طبيعـــة نظام الحكم العثماني ، وهي طبيعة عسكرية بالدرجة الاولى ، من مزج النظم الحربية القبلية التركية بالتقاليد الفارسية مع اضفاء المظهر الديني الخارجي على طبيعة هذا النظام . فلاغرابة في ان تكون المهمة الرئيسة للسلطان العثماني هي ضمان دفع مرتبات الجند . ولقد شكلت الغنائم جـــزءا حيويا من الية الترتيب الهيكلي العثماني الذى بقي متماسكا في مرحلة التوســع العسكرى . وبانحسار هذا التوسع في الغرب اتجهوا الى التوسع نحو الشـــرق . وكانت الدوافع المالية متمثلة بالرغبة في الحصول على موارد جديدة واضحة في هذا الاتجاه ايضا .

ولقد تشكلت هياكل الدولة الاساسية ونظمها الاقتصادية وفـــق هـــذا المفهوم ، فظهر الاقطاع العسكرى العثماني ونظامي الالتزام والامانة وانظمة الضرائب والرسوم المتعددة والجائرة لتلبية حاجات الجيش المتزايدة باستمرار .

الاان بذور الانحلال الكامنة بين ثناياها هذا النظام قد بدأت تظهر بعد عهد السلطان سليمان القانوني نتيجة عوامل عديدة يأتي في مقدمتها الخلل الكبير في النظرية السياسية العثمانية التي اعتبرت جميع الاراضي الصالحة للزراعــة والمراعي والمعادن ارثا شخصيا للسلطان ، باستثناء الاوقاف . فانعدم ضمان الملكية، وارتبطت الثروة والجاه ارتباطا وثيقا بالدولة . فكانت المنزلة الاجتماعية للافـــراد لاتخرج عن نطاق المناصب التي يشغلونها وهم في داخلها . وبقدر ماكون ذلك من دفع للافراد الى الاجتهاد في الدخول الى ذلك النظام لكي يصيبوا منفعتهم فيه ، فانه ساهم الى حد كبير في خنق روح الابتكار والتغيير التي اصبحت ضرورة تزداد اهميتها مع تقدم الزمن . كما ساهم ايضا وبنفس القدر في افســـاد الادارة العثمانية وعجزها ، فاوقعت الاضطراب في الاقتصاد العثماني ، واستغلته بغير رحمة ودون تفكير في تجدده فكريا وماديا . لذلك كانت السمة الرئيســة لهذه السيادة ، وهي حق السلطان المطلق في استثمار كافة موارد الثروة داخل

الدولة العثمانية ، قد أصابت الاقتصاد العثماني بالتدهور المستمر ، وانعكست اثارها السلبية على كل التغيرات التي حدثت في هيكل الدولة العثمانية بين القرن السابع عشر ومنتصف القرن التاسع عشر ، نتيجة لتطبيقات السياسة العثمانية تجاه الارض ، التي ادت الى تدميرها واشاعة اضطراب فيها .

لقد تحول الاهتمام الاساسي للدولة بمرور الزمن الى ضمان اكبر عائد من الضرائب لخزانة الدولة ، وذلك لمواجهة النفقات المتزايدة للجيش ، فضلا عن النفقات الكبيرة للاسرة الحاكمة ، مما ادى الى مضاعفة الصعوبات المالية والسياسة للدولة .

واذا كانت الدولة العثمانية قد شهدت محاولات للاصلاح في القرن التاسع عشر والمتمثلة بالتنظيمات ، الا ان هذه المحاولات لم تكن ناجحة تماما بل خلقت المزيد من التخبط والارتباك واوصلت ميزانية الدولة الى درجة الافلاس والاختناق التام . ولم تثمر تلك الاصلاحات الا عن نشوء طبقة من الملاكين ضمنت لهم الاصلاحات استقرارا في الملكية ، هذا فضلا عن ظهور جماعة فاسدة من الموظفين دون ان يكون هنالك نظام اجتماعي وسياسي جديد قادر على تجاوز الصعوبات ، وبذلك منيت الدولة العثمانية بهزائم وانكماشات عسكرية جديدة ،واذا كانت الدولة قد اصدرت تشريعاتها القانونية المتعددة مع تعديلاتها المستمرة الا ان الهيكل القديم للدولة ظل يواجه المزيد من عوامل التفكك والانحلال ، فلم يكن الاصلاح السلبي للمساوئ قادرا بطبيعته على التحول الى تعمير ايجابي للدولة العثمانية .

ولقد وجدنا صورة هذا النظام وتطبيقاته السيئة خلال فترة البحث منعكسة بشكل واضح في الولايات العراقية الثلاث ، فلم يكن باستطاعة العثمانيين ان يتجاوزا دوافعهم المالية الاولى من وراء السيطرة ، وبقي النهج المتبع في فرض الضرائب والرسوم الثقيلة والمتنوعة ، والاهتمام بجبايتها ، وارسال مايفيض منها الى العاصمة ، بعد استخراج مصروفات الادارة ، هو النمط المالي السائد

منذ بداية السيطرة العثمانية حتى نهايتها • وكانت معاناة العراقيين من
كثرة هذه الضرائب وقسوتها كبيرة • هذا فضلا عن الجور والتعسف المتبع في
جبايتها سواء من قبل الولاة او الموظفين من (الامناء) او من قبل الملتزمين •
وماترتب على ذلك من هجر الفلاحين لقراهم والنزوع الى حالة الصراع وعدم الاستقرار،
وقيام العشائر بانتفاضاتها الكثيرة • ومما زاد في تفاقم الوضع انعدام حالة الامن
والصراع العثماني ـ الفارسي الذى كان العراق ميدانا رئيسا له • ورغم اعتراف
الدولة العثمانية صراحة بسوء الاوضاع وفي مقدمة ذلك اسلوب الالتزام ومساوئه
مع قطع الوعود بالغائه • كما ورد في خط شريف كلخانة عام ١٨٣٩م وغيره من
اللوائح الاصلاحية • الا ان الاوضاع كانت اعقد من ان تحل بواسطة بيانات او
قوانين اصلاحية غير مضمونة التطبيق • وبصورة خاصة في الولايات البعيدة ومنها
الولايات العراقية • اذ كانت الدولة العثمانية تفتقر الى بيروقراطية كفأة وقادرة
على تمثيل اهداف الحركة الاصلاحية وتنفيذها • فضلا عن ذلك فان حاجات
الدولة المستمرة الى الاموال •وبسرعة• جعلها تتجاوز بعض وعودها الاساسية وفي
مقدمتها الغاء الالتزام • حيث استمر العمل بهذا الاسلوب حتى نهاية عهد
السيطرة العثمانية • لذلك لم يتغير الوضع كثيرا في العراق خلال عهد
التنظيمات ومابعده • اذ استمرت مساوئ العهد السابق من حيث عدم الالتزام
بنسب الضرائب التي اقرتها الدولة • كما استمر تعسّف الولاة في جباية الضرائب•
اما لاطماع شخصية او لتلبية طلبات العاصمة للاموال • عدا بعض الاستثناءات•
كما تعسّف الاداريون العثمانيون المعروفون بالفساد والرشوة في جبايتها
وكذلك الحال بالنسبة للملتزمين • هذا فضلا عن التبرعات التي كان يتحملها
العراقيون عند تورط الدولة العثمانية في حروب خارجية • وفي المقابل ظهرت
فئات الملتزمين من اثرياء المدن ومن شيوخ العشائر وقد ازدادت ثراء بدرجة
كبيرة • فلقد استفادت من عملية تفويض الاراضي في عهد مدحت باشا وتحولت
الى طبقة اقطاعية جديدة ساهمت مع الدولة في ايجاد حالة الافقار العام

للسكان . فكثرة الضرائب من جهة وتنوعها وسوء تخمين مقاديرها من قبل من يمثل الدولة من موظفين ولجان ، وجبايتها قبل موعد نضج المحاصيل الزراعية سهّل عملية وقوع الفلاحين في براثن المرابين ، واقتراض الاموال باستمرار من هولاء الى الحد الذى وصلوا فيه الى مايشبهه رقيق الارض . وهذا الافقار العام للفلاح مسوءول عن عدم تطور الزراعة والانتاج الزراعي لعجز الفلاح عن استخدام اساليب وادوات احدث . ولم تقتصر حالة الافقار على الفلاح فقط بل شملت سكان المدن من حرفيين وتجار ايضا ، ويتضح هذا من السياسة المالية العثمانية في مجال رسوم التجارة الخارجية التي كانت محكومة بنظام الامتيازات الاجنبية ففي الوقت الذى كانت الدولة تفرض رسوما عالية على الصادرات ، كانت الرسوم المفروضة على الواردات مخفضة . وترتب على ذلك تدفق السلع والمنتجات الاوربية الى اسواق العراق ، مما ادى الى تدمير الصناعة الحرفية المحلية التي عجزت عن منافستها . ولقد استفاد من هذا الوضع بعض كبار التجار وخاصة اليهود الذين اصبحوا وكلاء لشركات وموءسسات تجارية وصناعية اوربية في العراق .

اما النظام النقدى العثماني فقد اسهمت اثاره السلبية في مجمل الوضع الاقتصادى للعراق . وسببت حالات عدم الاستقرار والندرة وانخفاض القيمة باستمرار ، والغش في اوزان النقود وعيارها مع عجز الدولة عن معالجة ذلك ، حالة من الارباك كانت احدى نتائجها شيوع عملات محلية واجنبية عديدة قيد التداول ، ومره اخرى كان المنتفعون فئة صغيرة من الصيارفة اليهود بالذات . اما المصارف الحديثة ومعظمها بروءوس اموال اجنبية فلم تظهر وتمارس نشاطها في العراق الا في زمن متأخر .

ومجمل القول ان الاموال التي كانت تجبى من العراقيين كانت تنفق على الادارة العثمانية في العراق ، وخاصة الجيش والشرطة ، ومايزيد منها في بعض السنوات يحـوّل الى العاصمة . كما ان قسما من الرسوم والضرائب كانت تجمع لصالح ادارة الدين العثماني العام ، اما ماينفق على المشاريع الزراعية والتعليمية

والصحية في العراق فلا يكاد يذكر قياسا الى صرفيات الادارة والجيش العثمانـــي
في العراق لذلك تدهورالوضع السياسي والاقتصادى والاجتماعي والثقـــافـــي
للسكـــان في العراق الى حد كبيـــر ٠

اولا : وثائق غير منشـــــورة ·

آ- المركز الوطني للوثائق / بغداد / وزارة اعــــــــلام ·

١- اضبارة رقم5 / 1، تسلسل (١٠) ، (تقارير هنرى دوبــــــــس)
H.Dobbes, Revenue Commissioner, Basra, 1915.

٢- تقرير : احمد فهمي ، تنقلاتي في الشامية (القسم الثاني) ، رقم الاضبارة ٢/١١ ، لسنة ١٩٢٥ - ١٩٢٦ ·

٣- (عثماني / سجل) ، قسم بب دفترى ، رقم ١١٢ ، تسلسل ٩٨ ·

٤- (عثماني / سجل) رقم ١١٢ ، تسلسل ١١٨ / ·

ب- سجلات المحكمة الشرعيـــة بالموصــــل :

١- سجل سنة ١٣٠٨ هـ · وسجل رقم ٤٢ لسنة ١٣٢١ - ١٣٢٤ هـ ·

٢- سجلات الوكالات للسنوات ١٣١٩ هـ ، و ١٣٢٠ - ١٣٢١ هـ ، ١٣٢٢ هـ و ١٣٣١ - ١٣٣٢ هـ ·

جـ- ارشيف وزارة الخارجية الفرنسيـــة :

1- Archive de Ministere des Affaires etrangere Francaise (paris). Correspondance Conservent Commercial , Regis 1868- 1877.

(اوراق خاصة بحوزة الدكتور : صادق الحلو) ·

ثانيا : الوثائق المنشـــورة :-

١- ادارة عمومية ولايت قانوني موقتي (بغداد ، ١٣٢٩ هـ) ·

٢- درويش باشا ، تقرير درويش باشا (رئيس لجنة تحديد الحـــــدود الايرانية العثمانية) قدمه سنة ١٢٦٩ هـ / ١٨٥٣م ، طبع فـــــي استنبول سنة ١٣٢١ هـ ، ترجمة : وزارة الخارجية العراقيـــــــة (بغداد ، ١٩٥٣) ·

٣- الدستور (مجموعة القوانين والتنظيمات العثمانية المنشورة باللغــة العربية باسم الدستور) ترجمة : نوفل نعمة الله نوفل ، مجلــدان (بيروت ، ١٣٠١ هـ) ·

٤- دستور (ذيل) ، ج ١ - ٢ ، (اسلانبول) ، ١٢٩٨ هـ) .

٥- رسم تمغا قانوني ، درسعادت (مطبعة عثمانية ، ١٣١١ هـ) .

٦- قانون القرعة الهمايوني (استانبول ، ١٢٨٧ هـ) .

٧- قانوننامة الجزاء الهمايونية ، صورة الخط الهمايوني ، مطبعة الولاية (بغداد ، ١٢٨٩ هـ) .

٨- كنز الرغائب في منتخبات الجوائب ، جمع وتحقيق ، سليم فـــــارس الشديـــاق ، الجزء الخامس والسادس (استنبول - ١٢٩٥ هـ) .

9. Des Archives Diplamatiques , Etudes pratiques sur La Quetion d'orient Reformes et Capitulation, Veuve Berger - Levrault etfils, Mayot . (paris , Strasbourg, 1869).

ثالثا :- المطبوعات الرسميـــــــــــة :

آ- سالنامات ولاية البصـــــرة .

١- بصرة ولايتي سالنامة سي (دفعه١) ١٣٠٨ هـ (بصرة ولايتي مطبعة سنده باصلمشدر) .

٢- بصرة ولايتي سالنامة سي (دفعه ٢) ١٣٠٩ هـ (بصرة ولايتــــي مطبعة سنده باصلمشــدر) .

٣- بصرة نك ولايت سالنامة سي (دفعه ٣) ١٣١٧، هـ (بصرة ولايتــي مطبعة سنده بالمشدر) .

٤- سالنامه ولايت بصرة ، (دفعه ٤ ، ١٣١٨ هـ (بصره ولايتي مطبعة سندة بـاصلمشدر) ..

٥- سالنامة ولايت بصرة (دفعة ٥) ١٣٢٠ هـ (بصرة ولايتي مطبعـــة سندة باصلمشدر) .

ب- سالنامات ولاية بغداد :

١- سالنامة بغداد (دفعة ٤) سنة ١٣٠٠ هـ (بغداد ولايتي مطبعة سندة) .

٢- سالنامة بغداد (دفعة٥) سنة ١٣٠١ هـ (بغداد ولايتي مطبعةسندة)٠

٣- سالنامة ولايت بغداد (دفعة ٨) ١٣٠٩ هـ (ولايت مطبعة سندة)٠

٤- بغداد سالنامة سي ٥سنة ١٣١٠ هـ (ولايت مطبعة سندة طبع اولنمشدر)٠

٥- بغداد سالنامة سي ٥سنة ١٣١١هـ (ولايت مطبعة سندة طبع اولمنشدر)٠

٦- بغداد سالنامة سي ٥سنة ١٣١٢ هـ (ولايت مطبعة سندة طبع ولمنشدر)٠

٧- مبغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در (دفعة١٢) سنة قمرية ١٣١٣ - ١٣١٤ (ولايت مطبعة سندة طبع اولنشدر)٠

٨- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در (دفعة ١٣) ١٣١٥ هـ ٠ (قمرية ١٣١٥ - شمسية ١٣١٣) (بغداد ولايتي مطبعة سندة طبع اولنمشدر٠

٩- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در (دفعة١٤) سنة قمرية ١٣١٦- شمسية ١٣١٤ - ١٣١٥ (بغداد ولايتي مطبعة سندة طبع اولنمشدر)٠

١٠- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در (دفعة ١٥) سنة قمرية ١٣١٧ - شمسية ١٣١٥- ١٣١٦ (ولايت مطبعة سندة طبع اولنمشدر)٠

١١- سالنامة بغداد (سال تقويم) ١٣١٩ هـ٠

١٢- بغداد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در (اون سكز نجي دفعة در) سنة قمرية ١٣٢١ ٥ مالية ١٣١٩ (ولايت مطبعة سندة طبع اولنمشدر)٠

١٣- بغدلد ولايت جليلة سنة مخصوص سالنامة در (يكرمنجي دفعة در) سنة ١٣٢٤ هـ (مطبعة ولايتده طبع اولنشدر)٠

١٤- سالنامة بغداد (سال تقويم) ١٣٢٥ هـ٠

جـ- سالنامات الدولة العثمانية:

١- سالنامة ١٢٩٤ هـ (دفعة ٣٢) (دولت علية عثمانية ٥ درسعادت ٥ ١٢٩٤هـ ٠

٢- سالنامة ١٢٩٥ هـ (دفعة ٣٣) (دولت علية عثمانية ٥درسعادت ٥ ١٢٩٥ هـ)٠

٣- سالنامة ١٢٩٨ هـ (دفعة ٣٦) (دولت علية عثمانية ، درسعادت ، ١٢٩٨ هـ) .

ذ - سالنامات ولاية الموصل :

١- موصل ولايتي سالنامة در (عربي ١٣٠٨ - رومي ١٣٠٦)(مطبعة سندة طبع اولنمشدر) .

٢- موصل ولايتي سالنامة در (عربي ١٣١٠ - رومي ١٣٠٨)(مطبعة سندة طبع اولنمشدر) .

٣- موصل ولايتي سالنامة رسميسدر ١٣٣٠٠ هـ (موصل مطبعة سندة طبع اولنمشدر) .

رابعا : المصادر والمراجع العربية والمعربة

١- الأرحيم ، فيصل محمد ، تطور العراق تحت حكم الاتحاديين (الموصل ، ١٩٧٥) .

٢- الانصاري ، احمد نوري ، النصرة في اخبار البصرة ، تحقيق ، يوسف عزالدين (بغداد ، ١٩٦٩) .

٣- احمد ، ابراهيم خليل ، تاريخ الوطن العربي في العهد العثماني ١٥١٦ - ١٩١٦ (الموصل ، ١٩٨٣) .

٤- تطور التعليم الوطني في العراق (١٨٦٩ - ١٩٣٢) (البصرة ، ١٩٨١) .

٥- آدموف ، الكسندر ، ولاية البصرة في ماضيها وحاضرها ، ترجمة : هاشم صالح التكريتي ، الجزء الاول (البصرة ، ١٩٨٢) .

٦- اندرسون ، بيري ، دولة الشرق الاستبدادية ، ترجمة : بديع عمر نظمي (بيروت ، ١٩٨٣) .

٧- اولسن ، روبرت دبليو ، حصار الموصل والعلاقات العثمانية الفارسية (١٧١٨ - ١٨٤٣) ترجمة: عبدالرحمن امين الجليلي (الرياض ، ١٩٨٣) .

٨- بابان ، جمال ، اصول اسماء المدن والمواقع العراقية ، الجزء الاول ، (- بغداد ، ١٩٧٦) .

٩- البازي ، حامد ، البصرة في الفترة المظلمة ومابعدها (بغداد ، ١٩٦٩) .

١٠- بدج ، سيروليس ، رحلات الى العراق ، الجزء الاول والثاني ، ترجمة : فؤاد جميل (بغداد ، ١٩٦٦) .

١١- بركات ، رجب ، بلدية البصرة ١٨٦٩ - ١٩٨١ (البصرة ، ١٩٨٤) .

١٢- بروكلمان ، كارل ، تاريخ الشعوب الاسلامية ، خمسة اجزاء ، ترجمة : نبيه فارس ومنير بعلبكي (بيروت ، ١٩٦١) .

١٣- بيل ، جيرترود (المس) ، فصول من تاريخ العراق القريب ، ترجمة : جعفر الخياط ، الطبعة الثانية (بغداد ، ١٩٧١) .

١٤- تافرنييه ، جان بابتست ، العراق في القرن السابع عشر ، ترجمة : بشير فرنسيس وكوركيس عواد ، (بغداد ، ١٩٤٤) .

١٥- جب ، هاملتون وهارولد بوون ، المجتمع الاسلامي والغرب ، ترجمة : احمد عبدالرحيم مصطفى ، جزءان (القاهرة ، ١٩٧١) .

١٦- الجواهري ، عماد احمد ، تاريخ مشكلة الاراضي في العراق ١٩١٤ - ١٩٣٢ (بغداد ، ١٩٧٨) .

١٧- جودت ، احمد ، تاريخ جودت ، ترجمة : عبد القادر الدنا ، المجلد الاول (بيروت ، ١٣٠٨ هـ) .

١٨- حراز ، السيد رجب ، الدولة العثمانية وشبة جزيرة العرب (١٨٤٠ - ١٩٠٩) (القاهرة ، ١٩٧٠) .

١٩- حسن ، محمد سلمان ، التطور الاقتصادي في العراق ، الجزء الاول (صيدا ، ١٩٦٥) .

٢٠- الحصري ، ساطع ، البلاد العربية والدولة العثمانية ، الطبعة الثانية (بيروت ، ١٩٦٠) .

٢١- الخاقاني ، علي ، شعراء الحلة او البابليات ، الجزء الخامس (النجف ، ١٩٥٢) .

٢٢- خان ، ميرزا حسن ، تاريخ ولاية البصرة ، ترجمة : محمد وصفي بومفلي (البصرة ، ١٩٨٠) .

٢٣- خورشيد ، (افندي) ، ولاية البصرة من كتاب (سياحة نامة حدود) جولة في المناطق الحدودية بين الامبراطورية العثمانية وفارس ، ترجمة : نوري عبد البخيت السامرائي ، جامعة البصرة مركز دراسات الخليج العربي شعبة دراسات العلوم الاجتماعية ، السلسلة الخاصة ٥٣ (البصرة ، ١٩٨٠) .

٢٤- الخياط ، جعفر ، صور من تاريخ العراق في العصور المظلمة (بيروت ، ١٩٧١) .

٢٥- الدملوجي ، صديق ، امارة بهدينان أو امارة العمادية (الموصل ، ١٩٥٢)

٢٦- مدحت باشا (بغداد ، ١٩٥٣) .

٢٧- اليزيدية (الموصل ، ١٩٤٩) .

٢٨- الدوري ، عبد العزيز ، التكوين التاريخي للامة العربية دراسة في الهوية والوعي (بيروت ، ١٩٨٤) .

٢٩- ديلافوا (مدام) ، رحلة مدام ديلافوا الى العراق سنة ١٢٩٩ هـ - ١٨٨١ م ، ترجمة : علي البصري (بغداد ، ١٩٥٨) .

٣٠- رؤوف ، عماد عبد السلام ، الموصل في العهد العثماني ١٧٢٦ - ١٨٣٤ (النجف ، ١٩٧٥) .

٣١– زكي ، محمدامين ، خلاصة تاريخ الكرد وكردستان ، ترجمة : محمد علي عوني ، الجزء الاول ، الطبعة الثانية (بغداد ، ١٩٦١) .

٣٢– زيادة ، خالد ، اكتشاف التقدم الاوربي " دراسة في المؤثرات الاوربية على العثمانيين في القرن الثامن عشر " (بيروت ، ١٩٨١) .

٣٣– السباعي ، بدرالدين ، اضواء على الرأسمال الاجنبي في سوريا ١٨٥٠ – ١٩٥٨ (دمشق ، ١٩٦٧) .

٣٤– سركيس ، يعقوب ، مباحث عراقية ، ثلاثة اقسام ، (بغداد ، ١٩٤٨)

٣٥– سوسة ، احمد ، تطور الري في العراق (بغداد ، ١٩٤٦) .

٣٦– الشوابكة ، احمد فهد بركات ، حركة الجامعة الاسلامية (الزرقاء ، ١٩٨٤) .

٣٧– الشيخلي ، محمد رؤوف طه ، مراحل الحياة في الفترة المظلمة ومابعدها ، الجزء الاول (البصرة ، ١٩٧٢) .

٣٨– الصائغ ، سليمان ، تاريخ الموصل ، الجزء الاول (القاهرة ، ١٩٢٣)

٣٩– صالح ، زكي ، بريطانيا والعراق حتى عام ١٩١٤ (بغداد ، ١٩٦٨) .

٤٠– مجمل تاريخ العراق الدولي في العهد العثماني (القاهرة ، ١٩٦٦) .

٤١– الصوفي ، احمد ، ارض السواد (الموصل ، ١٩٥٥) .

٤٢– تاريخ المحاكم والنظم الادارية في الموصل (الموصل ، ١٩٤٩) .

٤٣– العزاوي ، عباس ، تاريخ الضرائب العراقية من صدر الاسلام الى اخر العهد العثماني (بغداد ، ١٩٥٩) .

٤٤– تاريخ العراق بين احتلالين ، الجزء السابع والثامن (بغداد ، ١٩٥٦) .

٤٥– تاريخ النقود العراقية لما بعد العهود العباسية (بغداد ، ١٩٥٨) .

٤٦– عشائر العراق ، الجزء الاول (بغداد ، ١٩٣٩) .

٤٧– عزالدين ، يوسف ، الشعر العراقي اهدافه وخصائصه في القرن التاسع عشر (القاهرة ، ١٩٧٧) .

٤٨– عقراوي ، متي ، العراق الحديث ، ترجمة : مجيد خدوري (بغداد ، ١٩٣٦) .

٤٩– العلاف ، عبد الكريم ، بغداد القديمة (بغداد ، ١٩٦٠) .

٥٠– علي ، عبد المنعم السيد ، التطور التاريخي للانظمة النقدية في الاقطار العربية (بيروت ، ١٩٨٣) .

٥١ـ علي ، علي شاكر ، تاريخ العراق في العهد العثماني ١٦٣٨ ـ ١٧٥٠م (بغداد ، ١٩٨٥) .

٥٢ـ علي ،محمد كرد ، خطط الشام ، الجزء الخامس (دمشق ، ١٩٢٧) .

٥٣ـ العمري ، سعاد هادي ، بغداد كما وصفها السواح الاجانب (بغداد ، ١٩٥٤) .

٥٤ـ عوض ، عبد العزيز محمد ، الادارة العثمانية في ولاية سوريا ١٨٦٤ ـ ١٩١٤ (القاهرة ، ١٩٦٩) .

٥٥ـ غنيمة ، يوسف رزق الله ، تجارة العراق قديما وحديثا (بغداد ، ١٩٢٢) .

٥٦ـ نزهة المشتاق في تاريخ يهود العراق (بغداد ، ١٩٢٤) .

٥٧ـ فائق ، سليمان ، تاريخ بغداد ، ترجمة : موسى كاظم نورس (بغداد ، ١٩٦٢) .

٥٨ـ تاريخ المنتفق ، ترجمة : محمد خلوصي الناصري (بغداد ، ١٩٦١) .

٥٩ـ فريد بك ، محمد ، تاريخ الدولة العلية العثمانية (القاهرة ، ١٨٩٦) .

٦٠ـ فريزر ، جيمس بيلي ، رحلة فريزر الى بغداد في ١٨٣٤ ، ترجمة : جعفر الخياط (بغداد ، ١٩٦٤) .

٦١ـ فوصيل ، بيير دى ، الحياة في العراق منذ قرن ١٨١٤ ـ ١٩١٤ ، ترجمة : اكرم فاضل (بغداد ، ١٩٦٨) .

٦٢ـ الفياض ، عبدالله ، الثورة العراقية الكبرى سنة ١٩٢٠ (بغداد ، ١٩٦٣) .

٦٣ـ فيضي ، سليمان ، اصول التعبات واحكامها في البصرة (البصرة ، ١٩٤٦) .

٦٤ـ فهمي ، احمد ، تقرير حول العراق (بغداد ، ١٩٢٦) .

٦٥ـ القهواتي ، حسين محمد ، دور البصرة التجارى في الخليج العربي ١٨٦٩ ـ ١٩١٤ (البصرة ، ١٩٨٠) .

٦٦ـ الكركوكلي ، رسول ، دوحة الوزراء في تاريخ وقائع بغداد الزوراء ، ترجمة : موسى كاظم نورس (بيروت ، لا . ت)

٦٧ـ الكرملي ، انستاس ماري ، خلاصة تاريخ العراق منذ نشوئه الى يومنا هذا (البصرة ، ١٩١٩) .

٦٨ـ النقود العربية وعلم النمّيات (القاهرة ، ١٩٣٩) .

٦٩ـ كوتلوف ، ل . ن ، ثورة العشرين الوطنية التحررية في العراق ، ترجمة : عبد الواحد كرم (بغداد ، ١٩٨٥) .

٧٠- لوتسكي ، فلاديمير بوريوفيتش ، تاريخ الاقطار العربية الحديث ، ترجمة: عفيفة البستاني (موسكو ، ١٩٧١) .

٧١- لوريمر ، جون غوردن ، دليل الخليج ، القسم التاريخي ، الجزء الرابع والقسم الجغرافي ، الجزء الثالث ، ترجمة: لجنة من الاساتذة (الدوحة ، لا ، ت) .

٧٢- لونكريك ، ستيفن همسلي ، اربعة قرون من تاريخ العراق الحديث، ترجمة : جعفرخياط ، الطبعة السادسة (بغداد ، ١٩٨٥) .

٧٣- العراق الحديث ، ١٩٠٠ - ١٩٥٠ ، ترجمة : سليم طه التكريتي الجزء الاول (بغداد ، ١٩٨٨) .

٧٤- المدامغة ، مصطفى كاظم ، نصوص من الوثائق العثمانية عن تاريخ البصرة في سجلات المحكمة الشرعية (البصرة ، ١٩٨١) .

٧٥- مصطفى، احمد عبد الرحيم ، في اصول التاريخ العثماني (بيروت ، ١٩٨٢)

٧٦- معروف ، خلدون ناجي ، الاقلية اليهودية في العراق بين ١٩٢١ - ١٩٥٢ ، الجزء الاول (بغداد ، ١٩٧٥) .

٧٧- معروف ، ناجي ، العملة والنقود البغدادية (بغداد ، ١٩٦٧) .

٧٨- نظمي ، وميض جمال عمر ، ثورة ١٩٢٠ ، الطبعة الثانية (بغداد ، ١٩٨٥) .

٧٩- نوار ، عبد العزيز سليمان ، داود باشا والي بغداد (القاهرة، ١٩٦٨) .

٨٠- تاريخ العراق الحديث (القاهرة ، ١٩٦٨) .

٨١- المصالح البريطانية في انهار العراق ، ١٦٠٠ - ١٩١٤ ، (القاهرة ، ١٩٦٨) .

٨٢- نورس، علاء موسى كاظم ، العراق في العهد العثماني ، ١٧٠٠ - ١٨٠٠ (بغداد ، ١٩٧٩) .

٨٣- هرشلاغ ، ز ى ، مدخل الى التاريخ الاقتصادى الحديث للشرق الاوسط ، ترجمة: مصطفى الحسيني (بيروت ، ١٩٧٣) .

٨٤- الوائلي ، ابراهيم ، الشعر السياسي العراقي في القرن التاسع عشر الطبعة الثانية (بغداد ، ١٩٦١) .

٨٥- الوردى ، علي ، دراسة في طبيعة المجتمع العراقي (بغداد ، ١٩٦٥) .

٨٦- لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ، الجزء الاول (بغداد ، ١٩٦٩) ، الجزء الثالث (بغداد ، ١٩٧٢) .

٨٧ ـ ولستيد ، جيمس ريموند ، رحلتي الى بغداد في عهد الوالي داود باشا ، ترجمة : سليم طه التكريتي (بغداد ، ١٩٨٤) .

خامسا ـ المصادر الاجنبية

آ ـ التركية :

١ ـ رشدى ، محمد ، دولت علية اوردو تشكيلاتي ،(استانبول ، ١٣١١ هـ) .

٢ ـ عربيان ، استبيان ، اصول دفترى ، مطبعة عامرة ـ استنبول ـ ١٣٣١هـ) .

٣ ـ مدحت (باشا) ، تبصرة عبرت ، ناشرى علي حيدر مدحت (استانبول ١٣٢٥ هـ) .

ب ـ الفرنسية :

1(1)- Ubicini, MM.A. et Pavet de Courteille, État présent de l'Empire Ottoman, (Paris,1876).

(2)-Young, George. M.V.O., Corps de Droit Ottoman, Vol . (london, 1906).

جـ ـ الانكليزية

(1) British Admiralty, Naval staff, Intelligence Dept.,A Hand book of Mesopotamia , val . I,General(November-1918).

(2) Atiyyah, Ghassan.R., Iraq 1908 - 1921. A socio-political study , (Beirut,1973).

(3) Gibb,H.A.R. and Harold Bowen, Islamic Society and the west, vol.1, Part II , (london , 1965).

(4) Karpat, H. Kemal , (ed) , The Ottoman state an its place in world history, (Leiden-Brill, 1974).

(5) Maoz, Moshe, Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861 . (Oxford, 1968).

(6)-Maqdisi(Al-) ; Jurj , (ed.) , Arabic and Islamic studies in honour of H. Gibb. (Harvard, 1965).

(7) -Mc Carthy , Justin , The Arab warld, Turky and Balkans 1878 - 1914. A handbook of Historical statistics, (Boston , 1982).

(8) - Miles, S.P., The Coutries and Tribes of the (Arabian) Gulf, (London , 1966).

(9) -Shaw, Stanford, J., and Ezel kural shaw, History of the Ottoman Empire and Modern Turky , Vol.2, 1808- 1975, (London, 1977).

(10) - Valentine , W.H., Modern Copper Coins of the Muhammadan states, (london, 1911).

سادسا : الرسائل الجامعية غير المنشـــورة :

١ـ احمد ، ابراهيم خليل ، ولاية الموصل ، دراسة في تطوراتها السياسية (١٩٠٨ ـ ١٩٢٢) ، رسالة ماجستير غير منشـورة ، كليـــة الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥.

٢ـ حسن، جاسم محمد ، العراق في العهد الحميدى (١٨٧٦ ـ١٩٠٩) ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ١٩٧٥.

٣ـ القهواتي ، حسين محمد ، العراق بين الاحتلاليين العثمانييـــن الاول والثاني (١٥٣٤ ـ ١٦٣٨) ، رسالة ماجستير غيـــر منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥.

٤ـ محمـــود ، محمد احمد ، أحوال العشائر العربية وعلاقاتها بالحكومـــة ١٨٧٢ ـ ١٩١٨ ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية الاداب جامعة بغداد ، ١٩٨٠ .

٥ـ مـــراد ، خليل علي ، تاريخ العراق الادارى والاقتصادى في العهد العثماني الثاني (١٦٣٨ ـ ١٧٥٠) ، رسالة ماجستير غيـــر منشورة ، كلية الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٧٥.

٦ـ نديم ، شكرى محمود ، دراسة احوال العراق في مرحلة المشروطيـــة الثانية ١٩٠٨ ـ ١٩١٨ ، رسالة دكتوراه غير منشورة ، كليـــة الاداب ، جامعة بغداد ، ١٩٨٥.

٧ـ ياسين ، نمير طـــه ، بدايات التحديث في العراق ١٨٦٩ ـ ١٩١٤، رسالة ماجستير غير منشورة ، المعهد العالي للدراسات القوميـــة والاشتراكيـــة ، جامعة المستنصرية ، ١٩٨٤.

سابعا : الموسوعات :ـ

١ـ تقويم العراق لسنة ١٩٢٣ ، دائرة معارف عامة ، السنة الاولـــــى ، مطبعة العراق ، (بغداد ، ١٩٢٣) .

٢ـ الدليل العراقي الرسمي لسنة ١٩٣٦ (موسوعة سنوية) (بغداد، ١٩٣٦) .

ثامنـــا : البحـــوث والمقـــالات

آ- المعربيـــة والمترجمـة :

١- احمـد ، ابراهيم خليل ، " اوضاع ولاية الموصل الاقتصاديـــة خلال النصف الثاني من القرن التاسع عشر والعقد الاول من القرن العشرين " مجلة اداب الرافدين ، العدد ٧ ، تشرين الاول ١٩٧٦ .

٢- آشـر ، جون " مشاهدات جون آشر في العراق " ترجمة :جعفـر الخياط ، مجلة سومر ، مجلد (٢١) ، ج ١ - ٢ (بغداد ، ١٩٦٥ .

٣- البستاني ، مهدي جواد حبيب " ازمة النقود في ولاية بغداد ومحاولة معالجتها ١٨٢٠ - ١٨٥٦ " بحث مخطوط في حوزة كاتـب البحث .

٤- " الوعي القومي العربي في العراق خلال النصف الاول من القرن التاسع عشر " مجلة كلية الفقه ، العدد (٢) ، النجف ١٩٨٣ .

٥- بيات ، فاضل مهدي ، " السالنامات العثمانية واهميتها لتاريخ العراق" مجلة المورد ، المجلد (١٧) ، العدد (٢) ، بغداد ، ١٩٨٨ .

٦- جونز ، جيمس فليلكس ، " بغداد في سنة ١٨٥٣ " ترجمة: عبد الوهاب الامين ، مجلة المورد ، المجلد (٣) ، العدد (٢) ، بغداد ، ١٩٧٤ .

٧- رفيق ، احمد ، " الذرعة " مجلة لغة العرب ، المجلد (٨) شباط ، ١٩١٤ ، بغداد ، ١٩٨٠ .

٨- الساحلي ، خليل ، " سنوالازدلاف والازمات الامبراطورية العثمانيـة المالية " المجلة التاريخية المغربية ، العدد (٢) ، تونس ، ١٩٧٨ .

٩- سركيس ، يعقوب ،" واردات العراق بين عهدين " مجلة غرفـة تجارة بغداد ، السنة الرابعة ، الجزء الثامن ، ١٩٤١ .

١٠- علي ، علي شاكر ، " التنظيمات المالية في البصرة خلال النصف الثانـي من القرن السادس عشر" مجلة المؤرخ العربي ، العدد (٢٧) ، بغداد ، ١٩٨٦ .

١١- الفياض ، عبد الله ، " الزراعة والتجارة في العراق في النصف الثاني من القرن التاسع عشر " مجلة الاستاذ ، المجلد (١١) ب ، بغداد ، ١٩٦٢ - ١٩٦٣ .

١٢- كمال ، عبد الحميد ، " تطور تشريعات الملكية الزراعية في العـــراق" بحث مطبوع بالرونيو محفوظ في وزارة الزراعة والري .
١٣- لجان ، كييوم ، " رحلة لجان الى العراق ١٨٦٦ " ترجمة : بطرس حداد ، مجلة المورد ، المجلد (١٢) ، العدد (٣) ، بغداد ، ١٩٨٣.
١٤- المرسي ، احمد ،" الارشيف العثماني وكيفية الاستفادة منه في اعـادة كتابة تاريخ العرب الحديث " المجلة المغربية للتوثيق ،العدد (١)، تونس ، اكتوبر ١٩٨٣.
١٥- منهل ، علي عجيل ، " انتفاضة عام ١٨٣٢ في العراق ضد العثمانيين" مجلة المورد ، المجلد (٧) ، العدد (٢) ، بغداد ،١٩٧٨ .
١٦- نوار ، عبد العزيز سليمان ، " بريطانيا وانهار العراق في القرن التاسع عشر " مجلة الهلال ، العدد (١) ، القاهرة ، ١٩٦٦.
١٧- يحيى ، عبد الفتاح علي ، "الهجوم العثماني على كردستان وسقـــوط امارة سوران " مجلة كاروان ، العدد (٥٢) ، اربيل ١٩٨٧ .

ب - الاجنبيـــــــــــــــــة:

Willim , L. Ochen Wall, " The Finacing of the Hijaz Rail Rood" , Die Welt Des Islams , vol . xlv, NR- 1- 4, 1973.

تاسعا : الصحف والمجلات :

١ـ جريدة الزوراء للسنوات : ١٢٨٨هـ،١٢٩٢٦ هـ ، ١٢٩٤ هـ ، ١٢٩٥ هـ ، ١٢٩٦ هـ ، ١٢٩٩ هـ ، ١٣٠٠هـ ، ١٣٠٣ هـ ، ١٣٠٤ هـ ، ١٣٠٦ هـ ، ١٣٠٨ هـ ، ١٣٠٩ هـ ، ١٣١٦ هـ ، ١٣١٧ هـ ، ١٣١٨هـ ، ١٣٢٤هـ ، ١٣٢٦ هـ ، ١٣٣١ هـ ، ١٣٣٢ هـ ، ١٣٣٣ هـ ، ١٣٣٤ هـ ،.

٢ـ جريدة الرقيب ، ٢٦ ربيع الثاني / ١٣٢٧ هـ ، ١٦ شعبان /١٣٢٧ هـ ، ٢٣ شعبان / ١٣٢٧ هـ ، ١٥ ذى القعدة /١٣٢٧ هـ ، ٥ رجب / ١٣٢٨ هـ .

٣ـ جريدة صدى بابل : ١٦ ربيع الثاني / ١٣٢٧ هـ ، ١٧ محرم /١٣٢٨ هـ ، ٨ رجب / ١٣٢٨ هـ ، ١٧ جمادى الآخرة /١٣٢٨ هـ ، ٧ جمادى الآخرة /١٣٣٢ هـ .

٤ـ جريدة الموصل : ٩ نيسان /١٩١٩م .

٥ـ جريدة الاوقات البصرية : ٧ آب /١٩١٩م .

٦ـ جرية محاكم (باللغة التركية) : عدد ١١٨ / ١٨ ظى القعدة /١٢٩٨ هـ .

٧ـ مجلة لغة العرب : آب /١٩١١م ، شباط /١٩١٤م.

ملحق رقـــــم (١)

التقسيمات الادارية بالعراق في اواخر العهد العثماني

السنجق	صنفه	القضاء	صنفه	الناحية	صنفها
بغداد	١	بغداد	١	الاعظمية وكانت ترتبط بالمركز	٢
		الكاظمية ٣			
		سامراء	٣	تكريت	١
		خراسان	١	شهربان والخالص	١
		خانقين	١	بنكدرة و قزلرباط	١
		مندلي	٢		
		بدره	٣	قريبة (جسان)	٢
		الكوت	٢		
		العزيزية	٢	سلمان باك	١
		الجزيرة	٢	اعيوج	٢
		الدليم	١	هيت	٢
				كبيسة	٣
				فلوجة	٢
				رحالية	٣
		عنـه	٣	القائم	٢
				جبةآلوس وحديثة	٣
كربلاء	٢	كربلاء		المسيب و شفاتية	١
		الهندية	١	الكفل	٣
		النجف	١	الكوفة	٣
				هور الدخن	٢
				رحبة	٣
		الرزازة	٣		
الديوانية	١	الديوانية		الدغارة والبدير	١
				عفك (قول معشر لكي)	
				فوار (قول معشر لكي)	
		الحلة	١	المحدوحية	١
				بارمانة ، النهر ، خواص ، المحاويل	٢

ـ ب ـ

ولاية بغداد

السنجق	صنفه	القضاء	صنفه	الناحية	صنفها
		الشامية	١	شنافية ، هور الله ، اصلاحية ، غماس ،	٢
		السماوة	٢	ابو جوارير (الرميثة)	٢
				خضر دراجي (١)	١

ولاية البصرة

السنجق	صنفه	القضاء	صنفه	الناحية
البصرة		القرنة	١	مدينة ، بني منصور ، شرش ،(ديرو شرش) نشوة
		الفاو	١	
المنتفك	٢	سوق الشيوخ	١	الحمار ، كرمة
		شطرة المنتفك	١	بدعه ، اكد (دجـّـه)
		الحي	١	قلعة سكر ، محيرجة
العمارة	٣			علي الغربي ، المزبير ، علي الشرقي ، دويريج مجر الكبير ، مجرالصغير ،
		الشطرة (٢)	٢	

ولاية الموصل

السنجق	صنفه	القضاء	صنفه	الناحية
الموصل				الشيخان ، المشائر السبعة
		العمادية	١	وترتبط به ناحيتان
		زاخو	٢	وترتبط به ناحية
		دهوك	٣	مزورى
		عقرة	٣	سورجي ، زيبار
		سنجار	٢	تلعفر
كركوك	١			ملحة ، طوز خرماتو ، التون كوبرى ، كيل ، شوان
		راوندوز	١	ديرحرير (ديره) ، بالك ، برادوست ، شيروان
		كويسنجق	٣	شقلاوة
		رانية	٣	

---

(١) سالنامة بغداد ، لسنة ١٣٢١ هـ ، ص١٧٠ ـ ١٧٢ .

(٢) لوريمر ، المصدر السابق ، القسم الجغرافي ، جـ٣ ، ص١٠٤٠ ـ ١٠٤١ .

ولاية الموصل

السنجق	صنفه	القضاء	صنفه	الناحيـــــــــة
		اربيل	٢	سلطانية ، ديزه يي
		كفرى (صلاحيه	٢	قره تبه
السليمانية	١	كلمنبر		برزنج (سروجك) ، طائفة شيخ اسماعيل ، قزلجة ، قره داغ .
		معمورة الحميد	٣	سورداش ، بشدر
		بازيان	٢	
		جوارته		
		شهربازار (١)		

ملحـــــق رقم (٢)

رواتب بعض موظفي الادارة المالية حسب درجات الوحدة الادارية بالقـــــــــروش (٢)

الدرجة الوظيفية	راتب الدرجة١	راتب الدرجة ٢	راتب الدرجة٣	الملاحظـــــات
الوالي	٢٠٠٠٠	١٧٠٠٠	١٥٠٠٠	كانت ولاية بغداد
المتصرف	٧٥٠٠	٦٠٠٠	٥٠٠٠	من الدرجة الاولى
القائمقام	٢٥٠٠	١٧٥٠	١٢٥٠	والبصرة من الدرجة
الدفتردار	٦٠٠٠	٥٠٠٠	٤٠٠٠	والثانية والموصل من
المحاسب	٣٠٠٠	٢٥٠٠	٢٠٠٠	الدرجة الثالثــة
رئيس كتاب	١٢٠٠	١٠٠٠	٨٠٠	
ناظر الاعشار	٤٠٠٠	٣٥٠٠	٣٠٠٠	
ناظر الويركو	٢٧٠٠	٢٠٠٠	١٦٠٠	مأمور تحرير الاملاك
مدير الاعشار	٢٠٠٠	١٧٥٠	١٥٠٠	في اللواء
مدير تحرير الاملاك	٧٥٠	٦٠٠	٥٠٠	في اللواء

(١) سالنامة دولت عليه عثمانية ،استانبول ، ١٣٢٦ هـ ،ص ص ٧١٢ ، ٧١٥ ، ٧١٨ ، ٧٢٣ ، ٧٢٦ ـ ٧٣٠ . كذلك : جاسم محمد حسن ، المصدر السابـــق ص ١٩٨ ـ ٢٠١ .

(٢) ذيل الدستور ، جا ، (اسطنبول ـ دار الطباعة العامرة ، ١٢٩٨ هـ) . ص ٥٠ ـ ٥٥ .

ملحق رقم (٣)

﴿ بغداد ولايتنك برسنه لك واردات ومصارفات عموميه ﴾

« موازنه‌سنى مبين جدولدر »

غروش	واردات	غروش	مصارفات
٧٥٣٦٠٠	چادروير كوسى	٤٥٦٥٢٦	شرعيه مأمورلرى
٥٧٣٧٥١	بدل عسكرى	١٩٧٢٧٣٥	داخليه •
٣٤٠٥٨١١	اغنام رسمى	٩٢٢٤٩٨	عدليه •
١٠٢١٨٨	جاموس رسمى	١٣٥٦٩٩٠	ماليه ومأمورين عشريه
٤٥٩٨٠٠	دوه رسمى	٥٠٧٣٠٩	معاشات ذاتيه
٦٥٦١٢٠٣	مقطوعى اعشار	١١٨٨٩٣١٤	نظاميه مع سپارش
٧١٧٠٠٥٣	امانى اعشار	٦٥٨٧٠٩٠	ژاندارمه
٢١٦٠٧	ايجارات	٢٠٠٤٧٨	ضبطيه
٣٣٢٧٥٠٢	رسومات	٢٧٣٢٠	صحيه
٥٤٨٢١	اورمان	١٣٠٠٠٠٠	متقاعدين وايتام
١٩٧٠٠	معادن	٢٥٢٢٠٢٦٠	يكون
٥٢٩٧٢٥	املاك وطاپو		
٢٢٢٢٩١	محاكم حاصلاتى		
١٠٧٨٦٨	حاصلات متفرقه		
٢٣٣٠٩٩٢٠	يكون		

« جدول موازنة واردات ومصاروفات ولاية بغداد »
لسنة ١٣٢١ هـ / ١٩٠٣ م

ملحق رقم (٤)

جدول بالاسعار (الرسمية) لبعض العملات الاجنبيـــة المتداولة في النصف الثاني من القرن التاســـع عشـــر

العملـــه الاجنبيـــــة	مايعادلها بالقرش العثماني بارة	قروش
١٠ الجنيه الاسترليني	٠٠٠	١١٠
٢٠ فرنك فرنسي	١٣	٤
٠٣ تومان ايراني	٢٠	٤٨
٠٤ قران ناصر شاه	١٧٫٥	٤
٠٥ قران باناباد	١٠	٢
٠٦ تالسر بروسي	٤	١٦
٠٧ روبل روســي	١٧	١٧
٠٨ الروبية الهندية	٢٠	١٠

مصادر الملحق : بصرة ولايتي سالنامة سي ، ١٣٠٩ هـ /١٣٠٧ مالية ص ص ٨٧ ــ ٨٨ ، كذلك جريدة الزوراء عدد (٥٦٨) /٢٣ جمادى الاولى ١٢٩٢ هـ ، كذلك القهواتي ، دور البصرة التجارى ، ص ٤٨١

ملحق (٥)

العملات العثمانية ومايعادلها بالفلس العراقـــي تقريبـــا

العملة العثمانية	مايعادلها بالفلس العراقي تقريبا
١ــ ليرة (فئة ١٠٠ قرش)	٩٠٨
٢ــ المجيدى (فئة ٢٠ قرش)	١٨٢
٣ــ القرش	٩٫٠٨
٤ــ ربع القرش (جارك)	اكثر من فلسين
٥ــ الباره	حوالي ربع فلس

المصدر : القهواتي ، المصدر السابق ، ص ٤٨٢ .